

# مناهج البحث العلمى وكتابة الرسائل الجامعية

الدكتور صلاح زين الدين

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة  
كلية الحقوق - جامعة طنطا

دار النهضة العربية - القاهرة



الاهداء

الى ابنائى  
وطلاب العلم  
الذين وهبوا حياتهم  
من أجل التغيير  
ومستقبل مشرق لمصر



## مقدمة:

منهجية البحث مظهر حضاري تشتد الحاجة إليه بعد الحاجة إلى الدرس والتأليف، وما يصحب ذلك من تراكم الخبرات والمادة العلمية، وما يتصل بهما عادة من صعوبات وعدم وضوح الرؤية، فتختلط الأمور على طالب العلم ويصعب عليه أن يتبين دربه. وكان طبيعياً أن يرتبط " منهج البحث " بالجامعات ارتباطاً وثيقاً، لأنها مركز الحقيقة ومنطلقها. وقد أعد هذا المؤلف لطلبة الجامعات في مرحلة الدراسات العليا الذين يواجهون البحث العلمي ربما للمرة الأولى، ويعدون بحوث الدبلوم والماجستير والدكتوراه. وقد اعتدنا فيه بالخطوط العامة العريضة للبحث.

وتعتبر دراسة وبحث منهجية العلوم القانونية والاقتصادية والإدارية للطلبة دارسى العلوم الاجتماعية، خاصة القانون والاقتصاد والادارة، عملية تربوية بعيدة التأثير وقوية الفعالية في مجال تكوين الملكة والعقلية القانونية والإدارية. وهذا يقوي لدى الطلبة القدرة على الاكتشاف والتفسير والفهم والتنظيم ويزودهم بطرق وأساليب ومناهج البحث العلمي في ميدان تخصصاتهم ودراساتهم واهتماماتهم في ميدان العمل والبحث العلمي مستقبلاً. والمنهجية تحمل معنيين، معنى واسع ومعنى ضيق، المعنى الواسع يضم المنهجية في مفهومها الشكلي والإجرائي والموضوعي، أما المعنى الضيق فيضم المنهجية في مفهومها الموضوعي.

فالجانِب الشكلي لعلم المنهجية يتعلق بالمرحلة الأخيرة في إعداد البحث العلمي، وهي مرحلة كتابة البحث وإخراجه في صورته النهائية وهو المعنى الشائع للمنهجية. أما الجانب الإجرائي أو العملي فيهتم بدراسة الإجراءات العملية التي تساعد الباحث في عملية جمع المعلومات، والأمر هنا يتعلق بالبحوث الميدانية التي تعتمد على العينات والاستبيان وغيرهما.

أما الجانب الموضوعي لعلم المنهجية فهو الذي يتعلق بطريقة التفكير، أي الجانب الذي يضع مجموعة المبادئ والقواعد التي تحكم سير العقل الإنساني في بحثه عن الحقيقة، ويدرس هذا الجانب مختلف المناهج التي وضعها علماء المناهج والتي تقسم إلى صنفين، الأول مناهج علمية أساسية وهي المنهج الاستدلالي والمنهج التاريخي والمنهج التجريبي

والمنهج الجدلي، والصنف الثاني مناهج فرعية من بينها المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي والمنهج المقارن ومنهج تحليل المضمون ومنهج دراسة حالة ومنهج التعليق على النصوص القانونية والفقهية والقرارات والأحكام القضائية وإعداد استشارة قانونية. الفصل الأول يتناول مفهوم العلم والبحث العلمي والفصل الثاني يتناول مناهج البحث العلمي، أما الفصل الثالث والأخير فيتضمن كيفية إعداد الرسائل الجامعية.

# الفصل الأول

## مفهوم العلم والبحث العلمي

المبحث الأول: مفهوم العلم  
المبحث الثاني: أصول البحث العلمي

## المبحث الأول

### مفهوم العلم

#### المطلب الأول: تعريف العلم:

لشرح مفهوم البحث العلمي يتطلب منا الأمر شرح مفهوم العلم، وتمييزه عن بقية المصطلحات. والعلم من الموضوعات المعقدة التي أثارت إشكاليات فلسفية عبر التاريخ وهو السمة التي يحدد من خلالها مدى تقدم الشعوب وتكوين الحضارات في الماضي والحاضر والمستقبل.

ومن المعروف تاريخياً أنه كلما اعتمدت الشعوب على الخرافة والأساطير لتفسير للظواهر العلمية كلما انتشر الجهل والفقر، وكلما اعتمدت العلم وسيلة لتفسير الظواهر كلما استطاعت أن تكون لنفسها حضارة وتثبت وجودها في التاريخ. لقد شهد تاريخ البشرية عبر امتداده جدلاً دائماً حول الفلسفة التي يبنى عليها العلم وكذا تعريف العلم وتحديد أهم خصائصه وأهدافه ووظائفه والمسلمات التي يقوم عليها العلم وأيضاً الطبيعة الخاصة للعلوم الإنسانية.

تستخدم كلمة علم في عصرنا هذا، للدلالة على مجموعة المعارف المؤيدة بالأدلة الحسية، وجملة القوانين التي اكتشفت لتعليل حوادث الطبيعة تعليلاً مؤسساً على تلك القوانين الثابتة. وقد تستخدم للدلالة على مجموعة من المعارف لها خصائص معينة، كمجموعة الفيزياء أو الكيمياء أو البيولوجيا. وإذا رجعنا إلى تعريفه في اللغة والاصطلاح، نجد أن كلمة " علم " في اللغة تعني إدراك الشيء على ما هو عليه، أي على حقيقته، وهو اليقين والمعرفة والعلم ضد الجهل، لأنه إدراك كامل.

وأما في الاصطلاح فهو: " جملة الحقائق والوقائع والنظريات ومناهج البحث التي تترجم بها المؤلفات العلمية. " أو هو، كما جاء في قاموس ويسترن " المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تقوم بغرض تحديد طبيعة وأصول وأسس ما تتم دراسته. "

وجاء تعريفه في قاموس أكسفورد لعام ١٩٧٤ بأنه: ". . . ذلك الفرع من الدراسة، الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة، تستخدم طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق الدراسة. " وقد عرفه جوليان هكسلي في كتابه " الإنسان في العالم الحديث " بأنه: "هو النشاط الذي يحصل به الإنسان على قدر كبير من المعرفة لحقائق الطبيعة وكيفية السيطرة عليها. " وتطور جل محاولات تحديد مفهوم العلم وتعريفه حول حقيقة أن العلم هو " جزء من المعرفة، يتضمن الحقائق والمبادئ والقوانين والنظريات والمعلومات الثابتة والمنسقة والمصنفة، والطرق والمناهج العملية الموثوق بها لمعرفة واكتشاف الحقيقة بصورة قاطعة يقينية ".

وليتضح لنا معنى العلم أكثر، علينا أن نميزه عن غيره من المصطلحات والمفاهيم المشابهة له واللصيقة به، في غالب الأحيان مثل: المعرفة، الثقافة، الفن. . . وغيرها من المصطلحات. وكذا تحديد وبيان أهدافه ووظائفه.

### أولاً: معنى المعرفة:

تعني المعرفة في أبسط معانيها تصورا عقليا لإدراك كنه الشيء بعد أن كان غائبا، وتتضمن المعرفة المدركات الإنسانية أثر تراكمات فكرية عبر الأبعاد الزمانية والمكانية والحضارية والعلمية، أو بعبارة أخرى المعرفة هي كل ذلك الرصيد الواسع والضخم من المعلومات والمعارف التي استطاع الإنسان أن يجمعها عبر التاريخ، بحواسه وفكره. وتنقسم العرفة إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

١ - المعرفة الحسية: وتكون بواسطة الملاحظات البسيطة والمباشرة والعقوية، عن طريق حواس الإنسان المعروفة، مثل تعاقب الليل والنهار، طلوع الشمس وغروبها، تهاطل الأمطار. . . الخ، وذلك دون إدراك للعلاقات القائمة بين هذه الظواهر الطبيعية وأسبابها.

٢ - المعرفة الفلسفية: وهي مجموع المعارف والمعلومات التي يتحصل عليها الإنسان بواسطة استعمال الفكر لا الحواس، حيث يستخدم أساليب التفكير والتأمل الفلسفي، لمعرفة الأسباب، الحتميات البعيدة للظواهر، مثل التفكير والتأمل في أسباب الحياة والموت، خلق الوجود والكون.

٣ - المعرفة العلمية والتجريبية: وهي المعرفة التي تتحقق على أساس الملاحظات العلمية المنظمة، والتجارب المنظمة والمقصودة للظواهر والأشياء، ووضع الفروض، واكتشاف النظريات العامة والقوانين العلمية الثابتة، القدرة على تفسير الظواهر والأمور تفسيراً علمياً، والتنبؤ بما سيحدث مستقبلاً والتحكم فيه.

وهذا النوع الأخير من المعرفة، هو وحده الذي يكون العلم. والمعرفة بذلك تكون مشتملة على العلم، وهو جزء من أجزائها.

#### ثانياً: معنى الثقافة:

عرفت الثقافة عدة تعريفات، لعل أشهرها تعريف تايلور القائل أن الثقافة: " هي ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات وسائر القدرات التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع. "

أو تعرف أنها: " أنماط وعادات سلوكية ومعارف وقيم واتجاهات اجتماعية، ومعتقدات وأنماط تفكير ومعاملات ومعايير، يشترك فيها أفراد جيل معين، ثم تنتقلها الأجيال جيلاً بعد جيل.

وعرفها آخر بأنها: " مجموعة العادات والتقاليد والقيم والفنون المنتشرة داخل مجتمع معين، حيث ينعكس ذلك على اتجاهات الأفراد وميولهم ومفاهيمهم للمواقف المختلفة. فالثقافة بذلك تشمل العلم والمعرفة والدين والأخلاق والقوانين والعادات والتقاليد وأنماط الحياة والسلوك في المجتمع.

#### ثالثاً: معنى الفن:

الفن في اللغة حسن الشيء وجماله، والإبداع وحسن القيام بالشيء. ويعرف الفن في القاموس بأنه: " نشاط إنساني خاص، ينبئ ويدل على قدرات وملكات إحساسية وتأملية وأخلاقية، وذهنية خارقة مبدعة. "

كما تدل كلمة " فن " ART على المهارة والقدرة الاستثنائية الخاصة في تطبيق المبادئ والنظريات والقوانين العلمية، في الواقع والميدان:

الفنون الأدبية، الفنون العسكرية، فن القيادة السياسية والاجتماعية والإدارية، الفنون الرياضية، فن الموسيقى والغناء.

أما كلمة " فن " في الاصطلاح فإنها تعني: " المهارة الإنسانية والمقدرة على الابتكار والإبداع والمبادرة، وهذه المقدرة تعتمد على عدة عوامل وصفات مختلفة ومتغيرة مثل: درجة الذكاء، قوة الصبر، صواب الحكم، الاستعدادات القيادية لدى الأشخاص. " يرى بعض المفكرين والعلماء أن عناصر الفن الأساسية شبيهة إلى حد كبير بعناصر العلم، لأن كلاهما يستنكر الاعتماد على حفظ الحقائق والمعلومات المجردة والجامدة، وكلاهما يدعو إلى ضرورة اكتشاف وتفهم العلاقات بين الظواهر المختلفة، والتي بدورها تؤدي إلى الابتكار والانطلاق الفكري، وكما أن العلم يؤدي بالضرورة إلى ابتكار علمي، فإن الفن أيضا ينتهي بابتكار فني.

وهناك فريق آخر من المفكرين والعلماء يرون أن هناك فروقا جذرية بين العلم والفن منها:

أن العلم يقوم على أساس مجموعة من القوانين العلمية الموضوعية والمجردة، التي تحدد العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر من الظواهر التي يتناولها بالدراسة، وهذه العلاقات معيارها الحتمية والاحتمال، ويبحث العلم فيما هو موجود وكائن، بينما الفن يقوم ويعتمد على أساس المهارة الإنسانية، ويرتكز على الملكات الذاتية والمواهب الفردية، وهو يستند إلى الاعتبارات العملية أكثر من استناده إلى الاعتبارات النظرية.

### المطلب الثاني: وظائف وأهداف العلم:

يمكن اعتبار وظائف العلم هي ذاتها أهدافه، ويمكننا حصرها في ثلاث وظائف هي:

#### أولاً: الاكتشاف والتفسير:

يسعى العلم إلى اكتشاف القوانين التي تحكم وتفسر الظواهر لمعرفة أسبابها والتوصل إلى تعميمات تنظم هذه الأسباب، كما يسعى إلى توحيد تعميماته للوصول إلى قوانين على قدر كبير من العمومية والشمول، تتناول كل الظواهر المتماثلة.

#### ثانياً: التنبؤ:

يهدف العلم إلى صياغة تعميمات لها القدرة على التنبؤ بما يطرأ على الظاهرة من تغيير في المستقبل، والهدف من التنبؤ هو اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من الأثار السلبية للظاهرة.

### ثالثا: الضبط والتحكم:

يهدف العلم إلى ضبط الظواهر وتوجيهها والتحكم فيها بعد معرفة أسبابها وقد يكون الضبط والتحكم نظريا ببيان تفسير وشرح كيفية الضبط، وقد يكون الضبط والتحكم عمليا فيستخدم العلم من أجل السيطرة والتوجيه لتجنب السلبيات أو القيام بأمر ايجابية.

### المطلب الثالث: خصائص العلم:

يمتاز العلم بالخصائص التالية:

#### أولا: التراكمية:

يقصد بها إضافة الجديد إلى القديم، فالعلم يشبه البناء الذي يتكون من طوابق حيث تحل النظريات الجديدة محل النظريات القديمة كلما أثبتت خطأها، وهو يختلف عن المعرفة الفلسفية والفن لأنهما تسيران في خط أفقي، وخاصية التراكمية في العلم تتحقق في اتجاهين، اتجاه رأسي عمودي بالنسبة لنفس الظواهر، والاتجاه الأفقي بالتنقل من ظواهر مدروسة إلى ظواهر تخرج عن دائرة الدراسة.

#### ثانيا: التنظيم:

العلم هو تنظيم لطريقة تفكيرنا أو لأسلوب ممارستنا العقلية، للباحث في علم من العلوم يجب عليه تنظيم وتصنيف المعطيات المتعددة لتسهيل التعامل معها لكي يفيد في بحثه.

#### ثالثا: الموضوعية:

تعني الموضوعية الابتعاد عن الذاتية، وينصرف مدلول الموضوعية أيضا إلى القطعية مع الأحكام المسبقة والأفكار الشائعة، والموضوعية تثار في مجال العلوم الإنسانية بأكثر حدة ولكن الأمر ليس بمستحيل حيث دعا (إميل دور كايم) إلى ضرورة التعامل مع الظاهرة الإنسانية وكأنها كيان مادي خارج عن وعينا وفكرنا وبمعنى آخر تشبيه الظاهرة الإنسانية بالظاهرة الطبيعية أثناء دراستها.

#### رابعا: المنهجية:

النتائج التي يحرزها العلم تأتي عن طريق مناهج علمية سواء لجمع المعلومات أو التحليل أو التفكير، والمنهجية ترتبط بالجانب الشكلي والإجرائي والموضوعي.

#### خامسا: الامبيريقية:

وتعني أن العلم يختص بدراسة العالم المحسوس فقط.

#### سادسا: السببية:

في العلم لكل ظاهرة سبب يسعى الباحث لاكتشافه ولا يمكن رده إلى الصدفة أو إلى التفسير الخرافي.

#### سابعا: التعميم:

وهو الانتقال من الحكم الجزئي إلى الحكم الكلي عن طريق دراسة عينة وتعميم النتائج على المجتمع الأصلي بشرط أن تكون عناصره متجانسة.

#### ثامنا: اليقين:

العلم هو ادراك الشيء بيقين، ولكن المراد باليقين هنا هو اليقين النسبي.

#### تاسعا: الدقة:

العلم لا يقبل الأحكام الجذافية بل يجب أن تصاغ النظرية بشكل دقيق وأكثر الوسائل تعبيرا عن الدقة وهي الأرقام والجداول البيانية والاحصائيات والنسب المئوية.

#### عاشرا: التجريد:

حينما يدرس الباحث ظاهرة معينة ويخلص إلى نتائج، فتلك النتائج لا تعني عناصر الظاهرة بحد ذاتهم ولكن قد تنطبق على كل عنصر يحمل نفس المواصفات.

#### حادي عشر: الحتمية:

هذه الخاصية في العلم تعني أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج.

#### المطلب الرابع: فلسفة العلم:

تأرجح العلم تاريخيا وفلسفيا بين النظرة المثالية والنظرة المادية، فلقد طال النقاش بين النزعتين إذ لم يكن سهلا تغلب النزعة المادية على النزعة المثالية التي تحكمت

وغرست جذورها لبضع قرون، ولم يكن الوضع نفسه في الحضارة الإسلامية، فبينما كانت أوروبا تتخبط في هذا الجدل الفلسفي لتحديد مفهوم العلم، كان العرب المسلمين قد حققوا انجازات كبيرة في مختلف العلوم، لأن الدين الإسلامي حدد بشكل واضح مفهوم العلم عكس ما كان عليه الوضع زمن سيادة الكنيسة في أوروبا. وعليه سنعرض خلال الأجزاء الثلاثة التالية كل من النظرة المثالية للعلم وكذا رأي المدرسة المادية، ثم مفهوم العلم عند علماء العرب المسلمين.

### أولاً: العلم لدى المدرسة المثالية:

يتزعم هذه المدرسة أفلاطون حيث يرى أن النفس البشرية قبل أن تحل بالجسد كانت تعلم كل شيء، وبحلولها فيه نسيت أصلها فالعقل البشري يحتوي على الفكر الخالص الذي يفسر كل شيء، ولا حاجة لاتصال الإنسان بالمادة، لأن هذه الأخيرة ليست أساسا للعلم، والملاحظة ليست إلا وسيلة للتذكر، ولا حاجة لعيش الإنسان في جماعة كي يحدث التبادل ويكون معارفه، لأن منبع المعارف هو الفكر الخالص والتأمل، وموضوع العلم هو العالم المرئي وغير المرئي أي المادة والميتافيزيقيا، وبناء العلم يكون من الكل إلى الجزء، فلا ينتقل العقل من الجهل إلى اليقين بل الفكر المشبع بالمعرفة ينتقل إلى المعرفة الجزئية.

وكان العلم عند اليونان يتسم بالمثالية ولهذا اقتصر على الشق النظري فقط ويعتبر العلم التطبيقي أمرا غير محبذ لأنه يندس العلم، وقد ساعد على انتشار هذا الفكر تقسيم المجتمع اليوناني إلى طبقات أحرار وعبيد، فكان العبيد هم من يتعامل مع المادة بالأعمال اليدوية، أما الأحرار فدورهم ينحصر في مجرد النقاش والفكر لأن ذلك أمر روحاني، هذا الوضع انعكس سلبا على تقدم العلم في الحضارة اليونانية، حيث كانت تفصل بين العلوم الرفيعة مثل علم الفلك والعلوم الوضيعة كالكيمياء.

سيطرت هذه النظرة المثالية للعلم على أوروبا باعتبارها الوريث الشرعي للحضارة اليونانية طيلة القرون الوسطى، وساعد على ذلك القبضة الحديدية للكنيسة وإقامتها لمحاكم التفتيش لمتابعة كل ما ينشر مخالفا لمبادئ الكنيسة وأفكار أرسطو. وكل الظواهر العلمية كانت تفسر بطريقة روحانية وساد مبدأ احترام الطبيعة من احترام الله. ولعل أبرز مثال يذكره التاريخ وتأسف له الكنيسة في الوقت الحالي هو محاكمة

(جاليليو) عقب تأليفه لكتاب حوار عام ١٦٣٢ والذي عارض فيه مبادئ الكنيسة، وما كان أمامه بعد عرضه على المحاكمة إلا السجود أمام الكنيسة والتوبة عن أفكاره وأرائه العلمية. هذا الوضع ولد تيارا معاديا للتيار المثالي و يعادي حتى الدين الذي كان برأيه هو السند القوي لهذا التيار المتحجر، حيث اعتبر الدين وسيلة لخداع الناس، هذا التيار المعادي قاده كارل ماركس وأسس المدرسة المادية.

### ثانيا: العلم لدى المدرسة المادية:

انطلقت هذه المدرسة من أفكار تتعارض تماما مع المدرسة المثالية، وقال فلاسفتها أنه ما لم نجعل أفكارنا تتوافق مع الواقع فإننا بالتأكيد لا نمتلك المعرفة فكسب المعرفة يعني احلال أفكار صادقة محل الجهل أو محل أفكار غير صادقة ومن هنا نجد أن نمو المعرفة في نمو الأفكار الصادقة داخل مجموع الأفكار.

إن مجرد التقرير أو الايمان بأن شيئا ما صادق لا يعتبر معرفة، وعلى سبيل المثال قال فلاسفة الاغريق إن الأجسام تتألف من ذرات وهذا صحيح، ولكن الأمر لديهم لم يكن سوى مجرد تخمين موفق، ولكن العلماء توصلوا إلى هذه الحقائق بدراسات علمية منظمة، وعليه فنحن نكسب المعرفة بقدر ما نطور أفكارنا ونجعلها تتوافق مع الواقع واثباتها.

فحسب النظرة المادية فالمعرفة هي نتاج للنشاط الاجتماعي للإنسان، فقد تتبع الفلاسفة نمو المعرفة لدى الفرد المنعزل عن المجتمع وقرروا في الأخير أن هذا الفرد لن يتطور في معارفه إلا بالقدر الضئيل المرتبط بذاته، وعليه فقد قرروا أن المعرفة تستمد من الوجود المادي، ووجود غيره من الناس يتفاعل معهم، فالعيش وسط الجماعة يضمن تطور الأفكار والمعارف نتيجة التبادل، حيث يحتاج الإنسان إلى معارف غيره كي يبني بها معارفه. وحسب النظرة المادية فالمعرفة ما هي إلا حلول للمشاكل التي يطرحها الواقع العملي. وعلى هذا الأساس صيغت مقولات الفكر وأساليب الاستدلال ومناهج البحث التي تقوم بواسطتها المعرفة.

ويرى أنصار المدرسة المادية أن نقطة البدء في المعرفة هي الإدراك الحسي الذي يكون عن طريق الحواس، ثم تبنى نظريات تفسره ويتحقق من صحتها فيما بعد وتتجدد المعرفة بهذه الطريقة. كما يرى الماديون أن المعرفة تكون من نقطة الصفر أو من

معرفة سابقة غير مكتملة. أما المثاليون فقد انطلقوا من يقين مثالي حيث سطروا مبادئ فلسفية وقالوا بأنها تفسر كل شيء، أي أنهم انطلقوا من الكل إلى الجزء في بناء المعرفة.

مما زاد الهوة بين النظرتين هو التطور التكنولوجي الحاصل والذي دفع بالكثير إلى القول بأن العلم وتطبيقاته قد أخذ ينتزع البساط من تحت أقدام المثاليين لكن تطرف الماديين في نظرتهم إلى الكون دعا البعض إلى محاولة إيجاد نوع من الحوار بين المدرستين لمحاولة التقريب بينهما، ولكن الأمر كان عسيرا جدا. وفي الأخير يمكن القول أن ما جاءت به المدرسة المادية في انكارها للدين لا يمكن تصديقه. ومنه يمكن الاقرار بأن العلم في أصله مادي نابع من الواقع الموضوعي كما قالت المدرسة المادية، ولكن ثمة فسحة روحية مثالية يجب على الفرد التثبث بها من الدين بشكل أساسي. وإذا كان سبب العداء المادي للدين هو تسلط الكنيسة واضطهادها للعلماء فالأمر مختلف عند المسلمين.

### ثالثا: العلم عند العرب المسلمين:

في الفترة التي كانت فيها أوربا تعيش في جهل وتخلف كان العرب يحرزون تقدما في شتى العلوم، وكانوا عقلانيين وأصحاب منهج علمي بعيد عن الخرافة والميتافيزيقيا التي غرقت فيها أوربا، فكان العرب يطبقون القياس والاستقراء وهما من أهم المناهج في العلم حيث لم يتوصل إليهما الأوربيون إلا بعد زمن طويل، وكانت العلوم عند العرب يحكمها مبدأ السببية أي أن لكل ظاهرة سبب ومبدأ التتاسق والنظام في الكون أي أن اختلاف الظواهر يرتبط بعلة كلية من شأنها أن تثبت التتاسق والانسجام القائم بينها.

ومن أبرز علماء المسلمين جابر بن حيان في مجال الكيمياء، وابن الهيثم في رسالته للضوء وكذلك الرازي وابن سينا في مجال الطب، حيث كانا يصفان الأعراض ويشخصان العلة ثم يأتيان على بيان الروابط والعلاقات بين العلة المتشابهة. وفي مجال الصيدلة كانت تعرف قوى الأدوية بطريقتين هما التجربة والقياس.

ولو تسألنا على منهج البحث عند علماء الغرب في القرون الوسطى ليكون موضوع مقارنة ومضاهاة بصدد بحثنا عن العلم العربي في نفس الفترة الزمنية نستطيع أن نؤكد أن العلم العربي تميز بالموضوعية في حين كان العلم الغربي لم يكتب له الخروج من

ظلمات القرون الوسطى. إلى أن بدأت حركة النقل من العربية إلى اللاتينية وبعد أن عرف الغرب أبحاث العلماء العرب وأساليبهم العلمية، حيث كانت الطريق مهدة لقيام عصر النهضة ونشأة المنهج التجريبي في أوروبا الحديثة.

### المطلب الخامس: المسلمات التي يقوم عليها العلم:

يقوم العلم على عدة مسلمات نذكر منها:

#### أولاً: فرضية وحدة الطبيعة وإطراد ظواهرها:

يقصد بهذه الفرضية وجود حالات متشابهة في الطبيعة، وبأن ما سيحدث مرة سوف يحدث ثانية إذا توافرت درجة كافية من التشابه في الشروط المسببة لحدوثه.

#### ثانياً: الخصائص المشتركة بين الأنواع:

أي وجود خصائص مشتركة بين الظواهر بحيث يمكن تصنيفها إلى مجموعات قد تفيد الباحث في معرفة الظواهر الجديدة وإمكانية معالجتها.

#### ثالثاً: مسلمة الثبات في الطبيعة:

تقرر هذه المسلمة بأن ثمة دوام وانتظام في الطبيعة لأن الظواهر الطبيعية تحتفظ بخصائصها الأساسية في ظروف معينة لفترة من الزمن.

#### رابعاً: حتمية وقوع الظواهر:

وهذه المسلمة تنكر وقوع حادث ما نتيجة للصدفة أو الظروف الطارئة، وما حدث بسبب ظروف معينة سيحدث حال توافر نفس الشروط.

#### خامساً: الجانب الإنساني في عملية المعرفة:

هذه المسلمة تعني أن الباحث يمكن أن يخطيء في تقديره، وهذا ليس متعلق بالظواهر، وهو يعتمد على الإدراك والتذكر والتفكير وكلها معرضة للخطأ، وهناك خطأ الحواس وخطأ الذاكرة وخطأ التفكير والاستدلال.

### المطلب السادس: الطبيعة الخاصة للعلوم الإنسانية:

يرى البعض أن العلوم الإنسانية ليست علوماً ويرى آخرون أنها تتقدم شيئاً فشيئاً حتى تصبح علوماً ولكنها من نوع خاص. غير أن هذه الآراء أصبحت لا تعكس الحقيقة للعلوم الإنسانية التي أصبحت علوماً للاعتبارات التالية:

( ١ ) من حيث النتائج:

قد أحرزت العلوم الإنسانية نتائج جد هامة تتعلق بضبط سلوك الإنسان وتفسير الظواهر الاجتماعية والتنبؤ بما سيطرأ على الظاهرة في المستقبل.

( ٢ ) من حيث الطريقة العلمية:

العلوم الإنسانية تخضع للمناهج العلمية مثلها مثل العلوم الطبيعية، وقد أثبت هذا التوجه عالم الاجتماع إيميل دوركايم.

( ٣ ) من حيث أهداف العلوم الإنسانية:

الهدف من العلوم الإنسانية هو ضبط الظواهر وإيجاد تفسيرات لها.

( ٤ ) من حيث المادية:

اعتبار العلوم الإنسانية ذات طابع مادي، وعليه يمكن إخضاعها للتجربة والملاحظة أو إخضاعها للمنطق والفكر. لقد أصبحت الدول المتطورة تعمل العلوم الإنسانية من أجل تحديد سياساتها المستقبلية.

## المبحث الثاني

### أصول البحث العلمي

كلما تميزت شعوب الإنسانية بالتفكير العلمي والابتعاد عن الدجل والخرافة كلما كانت أكثر قدرة على بناء الحضارة ونقلص نصيب الجهل في صفوفها، وكلما ابتعدت عن التفكير العلمي وعن العلم انغمست في مستنقع الجهل والتخلف وعليه فإذا أراد شعب ما أن يبني حضارة أو أن يطور نفسه فعليه الاهتمام بتطوير العلم من خلال تشجيع وتكريس البحث العلمي. فما هو مفهوم البحث العلمي؟ وما هي مراحل إعداد البحث العلمي؟

#### المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي:

يمثل البحث العلمي مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية، ووضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية كجوهر للعلوم، خاصة وأن العلم مدرجات يقينية مؤكدة ومبرهن عليها كتصديق مطلق، ويتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة ودقيقة ومنظمة، واستخدام أدوات ووسائل بحثية. ولتحديد مفهوم البحث العلمي يتعين علينا التطرق إلى النقاط الأساسية التالية: تعريفه وخصائصه وأنواع البحوث العلمية وكذا الأدوات المستخدمة في البحث العلمي.

#### أولاً: تعريف البحث العلمي:

البحث لغة معناه أن تسأل أو تطلب أو تستخبر عن شيء معين، واصطلاحاً هناك عدة تعريفات للبحث العلمي، تحاول تحديد مفهومه ومعناه وأهدافه، ومن جملتها مايلي:

١- البحث العلمي تجميع منظم لجميع المعلومات المتوفرة لدى الباحث عن موضوع معين وترتيبها بصورة جديدة بحيث تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاءاً ووضوحاً.

٢- البحث العلمي وسيلة للاستفهام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلاً، على أن يتبع في هذا الاستعلام والاستقصاء خطوات المنهج العلمي واختيار الطرق والأدوات اللازمة للبحث.

٣- البحث العلمي هو المحاولة الدقيقة للتوصل إلى حل المشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيرهُ.

٤- البحث العلمي هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق، خطوات المنهج العلمي.

٥- البحث العلمي هو البحث النظامي والمضبوط الخبري التجريبي، في المقولات الافتراضية عن العلاقات المتصورة بين الحوادث الطبيعية.

٦- البحث العلمي هو فن هادف وعملية لوصف التفاعل المستمر بين النظريات والحقائق، من أجل الحصول على حقائق ذات معنى، وعلى نظريات ذات قوى تنبؤية.

٧- البحث العلمي هو محاولة لاكتشاف المعرفة والتقيب عنها وتمييزها، وفحصها وتحقيقها بنقص دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك، يسير في ركب الحضارة العالمية، ويسهم فيه إسهاما إنسانيا حيا شاملا.

مما سبق عرضه من تعريفات نرى أنه يمكن استخلاص أن الوسيلة هي البحث العلمي والغاية هي العلم والمعرفة. والذي نستطيع أن نخلص إليه من خلال كل هذه التعريفات أن البحث العلمي الأكاديمي في رأينا هو الاستخدام العقلاني والمنهجي المنظم لعدد من الطرق والأساليب للتقيب عن المعرفة، لفحص وتحليل أسباب مشكلة محددة، بهدف الوصول إلى علاج للمشكلة بصياغة مقترحات وتوصيات قابلة للتطبيق.

كما يمكننا استخراج بعض الشروط الموضوعية للبحث العلمي نذكر منها:

— يجب أن تكون هناك مشكلة تستدعي البحث عن حل لها.

— توافر الأدلة التي تحتوي على الحقائق.

— التحليل الدقيق للأدلة وتصنيفها.

— استخدام العقل والمنطق لترتيب الدليل في حجج واثباتات.

— الموضوعية وعدم التعصب للرأي وقبول النتائج التي تسفر عنها الأدلة.

— الحل المحدد وهو الإجابة النهائية عن المشكلة وتكون في شكل تعميم.

ثانيا: خصائص البحث العلمي:

يمتاز البحث العلمي بجملة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

( ١ ) البحث العلمي بحث منظم ومضبوط:

أي أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط، حيث أن القوانين والنظريات قد تحققت واكتشفت بواسطة نشاط عقلي منظم ومهيء جيدا وليس وليد الصدفة مما يحقق للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه.

### ( ٢ ) البحث العلمي بحث حركي تجديدي.

مما يعني أن البحث العلمي ينطوي دائما على تجديد وإضافة معرفية عن طريق استبدال مستمر ومتواصل للمعارف المتجددة.

### ( ٣ ) البحث العلمي بحث عام ومعمم.

أي أن المعلومات والمعارف تكون معممة وفي متناول الجميع حتى تكتسب الصفة العلمية، وهي عامة لأنها تتناول كل مجالات العلوم.

### ( ٤ ) البحث العلمي بحث نظري وتجريبي:

البحث العلمي نظري لأنه يستخدم النظرية لإقامة وصياغة الفرض، الذي هو بيان صريح يخضع للتجارب والاختبار. كما أن البحث العلمي بحث تجريبي لأنه يقوم على أساس إجراء التجارب والاختبارات على الفروض، والبحث الذي لا يقوم على أساس الملاحظات والتجارب لا يعد بحثا علميا. فالبحث العلمي يؤمن ويقترن بالتجارب.

### ( ٥ ) البحث العلمي بحث حركي وتجديدي:

لأنه ينطوي دائما على تجديد وإضافات في المعرفة، عن طريق استبدال متواصل ومستمر للمعارف القديمة بمعارف أحدث وأجد.

### ( ٦ ) البحث العلمي بحث تفسيري:

لأنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر والأشياء بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة تسمى النظريات.

هذه هي الخصائص التي تشترك فيها كل البحوث العلمية، لكن هناك خصائص تخص بعض أنواع البحوث دون غيرها مثل خاصية التجريب بالنسبة للبحث التجريبي، وكذا خاصية التفسير التي يتميز بها البحث التفسيري.

### ثالثا: أنواع البحوث العلمية:

تنقسم وتتوزع البحوث والدراسات العلمية إلى عدة أنواع وذلك بحسب كيفية معالجتها للحقائق والظواهر والأشياء وكذا على أساس النتائج التي تتوصل إليها.

ويمكن تصنيف البحث العلمي وفقا لتصنيفه حسب الاستعمال، وحسب أسلوب التفكير وحسب النشاط. ونشرح هذا التصنيف الثلاثي فيما يلي:

### ( ١ ) تصنيف البحث العلمي حسب الاستعمال:

#### أ - المقالة:

وهي بحوث قصيرة يقوم بها الطالب الجامعي، خلال مرحلة الليسانس، بناء على طلب أساتذته في المواد المختلفة، وتسمى عادة بالمقالة أو البحث الموجز لأهداف تعليمية. وتهدف إلى تدريب الطالب على تنظيم أفكاره، وعرضها بصورة سليمة، وعلى استخدام المكتبة ومصادرها، وتدريبه على الإخلاص والأمانة وتحمل المسؤولية في نقل المعلومات، وقد لا يتعدى حجم البحث الموجز عشر صفحات.

#### ب - مشروع البحث:

ويسمى عادة " مشروع التخرج "، وهو يطلب في الغالب كأحد متطلبات التخرج بدرجة الليسانس، وأيضاً في مرحلة الدبلوم في الدراسات العليا. وهو من البحوث القصيرة، إلا أنه أكثر تعمقا من المقالة، ويتطلب من الباحث مستوى فكرياً أعلى ومقدرة أكبر على التحليل والمقارنة والنقد. وهنا يعمل الباحث مع أستاذه المشرف على تحديد إشكالية ضمن موضوع معين يختاره الطالب، والغرض منه هو تدريب الطالب على اختيار موضوع البحث، وتحديد الإشكالية التي سيتعامل معها، ووضع الاقتراحات اللازمة لها، واختيار الأدوات المناسبة للبحث، بالإضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب والتفكير المنطقي السليم، والاستزادة من مناهل العلم، فليس المقصود منه التوصل إلى ابتكارات جديدة أو إضافات مستحدثة. بل تنمية قدرات الطالب في السيطرة على المعلومات ومصادر المعرفة، في مجال معين والابتعاد عن السطحية في التفكير والنظر.

#### ج - الرسالة:

وهو بحث يرقى في مفهومه عن المقالة أو مشروع البحث، ويعتبر أحد المتممات لنيل درجة علمية عالية، عادة ما تكون درجة الماجستير. والهدف الأول منها هو أن يحصل الطالب على تجارب في البحث تحت إشراف أحد الأساتذة ليتمكنه ذلك من التحضير للدكتوراه.

وتعتبر امتحانا يعطي فكرة عن مواهب الطالب، ومدى صلاحيته للدكتوراه. وهي فرصة ليثبت الطالب سعة اطلاعه وعمق تفكيره وقوته في النقد، والتبصر فيما يصادفه من أمور.

وتنصف الرسالة بأنها بحث مبتكر أصيل في موضوع من الموضوعات، أو تحقيق مخطوطة من المخطوطات التي لم يسبق إليها. وتعالج الرسالة مشكلة يختارها الباحث ويحددها، ويضع افتراضاتها، ويسعى إلى التوصل إلى نتائج جديدة لم تعرف من قبل، ولهذا فالرسالة تحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبيا، قد تكون عاما أو أكثر.

### د - الأطروحة أو رسالة الدكتوراه:

يتفق الأساتذة ورجال العلم على أن الأطروحة هي بحث علمي أعلى درجة من الرسالة، وهي للحصول على درجة الدكتوراه، ولهذا فهي بحث أصيل، يقوم فيه الباحث باختيار موضوعه، وتحديد اشكاليته، ووضع فرضياته، وتحديد أدواته واختيار مناهجه، وذلك من أجل إضافة لبنة جديدة لبنيان العلم والمعرفة.

وتختلف أطروحة الدكتوراه عن الماجستير في أن الجديد الذي تضيفه للمعرفة والعلم يجب أن يكون أوضح وأقوى، وأعمق وأنق، وأن تكون على مستوى أعلى. وقد يمتد الزمن بالباحث لأكثر من سنة أو سنتين أو أكثر.

وتعتمد رسالة الدكتوراه على مراجع أوسع، وتحتاج إلى براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية، ويجب أن تعطي فكرة عن أن مقمها يستطيع الاستقلال بعدها بالبحث، دون أن يحتاج إلى من يشرف عليه ويوجهه.

### ( ٢ ) تصنيف البحث العلمي حسب أسلوب التفكير:

#### أ - التفكير الاستقرائي:

يقوم البحث الاستقرائي بعملية ملاحظة الجزئيات والحقائق والمعلومات الفردية، التي تساعد في تكوين إطار لنظرية يمكن تعميمها. وقد أخذ "سقراط" بهذا الأسلوب، وتعرف على نوعين منه: الاستقراء التام والاستقراء الحسني. لكن عملية الاستقراء أخذت معنى أكثر دقة وتحديدا عند "هيوم"، الذي لخصها بأنها: "قضايا جزئية تؤدي إلى وقائع أو ظواهر، وتعتبر مقدمة إلى قضية عامة، ويمكن اعتبارها نتيجة تشير إلى

ما سوف يحدث. " ولعل من أشهر أمثلة الاستقراء حادثة سقوط التفاحة وما استنتجه العالم نيوتن من اننتاج والحقائق.

وينفق الباحثون على أن البحث الاستقرائي عادة ما ينتهي بمجموعة من الفروض، التي تستلعب تفسير تلك الملاحظات والتجارب، ثم تحقيق هذه الفروض بعد اختبارها، فالبحوث الاستقرائية تساهم في التوصل إلى الإجابات عن الأسئلة التقليدية المعروفة: ماذا، كيف، من، أين، لماذا.

### ب - التفكير الاستنباطي:

ويطلق عليه أيضا " طريق القياس"، وهو يسير في اتجاه معاكس للتفكير الاستقرائي الذي يتبعه التجريبيون، وهذا يعني أنه مكمل للأسلوب الاستقرائي وليس مناقضا له. وهذا الأسلوب ينقل العالم الباحث بصورة منطقية من المبادئ والنتائج التي تقوم على البديهيات والمسلمات العلمية، إلى الجزئيات وإلى استنتاجات فردية معينة. فالأسلوب الاستقرائي يهدف إلى التحقق من الفروض وإثباتها عن طريق الاختبار، أما الأسلوب الاستنباطي فهو الذي ينشأ من وجود استفسار علمي، ثم يعمل الباحث على جمع البيانات والمعلومات وتحليلها لإثبات صحة الاستفسار أو رفضه.

إن الاستقراء يبدأ بالجزئيات ليتوصل إلى القوانين والمسلمات العلمية، في حين أن الاستنباط أو القياس يبدأ بالقوانين ليستنبط منها الحقائق. وبهذا يكون الاستقراء من نصيب المتخصصين الذين يهتمون بالتعليقات العلمية القريبة، بينما يكون الاستنباط من نصيب الفلاسفة الذين يهتمون بالتعليقات الفلسفية البعيدة. فعالم البيولوجيا مثلا يهتم بتركيب الأعضاء ووظائفها، بينما ينظر الفيلسوف إلى كلية العلم ويحاول تفسير الحياة نفسها.

ويمكن القول أن هناك علاقة تبادلية بين الاستقراء والاستنباط، فالاستقراء عادة ما يتقدم القياس أو الاستنباط، وبذلك فإن القياس يبدأ من حيث ينتهي الاستقراء، وبينما يحتاج الاستقراء إلى القياس عندما يطبق على الجزئيات للتأكد من الفروض، فإن القياس يحتاج إلى الاستقراء من أجل التوصل إلى القواعد والقوانين الكلية.

### ( ٣ ) تصنيف البحث العلمي حسب النشاط:

#### أ - البحث التنقيبي الاكتشافي:

ويتركز المجهود والنشاط العقلي فيه على اكتشاف حقيقة جزئية معينة ومحددة بواسطة إجراء عمليات الاختبارات والتجارب العلمية والبحوث التثقيبية من أجل ذلك، ولا يقصد به تعميم النتائج أو استخدامها لحل مشكلة معينة، إنما جمع الحقائق فقط دون إطلاق أحكام قيمة عليها.

ومن أمثلة البحوث التثقيبية، البحوث التي يقوم بها العالم الطبيب في معمله لاختبار دواء جديد ومدى نجاعته، والبحوث عن السيرة الذاتية لشخصية إنسانية معينة، والبحث الذي يقوم به الطالب في اكتشاف مجموعة المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع أو فكرة معينة.

### ب - البحث التفسيري النقدي:

وهو نوع من البحوث العلمية التي تعتمد على الإسناد والتبرير والتدليل المنطقي والعقلي، من أجل الوصول إلى حل المشكل. ويتعلق هذا النوع من البحوث غالباً ببحث وتفسير الأفكار لا الحقائق والظواهر.

ويعتبر البحث التفسيري النقدي ذو قيمة علمية هامة، للوصول إلى نتائج عند معالجة المشاكل التي تحتوي على قدر ضئيل من المعلومات والحقائق. ويشترط فيه الشروط التالية:

— أن تعتمد المناقشة التفسيرية وتتركز حول الأفكار والمبادئ المعروفة والمسلم بها، أو على الأقل أن تتلامح الدراسة والبحث وتتفق مع مجموعة الأفكار والنظريات المتعلقة بموضوع البحث.

— يجب أن يؤدي البحث التفسيري إلى بعض النتائج والحلول، أو أن يؤدي إلى الرأي الراجح في حل المشكلة المطروحة للدراسة.

— يجب أن تكون الحجج والمبررات والأسانيد ومناقشتها أثناء الدراسة التفسيرية والنقدية واضحة ومعقولة ومنطقية ومضبوطة.

### ج - البحث الكامل:

وهو البحث الذي يستهدف إلى حل مشكلة والتعميم منها، ويستخدم هذا النوع من البحوث كلا من النوعين السابقين التثقيبي والتفسيري، أي جمع الحقائق والتدليل عليها، إلا أن يذهب إلى أبعد من كليهما، حيث يضع الافتراضات المناسبة ثم يقوم الباحث بجمع

الحقائق والأدلة وتحليلها، من أجل قبول الافتراضات أو رفضها، وبالتالي يتوصل إلى نتائج منطقية، تقوم لحل المشكلة على التدليل الحقائقى، والتي تمكنه من وضع التعميمات التي تستخدم في الحالات المماثلة.

### د - البحث العلمى الاستطلاعى:

البحث الاستطلاعى أو الدراسة العلمية الكشفية الصياغية الاستطلاعية، هو البحث الذي يستهدف التعرف على المشكلة فقط. وتقوم الحاجة إلى هذا النوع من البحوث، عندما تكون المشكلة محل البحث جديدة لم يسبق إليها، أو عندما تكون المعلومات أو المعارف المتحصل عليها حول المشكلة قليلة وضعيفة.

### هـ - البحث الوصفى والتشخيصى:

وهو الذي يهدف إلى تحديد سمات وصفات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة تحديدا كليا ونوعيا.

### و - البحث التجريبي:

يحدد عن طريق التعرف على المنهج التجريبي، الذي سنأتي إلى دراسته دراسة مفصلة، ويكفي هنا القول: أن البحث التجريبي هو الذي يقوم على أساس الملاحظة والتجارب لإثبات صحة الفروض، وذلك باستخدام قوانين علمية عامة.

### رابعاً: أسس ومقومات البحث العلمى:

#### ١ - تحديد الأهداف البحثية بدقة ووضوح:

خاصة في اختيار الموضوع، فماذا يريد الباحث؟ وأي مشكلة أو ظاهرة تم اختيارها؟ وما هو التخصص الدقيق للباحث؟ وماذا يريد وكيف ومتى وإلى أين؟

#### ٢ - قدرة الباحث على التصور والإبداع:

وإعمال فكره وموهبته، وإلمامه بأدوات البحث المتباينة، والتمكن من تقنيات كتابة البحث العلمى.

#### ٣ - دقة المشاهدة والملاحظة:

للظاهرة محل البحث، وتحديد المقولات حولها، وإعمال الفكر والتأمل، مما يقود إلى بحث المتغيرات المحيطة بالظاهرة، بحيث تكون المحصلة وضع قوانين تتفق مع واقع الملاحظات والمتغيرات.

#### ٤ - وضع الفروض المفسرة للظاهرة:

ليتم إثباتها والبرهنة عليها، وتوضع كأفكار مجردة وموضوعية ينطلق منها الباحث، بحيث تقوده إلى جمع الحقائق المفسرة للفروض، وبالتالي إجراء التجارب على ضوءها، بعيداً عن تطويعها لما يريد الباحث إثباته والوصول إليه.

#### ٥ - القدرة على جمع الحقائق العلمية بشفاافية ومصداقية:

وذلك من مختلف المصادر والمراجع، وغربلتها وتصنيفها وتبويبها وتمحيصها بدقة، ثم تحليلها.

#### ٦ - إجراء التجارب اللازمة:

يهدف للحصول على نتائج علمية تتفق مع الواقع العملي، وتتطلب التجارب في العلوم الاجتماعية تحليل السبب والمسبب والحجج، واستمرارية متابعة المتغيرات. واختبار الفروض والتأكد من مدى صحتها.

#### ٧ - الحصول على النتائج واختبار مدى صحتها:

وذلك بتمحيصها ومقارنتها وصحة انطباقها على الظواهر والمشكلات المماثلة، إثبات صحة الفرضيات.

#### ٨ - صياغة النظريات:

تعتبر النظرية إطار أو بناء فكري متكامل يفسر مجموعة من الحقائق العلمية في نسق علمي مترابط يتصف بالشمولية، ويرتكز على قواعد منهجية لمعالجة ظاهرة أو مشكلة ما.

وتمثل النظرية محور القوانين العلمية المهمة بإيضاح وترسيخ نتائج العلاقات بين المتغيرات في ظل تفاعل الظواهر.

فيجب أن تكون صياغتها وفق النتائج المتحصل عليها من البحث، بعد اختبار صحتها والتيقن من حقائقها العلمية، وصحتها مستقبلاً للظواهر المماثلة.

### خامساً: أدوات البحث العلمي:

وهي مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة، التي يعتمد عليها في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز البحث. وإذا كانت أدوات البحث متعددة ومتنوعة، فإن طبيعة الموضوع أو المشكلة، هي التي تحدد حجم ونوعية وطبيعة أدوات البحث التي يجب أن يستخدمها الباحث في إنجاز وإتمام عمله، كما أن براعة الباحث وعبقريته تلعب دوراً هاماً في تحديد كيفية استخدام أدوات البحث العلمي.

وهي مجموعة الأساليب والطرق التي يستعملها الباحث في جمع المعلومات اللازمة للبحث العلمي.

ومن جملة هذه الأدوات ما يلي:

#### ( ١ ) العينة:

وتكون كبديل عن دراسة المجتمع أو الظاهرة ككل فيلجأ الباحث إلى اختيار عينة يبحثها ليصل إلى نتائج يستطيع تعميمها فيما بعد على كافة الظاهرة أو كل المجتمع المراد دراسته. ويجب أن تتوفر العينة على الشروط التالية:

- (١) يجب أن تكون وحدات المجتمع المدروس متجانسة.
- (٢) يجب أن تكون العينة كبيرة بحيث نفي بالغرض من الدراسة.
- (٣) تحدد طريقة اختيار العينة مسبقاً.

كما يمكن إجمال أسباب اختيار طريقة العينة فيما يلي:

- (١) عدم إمكانية دراسة كل عناصر المجتمع الأصلي.
  - (٢) ارتفاع تكلفة دراسة الكل.
  - (٣) عدم إمكانية حصر كل عناصر المجتمع الأصلي.
- وتنقسم العينات إلى عينات احتمالية وعينات غير احتمالية.
- العينات الاحتمالية: ويختلف تصنيفها كما يلي:

— عينة عشوائية بسيطة تختار عن طريق القرعة.

— عينة عشوائية طبقية وفيها يقسم المجتمع المدروس إلى أقسام وأصناف حسب مميزات خاصة وتكون هي أساس التقسيم ثم يؤخذ من كل عددا عشوائيا.

— وهناك العينة الطبقية التناسبية وهي التي يكون فيها عدد الأفراد في كل عينة متناسبا مع عدد أو نسبة ذلك القسم المدروس من المجتمع الأصلي.

— وهناك العينة المنظمة وهي التي تجمع بين العشوائية والتنظيم وتكون من خلال الفصل بين الفئات المختارة برقم ثابت يحدده الباحث ثم يحدد عشوائيا نقطة الانطلاق ثم يتقيد بذلك الفارق الثابت بين أفراد العينة.

— أما العينة العنقودية فهي التي يقسم فيها أفراد المجتمع المدروس إلى أقسام متجانسة، ثم تؤخذ جملة من الأقسام توفي عدد أفراد العينة المقترحة للدراسة.

— وهناك العينة العرضية وهي التي يكون اختيارها عرضيا بمحض الصدفة وبالتالي فهي لا تعبر عن المجتمع الأصلي وهي لا تمثل إلا نفسها.

العينات غير الاحتمالية: وهي فئة من العينات التي تبنى على حكم الباحث وليس على مجرد الصدفة، وهي تشتمل على الأنواع التالية:

— العينة الحصصية وهي تفترض تقسيم المجتمع الأصلي على أساس ما وكذا وجود بيانات حول هذا المجتمع معدة مسبقا فيختار الباحث حصة معينة.

— وهناك العينة العمدية وهي التي تفترض وجود دراسات سابقة تحدد معالم المجتمع الأصلي بحيث تصبح العينة تمثل حقيقة المجتمع الأصلي.

وهناك العينة الملائمة وهي التي يقوم الباحث فيها بإختيار العدد الملائم من أفراد المجتمع المراد دراسته.

## ( ٢ ) الملاحظة باختلاف أنواعها:

الملاحظة هي إحدى الوسائل المهمة في جمع البيانات والمعلومات، وهناك قول شائع بأن العلم يبدأ بالملاحظة. وتبرز أهمية هذه الوسيلة في الدراسات الاجتماعية والانثربولوجية والنفسية وجميع المشكلات التي تتعلق بالسلوك الإنساني ومواقف الحياة الواقعية.

وتستخدم الملاحظة في جمع البيانات التي يصعب الحصول عليها عن طريق المقابلة أو الاستفتاء، كما تستخدم في البحوث الاستكشافية والوصفية والتجريبية.

ويمكن تقسيم الملاحظة إلى قسمين:

**أ - الملاحظة البسيطة:** وهي الملاحظة غير الموجهة للظواهر الطبيعية، حيث تحدث تلقائياً، وبدون أن تخضع لأي نوع من الضبط العلمي، ودون استخدام الباحث لأي نوع من أنواع أدوات القياس للتأكد من صحة الملاحظة ودقتها.

**ب - الملاحظة المنظمة:** وهي الملاحظة الموجهة، والتي تخضع إلى أساليب الضبط العلمي، فهي تقوم على أسس منظمة ومركزة بعناية.

وقد أثبتت الملاحظة المنظمة فعاليتها في تسهيل عملية تحليل العديد من النشاطات الإنسانية، وذلك باستخدام الصور الفوتوغرافية، والخرائط.

( ٣ ) الاستخبارات المختلفة.

( ٤ ) المقابلة:

وتعتبر من الوسائل الشائعة الاستعمال في البحوث الميدانية، لأنها تحقق أكثر من غرض في نفس الباحث، فبالإضافة إلى كونها الأسلوب الرئيس الذي يختاره الباحث إذا كان الأفراد المبحوثين ليس لديهم إلمام بالقراءة أو الكتابة، أو أنهم يحتاجون إلى تفسير وتوضيح الأسئلة، أو أن الباحث يحتاج لمعرفة ردود الفعل النفسية على وجوه أفراد الفئة المبحوثة.

والمقابلة أنواع: فهناك المقابلة الفردية، والمقابلة الجماعية، المقابلة بين رئيس ومرؤوس، بين مسئول في التنظيم وطالب للوظيفة.

( ٥ ) أساليب القياس.

( ٦ ) الأساليب الإسقاطية.

( ٧ ) الاستبيان:

ويسمى أيضاً بالاستقصاء، وهو إحدى الوسائل الشائعة الاستعمال للحصول على المعلومات، وحقائق تتعلق بأراء واتجاهات الجمهور حول موضوع معين أو موقف معين. ويتكون الاستبيان من جدول من الأسئلة توزع على فئة من المجتمع كعينة، بواسطة البريد أو باليد أو قد تنشر في الصحف أو التليفزيون أو الإنترنت، حيث يطلب منهم الإجابة عليها وإعادتها إلى الباحث. والهدف منه هو الحصول على بيانات واقعية وليس مجرد انطباعات وآراء هامشية.

( ٨ ) المصادر والوثائق المختلفة.

( ٩ ) الوسائل الإحصائية.

### المطلب الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي:

لكي يكون البحث العلمي بحثاً منظماً ومضبوطاً لا بد من اتباع مراحل معينة في انجازه، وهذه المراحل تشترك فيها كل أنواع البحوث مما اختلفت مواضيعها وهذه المراحل يمكن إجمالها فيما يلي: مرحلة اختيار الموضوع، مرحلة جمع الوثائق والمعلومات، مرحلة القراءة، مرحلة تقسيم الموضوع، مرحلة تدوين المعلومات، ومرحلة الكتابة.

#### أولاً: مرحلة اختيار الموضوع:

هي أول مرحلة تواجه الباحث، والمتمثلة في اختيار موضوع مناسب من الناحية الموضوعية والذاتية، وعلى هذا الأساس غالباً ما يترتب للباحث في هذه المرحلة لكي لا يقع في مشكلة تغيير الموضوع في المستقبل. ويجب أن يطرح موضوع البحث إشكاليات حقيقية تستدعي البحث فيها، ولهذا فإن هذه المرحلة يتم فيها تحديد إشكالية البحث. وعليه سنتناول خلال هذا المطلب فرعين، الفرع الأول نخصه لعوامل اختيار الموضوع والفرع الثاني نتناول فيه طرق صياغة مشكلة البحث.

#### ( ١ ) عوامل اختيار الموضوع:

هناك عوامل ذاتية تتعلق بشخص الباحث وهناك عوامل موضوعية تتعلق بطبيعة البحث.

#### ( أ ) عوامل اختيار الموضوع المرتبطة بشخص الباحث:

هناك عدة عوامل تجعل الباحث يميل لاختيار موضوع ما دون غيره من الموضوعات، وهي تتمثل في:

( ١ ) للرغبة النفسية وهي أول ما يشد الباحث نحو موضوع معين للدراسة والتعمق والتخصص فيه، مما يخلق نوعاً من الانشداد النفسي والوجداني بينه وبين موضوع البحث، مما قد يذلل الصعاب التي قد تواجه الباحث والارهاق الجسماني تحولها الرغبة إلى مجرد متعة وهواية.

٢) القدرات الشخصية للباحث وهي من بين ما يجب على الباحث مراعاته عند اختيار الموضوع والمتمثلة في:

— القدرات العقلية وهي تتمثل في قدرة الباحث في تناول جميع جوانب الموضوع بكل موضوعية واقتدار، والتحكم في شتى العلوم المكملة للبحث مما يتطلب الصراحة مع النفس.

— القدرات الجسمانية وهي ضرورة سلامة الباحث من أي إعاقة تحد من قدرة الباحث على مواكبة البحث، وأن لا يكلف نفسه ما لا تطيق.

— الحالة الاجتماعية والمالية للباحث، حيث هناك بعض البحوث تتطلب مصاريف كثيرة وقد تتطلب تنقل الباحث حتى إلى الخارج، فإذا كان مكفلاً بعائلة فهذا لا يسمح له بالتنقل بحرية والغياب عن البيت.

— إتقان اللغات الأجنبية وهي التي تمكن الباحث من الاطلاع على الدراسات والمراجع باللغات الأجنبية، خصوصاً الدراسات المقارنة.

٣) التخصص العلمي بحيث يجب أن يكون للموضوع المختار يدخل من بين اختصاصات الباحث وتخصصه العلمي سواء كان التخصص العام أو الخاص ومثال ذلك فالباحث المتخصص في القانون يجب عليه أن يراعي تخصصه الفرعي أي قانون عام أو قانون خاص، وإذا كان قانون خاص فيحدد التخصص الفرعي المدني أو التجاري.

٤) التخصص المهني حيث من المرغوب فيه أن يواصل الباحث في نفس تخصصه المهني بحيث توفر له الوظيفة الامكانيات الضرورية للبحث وكذلك يستفيد من الترقية المهنية من خلال رفع مستواه العلمي.

#### (ب) عوامل اختيار الموضوع المرتبطة بطبيعة البحث:

من بين العوامل المؤثرة على اختيار الموضوع والمرتبطة بطبيعة البحث نجد ما يلي:

١) المدة المحددة لإنجاز البحوث العلمية وهي المدة الضرورية لإنجاز البحث والمحددة من قبل الجهات الوصية على الدراسات المتخصصة، وعليه فعلى الباحث أن يختار الموضوعات التي تتناسب والمدة الممنوحة له لإنجاز البحث. أو قد تسحب منه الرخصة المحددة للتأهيل.

٢) القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي، المطلوب في البحث أن يكون مبتكرا يمكن من الكشف عن حقائق جديدة أو على الأقل يدعم المعلومات السابقة بحيث تصبح أكثر نقاء ووضوحا.

٣) الدرجة العلمية المتحصل عليها بالبحث، وهي إما أن تكون درجة الماجستير أو الدكتوراه أو من أجل ترقية مهنية، مما يدفع بالباحث إلى اختيار موضوع دون غيره بما يتناسب والدرجة التي يصبوا الوصول إليها.

٤) مراجع البحث ومصادره تعتبر عاملا هاما في اختيار موضوع البحث بحيث كلما تعددت وتتنوع المراجع كلما كان البحث ثريا وغنيا بالمعلومات. وبالمقابل كلما كانت المراجع قليلة كلما كان البحث غير موثوق في نتائجه، ويقلل من قيمته العلمية.

### ( ٢ ) صياغة مشكلة البحث:

تعد معايير اختيار الموضوع هي نفسها معايير اختيار مشكلة البحث، وذلك لأن البحث العلمي ما هو إلا إجابة عن مشكلة ما. ولتحديد المشكلة يتوجب التقيد بالقواعد التالية:

— يجب أن تكون مشكلة البحث خاصة وغير غامضة.

— يجب أن تصاغ المشكلة بصورة واضحة.

— يجب توضيح المصطلحات المستخدمة في صياغة المشكلة، تجنباً للبس أو الغموض.

عادة يقوم الباحث باختيار الموضوع ثم يحدد المشكلة التي يطرحها ذلك الموضوع، ولكن قد يحدث بعد البحث في الموضوع والتعمق فيه أن تظهر للباحث إشكاليات أخرى تحتاج إلى معالجة مما قد يدفع به إلى صياغة الإشكالية أو تغييرها كلياً.

**ثانياً: مرحلة جمع الوثائق والمعلومات:** بعد اختيار الموضوع وصياغة مشكلته، تبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة جمع الوثائق والمعلومات المتعلقة بالبحث، خلال هذا المطلب سنتناول في الفرع الأول تحديد معنى الوثائق وأنواعها، وفي الفرع الثاني علمية التوثيق.

### ( ١ ) تحديد معنى الوثائق وأنواعها:

الوثائق العلمية هي كل المراجع والمصادر التي تحتوي على معلومات ومعارف لها صلة بموضوع البحث، وقد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية. ولمعرفة المعنى الدقيق للوثائق يجب التمييز بين نوعين هما المصادر والمراجع.

( أ ) المراجع أو المصادر الأصلية:

هناك عدة تعريفات للمصادر من بينها مثلا الوثائق والدراسات الأولى المنقولة بالرواية أو مكتوبة بيد مؤلفين نقات اسمهما في تطوير العلم. ومصادر البحث عامل هام في تحديد قيمته العلمية.

ومن بين الوثائق التي تعتبر المصادر الأصلية للبحوث العلمية القانونية مايلي:

— الموائيق الوطنية والدولية.

— المذكرات الإيضاحية للقوانين ومحاضر اجتماعات الهيئات التشريعية.

— الأوامر والقوانين والنصوص التنظيمية.

— الدساتير.

— المؤتمرات والاتفاقيات الدولية.

— الأحكام والقرارات القضائية.

— المقابلات الشخصية.

— الاحصائيات الرسمية.

— التصريحات الرسمية للشخصيات السياسية.

— الأفلام الوثائقية والشهادات الحية ذات الأثار القانونية.

( ب ) المراجع أو المصادر الثانوية:

وتسمى أيضا بالمصادر غير الأصلية وهي التي تعتمد في مادتها العلمية على المصادر الأصلية فتعرض لها بالتحليل والنقد والتعليق والتلخيص. وقد يكون المرجع كتابا أو مقالا أو رسائل لنيل الدرجات العلمية.

( ٢ ) عملية التوثيق:

أهم ما تثيره مسألة التوثيق هو تعريفه وبيان أهميته وكذا كيفية تسجيل المعلومات الموثقة.

( أ ) تعريف التوثيق وأهميته:

التوثيق أو الببليوغرافيا كلمة مأخوذة من اليونانية وتعني كتابة الكتب. وهي تعني في الوقت الحاضر إعداد قوائم الكتب ومعرفة مؤلفيها وموضوعاتها وكافة بيانات النشر،

وهذه العملية يقوم بها الباحث بعدما يطلع على قوائم المصادر والمراجع الموجودة بالمكتبات والمراكز العلمية.

### (ب) كيفية تسجيل المعلومات البليوغرافية:

يتعين على الباحث أن يدون أسماء المصادر ومؤلفيها وبيانات النشر في البداية ويكون التدوين في بطاقات، تخصص كل بطاقة لمصدر واحد لكي يسهل الرجوع إليها. ويمكن للباحث أن يتبع الطرق الخاصة بكتابة البطاقات للمصادر التالية: الكتب، الموسوعات، الدوريات، المخطوطات، الرسائل الجامعية، الوثائق الرسمية، الأشرطة المصورة، المصادر القانونية، برامج التلفزيون، المقابلات.

#### (١) الكتب:

يجب أن تتضمن البطاقة المخصصة للكتاب البيانات التالية: رقم الكتاب ومكان وجوده توضع على الجانب الأيمن من البطاقة، ثم اسم المؤلف ولقبه وإذا كان للكتاب عدة مؤلفين فيتم ذكرهم بالترتيب بحسب ورودهم في الكتاب، ثم عنوان الكتاب والجزء ورقم الطبعة إن وجدت ثم دار ومدينة ودولة وسنة النشر. نموذج لبطاقة مخصصة لكتاب.

٢٥١٦
المكتبة العامة - جامعة طنطا
د. صلاح زين الدين
الإصلاح الضريبي
الطبعة الثانية
دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥

#### (٢) الموسوعات:

تذكر البيانات التالية: عنوان الموسوعة تحته خط عدد الطبعة ثم عنوان المقال بين قوسين ثم اسم المؤلف ثم بيانات النشر.

#### (٣) الدوريات:

وهي مطبوعات تصدر دوريا وتدون بالشكل التالي: اسم الكاتب ثم عنوان المقال ثم عنوان المجلة ثم رقم العدد وتاريخ إصدار المجلة وتعيين رقم الصفحة أو الصفحات المخصصة للمقال.

#### ٤) المخطوطات:

وتدون بشأنها البيانات التالية: اسم المؤلف ثم عنوان المخطوطة بين قوسين وموضوع المخطوطة ثم تاريخ النسخ ثم اسم البلد الذي توجد به ثم اسم المجموعة التي تنسب إليها ورقمها ثم وصفها إن كانت أصلية أو مصورة.

#### ٥) الرسائل الجامعية:

يدون بشأنها البيانات التالية: اسم المؤلف ثم عنوان الرسالة بين قوسين ثم نوع البحث واسم الكلية واسم الجامعة التي قدمت بها وتاريخ المناقشة تذكر السنة فقط.

#### ٦) الوثائق الحكومية:

وتدون بياناتها بالشكل التالي: اسم الدولة ثم السلطة التي أصدرت الوثيقة ونوع الوثيقة وكذا بيانات النشر.

#### ٧) النصوص القانونية والتنظيمية:

وتتضمن: اسم الدولة واسم السلطة ونوع القانون ثم رقم القانون وتاريخ صدوره ثم عدد الجريدة الرسمية وتاريخ صدورها بين قوسين وأرقام الصفحات.

#### ٨) الأحكام والقرارات القضائية:

وتتضمن بطاقتها البيانات التالية: عنوان القضية ويذكر الحروف الأولى من اسم المدعي والمدعى عليه ثم اسم المحكمة أو المجلس واسم البلد ثم رقم القضية والتاريخ بين قوسين.

#### ٩) الأحاديث وبرامج التلفزيون:

ويذكر بشأنها البيانات التالية: اسم المتحدث عنوان الحديث بين قوسين ثم اسم القناة واسم البلد والتاريخ.

#### ١٠) المقابلات الشخصية:

ويذكر بشأنها: موضوع المقابلة يوضع تحته خط ثم نقطة اسم الشخص الذي أجريت معه المقابلة وصفته ثم مكان وتاريخ إجرائها.

### ثالثاً: مرحلة القراءة:

هي من أهم مراحل إعداد البحث العلمي وهي عمل منظم يفرض طرقاً وأساليب محددة يجب التقيد بها. وعليه سنتطرق من خلال الفروع التالية إلى أنواع وشروط ونتائج القراءة.

#### ( ١ ) أنواع القراءة:

وتنقسم بحسب المدة التي تستغرقها ودرجة عمقها إلى:

#### ( أ ) القراءة الاستطلاعية:

وهي القراءة السريعة الخاطفة التي تتحقق عن طريق الاطلاع عن الفهارس ودروس الموضوعات في قوائم المصادر والمراجع المختلفة، كما تشمل الاطلاع على مقدمات وبعض فصول وعنوانين المصادر والمراجع. كما تستهدف تدعيم قائمة المصادر والمراجع المجمعة بوثائق جديدة، وكذا معرفة سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختلفة، وتكشف القيم والجديد والمتخصص والخاص من الوثائق العام.

والقراءة الاستطلاعية تهدف إلى تقييم المصادر من حيث درجة ارتباطها بموضوع البحث، وكذا من حيث قيمتها العلمية، وأيضاً الاطلاع عن بيانات التأليف وجدة الموضوع ونوع الدراسة. وهذه القراءة يجب أن لا تأخذ وقتاً طويلاً.

#### ( ب ) القراءة العادية:

بعدما يحدد الباحث من خلال القراءة الاستطلاعية المصادر التي يجب التعمق فيها بالقراءة والتفكير، فإنه ينتقل إلى نوع آخر من القراءة أكثر تركيزاً على الموضوعات التي تم اختيارها، ويقوم بتسجيل كل المعلومات الهامة في بطاقات والقيام بعملبات الاقتباس اللازمة.

#### ( ج ) القراءة العميقة والمركزة:

هناك بعض الوثائق تحتاج إلى قراءة عميقة ومركزة لأنها ذات قيمة علمية كبيرة، ولها صلة وطيدة بموضوع البحث تتطلب التحليل والتفكير المركز.

وتتركز القراءة لبعض الوثائق دون البعض الآخر، لما لها من أهمية في الموضوع وصلة مباشرة به، الأمر الذي يتطلب التركيز في القراءة والتكرار والتعمق والدقة والتأمل، وتتطلب صرامة والتزاماً أكثر من غيرها من أنواع القراءات.

وتختلف أهداف القراءة المركزة عنها في القراءة العادية، حيث يعنى الباحث في التعرف على إطار المشكلة ذاتها، والآراء الفكرية التي تناولتها، والفروض التي تبناها الباحثون، والمناهج العلمية التي استخدموها، وذلك بهدف الاسترشاد والتوضيح في تقرير مسيرة دراسته، من حيث المعلومات التي يحتاجها.

### ( ٢ ) أهداف وشروط القراءة:

أهداف مرحلة القراءة والتفكير يمكن عرضها فيما يلي:

- ١ - التعمق في التخصص وفهم الموضوع، والسيطرة على جل جوانبه.
- ٢ - اكتساب نظام التحليل قوي ومتخصص، أي اكتساب ذخيرة كبيرة من المعلومات والحقائق تؤدي في الأخير إلى التأمل والتحليل.
- ٣ - اكتساب الأسلوب العلمي القوي.
- ٤ - القدرة على إعداد خطة الموضوع.
- ٥ - الثروة اللغوية الفنية والمتخصصة.
- ٦ - الشجاعة الأدبية لدى الباحث.

كما يجب أن تتوفر في القراءة الشروط التالية:

- أن تكون القراءة شاملة لكافة المصادر المرتبطة بالموضوع.
- يجب أن تكون القراءة منظمة ومرتبطة.
- يجب أن يكون الباحث قادراً على الفهم والنقد.
- يجب اختيار الوقت المناسب للقراءة، والمكان المناسب لها.

### ( ٣ ) النتائج التي تحقّقها القراءة:

تستهدف عملية القراءة تحقيق النتائج التالية:

- فهم الموضوع والتعمق فيه والإلمام بجميع جوانبه، وكذا اكتساب حقائق ومعلومات وأفكار جديدة.

— اكتساب الباحث للأسلوب العلمي، وكذا التحكم في اللغة الفنية الملائمة لتخصص الباحث.

— اكتساب الباحث مهارة التقسيم والموازنة شكلا وموضوعا من خلال خطة البحث.  
— اكتساب الباحث الشجاعة الأدبية، مما يؤهله إلى إبداء رأيه في مختلف مسائل الخلاف التي يعالجها البحث من خلال النقد والتعقيب.

#### رابعاً: مرحلة تقسيم الموضوع:

يتم تقسيم الموضوع إلى أجزاء وذلك بوضع خطة أو مخطط للبحث، وهذا المخطط يشبه البناء المتناسق. وعليه سنتناول خلال هذا المطلب شروط ومعايير وقوالب التقسيم.

#### ( ١ ) شروط تقسيم الموضوع:

من بين شروط تقسيم الموضوع مايلي:

- يجب أن ينطلق في تقسيمه من مشكلة البحث ولا يخرج عنها.
- أن تكون خطة البحث شاملة لكافة عناصر الموضوع.
- احترام مبدأ مرونة الخطة، بحيث يتمكن من إضافة أي عنصر دون المساس بتوازن الخطة.
- تحاشي تكرار العناوين الموجودة في المراجع.
- التقييد بالأسلوب العلمي، وصياغة عناوين جزئية تكون منسجمة مع العناوين الرئيسية.
- يجب مراعاة التوازن الشكلي والموضوعي للخطة.
- يجب أن تكون كل عناصر الخطة مترابطة بحيث إذا حذفنا أحد العناصر يظهر الخلل في البحث.
- يجب أن تكون العناوين واضحة وكاملة في بنائها.

#### ( ٢ ) معايير التقسيم:

يجب النظر أولاً إلى طبيعة المشكلة التي يدور حولها الموضوع لأنها المعيار الأساسي لتقسيم البحث، ويمكن حصرها في البحوث القانونية في الحالات التالية:

— إذا كان الموضوع تاريخياً يمكن تقسيم البحث إلى أحقاب زمنية تفي بالغرض من الدراسة.

— إذا كان الموضوع ذو طبيعة تاريخية وقانونية فيمكن تناول الجانب التاريخي في القسم الأول والجانب القانوني في القسم الثاني.

— إذا كان الموضوع يشتمل على جزء نظري وآخر عملي تطبيقي، فيمكن التقسيم إلى جزئين أي محاولة التعرض للجانب النظري ثم الجانب العملي في كل قسم.

— وإذا كان الموضوع يحتوي على خلاف بين الفقه والقضاء والتشريع فيمكن تناوله في ثلاثة أقسام وإضافة قسم رابع للمقارنة بينهم. والأفضل تناول في كل قسم الجانب الفقهي والتشريعي والقضائي والمقارنة بينهم.

— لما إذا كان الموضوع يتعلق بدراسة مقارنة بين التشريعات فمن الأفضل اعتماد التقسيم للموضوعي، ثم إجراء المقارنة بين التشريعات المراد دراستها.

وقد يكون التقسيم في البحث بين العام والخاص وقد يكون بين الكل والجزء وقد يكون بين الأسبق والسابق والحاضر والمستقبل.

### ( ٣ ) قوالب تقسيم الموضوع:

وهي الأطر الشكلية والموضوعية التي تصب فيها مختلف أجزاء البحث وهي مرتبة تنازلياً كالآتي:

للكتاب، الجزء، القسم، الباب، الفصل، المبحث، المطلب، الفرع. . . . .

بالإضافة إلى هذه العناصر يحتوي كل بحث عن مقدمة وخاتمة.

### خامساً: مرحلة جمع وتخزين المعلومات:

يسرت التطورات التقنية المتسارعة والمتلاحقة، عملية جمع المعلومات البحثية، خاصة بعد الفترة التي أطلق عليها " الثورة المعلوماتية " في العقدين الأخيرين، والتي تبلورت معالمها في سهولة نقل المعلومات وتدققها عبر وسائل الاتصالات.

وتعتبر المعلومات المجمعدة ركيزة الباحث الأساسية، كمقومات محورية للبحث، وكلما جمع الباحث أكبر عدد من المعلومات وبنوعية حديثة وممتازة، كلما أدى ذلك إلى تمكنه

من تغطية متطلبات بحثه بكل فروعه ونقاطه. خاصة إذا اعتمدت المعلومات المجمعّة على قواعد بيانات تتصف بالشفافية والمصداقية والتسلسل والمنطقية. وتعكس المعلومات المجمعّة مدى إلمام الباحث بما كتب ونشر حول موضوعه، والوقوف على مختلف الآراء والأفكار، خاصة إذا تمكن الباحث من جمع معلومات بلغات أجنبية حية، وتمكن من ترجمتها بدقة وموضوعية.

### ( ١ ) أهم مصادر المعلومات:

- وأهم مصادر المعلومات في عصرنا مايلي:
- شبكة المعلومات الالكترونية ( الانترنت ).
- الدوريات المتخصصة.
- المؤتمرات العلمية والندوات.
- الرسائل العلمية ( الماجستير والدكتوراه ).
- الكتب العلمية المتخصصة.
- الموسوعات والقواميس ودوائر المعارف وأمهات الكتب.
- كتب التراث والمخطوطات.

### ( ٢ ) تصفية المعلومات:

وسرعان ما يجد الباحث نفسه يغوص في بحر من المعلومات والبحوث والمؤتمرات والرسائل الجامعية، فماذا يفعل؟ الخطوة الأولى والأساسية تتمثل في تقيية وغريبة المعلومات التي حصل عليها، وذلك بواسطة الطرق التالية:

- إعطاء الأولوية للمصادر الأصلية المباشرة وتقديمها على غيرها من المراجع الثانوية وغير المباشرة، والتي تعتمد أساسا على المصادر.
- التركيز على المصادر والمراجع الأكثر حداثة: سواء في احصاءاتها وأرقامها، أو توثيقها أو صياغة نظرياتها.
- حذف واستبعاد المراجع أو المعلومات المكررة الركيكة: والضعيفة والمنقولة عن مصادر متوفرة، حرصا على نقّة وقوة ومصداقية المعلومات، واحتياطا لتوثيقها باعتمادها على أمهات الكتب والمصادر.

— البعد عن المعلومات غير العلمية؛ والمستندة إلى تعصب أو تحيز لفكر معين أو مذهب معين، أو قائمة على العاطفة والحماس بعيدا عن الموضوعية المجردة.

— استبعاد المعلومات التي تتعارض مع الحقائق العلمية: تخلصا وبعدا عن بلبلة الأفكار والتكهنات، وكل الأمور التي تغاير الدراسات العلمية.

— الحرص على استبعاد المعلومات التي لا تتعلق وبصفة مباشرة بموضوع البحث: تلاقيا للتشعب والتوسع، وتجنب الاستطراد، وتوفير الوقت والجهد.

— تركيز الباحث على مصادر المعلومات الدولية الأكثر والأدق توثيقا ومصداقية ما أمكن ذلك، مثل مصادر ونشرات الأمم المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المص در الدولية يحشد لها أفضل العلماء وأكثرهم تخصصا.

### ( ٣ ) أساليب تخزين المعلومات:

أما بالنسبة لجمع وتخزين المعلومات، فهناك أسلوبان أساسيان هما:

#### ١ — أسلوب البطاقات:

ويعتمد على إعداد بطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة، ثم ترتب على حسب أجزاء وأقسام وعناوين البحث، ويشترط أن تكون متساوية الحجم، مجهزة للكتابة فيها على وجه واحد فقط، وتوضع البطاقات المتجانسة من حيث عناونها الرئيس في ظرف واحد خاص.

ويجب أن تكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات، مثل اسم المؤلف، العنوان، بلد ودار الإصدار والنشر، رقم الطبعة، تاريخها، ورقم الصفحة أو الصفحات.

#### ٢ — أسلوب الملفات:

يتكون الملف من علاف سميك ومعد لاحتواء أوراق منقوبة متحركة، يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات على حسب خطة تقسيم البحث المعتمدة، مع ترك فراغات لاحتمالات الإضافة وتسجيل معلومات مستجدة، أو احتمالات التغيير والتعديل.

ويتميز أسلوب الملفات بمجموعة من الميزات منها:

— السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.

— ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للضياع.

— المرونة، حيث يسهل على الباحث أن يعدل أو يغير أو يضيف في المعلومات.  
 — سهولة المراجعة والمتابعة من طرف الباحث، لما تم جمعه من المعلومات.  
 هذان هما الأسلوبان الأساسيان في الجمع والتخزين، ويوجد أسلوب التصوير كأسلوب استثنائي جدا، حيث ينحصر استعماله في الوثائق التي تتضمن معلومات قيمة وهامة جدا.

#### ( ٤ ) قواعد تسجيل المعلومات:

- ١ — حتمية الدقة والتعمق في فهم محتويات الوثائق، والحرص والليقظة في النقاط وتسجيل الأفكار والمعلومات.
  - ٢ — انتقاء ما هو جوهري وهام ومرتبط بموضوع البحث، ويترك ما كان حشوا.
  - ٣ — يجب احترام منطق تصنيف وترتيب البطاقات أو الملفات المستخدمة في جمع وتخزين المعلومات.
  - ٤ — احترام التسلسل المنطقي بين المعلومات والحقائق والأفكار.
- هذه مرحلة الجمع والتخزين وتليها مرحلة التحرير والصياغة النهائية والكتابة.

#### سابقا: مرحلة الكتابة:

بعد مراحل اختيار الموضوع، جمع الوثائق والمصادر والمراجع، القراءة والتفكير والتأمل في تقسيم البحث ومرحلة جمع وتخزين للمعلومات، تأتي المرحلة الأخيرة والنهائية وهي مرحلة صياغة وكتابة البحث في صورته النهائية. وهذه المرحلة هي من أصعب مراحل البحث، فهي التي يخرج فيها البحث في شكله النهائي إلى الجمهور. كما يجب التقيد بقواعد الكتابة وكذا الإلتزام بالمواصفات النهائية للبحث العلمي. وتتجسد عملية كتابة البحث العلمي في صياغة وتحرير نتائج الدراسة، وذلك وفقا لقواعد وأساليب منهجية علمية ومنطقية دقيقة، وإخراجه وإعلامه بصورة واضحة وجيدة للقارئ، بهدف إقناعه بمضمون البحث العلمي المعد.

فعملية الكتابة تتضمن أهدافا معينة ومحددة، وتتكون من مجموعة من المقدمات والدعائم يجب على الباحث احترامها والالتزام بها أثناء مرحلة الكتابة، ولبيان ذلك يجب التطرق إلى نقطتين أساسيتين هما:

#### ١ — أهداف كتابة البحث العلمي:

### أ - إعلان وإعلام نتائج البحث:

إن الهدف الأساس والجوهري من عملية الكتابة هو إعلام القارئ بطريقة علمية منهجية ودقيقة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث وإنجازه، وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث.

فكتابة البحث العلمي لا تستهدف التشويق أو المتعة الأدبية أو الجمالية والأخلاقية كما تفعل الروايات والقصص والمسرحيات مثلاً، بل تستهدف تحقيق عملية إعلام القارئ بمجهدات البحث وإعلان النتائج.

### ب - عرض وإعلان أفكار الباحث وآرائه:

مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية، وذلك بصورة منهجية ودقيقة وواضحة، لإبراز شخصية الباحث وإيداعه العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة.

### ج - اكتشاف النظريات والقوانين العلمية:

وذلك عن طريق الملاحظة العلمية ووضع للفرضيات العلمية المختلفة، ودراستها وتحليلها وتقييمها، بهدف استخراج نظريات جديدة، أو قوانين علمية حول موضوع الدراسة وإعلانها.

### ٢ - مقومات كتابة البحث العلمي:

من أهم مقومات كتابة البحث العلمي:

#### أ - تحديد واعتماد منهج البحث وتطبيقه في الدراسة:

هذا مقوم جوهري وحيوي في كتابة البحث، حيث يسير الباحث ويتنقل بطريقة علمية منهجية، في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الأفكار والحقائق، حتى يصل إلى النتائج العلمية لبحثه بطريقة مضمونة.

يؤدي تطبيق المنهج بدقة وصرامة إلى إضفاء الدقة والوضوح والعلمية والموضوعية على عملية الصياغة والتحرير، ويوفر ضمانات السير المتناسق والمنظم لها.

#### ب - قواعد عملية الكتابة:

يجب استبعاد كل الأوراق التي لا تتسجم مع موضوع البحث، ويراعى عند الكتابة الأسلوب العلمي والمنهجي الجيد، الذي يتضمن العديد من العناصر والخصائص.

وفيما يلي بعض القواعد المنهجية التي تحكم عملية الكتابة بأسلوب علمي، ويجب مراعاتها بدقة:

- ١) يجب أن تكون اللغة سليمة من الأخطاء اللغوية والنحوية، وتوفر قوة وجودة الربط في عملية الانتقال من كلمة إلى أخرى ومن فقرة إلى أخرى.
  - ٢) استخدام اللغة الفنية المتخصصة، والابتعاد عن اللغة الشعرية الأدبية وما فيها من صور بلاغية. ويجب الابتعاد عن ألفاظ السخرية والتهكم.
  - ٣) تدعيم الأفكار بأكبر وأقوى الأدلة المناسبة. الإيجاز والتركيز في عرض الأفكار والمفاهيم، وعدم التكرار.
  - ٣) التسلسل المنطقي في الانتقال من جملة إلى أخرى ومن فقرة إلى أخرى.
  - ٤) في حالة الإقتباس الحرفي لا يجوز للباحث تحريف الكلام أو تغييره ولا يجوز الإكثار من الإقتباس في الصفحة الواحدة.
  - ٥) يجب مراعاة القواعد المنهجية في توثيق المصادر والهوامش.
  - ٦) التهميش يمكن أن يكون في كل صفحة أو عند نهاية كل فصل أو عند نهاية البحث
  - ٧) يجب مراعاة قواعد التهميش المعتمدة للكتب والمقالات والنصوص والأحكام والقرارات والرسائل العلمية.
  - ٨) يجب مراعاة العلامات الإملائية وطرق استعمالها، مثل النقطة والفاصلة والنقطتان، علامة الاستفهام والتعجب. . . . الخ.
  - ١٢) يراعى التماسك والتسلسل بين أجزاء وفروع وعناصر الموضوع. إبراز القدرة على تنظيم المعلومات والأفكار، وعرضها بطريقة منطقية، ومراعاة الدقة والوضوح والتحديد والبعد عن الغموض والإطناب والعمومية.
- جـ - احترام قانون الإقتباس وقانون الإسناد والتوثيق:**
- توجد مجموعة من الضوابط والقواعد المنهجية، يجب على الباحث العلمي احترامها والتقيد بها عند القيام بعملية الإقتباس:
- الدقة والفتنة في فهم القواعد والأحكام والفرضيات العلمية وآراء الغير المراد إقتباسها.

— عدم التسليم والاعتقاد بأن الأحكام والآراء التي يراد اقتباسها هي حجج ومسلمات مطلقة ونهائية، بل يجب اعتبارها دائماً أنها مجرد فرضيات قابلة للتحليل والمناقشة والنقد.

— الدقة والجدية والموضوعية في اختيار ما يقتبس منه، وما يقتبس، يجب اختيار العينات الجديرة بالاقتباس في البحوث العلمية.

— تجنب الأخطاء واللفوات في عملية النقل والاقتباس.

— حسن الانسجام والتوافق بين المقتبس وبين ما يتصل به، وتحاشي التناقض والتعارض وعدم الإنسجام بين العينات المقتبسة وسياق الموضوع،

— عدم المبالغة والتطويل في الاقتباس، والحد الأقصى المنفق هو ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي المباشر على ستة أسطر.

— عدم ذوبان شخصية الباحث العلمية بين ثنايا الاقتباسات، بل لابد من تأكيد وجود شخصية الباحث أثناء عملية الاقتباس، عن طريق دقة وحسن الاقتباس، والتقديم والتعليق والنقد والتقييم للعينات المقتبسة.

### د - الأمانة العلمية:

تتجلى الأمانة العلمية لدى الباحث في عدم نسبة أفكار الغير وآرائهم إلى نفسه، وفي الاقتباس الجيد والإسناد لكل رأي أو فكرة أو معلومة إلى صاحبها الأصلي، وبيان مكان وجودها بدقة وعناية في المصادر والمراجع المعتمدة.

وعلى الباحث التقيد بأخلاقيات وقواعد الأمانة العلمية:

— الدقة الكاملة والعناية في فهم أفكار الآخرين ونقلها.

— الرجوع والاعتماد الدائم على الوثائق الأصلية.

— الاحترام الكامل والالتزام التام بقواعد الإسناد والاقتباس وتوثيق الهوامش السالفة الذكر.

— الاعتداد بالشخصية واحترام الذات والمكانة العلمية من طرف الباحث.

وكما تقيد بقواعد الأمانة العلمية، كلما زادت شخصيته العلمية قوة وأصاله.

### هـ - ظهور شخصية الباحث:

ويتجلى ذلك من خلال إبراز آرائه الخاصة وأحكامه الشخصية على الوقائع والأحداث، وعدم الاعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين، ونقلها دون تمحيص أو دراسة، كما تتضح لنا من خلال تعليقاته، وتحليلاته الأصيلة، مما يضيف على عمله نوعاً من التميز والخصوصية والأصالة.

### و - التجديد والابتكار في موضوع البحث:

إن المطلوب دائماً من البحوث العلمية أن تنتج وتقدم الجديد، في النتائج والحقائق العلمية، المبيّنة على أدلة وأسس علمية حقيقية، وذلك في صورة فرضيات ونظريات وقوانين علمية.

وتتحقق عملية التجديد والابتكار في البحث العلمي عن طريق العوامل التالية:

— اكتشاف معلومات وحقائق جديدة، متعلقة بموضوع البحث، لم تكن موجودة من قبل، وتحليلها وتركيبها وتفسيرها، وإعلامها في صورة فرضية علمية، أو في صورة نظرية علمية أو قانون علمي.

— اكتشاف معلومات وأسباب وحقائق جديدة إضافية عن الموضوع محل الدراسة والبحث، تضاف إلى المعلومات والحقائق القديمة المتعلقة بذات الموضوع.

— اكتشاف أدلة وفرضيات علمية جديدة، بالإضافة على الفرضيات القديمة.

— إعادة وترتيب وتنظيم وصياغة الموضوع محل الدراسة والبحث، ترتيباً وصياغة جديدة وحديثة، بصورة تعطي للموضوع قوة وتوضيحاً وعصرنة أكثر مما كان عليه من قبل.

### ثبت وتوثيق المصادر والهوامش:

تقاس مدى مصداقية وجدية البحث أساساً بمقدار عدد وتنوع المصادر والمراجع التي استند إليها الباحث، واستفاد منها بالفعل كما ونوعاً، والأهم حداثة وتطور هذه المصادر. وما دامت البحوث العلمية هي مجموعة من معلومات مستنقاة من مختلف الوثائق والمصادر والمراجع بالدرجة الأولى، وليست مثل المقالات العلمية والأدبية التي تعبر عن الآراء الشخصية لكاتبها، فإنه لا بد من استخدام قواعد الإسناد وتوثيق الوثائق في الهوامش، طبقاً لقواعد وأساليب المنهجية الحديثة.

فيجب على الباحث عندما يقتبس معلومات من وثائق مختلفة أن يضع في نهاية الاقتباس رقماً في نهاية الصفحة، ثم يعطي في الهامش كافة المعلومات المتعلقة بهذه الوثائق، مثل: اسم المؤلف، عنوان الوثيقة، بلد ومدينة الطبع والنشر، رقم الطبعة، تاريخها، رقم الصفحة التي توجد فيها المعلومات المقتبسة.

ونظراً لأهمية الموضوع وصعوبته سنعالجه ببعض من التفصيل، ونتناوله في ثلاثة نقاط رئيسية:

### (أ) الهامش:

الهامش هو ما يخرج عن النص من إحالات وتعليق وشروح، ويعتبر الهامش بمضمونه من أهم أجزاء البحث، بل جوهره خاصة وأنه يكتب فيه ما يلي:

١ - ثبت المصادر والمراجع: وفق ترقيمها وتعددتها وتنوعها، كما هو متعارف عليه عند الباحثين.

٢ - إيضاح تفسير كما يرى الباحث: سواء لمعلومة غامضة، أو لكونها غير مألوفة، أو مصطلح علمي، وهنا لا يشترط وضع رقم فوق أو بجانب أي إيضاح أو تفسير، فيكتفى بعلامة (\*) في المتن، يقابلها التثبيت في الهامش لنفس الإشارة. والهدف دعم ما كتب في المتن حول هذه الجزئية.

٣ - التراجم: والتي يركز عليها كثير من الباحثين، اعترافاً بفضل أو التذكير بسيرة علم أو رائد أو قُدوة، أو لإيضاح تطور فكر وكيف تبلور ومن أسهم فيه، وذكر التراجم تدل على اتساع أفق الباحث وزيادة اطلاعه ودعم توثيق بحثه، وتجسيد أمانته العلمية ورد الفضل لأهله، وإبراز الرواد من الفكر الإنساني.

### (ب) كيفية الإسناد وتوثيق الهوامش:

#### ١ - الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من المؤلفات والكتب العامة:

— ينقل الباحث عبارات بالنص من المصادر، وهذه يضعها بين قوسين، ويضع بعد الانتهاء منها رقم مرجع ليوثق المصدر في الهامش، ويتم ترقيم المصادر في متن البحث لتوثق في الهامش أمام نفس الرقم. ويتخذ الترقيم عدة أشكال، الشائع والعام منها هو وضع ترقيم للمصادر لكل صفحة على حدة وباستقلالية، ويلجأ بعض الباحثين لترقيم مصادر كل فصل باستقلالية، بحيث يبدأ الباحث مصادر فصله من رقم (١) ويستمر

لنهاية الفصل وفق عدد المصادر، فقد يصل الرقم إلى ٣٥ أو ٤٥ وهكذا، على أن يثبت أو يوثق مصادره أسفل الصفحة للأرقام التي وردت في نفس الصفحة، ويرى بعض الباحثين ذكر التوثيق وثبت المراجع مسلسلة وفق أرقامها في نهاية الفصل، تلافياً للتداخل بين المصادر.

ويرى بعض الباحثين ترقيم مصادر البحث وفق تسلسل مستمر من أول البحث إلى آخره، على أن تثبت المصادر لكل رقم ما يقابله في نفس الصفحة، وإن كان البعض يرى أن الأتق والأفضل ثبت المصادر كلها مسلسلة في نهاية البحث.

والتباين السابق في كيفية الترقيم تصح في كل الأحوال وفق رؤى الباحث وطبيعة البحث ولا يعتبر من الأخطاء المنهجية.

فلا بد من ذكر المعلومات المتعلقة بالكتاب أو المؤلف للعام، الذي نقلت منه أو اقتبست منه المعلومات:

— اسم الكاتب — عنوان الكتاب — بلد ومدينة الطبع والنشر — رقم الطبعة — تاريخ الطبعة — رقم الصفحة أو الصفحات، مثال ذلك:

الدكتور صلاح زين الدين: المالية العامة، دار النهضة العربية، ص ٥٠ وما بعدها.

وفي حالة استخدام ذات المرجع والنفس للمؤلف، فإنه يكفي بذكر المرجع على النحو التالي: صلاح زين الدين، المرجع السابق، ص ٢٠.

٢ — الإسناد والتوثيق في حالة الاقتباس من مقال منشور في مجلة دورية:

يذكر اسم الكاتب، عنوان المقال بين قوسين، المجلة وتحتها خط، اسم الهيئة التي تصدرها، بلد ومدينة الطبع والنشر، السنة ورقم العدد، تاريخ ورقم الصفحة أو الصفحات. مثال ذلك:

الدكتور صلاح زين الدين: دور الصيرفة الإلكترونية واتفاقية بازل في تحسين الموقف التنافسي للاقتصاديات العربية. بحث محكم ومنشور في المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"، يناير ٢٠٠٦، ص ٥٠ وما بعدها.

٣ — الإسناد والتوثيق من أبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه غير المنشورة:

وتكون كالتالي:

اسم الباحث، عنوان البحث أو الرسالة ويوضع تحته خط، بيان صورة البحث من حيث هو، هل هو رسالة ماجستير أو دكتوراه، ثم ذكر اسم الجامعة أو الكلية أو المعهد التي تم فيها إعداد ومناقشة البحث، تاريخ المناقشة، رقم الصفحة أو الصفحات.

#### ٤ - في حالة الاقتباس من الوثائق الرسمية:

ذكر اسم وجنس وفصل ونوعية الوثيقة القانونية الرسمية، من حيث هي، هل هي نص من الميثاق الوطني، أو الدستور، أو القانون، أم هي حكم قضائي أو عقد أو قرار إداري.

نكر رقم المادة أو الفقرة.

ثم بيان الوثيقة العامة التي احتوت النصوص مثل المجموعة أو الجريدة الرسمية، وفي حالة الجريدة الرسمية، لا بد من ذكر السنة، ورقم العدد، تاريخ الصدور، رقم الصفحة أو الصفحات.

أما في حالة الحكم القضائي، فإنه يجب ذكر المعلومات التالية: لفظ الحكم، اسم ودرجة المحكمة أو الجهة التي أصدرته، تاريخ الصدور، رقم الملف أو القضية التي صدر بشأنها.

#### ٥ - في حالة الاقتباس من مطبوعات:

اسم الكتاب - عنوان المطبوعة - الجهة التي صدرت فيها - السنة الجامعية أو تاريخ الطبع - رقم الصفحة أو الصفحات.

هذه بعض المعلومات والحقائق المتعلقة بقواعد الإسناد وتوثيق المعلومات، كمقوم من مقومات كتابة وصياغة البحث العلمي.

#### جـ) ثبت المصادر والمراجع:

هل هناك نمط موحد وعالمي لثبت المصادر والمراجع؟ هل يجب توثيق أي مصدر أو مرجع استند إليه الباحث؟ كيف يكون للتوثيق في حالة تعدد المؤلفين وتعدد المصادر؟ وهل يتم ثبت وتوثيق مصدر أو مرجع بدون مؤلف أو باحث؟ وهل يختلف ثبت المرجع وفق تنوعها من كتب ودوريات ومؤتمرات وانترنت؟

- ثبت مصدر لمؤلف واحد في الهامش أمام الرقم الخاص به، والذي ذكر في المتن كتوثيق للمعلومات، ويكون بكتابة اسم المؤلف كما هو مكتوب على غلاف المصدر، ثم

يكتب شرطة ( — ) وبعدها يكتب عنوان البحث أو الرسالة أو الكتاب كما هو مكتوب في المصدر، ثم فاصلة (،) وبعدها يكتب اسم الناشر ثم فاصلة (،) ثم بلد النشر ثم فاصلة (،) ويكتب بعدها سنة أو تاريخ النشر ثم فاصلة (،) ثم يذكر رقم الصفحة أو الصفحات التي أخذ منها ثم يكتب نقطة. مثل:

عبد الكريم صادق بركات — اقتصاديات الدول العربية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ١٥.

أو قد يكون الترتيب كما يلي: اسم الكاتب، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد ومدينة الطبع والنشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبعة. مثال ذلك:

صلاح زين الدين: الإصلاح الضريبي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة ٢٠١١.

ويعامرس البعض الترتيب التالي: الرقم — اللقب — اسم المؤلف — اسم العائلة — فاصلة — عنوان الكتاب — فاصلة — رقم الطبعة — مكان النشر — اسم الناشر — تاريخ النشر — اختصار لكلمة صفحة — رقم الصفحة أو الصفحات، مثاله:

(١) الدكتور كامل المغربي، المدخل لإدارة الأعمال، الطبعة الثانية، الرياض، مطبعة النصر، ١٩٧٨، ص ٢٥.

### أجزاء البحث العلمي:

يتركب البحث العلمي من عدة أجزاء وأقسام تتكامل في مجموعها في هيكل بناء البحث العلمي المعد، وأجزاؤه هي:

- ١ — العنوان:
- ٢ — المقدمة:
- ٣ — جذع البحث:
- ٤ — الخاتمة:
- ٥ — ملاحق البحث:
- ٦ — الفهرس:

١ - العنوان:

عنوان البحث العلمي، هو عنوان ودليل للموضوع أو المشكلة أو الفكرة محل للدراسة والبحث، ويشتمل ويدل على كافة عناصر وأجزاء ومقدمات وتفصيل البحث، بصورة واضحة دقيقة شاملة ودالة.

يخضع اختيار العنوان لعدة ضوابط وأحكام موضوعية وشكلية ومنهجية، لعل أبرزها ما يلي:

— الدقة والوضوح: مع سهولة الفهم في إطار محدد، بعيدا عن العموميات والإبهام وقبو التأويل وأكثر من تفسير.

— الإيجاز بدون إخلال بعيدا عن الإطالة المملة: فلا يكون مختصرا جدا لا يوضح أبعاد الموضوع، ولا طويلا ففضافضا مملا، يحتمل كل التفسيرات والتفصيلات.

— أن يدل على المحتوى: فالاسم لا بد أن يدل على المسمى، واختيار موضوع محدد في مسماه، لا بد أن يعكس محتواه في إطار من التخصص الدقيق.

— الحدائنة والتفرد وإثارة الاهتمام: لتميز للباحث عن غيره من الباحثين، ومن ثم يبتعد عن الأنماط التقليدية.

٢ - المقدمة:

وهي الافتتاح العام والمدخل الرئيس والشامل والدال على أفاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة، وتتضمن المحاور الأساسية للبحث بصورة مركزة وموجزة ومفيدة ودالة في ذات الوقت، حيث يقدم الباحث ملخصا لأفكاره واتجاه موضوع البحث من الناحية النظرية، ويحدد مشكلة البحث، وأهميتها، والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، كما يشير أيضا إلى مجالات البحث والفروض التي وضعها للاختبار، والمنهج العلمي الذي اتبعه في دراسته، والأدوات التي استخدمها وكيفية اختيارها، والصعوبات التي اعترضت طريق البحث، والخطوات الميدانية التي اتخذت في جمع البيانات أو تحقيقها.

وتتمثل وظيفتها الأساسية في تحضير وإعداد ذهنية القارئ لفهم موضوع البحث وقراءته، فهو يشكل فكرته ورأيه عن البحث بداية من تحليل المقدمة ومدى منهجيتها العلمية، وبالتالي توضح مدى اقتناع القارئ بالاستمرار أو التوقف في قراءة البحث.

ولهذا ينصح كثير من المشرفين بأن تكتب المقدمة بعد الانتهاء من كل أجزاء البحث، بما في ذلك الخاتمة، لأن هذا يتيح كافة الرؤى والآراء أمام الباحث، ليضفي عناية وأهمية على المقدمة.

ويشترط في المقدمة: الإيجاز والدقة والوضوح والدلالة على الموضوع. وتتكون المقدمة من العناصر التالية:

١ - أهمية ودواعي البحث: إبراز أهمية ودواعي البحث يمثل المدخل الرئيس لأي بحث، سواء لأسباب اختيار البحث ( الذاتية والموضوعية)، أو تحديد مسار البحث، أو بلورة مشروع البحث، فلا بد من إبراز ذلك في المقدمة.

٢ - الإشكالية والفرضيات: فأساس قيام البحث والهدف منه هو حل مشكلة محددة، ينكرها الباحث في المقدمة، ويضع منذ البداية الفرضيات التي اقترحها لحل هذه الإشكالية، بحيث يصل في نهاية بحثه إلى الإجابة عن استفسار أساسي: هل حلت مشكلة البحث؟ وهل تحقق إثبات فرضية البحث والبرهنة عليها؟

- خلفية عن الموضوع:

- هيكل الموضوع:

- الملهج أو المناهج المتبعة:

- الدراسات السابقة:

- أهداف البحث: يكون بذكر الأهداف التي يسعى إليها الباحث، وكذا أهمية النتائج التي قد يتوصل إليها البحث، وأهمية الأسئلة التي يجيب عنها البحث.

٣ - المتن أو الجذع الرئيس للبحث:

وهو الجزء الأكبر والأهم والحيوي في البحث العلمي، لأنه يتضمن كافة الأقسام والأفكار والعناوين والحقائق الأساسية والفرعية التي يتكون منها موضوع البحث العلمي. كما يشتمل على كافة مقومات صياغة وتحرير البحث من مناهج وطرق البحث، وأسلوب الكتابة والتحرير والصياغة، وقوانين الاقتباس، وقواعد الإسناد وقواعد توثيق الهوامش، والأمانة العلمية، والإبداع والابتكار، وشخصية الباحث. كما يشتمل على كافة عمليات المناقشة والتحليل والتركيب لجوانب الموضوع.

٤ - الخاتمة:

خاتمة البحث هي عرض موجز مركز وشامل لكافة المراحل والجهود والأعمال التي قام بها الباحث خلال مراحل عملية إعداد البحث، وهي حوصلة مختصرة للنتائج والحقائق التي توصل إليها من خلال بحثه. كما تتضمن عرض لكافة العراقيل التي قامت أمام عملية إعداد البحث وكيفية التغلب عليها.

الخاتمة إجابة مختصرة ومركزة ومفيدة على السؤال الذي يقول: كيف قام الباحث بإعداد بحثه وإنجازه؟ وما هي النتائج التي تم التوصل إليها؟ وذلك عكس المقدمة التي تشكل إجابة مختصرة ومركزة ومفيدة على السؤال الذي يقرر: لماذا وكيف يقوم الباحث بإعداد بحثه حول هذا الموضوع؟.

ويشترط في الخاتمة الجيدة ألا تتضمن جديدا لما تم للقيام به والحصول عليه من نتائج علمية نهائية، وآراء واجتهادات في البحث.

#### ٥ - الملاحق:

غالبا ما تحتوي البحوث العلمية على ملاحق أو ملحوظات يتضمن الوثائق الرسمية أو للقانونية التي اعتمد عليها الباحث، واستغل مانتها في بحثه، أو تتضمن وثائق تاريخية، أو صور حية أو أدلة وعينات، فإذا تضمن البحث ملحقا فإنه يعتبر جزء من البحث.

#### ٦ - الفهارس:

المقصود بفهرسة موضوعات وعناوين البحث العلمي، هو إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي تحتويها، ليتمكن الاسترشاد به بطريقة عملية سهلة ومنظمة.

ويحتوي فهرس العناوين والتقسيمات الأساسية والفرعية للبحث وأرقام صفحاتها، كما يوضح المثال الآتي:

الصفحة	عنوان الموضوع
.....	المقدمة.
.....	الباب الأول: العنوان.
.....	الفصل الأول: العنوان.
.....	الفرع الأول: العنوان.
.....	المبحث الأول: العنوان.
.....	المطلب الأول: العنوان.
.....	الباب الثاني: العنوان.
.....	الفصل الأول: العنوان.
.....	الفرع الأول: العنوان.
.....	المبحث الأول: العنوان.
.....	المطلب الأول: العنوان.
	وهكذا إلى نهاية الفهرس.

## الفصل الثاني مناهج البحث العلمي

المبحث الأول: مفهوم علم المناهج  
المبحث الثاني: المناهج العلمية الأساسية والفرعية

## المبحث الأول

### مفهوم علم المناهج

بأدر بعض فلاسفة الغرب إلى تأسيس علم المناهج بشكل واضح، حيث ظهر بعدها كعلم مستقل له أسسه ومبادئه المعممة على شتى العلوم ومختلف ميادين البحث، ومنذ ذلك الحين انصرف اهتمام الكثير من العلماء إلى دراسة هذا العلم وتحليله وبيان كيفيات تطبيقه، وأهم ما يميز هذا العلم أن كل العلوم تسعى إلى التقرب منه وذلك لأنه المحدد الأول لمدى علمية أي معرفة من المعارف، وعليه فكل العلوم بما فيها العلوم الإنسانية تقتخر بعلميتها كلما نجحت أكثر في تطبيق المناهج العلمية فيها. فما هو علم المناهج؟ وكيف تكون؟ وما هي أهم التصنيفات التي وضعت له؟ وما مدى إمكانية إخضاع العلوم الإنسانية للمنهج العلمي؟

#### المطلب الأول: تعريف علم المناهج:

المنهج لغة هو الطريق الواضح والسليم وتقابلها باللغة الفرنسية كلمة *Méthode* واصطلاحاً يعرف المنهج بأنه «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة.»

إذا لم تكن هناك قواعد مسبقة تحكم سير العقل في الوصول إلى الحقيقة ولكن كانت الخطوات منظمة ودقيقة فيكون المنهج تلقائي، وذلك لأن السير الطبيعي للعقل إذا لم تحدد أصوله مسبقاً وكان منظماً من شأنه أن يسطر لنفسه منهجاً من دون الاعتماد على ما هو موجود من قواعد منهجية مسطرة مسبقاً، ولكن المنهج التلقائي قد يعرض صاحبه للخطأ، وذلك لأن تفكير شخص واحد ليس كتفكير جمع كبير من علماء المناهج، أما

مناهج البحث العلمي فقد جاءت عن طريق دراسات متخصصة من طرف كثير من علماء المناهج لذا فتطبيقها يضيف على نتائج البحوث نوع من الثقة.

ومنه فالمنهج هو مجموعة القواعد والقوانين التي تبين لنا أوجه الخطأ والصواب في خطوات البحث، وطرق البحث عن الحقيقة، والعلم الذي يبحث في المناهج وينتقدها و يضع قواعدها يسمى علم المناهج وقد أخذ صفة العلم لأنه يحتوي على مبادئ مشتركة بين كافة العلوم أي أن النتائج المتوصل إليها تقبل التعميم كما أنها تتصف بالتجريد.

كما يعرف المنهج العلمي بأنه: «قواعد بسيطة ومؤكدة إذا راعاها الباحث مراعاة دقيقة كان في مأمن من أن يحسب صوابا ما هو خطأ، أو هو بيان للقواعد والإرشادات التي ينبغي أن نتبعها لكي نستخدم ملكاتنا العقلية على الوجه الأكمل. »

كما عرف المنهج بأنه: « فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون لها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للأخرين حين نكون لها عارفين. »

عرف علم المناهج تطوراً كبيراً نتيجة لتطور أنواع المناهج وامتداداتها المتزايدة، وبترديد حركة البحث العلمي وتنوع مجالاته، ازدادت أهمية هذا العلم، وتحدثت المناهج وتنوع الاختصاصات العلمية، بل إننا نجد العلم الواحد يستعين بمناهج مختلفة بحسب ما يقتضيه موضوع البحث.

إن أول من استعمل كلمة "علم المناهج" أو "المنهجية" **Méthodologie** هو الفيلسوف الألماني "كانط" **KANT**، وذلك عندما قسم المنطق إلى قسمين: أولاً: مذهب المبادئ، وهو الذي يبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة.

ثانياً: علم المناهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم وتحديد الطريقة التي يتشكل بها أي علم من العلوم.

فعلم المناهج هو الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة. فإذا كانت مناهج البحث العلمي هي الطرق المؤدية إلى معرفة الحقائق والكشف عنها في مختلف العلوم، وذلك

بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة التي تنظم سير العقل حتى يصل إلى نتائج معلومة، فإن علم المناهج هو العلم الباحث والدارس لهذه المناهج العلمية.

نشأ علم المناهج وازدهر بعد عصر النهضة في أوروبا، وتحديدا في القرن السابع عشر الميلادي، على يد جماعة كبيرة من العلماء والفلاسفة أمثال:

فرنسيس بيكون ١٥٦١ - ١٦٢٦: بين أهمية إتباع الوسائل التجريبية والتعميمات العلمية، وهو أول مفكري عصر النهضة الذين أكدوا أهمية استخدام المنهج الاستقرائي بغية الوصول إلى القوانين.

رينيه ديكارت ١٥٩٦ - ١٦٥٠: بين أهمية الجانب الرياضي للعلم، ووضع قواعد المنهج الاستدلالي، فالنتائج تستنبط من مقدمات واضحة تماما للعقل، مما يجعله على يقين أنها تصلح أساسا لكل معرفة ناتجة عنها، وقد تضمن كتابه " مقال في المنهج " إسهاماته في هذا المجال.

ليمانويل كانط ١٧٢٤ - ١٨٠٤، فيخته ١٧٦٢ - ١٨١٤، وليم جيمس ١٨٤٢ - ١٩١٠ . . وغيرهم من العلماء والفلاسفة.

فعلم المناهج إذن هو العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة، ومنه نصل إلى أن علم المناهج هو العلم الدارس والباحث للمناهج العلمية المختلفة.

### المطلب الثاني: تكوين علم المناهج:

المقصود بتكوين علم المناهج هنا هو بيان كيفية تكوين المناهج العلمية، وما نصيب كل من العالم المتخصص في ميدان علمه والفيلسوف المنطقي في تكوين قواعد ومبادئ وقوانين المناهج العلمية، وبمعنى آخر هل يتم تكوين المناهج بواسطة رجال المنطق والفلاسفة مسبقا ويضعونه في صورة مبادئ وقواعد علمية يجب على الباحث والعالم المتخصص أن يلتزم بها مقدما ويسير على هديها خلال القيام ببحوثه العلمية أم هي من اختراع واكتشاف الباحث والعالم المتخصص في ميدان علمه.

أثار هذه المشكلة بصورة واضحة وحاسمة كلود برنار **Claude Bernard** في كتابه (المدخل لدراسة الطب التجريبي) حيث يقرر أنه يجب على العالم والباحث المتخصص ألا يتقيد بمنهج ومذهب فلسفي معين أثناء القيام بأبحاثه العلمية لأن المناهج

لا يمكن أن تدرس نظريا كقواعد وقوانين نظرية ولكن هي تتكون داخل الميدان والمعمل. أما الدكتور عبد الرحمان بدوي فإن له رأي آخر مضمونه هو حتمية تكامل وتعاون وتساند كل من العالم المتخصص والفيلسوف المنطقي في تكوين المناهج وعلم المناهج، ويرى أن ما طرحه كلود برنار صحيحا حيث أن مناهج البحث العلمي في تطبيقاتها على مختلف فروع العلوم والمعرفة ولكن هذا الرأي ليس صحيحا بالقول بإنفراد العالم المتخصص بخلق وتكوين مناهج البحث العلمي دون مشاركة العالم المنطقي والفيلسوف المفكر.

وعليه فعملية تكوين مناهج البحث العلمي وعلم المناهج عملية يشترك فيها العالم المتخصص والفيلسوف المنطقي بصورة تكامل وتعاون وتساند بحيث يقوم العالم المتخصص في مرحلة أولى ببيان المنهج الذي اكتشفه واتبعه في بحوثه ودراسته العلمية المتخصصة في نطاق علم من العلوم ثم يقدم تقريرا أو أطروحة أو مقالا عن ذلك، ثم يأتي دور علم آخر أوسع علما وأقفا ذو عقلية تأملية شمولية وعامة ليقوم بعملية ملاحظة مراقبة وتتسيق بين التقارير والنتائج التي يتوصل إليها العلماء المتخصصون في مختلف فروع العلوم. ومنه نصل إلى أن كافة المناهج العلمية صالحة لبحث في كافة العلوم، وليس هناك تخصص أو تخصيص للمناهج.

كما أنه يمكن استخدام كافة المناهج العلمية في بحث علمي واحد وفي نطاق علم معين واحد بشكل استخدام تكافل وتعاون وتساند كافة هذه المناهج في انجاز بحث علمي كامل وشامل ذو براهين يقينية ثابتة ومطلقة.

### المطلب الثالث: تصنيفات المناهج العلمية:

هناك جملة من التصنيفات التقليدية والحديثة نتناولها في الفرعين التاليين:

#### ( ١ ) التصنيفات التقليدية لمناهج البحث العلمي:

تم تصنيف مناهج البحث العلمي تقليديا إلى عدة تصنيفات نذكر من بينها ما يلي:  
 — المنهج التحليلي والمنهج التركيبي: المنهج التحليلي الإكتشافي أو منهج الاختراع وهو يستهدف الكشف عن الحقيقة، أما المنهج التركيبي أو التآلفي الذي يقوم بتركيب وتأليف الحقائق التي تم اكتشافها أو اختراعها بواسطة المنهج التحليلي وذلك بهدف تعليمها

ونشرها للأخريين. ما يعاب على هذا التصنيف أنه ناقص لأنه يتحدث عن الأفكار فقط ولا يشمل القوانين والظواهر كما أنه لا يصلح لكافة فروع العلم والمعرفة.

— المنهج التلقائي والمنهج العقلي التأملي: المنهج التلقائي هو ذلك المنهج الذي يسير فيه العقل سيراً طبيعياً نحو المعرفة أو الحقيقة دون تحديد سابق لأساليب وأصول وقواعد منظمة، أما المنهج العقلي التأملي فهو ذلك المنهج الذي يسير فيه العقل والفكر في نطاق أصول وقواعد منظمة ومرتبعة من أجل اكتشاف الحقيقة أو الحصول على المعرفة.

هذا التصنيف كذلك منتقد لأنه تحدث عن طرق ووسائل الحصول على المعرفة والشروط العقلية العلمية وليس على مناهج البحث العلمي كمناهج لها أصول وقواعد وقوانين.

### ( ٢ ) التصنيفات الحديثة لمناهج البحث العلمي:

يمكن إجمال التصنيفات الحديثة من خلال الرجوع إلى الفقهاء الذين نابوا بها وناقولها على النحو التالي:

#### تصنيف هويتني Whitne:

رتب الفقيه هويتني المناهج العلمية على النحو التالي:

- (١) المنهج الوصفي.
- (٢) المنهج التاريخي.
- (٣) المنهج التجريبي.
- (٤) البحث الفلسفي.
- (٥) البحث التنبؤي.
- (٦) البحث الاجتماعي.
- (٧) البحث الإبداعي.

#### تصنيف ماركيز Marquis:

رتب ماركيز مناهج البحث العلمي على النحو التالي:

- (١) المنهج الأنثروبولوجي أو الملاحظة الميدانية.

(٢) المنهج الفلسفي.

(٣) منهج دراسة الحالة.

(٤) المنهج التاريخي.

(٥) منهج المسح.

(٦) المنهج التجريبي.

### تصنيف جود و سكايتس Good et Scates:

رتب هذان الفقيهان مناهج البحث العلمي إلى:

(١) المنهج التاريخي.

(٢) المنهج الوصفي.

(٣) منهج المسح الوصفي.

(٤) المنهج التجريبي.

(٥) منهج دراسة الحالة والدراسات الإكلينية.

(٦) منهج دراسات النمو والتطور والوراثة.

كل هذه التصنيفات بالغ أصحابها في تحديد مناهج البحث العلمي حيث أقحموا بعض أنواع البحوث وطرق الحصول على المعرفة والثقافة وكذا بعض أجزاء المناهج الأصلية.

لكن هناك مناهج أصلية وأخرى فرعية متفق عليها من طرف العلماء وكتاب علم المناهج وهي على النحو التالي:

المناهج الأصلية: المنهج الاستدلالي – المنهج التاريخي – المنهج التجريبي – المنهج الجدلي أو الديالكتيكي.

المناهج الفرعية: وتظم كل المناهج الأخرى التي لم يتم الاتفاق حول اعتبارها مناهج أصلية ومن بينها المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن وغيرها من مناهج البحث الأخرى.

### المطلب الرابع: مدى إمكانية إخضاع العلوم الإنسانية للمنهج العلمي:

لم يقبل العلماء بسهولة في السابق فكرة تطبيق مناهج البحث العلمي على العلوم الإنسانية، حيث كانوا ينظرون إليها على أنها ليست علوماً وذلك لما تحدثه العلوم الإنسانية من ليس في المفاهيم نظراً لخصائصها المتنوعة والمتمثلة في:

- الظواهر السلوكية معقدة ومتشابكة.

- للظواهر السلوكية ديناميكية وسريعة التغيير والتفاعل.

- فقدان التجانس بين الظواهر السلوكية.

- صعوبة استخدام الطرق المختبرية.

- التحيز والميول الشخصي للباحث.

أهم قاعدتين طرحهما علماء العلوم الإنسانية من أجل تذليل الصعوبات التي تعوق البحث العلمي في هذا المجال هما:

- ١) اعتبار الظواهر الاجتماعية أشياء عند دراستها فالشيء هو كل ما يصلح أن يكون مادة للمعرفة ومنه تصبح مثل الظواهر الطبيعية قابلة للإدراك من خارج ذاتية الباحث.
- ٢) استبعاد كل العوامل النفسية التي تبعث في نفس الباحث الشعور بالقهر الاجتماعي هذا ما دعا إليه (إيميل دور كايم) من أجل عزل الظواهر الاجتماعية عن فكر ووعي الباحث وجعلها كأنها كيان قائم بذاته خارج مجال التأثير على الفرد.

## المبحث الثاني

### المناهج العلمية الأساسية والفرعية

سنخصص المطلب الأول للمناهج الأساسية والمطلب الثاني للمناهج الفرعية.

#### المطلب الأول: المناهج العلمية الأساسية:

المتفق عليه بين علماء القانون وكتاب علم المناهج هو أن المناهج العلمية الأساسية هي: المنهج الاستدلالي، والمنهج التاريخي، والمنهج التجريبي، والمنهج الجدلي أو الديالكتيكي. هذا ما سنتناوله خلال الفروع التالية:

#### أولاً: المنهج الاستدلالي وتطبيقاته في مجال العلوم القانونية والإدارية:

إذا كانت مناهج البحث العلمي هي الطرق والوسائل المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة التي تحكم وتنظم سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتائج معلومة ومن بين المناهج الأساسية والأصلية المعروفة في ميادين البحوث العلمية بوجه عام وفي ميدان العلوم القانونية على وجه الخصوص المنهج الاستدلالي. فما هو المنهج الاستدلالي؟ وما مدى صلاحية وإمكانية تطبيقه كعملية منطقية عقلية وممارسة سلوكية في نطاق العلوم القانونية؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال العنصرين التاليين:

مفهوم المنهج الاستدلالي.

نطاق تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية.

#### (أ) مفهوم المنهج الاستدلالي:

يعد المنهج الاستدلالي من بين مناهج البحث العلمي الأساسية والأصلية التي أسهمت من خلال قواعدها في إرساء أسس ومبادئ تسهل على الباحث سلوك أيسر السبل للوصول إلى الحقائق والأهداف المبتغاة، وعليه فمن خلال هذا العنصر سنحاول تعريف المنهج الاستدلالي وتحديد مبادئ الاستدلال وأدواته في الأجزاء التالية:

#### (١) تعريف المنهج الاستدلالي:

لمعرفة المنهج الاستدلالي يجب في البداية تحديد معنى الاستدلال ثم توضيح معنى النظام الاستدلالي.

### (أ) معنى الاستدلال:

يعرف الاستدلال بأنه البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ويسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة، دون الالتجاء إلى التجربة، وهذا للمسير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب. كما يعرف بأنه عملية عقلية يبدأ بها العقل من قضايا يسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة.

والاستدلال وإن كان ميدانه الأصلي علم الرياضيات، فإن تطبيقاته لا تقتصر على هذا العلم فحسب، بل تشمل سائر العلوم الأخرى، فالقاضي مثلاً يعتمد على الاستدلال في البحث عن الحل القانوني للقضية، فهو يستدل اعتماداً على ما لديه من نصوص. وفي الميدان التجاري والاقتصادي يستدل المضارب وفقاً للمعروض والمطلوب من الأوراق المالية.

لتحديد مفهوم الاستدلال يجب التفرقة بينه وبين البرهنة فالاستدلال هو الانتقال من قضايا إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقاً لقواعد منطقية، أما البرهنة فهي أخص من الاستدلال، إذ نلنا على صدق النتائج لأنها تقوم على التسليم بصدق المقدمات، أما الاستدلال فهو نلنا على صدق المقدمات انطلاقاً من صحة النتائج المتوصل إليها، فالبرهنة إذا هي جزء من الاستدلال نستعملها في حالة الحاجة إلى إثبات صدق النتائج.

### (ب) معنى النظام الاستدلالي:

يقوم النظام الاستدلالي على المبادئ والنظريات، فالعملية الاستدلالية تبدأ من نظريات ومبادئ مستنتجة منها منطقياً وهذه الأخيرة تكون مقدمات لنظريات ومبادئ أخرى، وهكذا يتشكل نظام الاستدلال.

### (٢) مبادئ الاستدلال:

مبادئ الاستدلال هي القضايا الأولية غير المستنتجة من غيرها، لذا تعتبر نقطة البداية في كل استدلال، ويقسم رجال المنطق مبادئ الاستدلال إلى ثلاثة مبادئ هي: البديهيات والمسلّمات والتعريفات.

### (أ) البديهيات:

تعرف البديهية بأنها قضية بينة بذاتها، وليس من الممكن أن يبرهن عليها وتعد صادقة بلا برهان عند كل من يفهم معناها. من خلال هذا التعريف يتبين أن البديهية تمتاز بالخصائص التالية:

- (١) أنها بينة نفسية أي تتبين للعقل تلقائيا دون الحاجة إلى برهان.
- (٢) هي أولية منطقية أي أنها غير مستنبطة من غيرها.
- (٣) هي قاعدة صورية عامة، لأنها تقبل من كافة العقول ولا تخص فرعا واحدا من العلوم.

### (ب) المسلّمات:

المسلّمة هي (فكرة يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما، مع عدم بيانها بوضوح للعقل، ولكننا نتقبلها نظريا لفائدتها ولأنها لا تؤدي إلى تناقض ومنه يتبين لنا أن المسلّمات أقل بقينا من البديهيات.

### (ج) التعريفات:

التعريف تعبير عن ماهية الشيء المعرف بمصطلحات مضبوطة بحيث يصبح التعريف جامعا مانعا، يجمع كل صفات الشيء ويمنع دخول صفات أوخصائص خارجة عنه وهو قضية أولية تبنى من خلاله كل الاستدلالات التي توصل إلى نتائج غير متناقضة مع العلم والواقع، وهو على خلاف البديهيات والمسلّمات لا يعتبر قضية عامة ومشتركة، فهو يخص الشيء وحده دون غيره.

### (٣) أدوات الاستدلال:

تقتضي العملية الاستدلالية أدوات معينة يستخدمها الباحث لاستخراج النظريات والمبادئ من القضايا الأولية أو المقدمات، وهذه الأدوات هي:

### (أ) البرهان الرياضي:

هو عملية منطقية تتطلق من قضايا أولية صحيحة إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية خالصة، ويصفه العلماء بأنه مبدع وخالق لأن النتائج المتوصل إليها لم تشتمل عليها المقدمات لا ضمنيا ولا صراحة، فهو يأتي دوما بحقيقة جديدة.

### (ب) القياس:

هو عملية منطقية تتطلق من مقدمات مسلم بصحتها، ويصل إلى نتائج غير مضمون صحتها، فهو عبارة عن تحصيل حاصل، وتكون النتائج موجودة في المقدمات بطريقة ضمنية.

### (ج) التجريب العقلي:

هو قيام الباحث داخل عقله بكل الفروض والتجارب التي يعجز عن القيام بها في الخارج، وهو يختلف عن المنهج التجريبي الذي يعتمد على الملاحظة والفرضية والتجارب الخارجية المادية، بينما في التجريب العقلي التجارب تكون داخل للعقل فحسب.

(د) التركيب: هو عملية منطقية علمية تتطلق من مقدمات صحيحة إلى نتائج معينة وهذه المقدمات الصحيحة ناتجة عن عملية استدلالية منطقية فيتم التأليف بين هذه النتائج للوصول إلى نتائج أخرى هكذا.

### (ب) نطاق تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية:

كانت أكثر تطبيقات المنهج الاستدلالي أثناء سيادة العقلية التأملية على العلم منذ عصر اليونان، وبعدها طبق هذا المنهج في الدراسات القانونية حيث كان الارتباط شديدا بين الفلسفة والقانون، وكان ينظر إلى القانون على أنه علم ثابت وجامد ولهذا كانت كل الدراسات تتطلق من مبادئ ثابتة تأخذ شكل المصادرات وهي في أغلبها قواعد عقلية، ومن بين الدراسات التي طبق فيها المنهج الاستدلالي تفسير أصل وغاية الدولة والقانون وظاهرة السلطة الأمة وظاهرة الجريمة والديكتاتورية والديمقراطية والثورة. وبالتالي فقد أسهم المنهج الاستدلالي في بناء العلوم القانونية ومازال يطبق بشكل كبير فيها وسنتناول فيما يلي كليات تطبيقه على المستوى القضائي وعلى المستوى التشريعي.

### (أ) تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال القضاء:

يتلخص دور المنهج الاستدلالي في القضاء في إرشاد القاضي لحل النزاع من خلال حكم قضائي يكون نتيجة لعمليات استدلالية منطقية يقوم بها القاضي بدأ من تكييف الوقائع إلى غاية إصدار الحكم.

### أ) دور المنهج الاستدلالي في تكييف المسألة محل النزاع:

يتم التكييف من طرف القاضي من خلال البحث حول ما إذا كانت المسألة مسألة وقائع أو مسألة قانون وأثر التفرقة مهم، لأن رقابة محكمة النقض تكون فقط على المسائل القانونية من دون المسائل الواقعية، وعليه فالقاضي يطبق القياس لتكييف المسائل المعروضة عليه.

### ب) دور المنهج الاستدلالي في حل النزاعات القانونية:

وهنا نبحث كيفية اعتماد القياس المنطقي كمنهجية معتمدة في حل النزاعات القانونية. وهنا يتم بناء القياس على النحو التالي:

مقدمة كبرى: وهي المبدأ القانوني.

مقدمة صغرى: وهي الوقائع المادية.

النتيجة: وهي الحكم أي تطبيق المبدأ القانوني على الوقائع المادية وهذه الطريقة في القياس تسمى بالقياس الإختراقي الحملي.

### ٢) تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال التشريع:

يستعين المشرع في إصدار التشريعات الجديدة بالمنهج الاستدلالي فينطلق من القواعد القانونية كمقدمات كبرى ليصل إلى قواعد أخرى عن طريق القياس فيمنع فعلا ما انطلقا من منعه لفعل آخر منصوص عليه كلما كان للمنع نفس السبب أو العلة والمثال على ذلك هو منع التعامل بالمخدرات انطلقا من مقدمة كبرى تتمثل في منع كل الأشياء التي تذهب العقل وتمنع الإدراك.

### ٣) تقدير تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية:

لقد وجه العلماء انتقادات كبيرة لتطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية وأهم هذه الانتقادات ما يلي:

— الأول موجه للمبادئ التي يقوم عليها المنهج الاستدلالي وهي البديهيات والمسلمات والتعريفات، وهي كلها قضايا لا يمكن البرهنة على صحتها.

— والثاني تطبيق المنهج الاستدلالي لا يخدم العلوم القانونية لأن هذه الأخيرة علوم إنسانية تدرس ظواهر سلوكية وتحاول تفويها على ما يجب أن تكون عليه من سلوك والظاهرة السلوكية تمتاز بالديناميكية وتحتاج إلى منهج يستطيع التكيف. وأهم المنتقدين هم التجريبيين وعلى رأسهم فراتسميس بيكون، والذين دعوا إلى ضرورة إخضاع الظاهرة السلوكية للمنهج التجريبي لأنه يستطيع أن يدرس الظاهرة واقعا ويقنن لها ما يضبطها من قوانين.

وبالرغم من النقد القوي الذي وجهه أصحاب المناهج الأخرى وبالخصوص التجريبيين إلى المنهج الاستدلالي فهو لا ينقص من دوره في الدراسات القانونية. خلاصة القول أن المنهج الاستدلالي يعد من بين المناهج الأساسية التي تعتمد عليها الدراسات القانونية وعلى وجه الخصوص مجال القضاء والتشريع من خلال استخدام أدوات القياس لحل القضايا والتوصل إلى نتائج واقعية.

## (٢) المنهج التاريخي وتطبيقاته في مجال العلوم القانونية والإدارية:

تختلف المناهج العلمية باختلاف الموضوعات التي تدرسها، كما أن لكل منهج وظيفة خاصة ووسائل يستخدمها كل باحث في مجال اختصاصه، وعليه فالمنهج كغيره كان نوعه هو بوجه عام الطريقة التي سلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة. وإذا كان الباحثون يتجنبون المناهج الخاطئة لأنها لا تقودهم إلى الحلول الصحيحة، فإنهم يحرصون على استخدام المناهج العلمية التي أثبتت نجاعتها فيسعون إلى الإجابة في استخدامها ومنه اختيار الأسلوب الملائم لكل قضية يدرسونها، ومنه فإذا كان البحث يدور حول موضوع تاريخي فإنه يتعين على الباحث أن يعتمد على المنهج التاريخي. يتكون التاريخ من الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية، التي حدثت وظهرت في الماضي ومرة واحدة، ولن تتكرر أبداً، على أساس أن التاريخ يستند إلى عنصر الزمن المتجه دوماً إلى الأمام، دون تكرار أو رجوع إلى الوراء. ولدراسة الوقائع والأحداث أهمية كبرى في فهم ماضي الأفكار والحقائق والظواهر والحركات والمؤسسات والنظم، وفي محاولة فهم حاضرها والتنبؤ بأحكام وأحوال مستقبلها.

لذلك ظهرت أهمية وحتمية الدراسات التاريخية والبحوث العلمية التاريخية، التي تحاول بواسطة علم التاريخ والمنهج التاريخي أن تستعيد وتركب أحداث ووقائع الماضي

بطريقة علمية في صورة حقائق علمية تاريخية، لفكرة من الأفكار، أو نظرية من النظريات، أو مدرسة من المدارس، أو مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية والإنسانية والسياسية والاقتصادية.

ولدراسة الوقائع والحوادث والظواهر التاريخية، دراسة علمية تعتمد على العقل والمنطق، لا بد من استخدام المنهج العلمي التاريخي.

فما هو المنهج التاريخي؟ وما هي خطوات هذا المنهج؟ وما هي تطبيقاته في مجال العلوم القانونية؟

هذا ما سنحاول توضيحه من خلال العناصر التالية:

العنصر الأول: مفهوم المنهج التاريخي.

العنصر الثاني: خطوات المنهج التاريخي.

العنصر الثالث: تطبيق المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية.

### ( أ ) مفهوم المنهج التاريخي:

للقوف على المعنى الحقيقي للمنهج التاريخي نستعرض في البداية تعريف علم التاريخ ومن ثم تعريف المنهج التاريخي.

#### ( ١ ) تعريف علم التاريخ:

عرفه هومر هوشيث **Humer Hochet** التاريخ هو السجل المكتوب للماضي أو للأحداث الماضية. كما عرفه آلان نيفنس **Allen Ne vins** بأنه وصف الحوادث أو الحقائق الماضية وكتابتها بروح النقد والبحث عن الحقيقة الكاملة. أما كارتر ف جود **Carter. V. Good** فيرى أن التاريخ واسع كاتساع الحياة نفسها وهو يضم الميدان الكلي الشامل للماضي البشري.

#### ( ٢ ) تعريف المنهج التاريخي:

هو أداة علم التاريخ في تحقيق ذاته بتحقيق ما ذكرناه من العمليات والأمر كما أنه أداة التاريخ في الوصول إلى التعميمات أو القوانين التي تفيد في التنبؤ بالنسبة للمستقبل وعليه فالمنهج التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع المعلومات عن الأحداث وفحصها ونقد وتحليلها وعرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها من أجل التخطيط للمستقبل.

ومن التعريفات التي تتمتع بالدقة والشمولية في حصر عناصر المنهج التاريخي التعريف الذي يقرر بأنه يمكن تعريفه بأنه (مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه وكما كان عليه في زمانه ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطريق قابلة دائما للتطور والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها.

**(ب) خطوات المنهج التاريخي:**

يرتكز المنهج التاريخي كمنهج من بين مناهج البحث العلمي الأساسية على جملة من الخطوات التي يجب على الباحث التقيد بإتباعها والالتزام بها، وهذه الخطوات هي:

### (١) اختيار الموضوع وتحديد المشكلة:

المقصود بتحديد المشكلة العلمية التاريخية هنا هو تحديد الموضوع العلمي التاريخي الذي تقوم حوله التساؤلات والاستفسارات العلمية التاريخية الأمر الذي يؤدي إلى تحريك البحث العلمي لاستخراج الفرضيات العلمية التي تمكن من الإجابة الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات والاستفسارات التاريخية، فالمشكلة العلمية هي تلك الفكرة المحركة والقائدة والموجهة للبحث العلمي التاريخي حتى الوصول نظريات وقوانين علمية ثابتة وعامة تفسر وتكشف الحقيقة العلمية التاريخية.

### (٢) جمع البيانات والمعلومات التاريخية حصرها.

نظرا لحيوية وأهمية وخطورة الدور الذي تقوم به الوثائق التاريخية والمصادر، حيث أن الوثائق التاريخية هي جوهر المنهج التاريخي، لذلك يطلق البعض على المنهج التاريخي تسمية منهج الوثائق أو بحث الوثائق.

لذلك يستوجب الأمر هنا التصرف لتحديد معنى الوثائق وبيان معناها اللغوي والاصطلاحي وتحديد أنواعها المختلفة وتوضيح كيفية تحليلها ونقدها وتقييمها كأداة علمية للتجريب والتحليل والتركيب للوقائع والأحداث الماضية لاستنباط الحقائق العلمية في صورة فرضيات ونظريات وقوانين عامة وثابتة ودقيقة.

وتعرف الوثيقة بأنها جميع الآثار التي خلفتها أفكار البشر القنماء. كما تعرف بأنها كل ما يمكن أن يكشف لنا عن ماضي الإنسان.

تقسم الوثائق إلى وثائق ومصادر أصلية ووثائق ومصادر مشتقة وغير أصلية، كما تقسم إلى وثائق مكتوبة وأخرى غير مكتوبة، كما تقسم إلى الروايات المأثورة والمخلفات.

### ٣) نقد المصادر والمعلومات:

تأتي مرحلة فحص وتحليل هذه الوثائق تحليلاً علمياً دقيقاً عن طريق استخدام كافة أنواع الاستدلالات والتجريب، للتأكد من مدى أصالة وهوية وصدق هذه الوثائق التاريخية فيما تحمله من أدلة تاريخية للحقيقة التاريخية للموضوع أو المشكلة، وتعرف هذه العملية من فحص وتحليل بعملية النقد وتتطلب في الباحث صفات خاصة مثل الحس التاريخي القوي والنكاه للماح والإدراك العميق والمعرفة الواسعة والثقافة المتنوعة وكذا القدرة على استعمال فروع العلوم الأخرى في تحليل ونقد الوثائق التاريخية.

وهناك طريقتين في نقد الوثائق هما النقد الخارجي والنقد الداخلي.

النقد الخارجي يستهدف التعرف على أصالة الوثيقة التاريخية والتأكد من مدى صحتها وكذا ترميم وتصحيح الوثيقة التاريخية إذا ما طرأت عليها تطورات وتغيرات في حالتها وإعادة ترميمها ووضعها الأصلي.

أما النقد الداخلي فإنه يأتي بعد النقد الخارجي ويهدف للتحقق من دقة وصدق الوثائق التاريخية ومدى الثقة في المعلومات التي تحتويها وذلك عن طريق الحصول على المعلومات التاريخية الحقيقية الصادقة من الوثائق والأصول التاريخية. ويتم هذه العملية عن طريق تحليل وتفسير النص التاريخي والمادة التاريخية وهو ما يعرف بالنقد الداخلي الإيجابي، وبواسطة إثبات مدى أمانة وصدق المؤلف وموضوعيته ودقة معلوماته وهو ما يعرف بالنقد الداخلي السلبي.

وقد وضع فان دالن Van Dalen بعض القواعد والمبادئ التي تساعد على عملية النقد وتحليل الوثائق التاريخية منها ما يلي:

- ١ - لا تقرأ في الوثائق التاريخية القديمة مفاهيم وأفكار أزمنة لاحقة ومتأخرة.
- ٢ - لا تتسرع في الحكم على المؤلف بأنه يجهل أحداثاً معينة، لأنه لم يذكرها، ولا يعتبر عدم ذكر الأحداث في الوثائق دليل على عدم وقوعها.
- ٣ - لا تبالغ في تقدير قيمة المصدر التاريخي، بل أعطيه قيمته العلمية الحقيقية.

٤ - لا تكثف بمصدر واحد فقط ولو كان قاطع الدلالة والصدق، بل حاول كلما أمكن ذلك تأييده بمصادر أخرى.

٥ - إن الأخطاء المتماثلة في مصدرين أو أكثر، تدل على نقلها على بعضها البعض، أو نقلها من مصدر واحد مشترك.

٦ - الوقائع التي يتفق عليها الشهود والأكثر كفاية وحجة، تعتبر مقبولة.

٧ - يجب تأييد وتدعيم الشهادات والأدلة الرسمية الشفوية والكتابية، بالشهادات والأدلة غير الرسمية كلما أمكن ذلك.

٨ - اعترف بنسبية الوثيقة التاريخية، فقد تكون دليلاً قوياً وكافياً في نقطة معينة، ولا تعتبر كذلك في نقطة أو نقاط أخرى.

#### ٤) صياغة الفروض وتحقيقتها:

تأتي عملية التركيب والتفسير التاريخي حتى يتم وتتجز عملية التاريخي الحقيقي حيث تكشف وتفسر الحقيقة التاريخية في صورة نظرية أو قانون ثابت وعام يكشف ويفسر الحقيقة العلمية التاريخية حول حدث أو واقعة من الأحداث والوقائع التاريخية، وتتضمن عملية التركيب والتفسير التاريخي للوقائع التاريخية المراحل التالية:

أ) تكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة من الحقائق المحصلة لدى الباحث التاريخي وللموضوع ككل.

ب) تنظيم المعلومات والحقائق الجزئية والمتفرقة والمبعثرة المحصلة وتوصيفها وتصنيفها وترتيبها على أساس معايير وأسس منطقية مختارة.

ج) عملية ملء التغييرات التي تظهر بعد عملية التوصيف والتصنيف والتركيب للمعلومات والحقائق التاريخية الجزئية والمتفرقة والمتناثرة في إطار وهيكل الترتيب.

#### ٥) استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث:

وهي مرحلة ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية قائمة بينها أي عملية التسبب والتعليل التاريخي وهي مرحلة البحث عن التعليلات المختلفة، فعملية التركيب والبناء والاستعادة التاريخية لا تتحقق بمجرد تجميع للوقائع التاريخية بل تكمن في

البحث والكشف والتفسير والتعليل عن أسباب الحوادث وعن العلاقات الحتمية والسببية التاريخية للوقائع والحوادث التاريخية.

وتنتهي عملية التركيب والتفسير التاريخي باستخراج وبناء النظريات والقوانين العلمية والثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية والتاريخية وتفسيرها وتقريرها.

### (ج) تطبيق المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية:

يضطلع المنهج التاريخي بدور هام وأساسي في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية والإدارية، التي تتمحور حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية، المتحركة والمتطورة والمتغيرة، باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر إنسانية في الأصل. فيقدم المنهج التاريخي الطريقة العلمية الصحيحة، للكشف عن الحقائق العلمية للتاريخية للنظم والأصول والمدارس والنظريات والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية.

إن المنهج التاريخي هو الذي يقود إلى معرفة الأصول والنظم والفلسفات والأسس التي يستمد منها النظم والقواعد والمبادئ والأفكار القانونية والتنظيمية للحاضرة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة الوثائق التاريخية، وتحليلها ونقدها، وتركيبها وتفسيرها، لمعرفة وفهم حاضر فلسفات ونظم وقواعد ومبادئ الأفكار القانونية السائدة، والسارية المفعول، والقيام بالبحوث والدراسات العلمية المقارنة، لفهم واقع النظم القانونية والإدارية المعاصرة فهما سليما حقيقيا أولا، ولتطويرها بما يجعلها أكثر ملائمة وتفاعلا وانسجاما مع واقع البيئة والحياة المعاصرة ثانيا.

فبواسطة المنهج التاريخي أمكن ويمكن معرفة الحقائق العلمية والتاريخية، عن أصل وأساس وغاية القانون، في كافة مراحل وعصور ماضي التاريخ الإنساني في الغابر بطريقة علمية صحيحة. كما أمكن التعرف على الأحكام والنظريات القانونية القديمة والماضية، مثل النظام القانوني والإداري الإغريقي والروماني، النظام القانوني الإداري الإسلامي، الصيني، الهندي. . . الخ. فالقانون يضرب بجذوره في التاريخ القديم إلى أمد بعيد، فربما بدأت فكرة التشريع في الحضارة البابلية عند حامورابي فيما عرف بمدونة حامورابي وانتقلت إلى مختلف الحضارات العالمية وتطورت في شكل يقترب إلى العلم في الحضارة الرومانية فيما عرف بالألواح الإثني عشر لجوستينيان، فدراسة الأنظمة القانونية عبر التاريخ طريق شائك محاط بمخاطر الفهم الخاطئ والترفيف

والذاتية، لذا وجب وضع كل ذلك في بوتقة المنهج التاريخي الذي يضبط طريقة تفكير الباحث في الظواهر التاريخية وتاريخ النظم القانونية، وذلك بمقارنة الأنظمة القانونية في مختلف الحضارات وفائدة ذلك يكمن في تتبع مراحل تطور القوانين وأسباب ذلك التطور، نستطيع من خلال الماضي تحديد خلفيات وأهداف القانون في الوقت الحاضر. يضطلع المنهج التاريخي بدور حيوي في مجال الدراسات القانونية التي تتمحور وتتركز حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية والتنظيمية المتحركة والمتغيرة والمتطورة باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر اجتماعية وإنسانية في الأصل الأساسي.

فيواسطة المنهج التاريخي أمكن معرفة الحقائق العلمية والتاريخية عن أصل وأساس وغاية القانون في كافة مراحل وعصور ماضي التاريخ الإنساني في غابر الأزمان بطريقة علمية صحيحة.

وتزداد أهمية المنهج التاريخي منفعة وقوة في ميادين الدراسات والبحوث العلمية القانونية، لأن معظم الأفكار والظواهر والنظريات القانونية ترجع في أصولها وجنورها إلى المنهج التاريخي كحتمية علمية ومنهجية قائمة في مجال الدراسات والبحوث القانونية.

يسهم المنهج التاريخي في مجال الدراسات والبحوث القانونية من خلال تمكين الباحثين في الاستعانة بالأدوات التي يوفرها هذا المنهج كمنهج علمي موثوق في نتائجه بصورة ثابتة في مجال تتبع تطور التشريعات المقارنة عبر تنوع الأمصار وكذا تعاقب المراحل التاريخية، مما يكفل إمكانية الوقوف على أنجع الآليات والوسائل القانونية بحكم تجارب سابقة من أجل الاستفادة منها في الحاضر.

### ( ٣ ) المنهج التجريبي وتطبيقاته في مجال العلوم القانونية والإدارية:

ظهر المنهج التجريبي على يد فرانسيس بيكون ( Francis Bacon ) وذلك عقب الانتقادات التي وجهت للمنهج الاستدلالي والنزعة الفلسفية التأملية عامة، وحينها لم يكن المنهج التجريبي يعبر عن مجرد منهج علمي وإنما شكل نزعة فلسفية سميت بالنزعة

التجريبانية، وهي تقابل النزعة العقلانية التي أسسها المنهج الاستدلالي، وقد أحدثت منعرجا هاما في تاريخ العلم، مما دعا البعض إلى القول بأن العلم الذي لا يخضع للتجربة ليس بعلم، وعليه فما هو مفهوم المنهج التجريبي؟ وما هي أسسه ومراحله؟ وما هو دوره في مجال العلوم القانونية والإدارية؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال العناصر التالية:

العنصر الأول: مفهوم المنهج التجريبي.

العنصر الثاني: أسس المنهج التجريبي ومراحله.

العنصر الثالث: دور المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية.

### (أ) مفهوم المنهج التجريبي:

سنحاول تحديد مفهوم المنهج التجريبي من خلال جزئين، في الجزء الأول نتناول أهم التعريفات وفي الجزء الثاني نبين أهم مميزات هذا المنهج.

#### (١) تعريف المنهج التجريبي:

توجد عدة تعريفات للمنهج التجريبي من بينها مايلي:

١. البحث التجريبي هو المنهج المستخدم حينما نبدأ من وقائع خارجة عن العقل سواء كانت خارجة عن النفس إطلاقا أو باطنة فيها.
٢. البحث التجريبي تغيير متعمد ومضبوط للشروط المحددة لواقعة معينة وملاحظة التغييرات الناتجة في هذه الواقعة ذاتها وتفسيرها.
٣. البحث التجريبي يتضمن محاولة لضبط كل العوامل الأساسية المؤثرة في المتغير أو المتغيرات التابعة في التجربة ماعدا عاملا واحدا يتحكم فيه الباحث ويغيره على نحو معين بقصد تحديد وقياس تأثيره على المتغير أو المتغيرات التابعة.
٤. البحث التجريبي يقوم أساسا على أسلوب التجربة العلمية التي تكشف عن العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة التي تتفاعل مع القوى التي تحدث في الموقف التجريبي.

٥. البحث التجريبي هو ذلك النوع من البحوث الذي يستخدم التجربة في اختبار فرض معين يقرر علاقة بين عاملين أو متغيرين وذلك عن طريق الدراسة

للمواقف المتقابلة التي ضبطت كل المتغيرات ماعدا المتغير الذي يهتم الباحث بدراسة تأثيره.

## (٢) مميزات المنهج التجريبي:

من خلال التعريفات السابقة نستطيع أن نستنتج بعض المميزات التي يتميز بها المنهج التجريبي والتي يمكن إجمالها في الآتي:

(أ) المنهج التجريبي أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية، وهذه الخاصية هي التي جعلت بعض العلماء ينادون بضرورة تميز العلم بميزة التجريب على اعتبار أن العلم الذي لا يقبل التجريب ليس بعلم، لكن هذا الرأي متطرف لأنه ينكر الكثير من العلوم التي لا تخضع للتجربة.

(ب) المنهج التجريبي منهج علمي خارجي إذ يعتمد على التجربة الخارجة عن العقل، أي أن التجربة هنا لا تتم داخل العقل بل تأتي من الخارج لتفرض نتائجها على العقل، وهو بهذه الميزة يختلف عن المنهج الاستدلالي الذي يعتمد على أدوات داخلية، والتجربة التي يتضمنها المنهج الاستدلالي هي تجربة عقلية داخلية.

(ج) يوصف كذلك بأنه منهج موضوعي، فالنتائج المتحصل عليها عن طريق التجربة تفرض نفسها على العقل حتى وإن كانت تتعارض مع رغبة الباحث أو ميولاته النفسية.

## ثانياً: أسس المنهج التجريبي ومراحلها:

يتضمن المنهج التجريبي جملة من الأسس والمقومات يخلط البعض بينها وبين المراحل والتي يمكن أن تتشابه في الألفاظ ولكنها تختلف من حيث المضمون أو الهدف. وعليه سنبين في الفرع الأول أسس ومقومات المنهج التجريبي وفي الفرع الثاني نحدد مراحل أو الخطوات المتبعة أثناء استخدام المنهج التجريبي.

## (١) أسس ومقومات المنهج التجريبي:

يتألف المنهج التجريبي من ثلاث مقومات أساسية هي: الملاحظة أو المشاهدة الفرضيات العلمية، التجريب.

## (أ) الملاحظة:

وهي الخطوة الأولى في البحث العلمي وهي من أهم عناصر البحث التجريبي، وأكثرها أهمية وحيوية، لأنها المحرك الأساسي لبقية عناصر المنهج للتجربي، حيث أن للملاحظة هي التي تقود إلى وضع الفرضيات وحتمية إجراء عملية للتجريب على الفرضيات، لاستخراج القوانين والنظريات العلمية التي تفسر الظواهر والوقائع. والملاحظة أو المشاهدة في معناها العام والواسع: هي الانتباه العفوي إلى حادثة أو واقعة أو ظاهرة أو أمر ما، دون قصد أو سابق إصرار وتعهد.

أما الملاحظة العلمية فهي: المشاهدة الحسية المقصودة والمنظمة والدقيقة للحوادث والأمور والظواهر، بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها ونظرياتها، عن طريق القيام بعملية للنظر في هذه الأشياء والأمور والوقائع، وتعريفها وتوصيفها وتصنيفها في أسر وفصائل، وذلك قبل تحريك عمليتي وضع الفرضيات والتجريب.

### أ) ماهي طرق الملاحظة العلمية ؟

١- الطريقة الأولى: هي الطريقة الشخصية أي التي يقوم بها الباحثون بأنفسهم من خلال الاعتماد على نماذج نمطية موحدة تجمع فيها البيانات المطلوبة مع تدريب الباحثين على كيفية ملاحظة الظواهر وتسجيلها.

٢- الطريقة الثانية: وهي الطريقة الآلية أي التي لا يستخدم فيها العنصر البشري وإنما تعتمد على استخدام بعض آلات التصوير.

### ب) ماهي مميزات الملاحظة العلمية ؟

على الرغم من ارتفاع متطلباتها من حيث الوقت والجهد والتكلفة والكفايات العاملة فيها - أنها تتميز بعدد من المميزات من أهمها:

(١) إمكانية تسجيل الظواهر فور حدوثها وبالتالي تلافى آثار التحيز التي قد تنتج عن مضي فترة طويلة بين حدوث الظاهرة وتسجيلها.

(٢) التقليل من مخاطر الحصول على اجابات متحيزة مقارنة بالاستقصاء أما بسبب الحرج أو التأخر.

(٣) تتماشى مع السلوك الانساني الذي لا يمكن قياسه الا بهذه الطريقة.

(٤) تبقى على مجتمع الملاحظة يتصرف بشكل طبيعي بأكبر قد ممكن

(٥) تسمح بتجميع البيانات في المواقف السلوكية المثالية.

### ج) ماهي صعوبات و عيوب الملاحظة العلمية ؟

- ١- يصعب ألا يتأثر الباحث بتجاربه السابقة وخبراته وآرائه ومواقفه ومصالحه، مما يقلل من موضوعية الملاحظة.
- ٢- قد تختلف نتيجة الملاحظة من باحث لآخر حسب تفسيره للحدث.
- ٣- قد يتأثر الباحث بعلاقاته مع المبحوثين فيخفي نتائج أو معلومات.
- ٤- قد يبتعد الباحث عن ملاحظة سلوك جماعة معينة لخوفه منهم.
- ٥- قد يحاول المبحوثون إبعاد الباحث عن ملاحظة سلوك معين لعدم رغبتهم في كشفه.
- ٦- قد يؤدي عدم العناية بتدوين الملاحظات وتسجيلها فوراً إلى محدودية النتائج وعدم دقتها.
- ٧- قد يؤثر توقع الباحث لنوع سلوك المبحوثين في أن يكشف لهم نوع السلوك المطلوب منهم فيتصرفون حسب السلوك المتوقع.
- ٨- قد يكشف المبحوث بأنه تحت الملاحظة فيتصرف بطريقة غير طبيعية مع إظهار انطباعات مصطنعة للقائم بالملاحظة.
- ٩- وجود بعض المواقف التي لا تقيد فيها الملاحظة لأنها غير ممكنة.
- ١٠- لا يمكن للباحث أن يتنبأ في أحيان كثيرة بوقوع حدث معين حتى يكون موجوداً أثناء حدوثه.
- ١١- الملاحظة كوسيلة قد لا تكفي وحدها في بعض الحالات للكشف عن المشكلات أو لاثبات الفروض.

### د) الاعتبارات الأساسية في استخدام أسلوب الملاحظة:

- ١- قصر استخدامها في حالات معينة تتطلب استخدام هذه الطريقة فعلاً، مع اختيار نوع الملاحظة المناسبة لظروف البحث وطبيعته.
- ٢- التنبه إلى احتمالات تحيز القائمين بالملاحظة في تفسير وتسجيل ما يشاهدونه أو يلاحظونه، مما قد يؤدي إلى احتمالات الحصول على نتائج متحيزة أو غير دقيقة.
- ٣- الحرص على عدم اشعار المبحوثين بأنهم تحت الملاحظة حتى لا يغيروا من سلوكهم أو تصرفاتهم الطبيعية.
- ٤- ضرورة تدريب الباحثين الذين سيقومون بعملية الملاحظة.

٥- ضرورة توفير الطريقة التي تسمح بتسجيل الظواهرات بسرعة ودقة.

٦- تستخدم الملاحظة بنجاح في حالة التغيرات قصيرة الأجل نظرا لصعوبة ملاحظة التغيرات طويلة الأجل.

### هـ) ما شروط الملاحظة العلمية:

— يجب أن تكون الملاحظة كاملة، فيجب أن يلاحظ الباحث كافة العوامل والأسباب والوقائع والظواهر والأشياء المؤثرة في وجود الظاهرة، أو المتصلة بها. وأن إغفال أي عامل من العوامل له صلة بالواقعة أو الظاهرة، يؤدي إلى عدم المعرفة الكاملة والشاملة للظاهرة، ويؤدي إلى وقوع أخطاء في بقية مراحل المنهج التجريبي.

— يجب أن تكون الملاحظة العلمية نزيهة وموضوعية ومجردة، أي يجب ألا تتأثر بأشياء وأحاسيس وفرضيات سابقة على عملية الملاحظة.

— يجب أن تكون منظمة ومضبوطة ودقيقة، أي يجب على العالم الباحث أن يستخدم النزاهة والدقة العلمية، وأن يستعمل وسائل القياس والتسجيل والوزن والملاحظة العلمية للتكنولوجية في ملاحظته.

— يجب أن يكون العالم الباحث مؤهلا وقادرا على الملاحظة، أن يكون نكيا متخصصا، عالما في ميدانه، سليم الحواس، هادئ الطبع سليم الأعصاب، مرتاح النفس قادرا على التركيز والانتباه.

### ب) الفرضيات العلمية: Hypotheses

تعتبر الفرضية العنصر الثاني واللاحق لعنصر الملاحظة العلمية في المنهج التجريبي، وهي عنصر تحليل.

والفرضية في اللغة تعني التخمين أو الاستنتاج، أو افتراض ذكي في إمكانية تحقق واقعة أو شيء ما أو عدم تحققه وصحته.

لما مفهومها في الاصطلاح فهو: " تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة، لا يزال بمعزل عن امتحان الوقائع، حتى إذا ما امتحن في الوقائع، أصبحت بعد ذلك فرضيات زائفة يجب للدول عنها إلى غيرها من الفرضيات الأخرى، أو صارت قانونا يفسر مجرى للظواهر. "

أو أن الفرضية هي: " تخمين ذكي أو استنتاج ذكي، يصوغه الباحث ويتبناه مؤقتاً، لشرح بعض ما يلاحظه من الظواهر الحقائق، وليكون هذا الفرض كمرشد له في البحث والدراسة التي يقوم بها. "

وتتميز الفرضية بذلك عن غيرها من المصطلحات العلمية الأخرى مثل: النظرية، القانون، المفهوم، الإيديولوجية.

— ونستطيع تعريف النظرية بأنها: كل مجموعة من فروض منسجمة فيما بينها، ثبتت صحتها عن طريق للتدليل العقلي فهي لذلك " نظرية فلسفية "، أو عن طريق التجريب فهي " نظرية علمية ".

فتختلف بذلك الفرضية عن النظرية، في الدرجة وليس في النوع.

الفرضية تفسير وتخمين مؤقت وغير نهائي.

والنظرية تفسير وتفسير ثابت ونهائي نسبياً.

وأصل النظرية أنها فرضية أجريت عليها اختبارات وتجارب فأصبحت نظرية.

— أما القانون فهو النظام أو العلاقة الثابتة وغير المتحولة بين ظاهرتين أو أكثر.

— أما المفهوم فهو: مجموعة من الرموز والدلالات التي يستعين بها الفرد لتوصيل ما يريد من معاني إلى غيره من الناس، ويشترط في المفهوم ربطه بالتعريفات الأخرى المتصلة به، كما يشترط فيه الدقة والوضوح والعمومية.

أو نستطيع القول أنه: التمثيل العقلي لطائفة من المحسوسات من ثنايا خواصها الرئيسية المشتركة، فنقول " إنسان " مثلاً ونعني به كمفهوم التعبير العام المطلق عن كل حالات أو أفراد الحيوان المفكر الناطق، فهو انتقال من المحسوس إلى التجريد.

أما الإيديولوجية: في مجموعة النظريات والقيم والمفاهيم الدينية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية العامة المتناسقة، المترابطة، المتكاملة والمتداخلة في تركيب وتكوين كيان عقائدي كلي وعام. وتستند إلى أسس ومفاهيم السمو والقداسة في سياستها على المجتمع.

### قيمة الفرضية وأهميتها العلمية:

تؤدي الفرضيات دوراً هاماً وحيوياً في استخراج النظريات والقوانين والتفسيرات العلمية للظواهر، وهي تنبئ عن عقل خلاق وخيال مبدع وبعد نظر. كما تظهر أهميتها أيضاً في تسلسل وربط عملية سير المنهج التجريبي من مرحلة الملاحظة العلمية، إلى مرحلة التجريب واستخراج القوانين، واستنباط النظريات العلمية.

وقد قيمة الفرضيات لم يعترف بها إلا في بداية القرن التاسع عشر، حيث عارض العلماء قبل ذلك وضع الفرضيات وحذروا منها، وهو ما فعله كل من كلود برنارد وبيكون.

### شروط صحة الفرضيات العلمية:

- يجب أن تبدأ الفرضيات من ملاحظات علمية، أي تبدأ من وقائع محسوسة مشاهدة، وليس من تأثير الخيال الجامح، وهذا حتى تكون الفرضيات أكثر واقعية،
- يجب أن تكون الفرضيات قابلة للتجريب والاختبار والتحقق.
- يجب أن تكون خالية من التناقض للوقائع والظواهر المعروفة.
- يجب أن تكون شاملة ومترابطة، أي يجب أن تكون معتمدة على كل الجزئيات والخصوصيات المتوفرة، وعلى التناسق مع النظريات السابقة.
- يجب أن تكون الفرضيات متعددة ومتنوعة للواقعة الواحدة.

### (ج) عملية التجريب:

بعد عملية إنشاء الفرضيات العلمية، تأتي عملية التجريب على الفرضيات، لإثبات مدى سلامتها وصحتها، عن طريق استبعاد الفرضيات التي يثبت يقيناً عدم صحتها وعدم صلاحيتها لتفسير الظواهر والوقائع علمياً، وإثبات صحة الفرضيات العلمية بواسطة إجراء عملية التجريب في أحوال وظروف وأوضاع متغيرة ومختلفة، والإطالة والتنوع في التجريب على ذات الفرضيات.

وإذا ما ثبتت صحة الفرضيات علمياً ويقينياً، تتحول إلى قواعد ثابتة وعامة، ونظريات علمية تكشف وتفسر وتنبأ بالوقائع والظواهر.

### (١) مراحل وخطوات سير المنهج التجريبي:

للمنهج التجريبي ثلاث مراحل متسلسلة ومترابطة ومتكاملة وهي:

### (أ) مرحلة التعريف والتوصيف والتصنيف:

وهي مرحلة نظر ومشاهدة الظواهر والأشياء الخارجية والقيام بعمليات تعريفها ووصفها وتصنيفها في قوالب وأسر وفصائل وأصناف من أجل معرفة حالة الظاهرة أو الواقعة دون محاولة التجريب والتفسير.

### (ب) مرحلة التحليل:

والهدف من هذه المرحلة هو كشف وبيان العلاقات والروابط بين طائفة الظواهر والوقائع المتشابهة وذلك بواسطة عملية التحليل المعتمدة على تفسير الوقائع والظواهر بواسطة الملاحظة العلمية ووضع الفروض العلمية من أجل استخراج القوانين العلمية العامة المتعلقة بالظواهر المشمولة بالتجربة.

### (ج) مرحلة التركيب:

وهي مرحلة تركيب وتنظيم القوانين الجزئية لاستخراج القوانين الكلية والعامة منها في صورة مبادئ عامة أولية، يكون موثوق في صحتها وعلميتها.

### (د) دور المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية:

مع بداية القرن الثامن عشر أصبح إعمال وتطبيق المنهج التجريبي في البحوث والدراسات القانونية ميدان أصيل لهذا المنهج حيث بدأت تزدهر وتتضح النزعة العقلية العلمية الموضوعية التجريبية، وتسود حقول العلوم القانونية بصفة خاصة على حساب النزعة الفلسفية التأملية والميتافيزيقية. وعليه سنتناول في الفرع الأول تطبيقات المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية وفي الفرع الثاني تقييم وتقدير دوره في هذا المجال من البحوث العلمية.

### (أ) تطبيقات المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية:

لقد أصبحت العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية مع بداية القرن الثامن عشر ميدانا أصيلا لأعمال وتطبيق المنهج التجريبي في البحوث والدراسات الاجتماعية والقانونية، حيث بدأت عملية ازدهار ونضوج النزعة العقلية العلمية الموضوعية - التجريبية، تسود حقول العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة، على حساب النزعة العقلية الفلسفية التأملية الميتافيزيقية التي أصبحت تتناقض مع الروح والنزعة العلمية الناشئة.

ولقد استخدم إميل دوركايم المنهج التجريبي في دراسة واكتشاف وتفسير الظواهر العلاقات التي تربط بينها في تبادل وتأثير مطرد، وذلك في كتابه المعروف (تقسيم العمل الاجتماعي) وفي مقاله المعنون بـ: (قانونا للتطور الجنائي)، حيث استخلص العديد من النتائج والمبادئ العلمية ومن بينها حتمية حاجة الحياة الاجتماعية للقانون ليضبط العلاقات والأنساق الاجتماعية ضبطاً قانونياً، كما استنتج حاجة المجتمعات البشرية إلى قوانين جنائية عند بداية نشأتهم أكثر من حاجتهم إلى القانون المدني.

وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية بعدما تم اكتشاف حتمية العلاقة والتكامل بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني وعلم الطب النفسي والطب العيادي وعلم الوراثة، وخصوصاً بعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية. وأكثر فروع العلوم القانونية قابلية لتطبيق المنهج التجريبي هي قانون الإجراءات والمرافعات والنظام القضائي والقانون الجنائي والعلوم الجنائية، والقانون الإداري والعلوم الإدارية نظراً لطبيعتها الخاصة وارتباطها بالواقع وكذا حركيتها وتغيرها.

فهكذا طبق المنهج التجريبي في دراسة العديد من الظواهر الاجتماعية والقانونية والإدارية، مثل البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية، وعلاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي، وتلك المتعلقة بعلاقة القانون بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وكذا البحوث المتعلقة بظاهرة الجريمة وفلسفة التجريم والعقاب، والدراسات الخاصة بإصلاح وخلق السياسات التشريعية والقضائية موضوعياً وإجرائياً.

وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي، عندما تم اكتشاف حتمية العلاقة بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطب النفسي، وبعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية.

ومن أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية، الدراسات التي قامت بها بولندا عام ١٩٦٠ لإصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات والمرافعات. والدراسة التي قام بها الأستاذ " مور بيرجر " حول ظاهرة البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة عام ٥٣ - ١٩٥٤.

وأكثر فروع العلوم القانونية والعلوم الإدارية قابلية وتطبيقا للمنهج التجريبي، في الوقت الحاضر القانون الجنائي والعلوم الجنائية، والقانون الإداري، نظرا لطبيعتها الخاصة من حيث كونها أكثر فروع العلوم القانونية والإدارية واقعية وعلمية وتطبيقية واجتماعية ووظيفية. فهذه الفروع تتميز بأنها أكثر العلوم القانونية والاجتماعية حيوية وحركية وتغيرا والتصاقا بالواقع المحسوس والمتحرك والمتداخل والمعقد للسريع التطور. ومنذ ذلك الحين طبق هذا المنهج في العديد من الدراسات القانونية التي تضمنت بحوث في مجالات علاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي وعلاقة القانون بالبيئة الاجتماعية وكذا علاقة الدولة والسلطة والقانون والبحوث المتعلقة بالجريمة وفلسفة التجريم والعقاب. وكذا البحوث حول إصلاح السياسات التشريعية والقضائية موضوعيا وإجرائيا. كما طبق هذا المنهج في مجال علم الإدارة ولاسيما بعد ظهور الإدارة العلمية وبرز ظاهرة التداخل والترابط والتكامل بين ظاهرة الإدارة وعلم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الأنثروبولوجيا.

### ٢) تقدير قيمة تطبيق المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية:

نظرا للدينامكية التي تتميز بها الدراسات القانونية وكذا التطور السريعة والمتزايد لكافة القواعد القانونية فهي دائما بحاجة إلى منهج علمي يوفر القابلية للتطبيق والتجاوب مع المتغيرات، وهذا ما توفره أدوات المنهج التجريبي بكافة أسسه ومراحله لأجل اكتشاف الحقيقة العلمية القانونية والإدارية بصفة تقنية نسبيا.

بالرغم من صغوبة تطبيق المنهج التجريبي في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها العلوم القانونية، إلا أن مجالات تطبيق المنهج التجريبي في ميدان العلوم القانونية كثيرة كما سبق بيان ذلك عن طريق الملاحظة العلمية الصحيحة والموضوعية للظواهر والمعطيات القانونية ووضع الفرضيات والبدائل بشأنها ثم القيام بالتجريب عن طريق التحليل والتركيب من أجل استنباط الحقائق ووضع النظريات والقوانين الثابتة.

### (ب) المنهج الحدلي أو الديالكتيكي، وتطبيقاته في مجال العلوم القانونية والإدارية:

تساهم مناهج البحث العلمي في إجراء البحوث العلمية بصورة منهجية دقيقة ومضبوطة وموثوق في سلامتها وعلميتها، مما يدفع الباحثين إلى حسن اختيار المنهج الملائم لطبيعة

الدراسة وخصوصياتها ومن بين تلك المناهج المنهج الجدلي. فما هو المنهج الجدلي؟ وما هي قوانينه وخصائصه؟ وما مدى تطبيقه في مجال العلوم القانونية؟ هذا ما سنتناوله من خلال العناصر التالية:

العنصر الأول: مفهوم المنهج الجدلي.

العنصر الثاني: قوانين المنهج الجدلي وخصائصه.

العنصر الثالث: تطبيق المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية.

### (أ) مفهوم المنهج الجدلي أو الديالكتيكي:

يقوم المنهج الجدلي على أساس الحقيقة القائلة أن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الطبيعية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية هي دائما في حالات ترابط وتشابك وتداخل، وهي دائما في حالات تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي ومحرك ودافع للحركة والتغيير والتطور والارتقاء والتقدم من شكل إلى شكل ومن حالة إلى حالة جديدة.

سنتناول خلال هذا العنصر نشأة هذا المنهج ثم نبرز أهم التعريفات التي أعطيت من خلال الجزأين التاليين:

#### (١) نشأة المنهج الجدلي أو الديالكتيكي:

يعتبر المنهج الجدلي منهجا قديما في فلسفته وأسمه وفرضياته، حديثا في اكتمال وإتمام صياغته وبنائه كمنهج علمي للبحث والدراسة والتحليل والتفسير والتركيب والتأليف بطريقة علمية.

فلقد ظهرت نظرية الجدل قديما عند الإغريق على يد الفيلسوف اليوناني هير إقليدس قبل الميلاد، والذي صاغ أساس نظرية الديالكتيك عندما اكتشف وأعلن أن كل شيء يتحرك وكل شيء يجري وكل شيء يتغير. ولقد تطور الديالكتيك تطورا كبيرا وجديدا على يد الفيلسوف الألماني هيغل الذي بلور وجسد تلك النظرية وبنائها وصاغها صياغة علمية شاملة وكاملة وواضحة وواعية كمنهج علمي لدراسة وتحليل الحقائق والأشياء والظواهر والعمليات وتفسيرها وتركيبها علميا ومنطقيا بطريقة شاملة ومتكاملة حيث أن هيغل هو الذي اكتشف القوانين والقواعد والمفاهيم العلمية للديالكتيك والمتمثلة في قانون تحول التبادلات الكمية إلى تبادلات نوعية وقانون وحدة وصراع الأضداد، وقانون نفي النفي.

يتميز الديالكتيك عند هيجل بأنه ديالكتيك مثالي، وعلى هذا الأساس انتقد الفيلسوف الألماني لودفيغ فورباخ النزعة المثالية عند هيجل ونادى بضرورة اتسام واتصاف الديالكتيك بالنزعة المادية حتى يصبح موضوعيا وواقعيًا وعلميا. بعدها قام كارل ماركس، وهو من أنصار الديالكتيك الهيجلي بإعادة صياغة نظرية الديالكتيك صياغة مادية علمية عملية، فأبقى عليها بكل نظرياتها وأسسها وفرضياتها ولكن نزع منها الطبيعة المثالية.

## (٢) تعريف المنهج الجدلي أو الديالكتيكي:

يعرف المنهج الجدلي بأنه ذلك المنهج الذي يبحث عن الحقيقة من داخل الظاهرة ويتتبع مراحل تغير الظاهرة بناء على الصراع الداخلي الذي يحدث للظاهرة، على عكس المنهج التجريبي الذي يدرس الظاهرة من الخارج عن طريق الملاحظة والتجربة. كما يعرف بأنه المنهج الذي يبحث عن الأجزاء التي تكون الظاهرة ويدرس مدى تناقضها ويبحث في إمكانية حدوث صراع بين هاته الأجزاء داخل الظاهرة.

## (ب) قوانين المنهج الديالكتيكي وخصائصه:

يقوم المنهج الديالكتيكي على أساس الحقيقة القائلة: " أن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الطبيعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية في العالم هي دائما في حالات ترابط وتشابك وتداخل مستمر، وهي دائما في حالات تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي محرك ودافع وباعث على الحركة والتغير والتطور والارتقاء والتقدم من شكل إلى شكل، ومن حالة إلى حالة، ومن صورة إلى صورة جديدة أخرى. . . وهكذا. ونتيجة للتناقض والتضاد والصراع الداخلي بين عناصر الأشياء الداخلية، توجد للظواهر والحقائق.

ويحتوي المنهج الديالكتيكي على العديد من القوانين والقواعد والمفاهيم العلمية المترابطة والمتكاملة في بناء هيكل الديالكتيك كمنهج بحث علمي. ومن أهم قوانين المنهج: قانون التغير والتحول، والتغيرات الكمية إلى تغيرات نوعية في طبيعة الشيء أو الحقيقة أو الظاهرة، وقانون وحدة وصراع المتناقضات والأضداد، وقانون نفي النفي. هذه القوانين الثلاثة التي تعد أبرز وأهم قوانين الديالكتيك.

## نشأته:

يعتبر منهج الديالكتيك منهجا قديما في فلسفته وأساسه وفرضياته، وحديثا في اكتمال وإتمام صياغته وبنائه، فلقد ظهرت نظرية الديالكتيك قديما عند الإغريق على يد الفيلسوف اليوناني هيرقليدس (٥٣٠ / ٤٧٠ ق م) الذي صاغ أساس نظرية الديالكتيك عندما اكتشف وأعلن أن كل شيء يتحرك، كل شيء يتغير، كل شيء يجري. ودلل على قوله هذا بمثال من الطبيعة بقوله أنني عندما أدخل مرة ثانية للنهر وأضع قدمي في نفس الموضع الأول، سألمس ماء جديدا ومغايرا للماء الذي تلمسته في المرة السابقة، لأن التيار قد جرفه وأبعده إلى الأمام.

ولقد تطورت الديالكتيك تطورا جديدا على يد الفيلسوف " هيغل " الذي بلور وجسد هذه النظرية وصاغها صياغة علمية شاملة وكاملة واضحة وواعية، كمنهج علمي لدراسة وتحليل الأشياء والحقائق والظواهر، حيث أن هيغل هو الذي اكتشف أهم القوانين والقواعد الأساسية التي يتضمنها المنهج الديالكتيك. فقد أكد هيغل حقيقة أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي في حالة تغير وحركة وتطور ارتقائي مستمر ومتدرج، وأن المنهج العلمي الصحيح لدراسة وتفسير الظواهر والأشياء هو الديالكتيك، الذي يعد قانون تفسير التطور.

## أهم قوانين الديالكتيك:

١ - قانون تحول التبدلات الكمية إلى تبدلات نوعية: ويقوم هذا القانون ببيان كيفية تعرض الأشياء والظواهر للتحويلات والتبدلات الكمية بصورة تدرجية ومنسجمة إلى أن تبلغ معيارا واحدا معينا، لتحدث نتيجة ذلك تبدلات وتحولات نوعية في طبيعة الأشياء والظواهر، من صورة وشكل قديم إلى طبيعة جديدة متضمنة في ذات الوقت عناصر من الشيء أو الظاهرة أو العملية القديمة المتغيرة.

فمضمون هذا القانون أن: كل تطور وتحول وتبدل للأشياء والظواهر والعمليات، يتم نتيجة حدوث تبدلات وتغيرات مستمرة ومطرده ومتدرجة ومنسلسلة في حالة وكمية الشيء أو الظاهرة، أي في حالات وخصائص الشيء مثل حجمه ومقداره، النطاق العدد السرعة القوة للون. . . الخ، حتى يبلغ حدا معينا ومعيارا فاصلا، فيتحول ويتغير ويتطور، فتتقدم بذلك النوعية والطبيعة القديمة الفاتية وتحل محلها الطبيعة والنوعية

الجديدة للشيء أو الظاهرة. مثال ذلك في الطبيعة: أن عملية تسخين الماء المستمرة، تجعل الماء المعرض لعملية التسخين في حالة تطور وتحول كمي مستمر مع بقاء النوعية والتركيبية الطبيعية والكيميائية للماء موجودة، ولكن عندما تبلغ عملية التسخين معيار وحد الغليان، فإن الماء المسخن والمغلى يتغير ويتبدل في نوعيته وطبيعته الجوهرية حيث يفقد نوعيته وطبيعته السابقة القديمة، إذ يتحول إلى بخار.

٢ - قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات: الذي يقوم بعملية الكشف عن مصادر وأسباب كل حركة وتطور وتغير داخلي، والكشف عن أسباب ومصادر القوة الداخلية الدافعة والمحركة للتطور، نتيجة الصراع الدائم والذاتي داخل الأشياء والظواهر والعمليات بين عناصرها وأجزائها المتضادة والمتناقضة نتيجة لحركيتها وديناميكيته. ومضمون هذا القانون أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي دائما في حالة حركة وتغير وتطور سرمدى، وأن سبب هذا التحول القوة الدافعة والمحركة لحالة التغير والحركة في الأشياء والظواهر.

ذلك أن كل شيء أو ظاهرة، هي عبارة عن كتلة أو وحدة مترابطة من العناصر والخصائص والصفات المختلفة والمتناقضة والمتضادة والمتفاعلة بطريقة تناذب وتجانب. وأن هذا الصراع والتنازع والتوازن بين الأضداد والمتناقضات المكونة لتركيب وصفات الأشياء، يولد طاقة وقوة داخلية دافعة لحركة التغير والتطور.

وقد يكون صراع الأضداد داخليا بين عناصر الشيء الواحد، وقد يكون خارجيا بين الأشياء والظواهر والعمليات بسبب التفاعل والتأثر والتأثير، فهناك ترابط وتكامل بين المتناقضات والأضداد الداخلية، وصراع الأضداد والمتناقضات الخارجية.

وصراع الأضداد والمتناقضات الداخلية، هي الطاقة والقوة الأصلية والأساسية لحركة التغير، أما صراع الأضداد والمتناقضات الخارجية، فهي تلعب دورا ثانويا وتكمليا في حركة التغير والتطور.

ويؤدي الصراع والتنازع إلى إيجاد التوازنات في الأشياء والظواهر، ويعمل على تبدل وتطور هذه التوازنات بين الأشياء.

٣ - قانون نفي النفي: الذي يقوم بعكس وتفسير العلاقة بين مختلف مراحل التطور والتبدل والارتقاء والنتيجة الناجمة عن ذلك.

فيقوم هذا القانون ببيان وتفسير نتائج مراحل ديالكتيك تطور الأشياء والظواهر والعمليات والأفكار، من أفكار وحقائق ( These ) إلى حالة وجود أفكار وحقائق متعارضة متقابلة ومتناقضة داخل الشيء الواحد أو العملية الواحدة ( Antithese )، ثم ما ينتج عن ذلك من الظواهر والحقائق والعمليات والأفكار السابقة الفانية (Synthese).

وهكذا يظل نفي النفي يعمل بانتظام واطراد وبصورة مثمرة وبناءة وتركيبية وبطريقة متواصلة ومتسلسلة ومتجددة، فنفي النفي هو شرط للتطور والبناء التصاعدي إلى الأمام، ولهذا يسمى بـ " قانون التطور والتقدم في الأشياء".

وقد استخدم هيجل منهج الديالكتيك في تفسير بعض الظواهر الاجتماعية والسياسية، مثل ظاهرتي: الأمة والدولة.

ويتسم منهج الديالكتيك عند هيجل بأنه ديالكتيك مثالي معنوي، لأنه استخدمه في مجال الفكر والمعرفة، فالتغير والتطور عند هيجل هو في الفكر والعقل والوعي، ومن ثم سميت نظرية الديالكتيك عند هيجل بـ " النظرية الديالكتيكية المثالية".

واكتسب الديالكتيك تطورا وتغيرا جديدا على يد الفيلسوف الألماني فيورباخ ( ١٨٠٤ - ١٨٧٢ ) الذي انتقد النزعة المثالية عند هيجل، ونادى عام بضرورة اتصاف الديالكتيك بالنزعة المادية حتى يصبح منهجا موضوعيا وواقعيًا وعمليًا، وحتى يكون أكثر واقعية ومنطقية في دراسة الأشياء والظواهر وتحليلها، لكنه ذهب في انتقاده إلى حد إنكار ورفض المنهج الديالكتيكي برمته.

فقام الفيلسوف كارل ماركس - وهو من أنصار الديالكتيك الهيجلي - بإعادة صياغة للنظرية صياغة مادية عملية على ضوء النقد الذي وجهه لها فيورباخ.

أبقى ماركس على أسس النظرية الديالكتيكية، لكنه نزع عنها الصبغة المثالية البحتة، وأعاد صياغتها صياغة مادية وواقعية، وجعلها نظرية كاملة وشاملة وطبقها على كل الأشياء والحقائق والظواهر، وفي كافة المجالات والعلوم الطبيعية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الإدارية. . . .

وفي مجال العلوم القانونية، قام المنهج الديالكتيكي بقسط كبير في اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية، والتنبؤ بها.

مثل تفسير أصل وغاية الدولة، نشأة وتطور القانون، وأصل وغاية القانون في المجتمع، فكرة السلطة وعلاقتها بالقانون والحرية، تفسير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية، تفسير ظاهرة التغيير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع.

كما يؤدي المنهج الجدلي دورا كبيرا في تفسير وتطبيق القانون في واقع الحياة، حيث يمكن للباحث والقاضي والمشرع في مجال العلوم القانونية والإدارية، أن يستخدم المنهج الجدلي في تفسير بعض النظريات والفرضيات القانونية والتنظيمية والخروج بالنتائج والحلول العلمية لبعض الإشكالات والمسائل القانونية.

والذي نخلص إليه أن المنهج الجدلي بقوانينه وخصائصه الذاتية من أكثر مناهج البحث صلاحية وملامة للدراسات العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، فهو المنهج الوحيد القادر على الكشف والتفسير للعلاقات والروابط والتفاعلات الداخلية للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، وطبيعة القوى الدافعة لهذه الظواهر، وكيفية التحكم في توجيهه وقيادة مسار تقدم هذه الظواهر، وكيفية التنبؤ بالنتائج والنهايات الجديدة.

هذا فضلا عن القيمة الفكرية لهذا المنهج والمنبثقة من الفلسفة القائمة على الاختلاف والتضاد والتصارع بين الأفكار والحقائق والأشياء، والمؤدي في الأخير إلى ظهور الحقيقة.

## ٢) خصائص المنهج الجدلي:

يمكن إجمال خصائص المنهج الجدلي في ثلاث خصائص أساسية هي:

(أ) إن الديالكتيك منهج علمي موضوعي للبحث والتحليل والتركيب والتفسير والمعرفة، فهو يقوم على قواعد وقوانين ومفاهيم علمية موضوعية في تفسير حقائق وطباع الأشياء والظواهر والأفكار والعمليات.

(ب) إن الديالكتيك منهج عام وشامل وكلي في كشف ومعرفة وتفسير كافة الحقائق والظواهر والعمليات العلمية النظرية والطبيعية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية، وقد اكتسب المنهج الجدلي هذه الخاصية في مراحل تطوره الأخيرة.

(ج) كما أصبح هذا المنهج يتميز بعد تطوراته الأخيرة بأنه عملي، حيث أصبح يستخدم في الدراسات المرتبطة بموضوعات وظواهر من واقع الحياة، ولم يعد محصوراً تحليل ومعرفة وتفسير وتركيب حقائق الظواهر والأشياء.

### (ج) تطبيق وتقدير المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية:

يعتبر المنهج الجدلي من بين مناهج البحث العلمي المستخدمة في مجال العلوم الاجتماعية بوجه عام والعلوم القانونية بصفة خاصة، وهكذا يضطلع هذا المنهج في نطاق النظرية الهيجلية والماركسية اللينينية بدور كبير وحيوي في اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية والتنبؤ في مجال دراسة الظواهر للسياسية والقانونية بصورة موضوعية وعلمية.

#### (١) تطبيقات المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية:

في مجال العلوم القانونية قام ويقوم المنهج الجدلي بقسط كبير في اكتشاف وتفسير للنظريات والقوانين العلمية والتنبؤ بها، فهكذا يلعب المنهج الجدلي دوراً حيوياً في اكتشاف القوانين العلمية المتعلقة بتفسير أصل وغاية الدولة وأصل وغاية القانون فبالرجوع لكتب المدخل لنظرية القانون والقانون الدستوري ونظرية الدولة والعلوم السياسية وعلم التنظيم الإداري، يظهر بجلاء دور المنهج الجدلي في تأصيل نظريات تفسير أصل الدولة والقانون وعلاقتها وأغراضها ووظائفها.

ويقوم المنهج الجدلي بدور كبير في تأصيل وتفسير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية، تأصيلاً وتفسيراً علمياً موضوعياً سليماً وصحيحاً وواضحاً، كما يقوم بدور فعال في تفسير ظاهرة التغيير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع.

كما استخدم كارل ماركس المنهج الجدلي في الكشف وتفسير ظاهرة الثورة علمياً وظهور دولة البروليتاريا والتفسير المادي الاقتصادي للتاريخ وفي الكشف عن ظاهرة القانون في المجتمع من أصله وأهدافه ووظائفه في المجتمع والدولة.

كما طبق المنهج الجدلي في مجال العلوم الإدارية مما أدى إلى استنباط مبدأ المركزية الديمقراطية نتيجة لصراع وتضاد وتفاعل كل من النظام المركزي والسلطة للرئاسية ونظام اللامركزية والديمقراطية الإدارية.

## ٢) تقدير دور المنهج الجدلي في مجال الدراسات القانونية:

يعد المنهج الجدلي بقوانينه وخصائصه الذاتية من أكثر مناهج البحث العلمي صلاحية وملاءمة للدراسات القانونية المعقدة والمتشابكة والمترابطة والمتحركة والمتطورة باستمرار إذ أن المنهج الجدلي بمفهومه السابق هو المنهج الوحيد القادر على الكشف والتفسير للعلاقات والروابط والتفاعلات الداخلية للظواهر الاجتماعية والسياسية والقانونية وطبيعة القوى الدافعة والمحركة لهذه الظواهر وكيفية التحكم فيها، ومنه التنبؤ بالنتائج والنهيات الجدية المتعلقة بتطور وتقدم هذه الظواهر وكذا طريقة التحكم فيها علمياً عملياً.

المنهج الجدلي منهج علمي وموضوعي شامل وصالح للبحوث والدراسات العلمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية وقد نشأ وانبثق هذا المنهج في مجال الدراسات والبحوث الاجتماعية والسياسية والقانونية فهو إذن منهج أصيل بالعلوم الاجتماعية والقانونية.

### المطلب الثاني: المناهج العلمية الفرعية:

هناك من يعتبر هذه المناهج مجرد أدوات بحث لأنها لا ترقى إلى درجة المنهج العلمي، فالمنهج هو ما يضبط طريقة تفكير الباحث، بينما أدوات البحث هي التي يستعملها الباحث في تنفيذ المنهج الذي يسير عليه في بحثه فهو يستعمل المقارنة بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في المنهج التجريبي ويستعمل الإحصاء لتنفيذ التجارب في المنهج التجريبي، وكذلك يستعمل المقارنة والإحصاء في البحوث التي تعتمد المنهج التاريخي، ولهذا اعتبرت المناهج الفرعية مجرد أدوات تدخل ضمن منهج من المناهج الأساسية.

وبالمقابل هناك من يعتبرها مناهج علمية مستقلة، وذلك نظراً لإمكانية قيامها ببحوث خاصة ووفائها بالغرض المطلوب. ومن بين أهم تلك المناهج المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي، ومنهج التعليق على النصوص والقرارات القضائية وإعداد استشارة قانونية.

### أولاً: المنهج الوصفي ودوره في الدراسات القانونية:

إن المتتبع لتطور العلوم يستطيع أن يلمس الأهمية التي احتلها المنهج الوصفي في هذا التطور، ويرجع ذلك إلى ملامته لدراسة الظواهر الاجتماعية، لأن هذا المنهج يصف

الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي. وقد ارتبطت نشأة هذا المنهج بالمسوح الاجتماعية وبالدراسات المبكرة في فرنسا وإنجلترا، وكذا بالدراسات الأنثروبولوجية في الولايات المتحدة. ويقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها.

لذلك فهو يشتمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة، كأن يعتمد مثلا على دراسة الحالة أو الدراسات الميدانية أو التاريخية أو المسوح الاجتماعية. ولا يقتصر للمنهج الوصفي على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها، وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة ونتائجها. هناك نوع من البحوث يركز فيها الباحث على وصف ظاهرة معينة ماثلة في الوقت الراهن فيقوم بتحليل تلك الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها ويتعدى البحث الوصفي مجرد الوصف إلى التحليل البيانات واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة لمشكلة البحث.

ويعتمد المنهج الوصفي على مناهج فرعية أو طرق بحث تتمثل في المنهج المسحي ومنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن ومنهج دراسة الرأي العام، ونعرضها فيما يلي:

#### (١) المنهج المسحي:

عرفه (هويتتي) بأنه محاولة منظمة لتحليل وتأويل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة، وعرفه (مورس) بأنه منهج لتحليل ودراسة موقف أو مشكلة وذلك بإتباع طريقة علمية منظمة ويكون المسح دوما لدراسة موضوع ما في الحاضر وذلك بجمع البيانات وتفسيرها ثم تعميم النتائج بهدف التطبيق العلمي.

ويعرّف البحث المسحي بالمراحل التالية: مرحلة تعريف البيئة وبيان حدودها ومرحلة الوصف الدقيق ومرحلة التحليل وإيجاد العلاقة السببية بين العوامل المختلفة. وهناك عدة أنواع من البحوث المسحية منها المسوح الوصفية والمسوح التفسيرية، والمسوح الشاملة والمسوح بالعينة، وهناك المسوح العامة والمسوح المتخصصة.

أما بالنسبة لاستخدام المنهج المسحي في العلوم القانونية فإن أول من استخدمه هو (جون هوارد) John Howard حيث قام بمسح اجتماعي للوقوف على حالة المسجونين وبدأ بجمع الحقائق والأرقام عن السجن والمسجونين وأحصى السجن وقدم نتائج بحثه في مجلس العموم البريطاني وصدرت تشريعات مختلفة ترمي لإصلاح حالة المسجونين والسجون في إنجلترا.

### (٢) منهج دراسة الحالة:

إذا كانت الدراسة المسحية تدرس الظاهرة ألقياً فإن دراسة الحالة تتناول الموضوع عمودياً، وهي تتبع الخطوات التالية: تصميم العينة من خلال تحديد الحالة المراد دراستها ثم مرحلة دراسة العينة وتتم عن طريق دراسة التاريخ الشخصي للحالة وتاريخ الحالة، ويجري دراسة التاريخ الشخصي للحالة للوقوف عند كل الحوادث التي مرت بالمبحوث من وجهة نظره ويتم ذلك بالإطلاع على المنكرات الشخصية التي كتبها بنفسه، أما تاريخ الحالة ويحصل على المعلومات من المحيط الذي تعيش فيه الحالة كالأسرة والمدرسة ومكان العمل.

أما الإجراءات المتبعة في دراسة الحالة فهي: المقابلة الشخصية، الملاحظة المتعمقة، دراسة الوثائق والسجلات المكتوبة، وتسجيل معلومات دراسة الحالة.

ويجري تطبيق منهج دراسة حالة في مجال العلوم القانونية على وجه الخصوص في العلوم الجنائية، فمثلاً لمعرفة الدوافع الإجرامية يتوجب على الباحث التعمق في دراسة الحالة من أجل بناء نظريات جديدة تفسر السلوك الإجرامي.

### (٣) المنهج المقارن:

يعتمد هذا المنهج على نتائج تم تحقيقها سابقاً عن طريق مناهج بحث أخرى من أجل اختصار الوقت التي تتطلبها إعادة الدراسات من جديد، ومن بين الشروط الواجب التقيد بها عند تطبيق هذا المنهج هي: أن تكون الظواهر والأنظمة المقارنة متجانسة ويجب عزل المتغيرات.

تكاد الدراسات القانونية لا تخلو من المقارنة، وذلك لأن النظام القانوني لا يمكن اكتشاف ما يكتفه من نقص أو فراغ أو عدم انسجام إلا بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى، وتكاد تكون أغلب الرسائل الجامعية في العلوم القانونية دراسات مقارنة. ويستخدم المنهج

المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس للظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

ويتيح استخدام هذا المنهج المقارن، التعمق والدقة في الدراسة والتحكم في موضوع البحث والتعمق في جانب من جوانبه، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو الموارد البشرية.

ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

وتطور علم السياسة مثلا مدين إلى حد بعيد للمنهج المقارن، فلقد استخدمه اليونان الذين مثلت لديهم المدن اليونانية مجالا لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة، وقد قام أرسطو بمقارنة ١٥٨ مستورا من مساتير هذه الدول، ويعتبر ذلك ثورة منهجية في علم السياسة.

وللجدير بالذكر أن الدراسات المقارنة للنظم الاجتماعية وعمليات التغيير من بين الاهتمامات الرئيسة في العديد من الدراسات التاريخية والقانونية والسياسية وغيرها، وقد استعمل رواد الفكر الغربي من أمثال: كومت، سبنسر، هوبنز، وغيرهم للتحليلات المقارنة للظواهر والنظم الاجتماعية بهدف الكشف عن أنماط التطور واتجاهاته، كما نجد نماذج أخرى من الدراسة المقارنة لدى الكثير من رواد العلوم الاجتماعية في أعمال دوركايم وخاصة في مناقشته لقواعد المنهج. وطورت المدرسة الغربية وبخاصة بعد إسهامات "دافي" و"موريه" في الدراسات المقارنة للنظرية السياسية والقانونية.

كما لاقت الدراسة المقارنة اهتماما معتبرا لدى رجال القانون والمؤرخين والاقتصاديين، رغم أن المقارنة بالمفهوم الحديث كمنهج قائم بذاته، حديثة النشأة، فإن عملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني، فقد استخدم كل من أرسطو وأفلاطون المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة، قصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش.

وبالنسبة لتطبيقات هذا المنهج في الدراسات القانونية:

فلو عدنا على سبيل المثال إلى قانون حمورابي، سنلاحظ بأنه على الرغم من أنه لا يبدو أنه قد استخدم المنهج المقارن، فإنه قد توصل إلى هذا القانون استنادا إلى عادات

وأعراف وحقائق كانت سائدة، أي أنه بعد المقارنة بين العادات والنظم السياسية والاقتصادية توصل إلى القانون المذكور.

ولقد عرف القانون المقارن تطوراً معتبراً خلال القرن ١٩، وذلك بتأسيس "جمعية التشريع المقارن" بباريس سنة ١٨٦٩، ثم بانعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة ١٩٠٠. وتهتم دراسة القانون المقارن بوجه عام بمقارنة قوانين بلدان مختلفة من أجل استخلاص أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها.

وبناء على ذلك فقد ظهر القانون المقارن كميدان من ميادين البحث والدراسة، وكعلم قائم بذاته، وأصبح موضوعاً من موضوعات الدراسات القانونية، ويرتبط باستخدام هذا المنهج في دراسة وتفسير مختلف فروع القانون.

كما نجد معظم الدول المتخلفة، وحتى بعض الدول المتقدمة قد تبنت قوانين بعض الدول الأخرى، وذلك بعد دراسة ومقارنة قوانين مختلفة بصفة نظرية، أو بناء على تجارب تطبيق تلك القوانين في بيئتها الأصلية.

#### ٤- منهج دراسة الرأي العام:

للرأي العام تأثير كبير على سياسة أية دولة، لذلك تهتم به السلطات السياسية ورجال الأعمال والشركات وغيرها.

فالاستفتاء من أهم وسائل قياس الرأي العام وخاصة في الدول التي تتمتع بحرية التعبير وممارسة الديمقراطية. وتهدف الدراسات في هذا المجال إلى استطلاع الرأي العام حول قضية أو مسألة ذات طابع عام، وقد اتخذت البحوث في هذا المجال عدة اتجاهات منها المجال السياسي، والمجال الاقتصادي، والمجال الاقتصادي الاجتماعي.

#### ثانياً: المنهج الإحصائي ودوره في الدراسات القانونية والاقتصادية والإدارية:

حاول الكثير من المفكرين أن يجعلوا من المنهج الإحصائي علماً له قواعد وقوانين وحاول البعض أن يجعله علماً تابعاً للعلوم التجريبية أما التفكير الحديث فقد جعل الإحصاء أداة للقياس ومنهجاً للبحث يقدم للباحث البيانات اللازمة للوصف والمقارنة من أجل إقامة النظريات.

ويعتمد المنهج الإحصائي على الملاحظة وجمع البيانات ومقارنتها وتفسيرها ومن مميزات المنهج الإحصائي أنه يعتبر وسيلة جيدة للتجرد من الذاتية إذ أن النتائج

الحقيقة العلمية بطريقة موضوعية، كما يتميز بتوافق النتائج التي يتوصل لها الباحثون رغم تعددهم إذا كانت الوقائع متجانسة ومتماثلة، ويميز بأن نتائج البحث تكون في صورة كمية تعبر تعبيراً دقيقاً عن الظاهرة، النتائج الكمية التي تفسر الظاهرة تسمح لنا بالتنبؤ الجيد بتطور الظاهرة مستقبلاً، كما أسهم في حل العديد من المشكلات مثل الكثافة السكانية وتنامي ظاهرة الطلاق والتسرب المدرسي وغيرها.

### ( ١ ) تعريف المنهج الإحصائي:

هو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات لها ويتم ذلك عبر عدة مراحل:

- أ- جمع البيانات الإحصائية عن الموضوع.
- ب- عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة.
- ج- تحليل البيانات.
- د- تفسير البيانات من خلال تفسير مائة الأرقام الممثلة من نتائج.

### ( ٢ ) أنواع المنهج الإحصائي:

#### (أ) المنهج الإحصائي الوصفي:

يركز على وصف وتلخيص الأرقام الممثلة حول موضوع معين، مؤسسة أو مجتمع معين، وتفسيرها في صورة نتائج لا تنطبق بالضرورة على مؤسسه أو مجتمع آخر.

#### (ب) المنهج الإحصائي الاستدلالي أو الاستقرائي:

يعتمد على اختيار عينه من مجتمع أكبر وتحليل وتفسير البيانات الرقمية الممثلة عنها والوصول إلى تعميمات واستدلالات على ما هو أوسع وأكبر من المجتمع محل البحث. كما يقوم المنهج الإحصائي الاستدلالي على أساس التعرف على ما تعنيه الأرقام الجامعية وإسقرارها ومعرفة دلالاتها أكثر من مجرد وصفها كم هو الحال في المنهج الوصفي.

### ( ٣ ) مراحل البحث الإحصائي:

أما المراحل التي يمر بها البحث الإحصائي فهي كما يلي:

- تحديد المشكلة موضوع البحث.
- جمع البيانات الإحصائية من المجتمع.

— ترجمة البيانات في شكل جداول ومنحنيات بيانية.

— تصنيف البيانات.

— تحليل البيانات.

— استخلاص النتائج القابلة للتعميم.

أما عن دور هذا المنهج في مجال الدراسات القانونية فيظهر ذلك جليا في ما يوفره للباحث من أدوات رياضية يستطيع من خلالها ترجمة العبارات الفضفاضة مثل (كثيرا، في غالب الأحيان، وقلما) وتحويلها إلى أرقام دقيقة تعكس نتائج البحث وتضفي عليه طابع الدقة والعلمية.

#### ( ٤ ) المقاييس الإحصائية:

هناك عدة مقاييس إحصائية التي يتم استخدامها في إطار هذا المنهج منها المتوسط، الوسيط، المنوال كما يستخدم الباحث عدد من الطرق لعرض وتلخيص البيانات وإجراء المقرنات من بينها النسب والتناسب والنسب المئوية والمعدلات والجداول التكرارية ويمكن للباحث استخدام أكثر من طريقة في تحليل وتفسير البيانات.

— وهناك طريقتان لإستخدام المنهج الإحصائي كما سبق ذكره.

إذا المنهج الإحصائي الوصفي والمنهج الإحصائي الاستدلالي.

— يمكن استخدام الحاسوب في تحليل الأرقام الإحصائية المجمعة من أجل تأمين السرعة والدقة المطلوبة.

— يتم جمع البيانات في المنهج الإحصائي عن طريق الآتي:

المصادر التي تتمثل في التقرير الإحصائي والسجلات الرسمية وغير رسمية.

الإستبيانات والمقابلات. ويمكن الجمع بين أكثر من طريقة.

#### ثالثا: منهج التعليق على النصوص والقرارات وإعداد استشارة قانونية:

سنتناول في هذا المطلب منهج التعليق على النصوص الفقهية والنصوص القانونية في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني نتناول التعليق على القرارات القضائية والفرع الثالث نخصصه لإعداد استشارة قانونية.

١) منهج التعليق على النصوص:

سنتعرض خلال هذا العنصر إلى مسألة التعليق على النصوص الفقهية وكذا النصوص القانونية:

أ) التعليق على نص فقهي:

و يمر بالمراحل التالية:

— تحديد موقع النص من خلال بعض المعلومات الخاصة بملابسات النص كي تساعدنا على فهمه ومن هذه المعلومات تاريخ صدوره، الظروف التي صدر فيها، المعلومات الخاصة بالكاتب، أهمية الموضوع، شكل النص الخارجي وأسلوبه.

— التحليل الشكلي للنص وهنا نهتم بالوصف الخارجي للنص من حيث طول وقصر النص وعدد الفقرات التي احتواها، البناء اللغوي للنص وأسلوبه.

— التحليل الموضوعي للنص، وهو استخراج الأفكار الجوهرية التي احتواها النص.

— طرح إشكالية الموضوع، وهنا قد يكفي أن تطرح أسئلة محددة حول الموضوع المناقش.

— وضع خطة للتعليق، بعد البحث في المسائل السابقة يمكن وضعها في المقدمة والدخول في الموضوع بعدها وخطة التعليق يمكن وضعها بناءا على النص محل التعليق، فيمكن أن تقسم إلى مباحث ومطالب بحسب الموضوع.

ب) التعليق على نص قانوني:

هناك عدة طرق للتعليق على النص القانوني كلها تعتمد على خطة منظمة حتى ترتب الأفكار في شكل منهجي يسمح بالإمام بالنص القانوني، ومن بين تلك الطرق هذه الطريقة:

١. مقدمة تشمل التعرف على النص، موقعه وظروف صدوره

٢. الموضوع ويشمل تحليل النص شكليا وموضوعيا والإمام بالمعنى الإجمالي للنص.

٣. نقد للنص من خلال ذكر العيوب والمميزات.

٤. خاتمة توضع فيها النتائج المتحصل عليها.

## ٢) منهج التعليق على الحكم والقرار القضائي:

هناك عدة مناهج للتعليق على الأحكام والقرارات القضائية ومن بينها:  
منهج يحتوي على ثلاث مراحل:

١. مقدمة تتضمن التعريف بالحكم وتاريخ صدوره والجهة التي أصدرته.
  ٢. الموضوع ويتضمن تحليل الحكم من الناحية الشكلية والموضوعية.
  ٣. الخاتمة وتحتوي على تقييم الحكم أو القرار.
- أما المنهج الذي يفرق بين الحكم والقرار القضائي فيكون على النحو التالي:

التعليق على الحكم القضائي يتبع المراحل التالية:

١. سرد الوقائع وفق التسلسل الزمني.
  ٢. الإدعاءات ويذكر طلبات المدعي ودفوع المدعى عليه.
  ٣. المسائل القانونية.
  ٤. المبادئ القانونية.
  ٥. الحل الذي قدمته المحكمة الابتدائية.
  ٦. مناقشة هذا الحل وتكون من خلال مراجعة تطبيق المبادئ على الوقائع.
- التعليق على قرار المجلس ويكون بنفس الخطوات ويهتم بالوقائع بشكل مفصل.
- التعليق على قرار المحكمة العليا يتبع الخطوات التالية:

١. عرض القرار ( الأطراف، سبب الطعن، الإشكالية، الحل الذي قدمته المحكمة العليا)
٢. مناقشة القرار ( نقد القرار من خلال ذكر النصوص التي تتعارض مع القرار وذكر الآراء الفقهية والاجتهادات التي تعارضه، تأييد القرار من خلال ذكر النصوص والآراء والاجتهادات التي تؤيد القرار، والحل المقترح ويكون إما بالتأييد أو المعارضة للقرار الصادر.

## ٣) منهج إعداد استشارة قانونية:

بعد البحث والتحضير للاستشارة يتم تقسيمها كما يلي:

**الوقائع:** يجب ذكر الوقائع كاملة دون إضافة أو تعليق ولا يجوز الحكم عليها مسبقا بل يجب نكرها كما وردت في نص الاستشارة، ويتم استبعاد الوقائع التي لا تنتج أثرا قانونيا.

الإجراءات: وتذكر كما وردت في نص الاستشارة حسب التسلسل الزمني لحدوثها.  
المسائل القانونية: وتطرح في شكل أسئلة ويجب تجزئة الأسئلة فلا تطرح في شكل عام بل تجزأ إلى أسئلة فرعية حتى يمكن الإجابة عنها بصورة مرتبة.  
الحل: وهو الإجابة على كل سؤال على حدى بحيث يذكر النص القانوني ويطبق على الواقعة.

## الفصل الثالث

# كتابه البحوث والرسائل العلمية

المبحث الأول: مهارات البحث العلمي

المبحث الثاني: خطوات إعداد البحث العلمي

المبحث الثالث: كتابة الشكل النهائي للبحث

## المبحث الأول

### مهارات البحث العلمي

#### المطلب الأول: التفكير العلمي:

##### أولاً: التفكير الإنساني:

هو ذلك النشاط العقلي الذي يواجه به الإنسان مشكلة ما تصادفه في حياته. وقد تطورت أساليب التفكير عبر العصور التاريخية المختلفة للإنسان لتتناسب مع قدراته ومستويات تفكيره والوسائل المتاحة له.

ونستطيع أن نقسم مراحل التفكير من التطور الفكري والحضاري للإنسانية إلى ثلاثة مراحل أساسية:

١. مرحلة حسية: في هذه المرحلة استخدم الإنسان حواسه المجردة والمعروفة في فهمه ومعرفته للأشياء وتفسيره للمواقف التي واجهته

٢. المرحلة الفلسفية التأملية: يحاول الإنسان التفكير والتأمل في الظواهر والأساليب الأخرى التي لا يستطيع فهمها أو معرفتها عن طريق حواسه المجردة المعروفة (الموت، الحياة، الخلق، الخالق).

٣. المرحلة العلمية التجريبية: حيث استطاع الإنسان وفي مرحلة متقدمة لاحقة من ربط الظواهر والمسببات بعضها ببعض الآخر ربطاً موضوعياً وتحليل المعلومات المتوفرة عليها بغرض الوصول إلى قوانين ونظريات وتعميمات تفيده في مسيرة حياته

##### ثانياً: المنهج العلمي في البحث وأهدافه:

العلم: هو المعرفة المنظمة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب بغرض وضع أسس وقواعد لها يتم دراسته.

العلم له جانبان:

- أ- معرفة وإدراك منظم ومعظم القائم على الدراسة والتجربة وليس معرفة وإدراك سطحي بديهي
- ب- ينشأ العلم عن طريق الدراسة أو التجارب أو الملاحظة ويحقق العلم أهدافا ضرورية تتمثل في الوصف والتفسير والتنبؤ.

المنهج: هو الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة وذلك عن طريق جملة من القواعد العامة التي تسيطر على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة مقبولة.

### البحث العلمي:

- إنه محاولة لاكتشاف المعرفة والتقيب عنها وتتميتها وفحصها وتحقيقها بدقة ونقد عميق ثم عرضها بشكل متكامل ولكي تسير في ركب الحضارة العلمية والمعارف البشرية وتسهم إسهاما حيا وشاملا
- هو استعلام دراسي جدوى أو اختيار عن طريق التحري والتقيب والتجريب بغرض اكتشاف حقائق جديدة أو تفسيرها أو مراجعة للنظريات والقوانين المتداولة والمقبولة في المجتمع في ضوء حقائق جديدة أو تطبيقات عملية لنظريات وقوانين مستحدثة أو معدلة.

### ثالثا: خصائص التفكير العلمي والبحث العلمي:

- الاعتماد على الحقائق والشواهد والابتعاد عن التأملات والمعلومات التي لا تستند على أسس وبراهين.
- الموضوعية في الوصول إلى المعرفة والابتعاد عن العواطف.
- الاعتماد على استخدام الفرضيات أى الحقائق المفترضة، والتي تحتاج إلى تأكيدها واستعاضتها بفرضيات أخرى تتسجم مع المعلومات المستجدة التي توفرت للباحث.

### المطلب الثاني: البحث الجيد والباحث الناجح:

#### أولا: مستلزمات البحث الجيد:

#### ١. العنوان الواضح والشامل للبحث:

ينبغي أن يتوفر ثلاث سمات أساسية في العنوان هي:

• الشمولية: أي أن يشمل عنوان البحث المجال المحدد والموضوع الدقيق الذي يخوض فيه الباحث والفترة الزمنية التي يغطيها البحث.

• الوضوح: أي أن يكون عنوان الباحث واضحا في مصطلحاته وعباراته واستخدامه لبعض الإشارات والرموز.

• الدلالة: أن يعطي عنوان البحث دلالات موضوعية محددة وواضحة للموضوع الذي يبحث ومعالجته والابتعاد عن العموميات.

٢. تحديد خطوات البحث وأهدافه وحدوده المطلوبة البدء بتحديد واضح لمشكلة البحث ثم وضع الفرضيات المرتبطة بها ثم تحديد أسلوب جمع البيانات والمعلومات المطلوبة لبحثه وتحليلها وتحديد هدف أو أهدافا للبحث الذي يسعى إلى تحقيقها بصورة واضحة ووضع إطار البحث في حدود موضوعية وزمنية ومكانية واضحة المعالم.

٣. الإلمام الكافي بموضوع البحث:

يجب أن يتناسب البحث وموضوعه مع إمكانيات الباحث ويكون لديه الإلمام الكافي بمجال وموضوع البحث.

٤. توفر الوقت الكافي لدى الباحث:

أي أن هناك وقت محدد لإنجاز البحث وتنفيذ خطواته وإجراءاته المطلوبة وأن يتناسب للوقت المتاح مع حجم البحث وطبيعته.

٥. الإسناد:

ينبغي أن يعتمد الباحث في كتابة بحثه على الدراسات والآراء الأصيلة والمسندة وعليه أن يكون دقيقا في جمع معلوماته وتعد الأمانة العلمية في الاقتباس والاستفادة من المعلومات ونقلها أمر في غاية الأهمية في كتابة البحوث وتتركز الأمانة العلمية في البحث على جانبين أساسيين:

- الإشارة إلى المصادر التي استقى منها الباحث معلوماته وأفكاره منها.
- التأكد من عدم تشويه الأفكار والآراء التي نقل الباحث عنها معلوماته.

٦. وضع أسلوب تقرير البحث:

إن البحث الجيد يكون مكتوب بأسلوب واضح ومقروء ومشوق بطريقة تجذب القارئ لقراءته ومتابعة صفحاته ومعلوماته.

## ٧. الترابط بين أجزاء البحث:

أن تكون أمام البحث وأجزائه المختلفة مترابطة ومنسجمة سواء كان ذلك على مستوى الفصول أو المباحث والأجزاء الأخرى.

## ٨. مدى الإسهام والإضافة إلى المعرفة في مجال تخصص الباحث:

أن تضيف البحوث العلمية أشياء جديدة ومفيدة والتأكيد على الابتكار عند كتابة البحوث والرسائل.

## ٩. الموضوعية والابتعاد عن التحيز في ذكر النتائج التي توصل اليها الباحث إليها.

## ١٠. توفر المعلومات والمصادر من موضوع البحث:

توفر مصادر المعلومات المكتوبة أو المطبوعة أو الالكترونية المتوفرة في المكتبات ومراكز المعلومات التي يستطيع الباحث الوصول إليها.

ثانياً: صفات الباحث الناجح:

تتمثل أهم صفات الباحث الناجح في صفات خلقية وعلمية وشخصية، نذكرها فيما يلي:

( ١ ) صفات الباحث الخلقية:

وهي تلك التي تتعلق بالباحث كإنسان، ومنها الرغبة في البحث لأن طريق البحث طويلة وشاقة تلزمها الرغبة في قطعها كشرط أساسي. ويقترن بالرغبة عامل الصبر على العمل المستمر، كما يشترط توفر حب التقصي والاطلاع فالباحث يحتاج إلى العلوم واللغات التي تساعده على قراءة كل ما يتعلق بموضوعه. كذلك يشترط في الباحث التواضع، وعدم مهاجمة الآخرين بشكل شخصي، واليقظة وقوة الملاحظة وخاصة في العلوم الاجتماعية الملأى بالمعاني والرموز الخفية التي تحتاج إلى ملاحظة قوية، أضف إلى ذلك وضوح التفكير وصفاء الذهن حتى يتمكن الباحث من رؤية الأحداث على حقيقتها.

( ٢ ) صفات الباحث العلمية:

وهي تلك التي تتعلق بالباحث كعالم، ويمكن تقسيمها إلى:

١- صفات علمية عامة:

ومنها المقدرة على البحث لأن جمع البيانات شيء وتحليلها وتفسيرها شيء آخر، والوصل بين الأحداث والمعلومات. وهذا بدوره يتطلب منه توفر المقدرة التنظيمية التي

تمكنه من تبويب المادة وتصنيفها لتصبح كلا متكاملًا يضاف إلى هذه الأشياء الشك العلمي، شك الجاحظ وديكارت، ذلك الشك الذي يقود إلى التثبت مما يكون الباحث بصدده كأن يضع فرضية ما، ثم يجمع لها الأدلة والقرائن، كما يشترط في الباحث التجرد العلمي والموضوعية التامة.

## ٢- صفات علمية خاصة:

منها معرفة موضوع البحث، وهذه تتضمن قراءة واسعة وإطلاع على خلفية الموضوع النظرية، ومنها الإلمام بأساليب البحث العلمي وطرق جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، كما تتضمن معرفة جمهور المبحوثين ليستطيع الباحث التعرف على أمور داخلية ومناقشة أمور حساسة يصعب على غيره طرحها ومناقشتها، لكي يستطيع تفهم وجهات نظرهم والتعرف إلى جوهر السلوك والمعاني الكامنة خلفه والتي لا يستطيع غيره أن يفهما.

ويجب للتأكد على أن هذه الصفات مثالية يصعب أن تتوفر في باحث واحد، ولكن لا بد من توفر حد أدنى منها حتى يتسم البحث بالعلمية.

## (٣) صفات الباحث الشخصية:

١. توفر الرغبة الشخصية في موضوع البحث لأن الرغبة الشخصية في الخوض في موضوع ما هي دائما عامل مساعد ومحرك للنجاح.
  ٢. قدرة الباحث على الصبر والتحمل عند البحث عن مصادر المعلومات المطلوبة والمناسبة.
  ٣. تواضع الباحث العلمي وعدم ترفعه على الباحثين الآخرين الذين سبقوه في مجال بحثه وموضوعه الذي يتناوله.
  ٤. التركيز وقوة الملاحظة عند جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها وتجنب الاجتهادات الخاطئة في شرح مدلولات المعلومات التي يستخدمها ومعانيها.
  ٥. قدرة الباحث على انجاز البحث أي أن يكون قادرا على البحث والتحليل والعرض بشكل ناجح ومطلوب.
  ٦. أن يكون البحث منظما في مختلف مراحل البحث.
- تجرد الباحث علميا، أي أن يكون موضوعيا في كتابته وبحثه.

### المطلب الثالث: أنواع البحوث العلمية:

يختلف الكتاب في مجال طرق البحث العلمي ومناهجه في تصنيف البحوث وتقسيمها فمنهم من يقسمها حسب مناهجها، البحوث الوثائقية، وهناك قسم ثالث حسب جهات تنفيذها كالبحوث الجامعية الأكاديمية والبحوث غير الأكاديمية.

مما سبق نستطيع أن نصنف البحوث إلى:

أولاً: أنواع البحوث من حيث طبيعتها:

#### ( أ ) البحوث الأساسية:

هي بحوث تجرى من أجل الحصول على المعرفة بحد ذاتها وتسمى أحيانا بالبحوث النظرية وهي تشتق من المشاكل الفكرية والمبدئية-إلا أن ذلك لا يمنع من تطبيق نتائجها فيما بعد على مشاكل قائمة بالفعل.

#### ( ب ) البحوث التطبيقية:

هي بحوث علمية تكون أهدافها محددة بشكل أدق من البحوث الأساسية النظرية وتكون عادة موجّهة لحل مشكلة من المشاكل العلمية أو لاكتشاف معارف جديدة يمكن تسخيرها والاستفادة منها وفي واقع فعلي موجود في مؤسسة أو منطقة لدى الأفراد.

ثانياً: أنواع البحوث من حيث مناهجها:

#### ( ١ ) البحوث الوثائقية:

وهي البحوث التي تكون أدوات جمع المعلومات فيها معتمدة على المصادر والوثائق المطبوعة وغير المطبوعة كالكتب والدوريات والنشرات.

ومن أهم المناهج المتبعة في هذا النوع:

- البحوث التي تتبع المنهج الإحصائي.
- البحوث التي يتبع فيها الباحث المنهج التاريخي.
- البحوث التي تتبع منهج تحليل المضمون والمحتوى.

#### ( ٢ ) البحوث الميدانية:

وهي البحوث التي تنفذ عن طريق جمع المعلومات من مواقع المؤسسات والوحدات الإدارية

والتجمعات البشرية المعنية بالدراسة ويكون جمع المعلومات بشكل مباشر من هذه الجهات وعن طريق

الاستبيان أو المقابلة وهناك عدد من المناهج المتبعة لهذا النوع:

- البحوث التي تتبع المنهج المسحي.
- البحوث التي تتبع منهج دراسة الحالة.
- البحوث الوصفية الأخرى.

### ( ٣ ) البحوث التجريبية:

هي البحوث التي تجرى في المختبرات العملية المختلفة المهارات والأنواع سواء كان على مستوى العلوم

التطبيقية وبعض العلوم الإنسانية.

ثالثا: تصنيف البحوث من حيث جهات تنفيذها:

#### • البحوث الأكاديمية:

وهي البحوث التي تجرى في الجامعات والمعاهد والمؤسسات الأكاديمية المختلفة وتصنف إلى مستويات عدة هي:

- البحوث الجامعية الأولية: أقرب ما تكون للتقارير منها للبحوث.
- بحوث الدراسات العليا: رسائل الماجستير و الدكتوراه.
- بحوث التدريسيين: تطلب من أساتذة الجامعات.

والبحوث الأكاديمية هي أقرب ما تكون للبحوث الأساسية النظرية منها للتطبيقية ولكن ذلك لا يمنع من الاستفادة من نتائجها وتطبيقها فيما بعد.

#### • البحوث الغير أكاديمية:

هي بحوث متخصصة تنفذ في المؤسسات المختلفة بغرض تطوير أعمالها ومعالجة المشاكل فهي أقرب ما يكون للبحوث التطبيقية.

رابعاً: خصائص البحث الجيد:

١. يركز على موضوع أساسي واحد.
٢. يعكس محتواه قراءة واسعة للمصادر المتاحة والملائمة للموضوع.
٣. يقدم تصوراً شمولياً مترابطاً، ومنطقياً للموضوع الذي يعالجه.
٤. يراعي الدقة اللغوية من حيث: القواعد النحوية والإملائية وعلامات الترقيم.
٥. يلتزم بمنهج البحث العلمي وبالصدق و الدقة والنزاهة في جميع مراحل معالجة مشكلته وكتابتها.
٦. يوثق كافة المصادر والمراجع التي أسعین بها.

## المبحث الثاني

### خطوات إعداد البحث العلمي

#### المطلب الأول: تحديد مشكلة البحث:

##### أولاً: ماهي المشكلة في البحث العلمي؟

مشكلة البحث هي عبارة عن تساؤل أو بعض التساؤلات الغامضة التي قد تكور في ذهن الباحث حول موضوع الدراسة التي اختارها، وهي تساؤلات تحتاج إلى تفسير يسعى للباحث إلى إيجاد إجابات شافية ووافية لها. مثال: ماهي العلاقة بين استخدام الحاسب الألي وتقدم أفضل الخدمات للمستخدمين في المكتبات ومراكز المعلومات؟ وقد تكون المشكلة البحثية عبارة عن موقف غامض يحتاج إلى تفسير وإيضاح. مثال على ذلك اختفاء سلعة معينة من السوق رغم وفرة إنتاجها واستيرادها.

##### (١) مصادر التعرف على المشكلة وتحديدها:

##### أ. محيط العمل والخبرة العلمية:

بعض المشكلات البحثية تبرز الباحث من خلال خبرة الباحث العملية اليومية، فالخبرات والتجارب تثير لدى الباحث تساؤلات عن بعض الأمور التي لا يجدها تفسير أو التي تعكس مشكلات للبحث والدراسة.

##### ب. القراءات الواسعة الناقدة: لما تحويه الكتب والدوريات والصحف من آراء وأفكار

قد تثير لدى الفرد مجموعة من التساؤلات التي يستطيع أن يدرسها ويبحث فيها عندما تمنح له الفرصة.

ج. البحوث السابقة:

عادة ما يقدم الباحثون في نهاية أبحاثهم توصيات محددة لمعالجة مشكلة ما أو مجموعة من المشكلات ظهرت لهم أثناء إجراء الأبحاث الأمر الذي يدفع زملائهم من الباحثين إلى التفكير فيها ومحاولة دراستها.

د. صدور تكليف من جهة ما:

أحيانا يكون مصدر المشاكل البحثية تكليف من جهة رسمية أو غير رسمية لمعالجتها وإيجاد حلول لها بعد التشخيص الدقيق والعلمي لأسبابها وكذلك قد تكلف الجامعة والمؤسسات العلمية في الدراسات العليا والأولية بإجراء بحوث ورسائل جامعية من موضوع تحدد لها المشكلة السابقة.

٢) معيار اختيار المشكلة:

- أ. استحوذت المشكلة على اهتمام الباحث لأن رغبة الباحث واهتمامه بموضوع بحث ما ومشكلة بحثه محددة يعتبر عاملا هاما في نجاح عمله وانجاز بحثه بشكل أفضل.
- ب. تتناسب إمكانيات الباحث ومؤهلاته مع معالجة المشكلة خاصة إذا كانت المشكلة معقدة الجوانب وصعبة المعالجة والدراسة.
- ج. توافر المعلومات والبيانات اللازمة لدراسة المشكلة.
- د. توافر المساعدات الإدارية المتمثلة في التحويلات التي يحتاجها الباحث في حصوله على المعلومات خاصة في الجوانب الميدانية.
- مثال: إتاحة المجال أمام الباحث لمقابلة الموظفين والعاملين في مجال البحث وحصوله على الإجابات المناسبة للاستبيانات وما شابه ذلك من التسهيلات.
- هـ. القيمة العلمية للمشكلة بمعنى أن تكون المشكلة ذات الدلالة تدور حول موضوع مهم وأن تكون لها فائدة علمية واجتماعية إذا تمت دراستها.
- و. أن تكون مشكلة البحث جديدة تضيف إلى المعرفة في مجال تخصص البحث دراسته مشكلة جديدة لم تبحث من قبل، أي غير مكررة، بقدر الإمكان أو مشكلة تمثل موضوعا يكمل موضوعات أخرى سبق بحثها وتوجد إمكانيات صياغتها فروض حولها قابلة للاختبار العلمي وأن تكون هناك إمكانيات لتعميم النتائج التي سيحصل عليها الباحث من معالجته لمشكلة على مشكلة أخرى.

### المطلب الثاني: القراءات الإستطلاعية ومراجعة الدروس السابقة:

أن القراءات الأولية الإستطلاعية يمكن أن تساعد الباحث في النواحي التالية:

(١) توسيع قاعدة معرفته عن الموضوع الذي يبحث فيه وتقديم خلفية عامة دقيقة عنه وعن كيفية تناوله، أى وضع إطار عام لموضوع البحث.

(٢) التأكد من أهمية موضوعه بين الموضوعات الأخرى وتميزه عنها.

(٣) بلورة مشكلة البحث ووضعها في إطار الصحيح وتحديد أبعادها لمشكلة أكثر وضوحاً، فالقراءة الإستطلاعية تقود الباحث إلى اختيار سليم للمشكلة والتأكد من عدم تناولها من باحثين آخرين.

(٤) إتمام مشكلة البحث حيث يوفر الإطلاع على الدراسات السابقة الفرصة للرجوع إلى الإطار النظري والفروض التي اعتمدها والمسلمات التي تبنتها مما يجعل للباحث أكثر جراءة في التقدم في بحثه.

(٥) تجنب الثغرات الأخطاء والصعوبات التي وقع فيها للباحثون الآخرون وتعريفه بالوسائل التي لتبعتها في معالجتها.

(٦) تزويد الباحث بكثير من المراجع والمصادر الهامة التي لم يستطيع للوصول إليها بنفسه.

(٧) استكمال الجوانب التي وقفت عندها الدراسات السابقة الأمر الذي يؤدي إلى تكامل للدراسات والأبحاث العلمية.

(٨) تحديد وبلورة عنوان البحث بعد التأكد من شمولية العنوان لكافة الجوانب الموضوعية والجغرافية والزمنية للبحث.

### المطلب الثالث: صياغة الفروض البحثية:

#### ١) تعريف الفرضية أو الفرض:

الفرض هو تخمين أو استنتاج يصوغه ويتبناه الباحث في بداية الدراسة مؤقتاً. ويمكن تعريفه بأنه تفسير مؤقت يوضح مشكلة ما أو ظاهرة ما، وهو عبارة عن مبدأ لحل مشكلة يحاول أن يتحقق منه الباحث بإستخدام المادة المتوفرة لديه.

٢) مكونات الفرضية:

الفرضية عادة ما تكون من المتغير الأول المتغير المستقل والتالي المتغير التابع، والمتغير المستقل لفرضية في بحث معين قد تكون متغير تابع في بحث آخر حسب طبيعة البحث والغرض منه.

٣) أنواع الفرضيات:

الفرض المباشر الذي يحدد علاقة إيجابية بين متغيرين.

٤) شروط صياغة الفرضية:

١. معقولة الفرضية وانسجامها مع الحقائق العلمية المعروفة أي لا تكون خيالية أو متناقضة معها.
٢. صياغة الفرضية بشكل دقيق ومحدد قابل للاختبار وللتحقق من صحتها.
٣. قدرة الفرضية على تفسير الظاهرة وتقديم حل للمشكلة.
٤. أن تتسم الفرضية بالإيجاز والوضوح في الصياغة والبساطة والإبتعاد عن العمومية أو التعقيدات وإستخدام ألفاظ سهلة حتى يسهل فهمها.
٥. أن تكون بعيدة عن احتمالات التحيز الشخصي للباحث.
٦. قد تكون هناك فرضية رئيسية للبحث أو قد يعتمد الباحث على مبدأ للفروض المتعددة على أن تكون غير متناقضة أو مكملة لبعضها.

المطلب الرابع: تصميم خطة البحث:

في بداية الإعداد للبحث العلمي لابد للباحث من تقديم خطة واضحة مركزة ومكتوبة لبحثه. (مثال: أنظر البحث الوارد في ملحق الكتاب.)  
تشتمل خطة البحث على ما يلي:

١) عنوان البحث:

يجب على الباحث التأكد من إختيار العبارات المناسبة لعنوان بحثه فضلا عن شموليته وارتباطه بالموضوع بشكل جيد، بحيث يتناول العنوان الموضوع الخاص بالبحث والمكان والمؤسسة المعنية بالبحث والفترة الزمنية للبحث.

مثال: أنظر البحث الوارد في ملحق الكتاب.

**٢) مشكلة البحث:**

خطة البحث يجب أن تحتوي على تحديد واضح لمشكلة البحث وكيفية صياغتها كما سبق ذكره.

مثال: أنظر البحث الوارد في ملحق الكتاب.

**٣) الفرضيات:**

يجب أن يحدد الباحث في الخطة فرضيات بحثه، هل هي فرضية واحدة شاملة لكل الموضوع أم أكثر من فرضية.

٤) يجب على الباحث أن يوضح في خطته أهمية موضوع البحث مقارنة بالموضوعات الأخرى والهدف من دراسته.

٥) يجب أن تشمل خطة البحث أيضا على المنهج البحثي الذي وقع إختيار الباحث عليه والأدوات التي قرر للباحث إستخدامها في جمع المعلومات والبيانات ومنهج البحث.

**٦) إختيار العينة:**

على للباحث أن يحدد في خطته نوع العينة التي اختارها وهي لبحثه وما هو حجم العينة ومميزاتها وعيوبه والإمكانيات المتوفرة له عنها.

**٧) حدود البحث:**

والمقصود بها تحديد للباحث للحدود الموضوعية والجغرافية والزمنية لمشكلة البحث.

٨) خطة البحث يجب أن تحتوي على البحوث والدراسات العلمية السابقة التي اطلع عليها الباحث في مجال موضوعه أو الموضوعات المشابهة فعلى الباحث أن يقدم حصر لأكبر كم منها في خطة البحث.

٩) في نهاية خطة البحث يقدم الباحث قائمة بالمصادر التي ينوي الاعتماد عليها في كتابة البحث.

**المطلب الخامس: جمع المعلومات وتحليلها:**

عملية جمع المعلومات تعتمد على جانبين أساسين هما:

### ١) جمع المعلومات وتنظيمها وتسجيلها:

تسير عملية جمع المعلومات في اتجاهين:

أ. جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري في البحث إذا كانت الدراسة ميدانية تحتاج إلى فصل نظري يكون دليل عمل الباحث.

ب. جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني أو التجريبي في حالة اعتماد الباحث على مناهج البحوث الميدانية والتجريبية فيكون جمع المعلومات فن معتمدا على الاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة.

وفيما يتعلق بعملية جمع المعلومات تجدر الإشارة إلى نقطتين رئيسيتين:

جمع المعلومات من المصادر الوثائقية المختلفة يرتبط بضرورة معرفة كيفية استخدام المكتبات ومراكز المعلومات وكذلك أنواع مصادر المعلومات التي يحتاجها الباحث وطريقة استخدامها.

وغالبا ما يتوقف خطوات جمع المعلومات على منهج البحث الذي يستخدمه الباحث في الدراسة فاستخدام المنهج التاريخي في دراسة موضوع ما على سبيل المثال يتطلب التركيز على مصادر الأولية لجمع المعلومات مثل الكتب الدورية النشرات. . . . وغير ذلك.

أما استخدام المنهج المسحي في الدراسة يتطلب التركيز على المصادر الأولية المذكورة أعلاه بالإضافة إلى أدوات أخرى الاستبيان أو المقابلة مثلا.

### ٢) تحليل المعلومات واستنباط النتائج:

خطوات تحليل المعلومات خطوة مهمة لأن البحث العلمي يختلف عن الكتابة العادية لأنه يقوم على تفسير وتحليل دقيق للمعلومات المجمع لدى الباحث ويكون التحليل عادة بإحدى الطرق التالية:

أ. تحليل نقدي يتمثل في إن برود الباحث رأيا مستبطا من المصادر المجمع لديه مدعوما بالأدلة والشواهد.

ب. تحليل إحصائي رقمي عن طريق النسب المؤوية وتستخدم هذه الطريقة مع المعلومات المجمع من الأشخاص المعنيين بالاستبيان ونسبة ردودهم وما شابه ذلك.

— كتابة تقرير البحث كمرحلة أخيرة من خطوات البحث العلمي:

يحتاج الباحث في النهاية إلى كتابة وتنظيم بحثه في شكل يعكس كل جوانبه ولأقسامه هذه الكتابة تشمل على جانبين رئيسيين:

( أ ) مسودة البحث:

لها أهميتها على النحو التالي:

✓ إعطاء صورة تقريبية للبحث في شكله النهائي.

✓ أن يدرك الباحث ماهو ناقص و ماهو فائض ويعمل على إعادة التوازن إلى البحث.

✓ أن يرى الباحث ما يجب أن يستفيض فيه وما يجب عليه إيجازه.

✓ أن يدرك الباحث ما يمكن اقتباسه من نصوص ومواد مأخوذة من مصادر أخرى وما يجب أن يصغه بأسلوبه.

✓ تحديد الترتيب أو التقسيم الأولي للبحث.

**المطلب الثالث: مصادر المعلومات والبيانات في البحث العلمي:**

تمثل مصادر المعلومات أدوات مهمة لجمع البيانات والمعلومات التي يحتاجها الباحث.

وتنقسم مصادر المعلومات في البحث العلمي إلى:

**المصادر التقليدية:**

وهي المصادر المطبوعة أو الورقية أو السمعية أو البصرية.

**والمصادر الإلكترونية:**

وهي المصادر التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات من خلال تحويل المجموعات الورقية

إلى أشكال جديدة الكترونية سهلة الاستخدام والتبادل مع المستفيدين في مواقع منتشرة

جغرافيا على مستوى العالم.

**أولا: المصادر التقليدية:**

ويمكن تقسيمها كما يلي:

(أ) المصادر الأولية (ب)المصادر الثانوية

كما يمكن تقسيمها إلى:

١. مصادر ورقية ٢. مصادر سمعية بصرية

( أ ) المصادر الأولية:

هي التي تتضمن معلومات تنشر لأول مرة وتعتبر معلومات المصادر الأولية أقرب ما تكون للحقيقة.

وتتدرج الأنواع التالية تحت المصادر الأولية:

(١) التراجم والسير الشخصية:

تهتم بإعطاء فكرة مفصلة عن كبار الشخصيات العلمية والسياسية والاجتماعية وإنجازاتها

(٢) إبداعات الاختراع:

المسجلة لدى الجهات الرسمية وهي الوثائق التي تسجل اختراع شيء جديد لم يكن معروفا ولم ينشر عنه شيء سابقا

(٣) الوثائق الرسمية الجارية:

وهي التي تمثل مخاطبات ومراسلات الدوائر والمؤسسات المعنية المختلفة والتي تشمل على معلومات خاصة بنشاطها

مثال: قد يحتاج باحث إلى إجراء بحث عن مكتبة الجامعة والخدمات فيها وهو بذلك

يحتاج إلى الرجوع إلى المخاطبات والوثائق الرسمية الصادرة من هذه الوحدات

(٤) الوثائق التاريخية المحفوظة: كالمعاهدات والاتفاقيات وما شابه ذلك

(٥) المخطوطات: تمثل معلومات أساسية مكتوبة ومخطوطة بواسطة أشخاص موثوق فيهم ولها أهمية ودلالة تاريخية فهي تمثل جزءا من التراث العربي والإسلامي

(٦) الكتب والتقارير السنوية والدورية المختلفة: وهي تعطي معلومات هامة وأرقام وحقائق عن الأنشطة الخدمية والإنتاجية الاقتصادية والسياسية المختلفة الخاصة بالدولة أو المؤسسات المختلفة المحلية الإقليمية والدولية مثل الكتاب السنوي للأمم المتحدة.

(٧) المطبوعات الرسمية الحكومية: وهي التي تصدرها الهيئات الرسمية والحكومية

(٨) المراجع الإحصائية: وهي التي تهتم بتجميع وتبويب الأرقام عن نشاط معين مثل تعداد السكان والحجاج أو التجارة أو الاقتصاد

(٩) المعاجم والقواميس: هي التي تهتم بتجميع الكلمات والمفردات اللغوية في ترتيب هجائي وتعطي معانيها ومشتقاتها واستخداماتها مثل المعجم العربي - لسان العرب -

قاموس المحيط

(١٠) الأطالس: هي مرجع جغرافي يختص بالمعلومات الجغرافية المتعلقة بالدول والقارات والبحار وما شابه ذلك.

(١١) المواصفات والمقاييس: وهي وثائق فنية ذات محتوى علمي تحدد الأنواع والنماذج الخاصة بالمنتجات مع بيان مواصفاتها وطرق فحصها ونقلها وتخزينها

وهي تنتشر ما اتفقت عليه المنظمات الدولية والإقليمية لتوحيد المواصفات والمقاييس في المجالات المتعددة الصناعة-التجارة-الاقتصاد- وتتولى المنظمة الدولية للتوحيد والقياس مسؤولية إصدار هذه المواصفات ISO.

#### ب) المصادر الثانوية:

وهي المصادر التي تحتوي على معلومات منقولة عن المصادر الأولية بشكل مباشر أو غير مباشر فالمعلومات في المصادر الثانوية قد تكون منقولة أو مترجمة لذلك فهي أقل دقة من المعلومات في المصادر الأولية وذلك للأسباب التالية:

١. احتمالات الخطأ في نقل الأرقام

٢. احتمالات الخطأ في اختيار المفردات والمصطلحات المناسبة في حالة الترجمة

٣. احتمالات الإضافة إلى البيانات الأصلية ومن ثم الوقوع في خطة تفسير البيانات

٤. احتمالات التحريف أو التغيير المتعمد في البيانات مما يؤدي إلى تشويه المعنى

ومن أهم المصادر الثانوية:

١. للكتب: أكثر انتشارا وهي متخصصة في المعارف البشرية

٢. للدوريات: شكلها منتظم أو غير منتظم وتسمى مطبوعات سلسلة

٣. الموسوعات ودوائر المعارف: وتجمع معلومات من مصادر أولية وثانوية.

٤. للكتيبات والنشرات: مطبوعات أصغر في حجمها من الكتاب الاعتيادي.

٥. الألة: تهتم بالمعلومات الخاصة بالمؤسسات العلمية

المصادر السمعية والبصرية:

١. سمعية: صوتية تعليمية وتسجيلات خاصة بالمقابلات ولقاءات صحفية وخطب

لشخصيات مهمة

٢. مرئية: كالصور والرسومات بأنواعها والخرائط العسكرية الطبيعية

٣. مصغرات: مايكرو فيلم التي تضم وثائق تاريخية أو مقالات ودراسات مفيدة

٤. سمعية مرئية: كالأفلام العلمية والوثائقية.

### ثانياً: المصادر الإلكترونية:

وهي المصادر التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات حيث أمكن تحويل المجموعات الورقية والمطبوعة إلى أشكال جديدة الكترونية سهلة الاستخدام والتبادل مع المستخدمين في مواقع منتشرة جغرافياً على مستوى العالم

ومن أهم مزايا مصادر المعلومات الإلكترونية أنها سهلت الطريق أمام المستخدمين للمعلومات في الوصول على ما يحتاجونه من معلومات بسرعة ودقة وشمولية وافية ومن الممكن تقسيم مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة للمستخدمين كما يلي:

(أ) مصادر المعلومات حسب الوسط المستخدم:

(١) أقراص مرنة،

(٢) أقراص صلبة،

(٣) وسائط مخزنة أخرى.

(٤) أقراص تقرأ ما في الذاكرة المكتتزة CD-ROOM

(٥) الأقراص والوسائط متعددة الأغراض.

(٦) الأقراص الليزرية المكتتزة DVD

(ب) حسب التغطية الموضوعية وتشتمل:

١- عامة شاملة لمختلف أنواع الموضوعات وهي تعالج الموضوعات بشكل غير متخصص.

٢- متخصصة دون الخوض في التفاصيل كالمصادر الاقتصادية والطبية

٣- متخصصة دقيقة والتي تعالج موضوعاً متخصصاً محدداً بعمق

(ج) حسب نقاط الإتاحة وطرق الوصول إلى المعلومات:

١- قواعد البيانات الداخلية أو المحلية وتكون متوفرة في حاسوب المؤسسة الواحدة

٢- للشبكات المحلية والقطاعية المتخصصة

أي مصادر المعلومات التي يمكن الحصول عليها من الشبكات التعاونية على مستوى منطقة جغرافية مثل وزارة أو مدينة أو شبكة طبية مثلاً.

٣- للشبكات الإقليمية الواسعة:

وهي شبكات على مستوى إقليمي أو دولي محدد مثل شبكة مكتبات كليات الحقوق والتجارة.

### شبكة الإنترنت:

وهي أكبر مزود للمعلومات في الوقت الحاضر حيث تضم عددا كبيرا من شبكات المعلومات على مستويات محلية وإقليمية وعالمية كما يمكن للباحثين والعلماء داخل وخارج حدودهم الجغرافية والقومية أن يتواصلوا مع زملائهم العلماء وكذلك تبادل الخبرات والمعلومات البحثية المختلفة معهم ويمكن تعريفها بأنها:

شبكة تضم عشرات الألوف من الحواسيب المرتبطة مع بعضها البعض في عشرات من الدول ولذا فهي أوسع شبكات الحواسيب في العالم تزود المستخدمين بالعديد من الخدمات كالبريد الإلكتروني ونقل الملفات والأخبار والوصول إلى آلاف من قواعد البيانات والدخول في حوارات مع أشخاص آخرين حول العالم وممارسة الألعاب الإلكترونية والوصول إلى المكتبات الإلكترونية بما تحتويه من كتب ومجلات وصحف وصور ومن مسمياتها: الشبكة العالمية، الشبكة العنكبوتية، والطريق الإلكتروني السريع للمعلومات.

### (د) حسب جهات التجهيز:

(١) مصادر تجارية كالمؤسسات والشركات التجارية وهدفها تحقيق الربح من خلال عرض المعلومات.

(٢) مصادر مؤسسية غير ربحية كالجامعات ومؤسسات البحوث.

### (هـ) حسب نوع قواعد البيانات:

وهي خمسة أنواع كما يلي:

- ١- قواعد بيبليوغرافية وتشتمل على بيانات الإحالة إلى مصادر المعلومات حيث تشتمل على بيانات وصفية أساسية لمصادر المعلومات النصية مثل: المصدر- المؤلف - الجهة المسؤولة عن محتواه ورؤوس الموضوعات التي وردت محتوياتها وتاريخ ومكان النشر وأية بيانات أخرى لتسهيل للمستفيد تحديد مدى حاجته
- ٢- قواعد النصوص الكاملة: كقواعد الصحف والمجلات والكتب
- ٣- القواعد المرجعية: وهي التي يحتاجها المستفيد في الوصول إلى معلومات محددة

تجيبه عن تساؤلات مثل القواميس والمعاجم وقواعد الأدلة المهنية وأدلة الجامعات والمؤسسات.

٤- القواعد الإحصائية: وتشمل على مختلف الإحصاءات السكانية والاجتماعية والاقتصادية.

٥- قواعد الأقراص والنظم متعددة الوسائط: وتشمل على المعلومات المسموعة والمصورة والفيديو مثل: بعض الموسوعات الحديثة.

### المطلب الرابع: اجراء البحث بالعينات والاستبيان والمقابلة والملاحظة:

#### أولاً: اجراء البحث بالعينات:

##### ١- تعريف العينة:

نموذج يشمل جانباً أو جزءاً من محددات المجتمع الأصلي المعنى بالبحث تكون ممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة وهذا النموذج يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك الوحدات، ويلجأ لها الباحث عند استخدام الاستبيان والمقابلة كأدوات لجمع البيانات.

##### ٢- مزايا استخدام العينات:

- (١) التوفير في الجهد المبذول وكذلك التكاليف المالية نظراً لاختصار البحث فيها على نموذج محدد في المجتمع الأصلي
- (٢) إمكانية الحصول على معلومات وفيرة والتي تكون أكثر بكثير مما يسهل عليه الباحث من المجموع الكلي للأفراد والمجتمع
- (٣) سهولة الحصول على ردود وافية ومتكاملة دقيقة من خلال متابعة العينة وردودها

##### ٣-خطوات اختيار العينة:

(أ) تحديد مجتمع البحث الأصلي:

حيث يطلب من الباحث أو مجموعة الباحثين في هذه المرحلة تحديد المجتمع الأصلي ومكوناتها الأساسية تحديداً واضحاً ودقيقاً (طلبة جامعة الملك عبد العزيز - طلبة الجامعة السعودية)

**ب) تشخيص أفراد المجتمع:**

وهنا يقوم الباحث بإعداد قوائم بأسماء جميع أفراد المجتمع الأصلي في الدراسة (أسماء طلبة جامعة الملك عبد العزيز أو الجامعة السعودية)

**ج) اختيار وتحديد نوع العينة:**

إذا كان المجتمع الأصلي متجانس من حيث الخواص فإن أي نوع من العينات يفي بالغرض أما إذا كانت هناك اختلافات فإنه ينبغي توفر شروط معينة في العينة لتعطي الفرصة لكل أفراد المجتمع الأصلي أن تمثل فالعينة الجيدة هي التي تعكس خصائص المجتمع الأصلي وتمثله تمثيلاً صحيحاً (ذكور- إناث- أهل الريف- أهل المدينة - أقسام علمية في الكلية. . . الخ )

**د) تحديد العدد المطلوب من الأفراد أو الوحدات في العينة:**

يتأثر حجم العينة المختارة بعوامل عديدة أهمها مقدار الوقت المتوفر لدى الباحث وإمكاناته العلمية والمادية ومدى التجانس في المجتمع الأصلي ودرجة الدقة المطلوبة في البحث.

**١- أنواع العينات:****١) العينة الطبقية:**

ينقسم المجتمع إلى الطبقات والشرائح التي يشتمل عليها

مثال: إذا كان مجتمع البحث مكون من طلبة كلية الآداب فإن طبقات أو شرائح المجتمع تتكون من قيم التاريخ والجغرافيا وعلم النفس. . . الخ ويقسم مجموع العينة المطلوبة على هذه الشرائح ويؤخذ عدد متساوي من كل منها مثلاً ٢٠٠ من كل قسم

**٢) العينة الطبقية التناسبية أو العينة الحصصية:**

الطبقية هنا تعني: الشرائح أو الطبقات التي ينقسم إليها المجتمع

أما التناسبية: فينبغي أن العدد المختار من كل شريحة وينبغي أن يتناسب مع حجمها الفعلي داخل المجتمع الأصلي

مثال: إذا كان عدد كلية قسم اللغة العربية هو ضعف عدد طلبة قسم الجغرافيا في كلية الآداب المجتمع الأصلي فينبغي أن يمثلوا أيضاً في العينة وفقاً للنسبة أن يكون عدد طلبة اللغة العربية في العينة ضعف عدد طلبة الجغرافيا

### ٣) العينة العشوائية البسيطة:

عن طريق هذا النوع يكون لكل فرد من أفراد المجتمع فرصة متساوية لأن يمثل ضمن العينة أو تكون العينة العشوائية البسيطة مفيدة حينما يكون المجتمع الأصلي متجانس في خصائصه ويتم اختيارها بإحدى الطريقتين: القرعة - جدول الأرقام العشوائية

### ٤) العينة العشوائية المنتظمة:

وتعني اختيار العينة من بين مفردات المجتمع الأصلي بطريقة منتظمة فإذا كان عدد أفراد المجتمع الأصلي ٣٠٠ وكانت العينة المطلوبة ١٥٠ فإنه يتم اختيار رقم البداية عشوائيا أقل من ناتج القسمة الرقمين ٢٠ وليكون رقم ٣ ثم يتم زيادة هذا الرقم بمقدار ناتج القسمة فيكون الرقم الثاني  $٢٠ + ٣ = ٢٣$  ثم ٤٣ ثم ٦٣ . . . . الخ ( استخدام هذه العينة يتناسب مثلا اختيار الصحف التي يتم تجديد مضمونها )

### ٥) العينة العمدية أو الفرضية:

يكون اختيار هذه العينة على أساس حر من قبل الباحث وحسب طبيعة بحثه بحيث يحقق هذا الاختيار هدف الدراسة

مثال: اختيار الطلاب الذين تكون معدلاتهم في الامتحان النهائي جيد جدا فما فوق لأن هدف الدراسة هو معرفة العوامل التي تؤدي للتفوق عند هذا النوع من الطلبة

### ٦) العينة الفرضية أو الصدفة:

يكون اختيار هذا النوع من العينات سهلا حيث يعتمد الباحث إلى اختيار عدد من الأفراد الذين يستطيع العثور عليهم في مكان ما وفي فترة زمنية محددة وبشكل عرضي أي عن طريق الصدفة كأن يذهب الباحث إلى مكتبة ما ( إذا كان بحثه متعلقا مثلا بالقراءة والمكتبات ويقوم بتوزيع الاستبيان على من هم موجودين بالصدفة وقد يضطر الباحث إلى اختيار هذا النوع من العينة لسهولة استخدامه أي لأن الوقت لديه محدود

ولكن من أهم سلبياتها أيضا لا تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صادقا خاصة إذا كان هناك تباين في خواص المجتمع الأصلي

### ثانيا: مهارات اجراء الاستبيان:

#### التعريف:

مجموعة من الأسئلة المتنوعة والتي ترتبط فبعضها البعض بشكل يحقق الهدف الذي يسعى إليه الباحث من خلال المشكلة التي يطرحها بحثه.  
ويرسل الاستبيان بالبريد أو بأي طريقة أخرى إلى مجموعة من الأفراد أو المؤسسات التي اختارها الباحث لبحثه لكي يتم تعبئتها ثم إعادتها للباحث.  
ويكون عدد الأسئلة التي يحتوي عليها الاستبيان كافية ووافية لتحقيق هدف البحث بصرف النظر عن عددها.

### خطوات اتجاز الاستبيان:

١. تحديد الأهداف المطلوبة من عمل الاستبيان في ضوء موضوع البحث ومشكلته ومن ثم تحديد البيانات والمعلومات المطلوب جمعها.
٢. ترجمة وتحويل الأهداف إلى مجموعة من الأسئلة والاستفسارات.
٣. اختيار أسئلة الاستبيان وتجربتها على مجموعة محدودة من الأفراد المحددين في عينة البحث لإعطاء رأيهم بشأن نوعيتها من حيث الفهم والشمولية والدلالة وكذلك كميتها وكفايتها لجمع المعلومات المطلوبة عن موضوع البحث ومشكلته وفي ضوء الملاحظات التي يحصل عليها فإنه يستطيع تعديل الأسئلة بالشكل الذي يعطي مردودات جيدة.

٤. تصميم وكتابة الاستبيان بشكله النهائي ونسخه بالأعداد المطلوبة.

٥. توزيع الاستبيان حيث يقوم باختيار أفضل وسيلة لتوزيع وإرسال الاستبيان بعد تحديد الأشخاص والجهات التي اختارها كعينة لبحثه.

٦. متابعة الإجابة على الاستبيان فقد يحتاج الباحث إلى التأكيد على عدد من الأفراد والجهات في انجاز الإجابة على الاستبيان وإعادته وقد يحتاج إلى إرسال بنسخ أخرى منه خاصة إذا فقدت بعضها.

٧. تجميع نسخ الاستبيان الموزعة للتأكد من وصول نسخ جديدة منها حيث لابد من جمع ما نسبته ٧٥% فأكثر من الإجابات المطلوبة لتكون كافية لتحليل معلوماتها.

### أنواع الاستبيان:

هناك ثلاثة أنواع من الاستبيانات وفهم طبيعة الأسئلة التي تشمل عليها:

١. الاستبيان المغلق: وهو التي تكون أسئلته محددة الإجابة كأن يكون الجواب بنعم

أو لا.

٢. الاستبيان المفتوح: وتكون أسئلته غير محددة الإجابة أي تكون الإجابة متروكة بشكل مفتوح لإبداء الرأي مثل: ماهي مقترحاتك لتطوير الجامعة؟.

٣. الاستبيان المغلق المفتوح: وهذا النوع تحتاج بعض أسئلته إلى إجابات محددة والبعض الآخر إلى إجابات مفتوحة مثال:

- ماهو تقييمك لخدمات الجامعة (مغلق) جيدة متوسطة ضعيفة
- إذا كانت متوسطة أو ضعيفة ماهو اقتراحك لتطويرها؟ (مفتوح)

ومن الواضح أن أسئلة الاستبيان المغلقة تكون أفضل لكل من الباحث والشخص المعني بالإجابة عليها لأسباب عدة:

- سهولة الإجابة ولا تحتاج لتفكير معقد
- سريعة الإجابة ولا تحتاج إلى جهد كبير
- سهولة تبويب وتجميع المعلومات المجمعدة من الاستبيانات الموزعة ٣٠% نعم و٧٠% لا.

• ولكن قد يضطر الباحث لذكر بعض الأسئلة المفتوحة لعدم معرفته في ذهن المبحوثين لكن الاتجاهات الحديثة في تصميم وكتابة الاستبيان تحدد الإجابات حتى بالنسبة لبعض الأسئلة التي هي مفتوحة في طبيعتها

مميزات الاستبيان وعيوبه:

#### مميزاته:

يؤمن الاستبيان الإجابات الصريحة والحررة حيث أنه يرسل الفرد بالبريد أو أي وسيلة أخرى وعند إعادته فإنه يفترض ألا يحصل اسم أو توقيع المبحوث من أجل عدم إحراجة وإن يكون بعيد عن أي محاسبة أو لوم فيها وهذا الجانب مهم في الاستبيان لأنه يؤمن الصراحة والموضوعية العلمية في النتائج.

تكون الأسئلة موحدة لجميع أفراد العينة في حين أنها قد تتغير صيغة بعض الأسئلة عند طرحها في المقابلة.

تصميم الاستبيان ووحدة الأسئلة يسهل عملية تجميع المعلومات في مجاميع

وبالتالي تفسيرها والوصول إلى استنتاجات مناسبة.

يمكن للمبحرين اختيار الوقت المناسب لهم والذي يكونوا فيه مهئين نفسيا وفكريا للإجابة على أسئلة الاستبيان.

يسهل الاستبيان على الباحث جمع معلومات كثيرة جدا من عدة أشخاص في وقت محدد.

الاستبيان لا يكلف ماديا من حيث تصميمه وجمع المعلومات مقارنة بالوسائل الأخرى التي تحتاج إلى جهد أكبر وأعباء مادية مضافة كالسفر والتنقل من مكان إلى آخر.  
عيوب الاستبيان:

(١) عدم فهم واستيعاب بعض الأسئلة وبطريقة واحدة لكل أفراد العينة المعنية بالبحث، خاصة إذا ما استخدم الباحث كلمات وعبارات تعني أكثر من معنى أو عبارات غير مألوفة، لذا فمن المهم أن تكون هناك نقه في صياغة أسئلة الاستبيان وتجريبه على مجموعة من الأشخاص قبل كتابته بالشكل النهائي.

(٢) قد تفقد بعض النسخ أثناء إرسالها بالبريد أو بأي طريقة أخرى أو لدى بعض المبحرين لذا لا بد من متابعة الإجابات وتجهيز نسخ إضافية لإرسالها بدل النسخ المفقودة.

(٣) وقد تكون الإجابات على جميع الأسئلة غير متكاملة بسبب إهمال إجابة هذا السؤال أو ذلك سهوا أو تعمدا.

(٤) قد يعتبر الشخص المعني بالإجابة على أسئلة الاستبيان بعض الأسئلة غير جديرة بإعطائها جزء من وقته لتفاهتها مثلا، لذا فإنه يجب الانتباه لمثل هذه الأمور عند إعداد أسئلة الاستبيان.

(٥) قد يشعر المبحر بالملل والتعب من أسئلة الاستبيان خاصة إذا كانت أسئلتها طويلة وكثيرة.

#### مواصفات الاستبيان الجيد:

١- اللغة المفهومة والأسلوب الواضح الذي لا يتحمل التفسيرات المتعددة لأن ذلك يسبب إرباكا لدى المبحرين مما يؤدي إلى إجابات غير دقيقة.

٢- مراعاة الوقت المتوفر لدى المبحرين وبالتالي يجب ألا تكون الأسئلة طويلة حتى لا

تؤدي إلى رفض المبحوثين الإجابة على الاستبيان أو تقديم إجابات سريعة وغير دقيقة.  
٣- إعطاء عدد كافي من الخيارات المطروحة مما يمكن المبحوثين من التعبير عن آرائهم المختلفة تعبيراً دقيقاً.

٤- استخدام العبارات الرقيقة واللينة المؤثرة في نفوس الآخرين مما يشجعهم على التجاوب والتعاون في تعبئة الاستبيان مثل: (رجاء - شكراً . . . الخ).

٥- التأكد من الترابط بين أسئلة الاستبيان المختلفة وكذلك الترابط بينها وبين موضوع البحث ومشكلاته.

٦- الابتعاد عن الأسئلة المخرجة التي من شأنها عدم تشجيع المبحوثين على التجاوب في تعبئة الاستبيان.

٧- الابتعاد عن الأسئلة المركبة التي تشتمل أكثر من فكرة واحدة عن الموضوع المراد الاستفسار عنه لأن في ذلك إرباك للمبحوثين.

٨- تزويد المبحوثين بمجموعة من التعليمات والتوضيحات المطلوبة في الإجابة وبيان الفرض من الاستبيان ومجالات استخدام المعلومات التي سيحصل عليها الباحث مثال: بعض الاستفسارات تحتمل التأثير على أكثر من مربع واحد لذا يرجى التأشير على المربعات التي تعكس الإجابات الصحيحة.

٩- يستحسن إرسال مظروف مكتوب عليه عنوان الباحث بالكامل ووضع طابع بريدي على المظروف بغرض تسهيل مهمة إعادة الاستبيان بعد تعبئته بالمعلومات المطلوبة.

### ثالثاً: مهارات إجراء المقابلة:

#### التعريف بالمقابلة:

محادثة أو حوار موجه بين الباحث من جهة وشخص أو أشخاص آخرين من جهة أخرى بغرض جمع المعلومات اللازمة للبحث والحوار يتم عبر طرح مجموعة من الأسئلة من الباحث التي يتطلب الإجابة عليها من الأشخاص المعنيين بالبحث.

أسئلة المقابلة يمكن تصنيفها إلى مايلي:

١- أسئلة مفتوحة ( غير محددة الإجابة ):

هي الأسئلة التي لا تعطي أي خيارات للإجابة

مثال: ماهو رأيك بالنسبة للتعليم المختلط ؟ ولعمل المرأة ؟

تمتاز هذه النوعية من الأسئلة بغزارة المعلومات التي يمكن الحصول عليها ولكن مع صعوبة تصنيف الإجابات.

٢- أسئلة مغلقة ( محددة الإجابة ):

هي الأسئلة التي تكون الإجابات عليها محددة إما بنعم -لا - أحيانا. . . . الخ  
مثال: هل توافق على التعليم المختلط ؟

### أنواع المقابلة:

١. المقابلة الشخصية:

هي المقابلة وجها لوجه بين الباحث والأشخاص المعنيين بالبحث وهي الأكثر شيوعا .

٢. المقابلة التلفزيونية:

تجري للأشخاص المبحوثين عل الهاتف لأسباب تخرج إدارة الباحث والمبحوث.

٣. المقابلة بواسطة الحاسوب:

محاولة المبحوث عبر البريد الإلكتروني أو المقابلة بالفيديو عن بعد.

### خطوات إجراء المقابلة وشروط المقابلة الجيدة:

١. تحديد الهدف أو الغرض من المقابلة: يجب على الباحث عند إعداده للمقابلة أن يحدد هدفه من إجراء المقابلة الأمور التي يريد إنجازها والحقائق التي يريد مناقشتها والمعلومات التي يسعى إليها.

وأن يقوم بتعريف هذه الأهداف للأشخاص التي سيجري معهم المقابلة ولا يترك هذا الأمر معلقا بالصدفة إلى أن يجري المقابلة.

٢. الإعداد المسبق للمقابلة ويتضمن:

(أ) تحديد الأشخاص المعنيين بالمقابلة أو الجهات المشمولة بالمقابلة، الأشخاص والجهات التي لديها معلومات كافية ووفية لأغراض البحث.

(ب) تحديد وإعداد قائمة الأسئلة والاستفسارات وربما يكون من الأفضل إرسالها قبل إجراء المقابلة لإعطاء المبحوثين فكرة عن الموضوع ويراعي فيه إعداد الأسئلة للوضوح والصياغة الدقيقة.

(ت) تحديد مكان ووقت المقابلة بما يتناسب مع ظروف المبحوثين والالتزام بذلك، وعادة ماتم المقابلة في مكان عمل المبحوث وإذا كان في الإمكان التأثير على ظروف المقابلة

ويمكن اقتراح إجراء مقابلة في مكان خاص لسرية المعلومات وتوفير الهدوء.

### ٣. تنفيذ المقابلة وإجرائها:

هناك عدة أمور على الباحث إتقانها لإثارة اهتمام وتعاون المبحوث وحتى تكون المقابلة مفيدة.

(أ) إيجاد الجو المناسب للحوار من حيث إيجاد المظهر اللائق للباحث واختيار العبارات المناسبة للمقابلة. ويخلق الباحث أجواء صداقة وثقة وتعاون مع المبحوث بأن يوجد بيئة ودية للمقابلة وأن تكون المحادثة ضعيفة أيضا وتلقائية وأن لا يشعر المبحوث بأن المقابلة عبارة عن استجواب.

(ب) دراسة الوقت المحدد لجمع المعلومات بشكل لبق.

(ت) التحدث بشكل مسموع وعبارات واضحة.

(ث) إذا كانت المقابلة تخص شخصا واحدا محددا يستحسن أن تكون معه على انفراد بمعزل عن بقية العاملين معه.

(ج) أن يتجنب الباحث تكذيب المبحوث أو إعطاء المبحوث الانطباع بأن جوابه غير صحيح بل يترك للمبحوث إكمال الإجابات والطلب منه توضيحها وإعطاء أمثلة وما شابه ذلك.

### ٤. تسجيل وتدوين المعلومات:

(أ) يجب تسجيل المعلومات والإجابات أثناء الملاحظة مباشرة ويكون ذلك على أوراق محددة سلفا حيث تقسم الأسئلة إلى مجاميع وتوضيح الإجابة أمام كل منها وكذلك الملاحظات الإضافية ومن الأفضل إذا أمكن تسجيل الحوار بواسطة جهاز تسجيل.

(ب) أن تسجل المعلومات بنفس الكلمات المستخدمة من الشخص المعني بالمقابلة حتى لا يقع في خطأ في استبدال الكلمات.

(ت) أن يبتعد الباحث عن تفسير العبارات التي يقدمها الشخص المبحوث والإضافة عليها بل يطلب الباحث منه إعادة تفسير العبارات إذا تطلب الأمر ذلك، والباحث يجب أن يميز بين الحقائق والمعلومات واستنتاجاته ولا يقع في خطأ الإضافة والحذف.

(ث) إجراء التوازن بين الحوار والتعقيب وبين تسجيل وكتابة الإجابات.

(ج) إرسال الإجابات والملاحظات بعد كتابتها بشكل نهائي إلى الأشخاص التي تمت

مقابلتها للتأكد من دقة التسجيل.

### مميزات وعيوب المقابلة:

مميزاته:

- ١- تقدم معلومات غزيرة ومميزة لكل جوانب الموضوع.
  - ٢- معلومات المقابلة أكثر دقة من معلومات الاستبيان لإمكانية شرح الأسئلة وتوضيح الأمور المطلوبة.
  - ٣- من أفضل الطرق لتقييم الصفات الشخصية للأشخاص المعنيين بالمقابلة والحكم على إجاباتهم.
  - ٤- وسيلة هامة لجمع المعلومات في المجتمعات التي تكثر فيها الأمية.
  - ٥- يشعر الفرد بأهميتهم أكثر في المقابلة مقارنة بالاستبيان.
- عيوبه:

- ١- مكلفة من حيث الوقت والجهد وتحتاج إلى وقت أطول للإعداد وجهد أكبر في التنقل والحركة.
- ٢- قد يخطئ الباحث في تسجيل بعض المعلومات.
- ٣- نجاحها يتوقف على رغبة المبحوث في التعاون وإعطاء الباحث الوقت الكافي للحصول على المعلومات.
- ٤- إجراء المقابلة يتطلب مهارات وإمكانيات تتعلق باللباقة والجرأة قد لا تتوفر لكل باحث.
- ٥- صعوبة الوصول إلى بعض الشخصيات المطلوب مقابلتهم بسبب المركز السياسي أو الإداري لهذه الشخصيات.

### رابعاً: مهارات أداة الملاحظة:

تعريفها: هي المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك ما أو ظاهرة معينة في ظل ظروف وعوامل بيئية معينة بغرض الحصول على معلومات دقيقة لتشخيص هذا السلوك أو هذه الظاهرة.

وتعتمد الملاحظة على خبرة وقابلية الباحث في الصبر لفترات طويلة لتسجيل المعلومات

### الخطوات الضرورية لإجراء الملاحظة:

- ١- تحديد الهدف الذي يسعى الباحث في الحصول عليه.
  - ٢- تحديد الأشخاص المعنيين بالملاحظة مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الاختيار الجيد والملائم لهؤلاء الأشخاص.
  - ٣- تحديد الفترة الزمنية اللازمة للملاحظة بحيث يتناسب مع الوقت المخصص للباحث.
  - ٤- ترتيب الظروف المكانية الملائمة للملاحظة.
  - ٥- تحديد النشاطات المعنية بالملاحظة ( ما يتطلب معرفته من الملاحظة).
  - ٦- جمع المعلومات بشكل نظامي ثم تسجيلها.
- مزايا الملاحظة:**

١. المعلومات التي تجمع باستخدام أداة الملاحظة تكون أكثر عمقا من استخدام الأدوات الأخرى.
٢. تؤمن الملاحظات للباحث معلومات شاملة ومفصلة ومعلومات إضافية لم يكن حتى يتوقعها.
٣. تؤمن للباحث أيضا معلومات دقيقة أقرب ما تكون للصحة.
٤. العدد المطلوب بحثه من العينات هو أقل مقارنة بالأدوات الأخرى. فالباحث كي لا يستطيع ملاحظة إلا ظاهرة واحدة أو نشاط واحد يخص شخص أو عدد محدود من الأشخاص.

٥. تسجيل المعلومات ساعة حدوثها وفي نفس وقت حدوث النشاط أو الظاهرة.

### **عيوب الملاحظة:**

١. الشخص القائم بالبحث قد يواجه بتعمد الناس التصنع وإظهار ردود فعل وانطباعات غير حقيقية عند وقوعهم تحت الملاحظة.
٢. قد تعوق العوامل الخارجية الملاحظة: كالطقس - العوامل الشخصية الطارئة للباحث.
٣. الملاحظة محدودة بالوقت الذي تقع فيه الأحداث وقد تحدث الأحداث في أماكن متفرقة تصعب وجود الباحث فيها كلها

## المبحث الثالث

### كتابة الشكل النهائي للبحث

يطلق على هذا المراحل من البحث "كتابة تقرير البحث"، حيث يقوم الباحث بمراجعة وافية ودقيقة لمسودات البحث التي جمعها وحلها ودونها لتأكد من دقة وسلامة المعلومات الواردة في البحث علمياً وموضوعياً من حيث استخدام المصطلحات العلمية واللغوية المتخصصة في مجال البحث وكذلك توثيق المصادر والمعلومات. ويتناول هذا الجزء النقاط التالية:

أولاً: لغة البحث وأسلوبه.

ثانياً: تنقيح البحث وأسلوبه استخدام الإشارات والمختصرات في الكتابه.

ثالثاً: أقسام البحث وعناوينه الرئيسية والفرعية.

رابعاً: الشكل المادي واللغوي للبحث.

خامساً: مناقشة البحث.

#### المطلب الأول: لغة البحث وأسلوبه:

ومن الأمور الواجب الانتباه إليها في كتابة الشكل النهائي للبحث السليمة وإسلوبه الجيد ويجب مراعات مايلي:

١- لغة البحث المفهومة و الفعالة:

حيث يجب على الباحث ان يعبر عن افكاره في البحث بجمل بسيطه وموجزه و ان يتجنب التكرر الا اذا كان لمطلوب لغرض التأكد على نقطة معينه استخدام المصطلحات العلمية بشكل دقيق و مفهوم.

٢- دقة الصياغة حيث يجب على الباحث استخدام الجمل والتعابير الدقيقة وتجنب الحشو في الكتاب وتجنب استخدام العبارات للرئاسة التي الا يجب استخدامها في البحث العلمي.

٣- استخدام الجمل والتراكيب المناسبة ان استخدام الجمل القصيره الواضحة والتراكيب المناسبة يجعل الباحث أكثر وضوحا ويجب على الباحث استخدام الجمل المبنية للمجهول وان يتجنب استخدام الجمل الاحتمالية التي يكون لها أكثر من معنا.

- ٤- اختيار الكلمات والعبارات التي توضح وتخدم الهدف من البحث حيث يجب على الباحث ان يتجنب استخدام الالفاظ العامية والابتعاد المصطلحات المعربة الاجنبية التي لها بديل في اللغة العربية.
- ٥- مراعات قواعد اللغة من نحو وصرف عند كتابة البحث.

### المطلب الثاني: تنقيح البحث واستخدام الاشارات والمختصرات في الكتاب:

- ١- تنقيح البحث يعتبر تنقيح البحث في المراحل الاخيرة من طباعة البحث بشكل نهائي من الامور الاساسية ويجب الاهتمام بالجواب التالية:
- أ- تثبيت المعلومات التي تم الاستشهاد على شكل اعادة صياغة مع التاكيد على الاشارة الى المصدر.
- ب- تنقيح ومراجعة المعلومات التي اقتباسها حرفيا والتاكيد على الاشارة الى المصادر المقتبسة منه.
- ج- حذف العبارات والجمل التي لا تبلور افكار الباحث بشكل واضح والتخلص من الجمل والعبارات الغامضة
- د- التاكيد على الاستخدام العبارات المبني للمعلوم.
- هـ- التاكيد على ذكر الاسم الكامل للشخص أو الاشخاص المستشهد بهم عن ذكرهم لأول مره في متن البحث أو الهوامش.
- و- التركيز على العبارات التي توضع الأفكار الرئيسية للموضوع البحث.
- ي- اضافة أي جمل أو عبارات ضرورية لتساند فكرة البحث الرئيسية واعادة التنظيم الجمل والعبارات كلما كان ذلك ضروري.
- ٢- استخدام الإشارات.

هناك عدد من الاشارات والرموز والعلامات المستخدمة في الكتابة البحوث والرسائل العلمية واخراجها بالشكل الصحيح وبممكن تلخيصها فيما يلي: -

أ- استخدام علامات الترقيم (التنقيط): مثل وضع النقطة في اماكنها المطلوبة وعدم المبالغة في استخدام المقاطع الكثيرة التي تتألف منها الجمل الواحدة دون توقف لسبب احتمال ضياع المعنى والمفهوم. قد تستخدم النقطة بعد الحرف أو أكثر للدلالة على اختصار الكلمة مثل د. بدل من دكتور ص. بدل من صحيفة.

يستخدم النقطتين للمتعامدتين عندما يحاول الباحث ان يقسم ما يريد كتابة الى اقسام {مثال  
يمكن تقسيم هذا الفصل الى ٣مباحث لما يلي: {  
تستخدم ايضا النقطتين للمتعامدتين عند الكتابة اسم الكتاب أو عنوان البحث أو المقالة  
التي يكون فيها العنوان الرئيسي وعنوان ثانوي مثل: الجماعات السعودية: نشأتها  
وتطورها.

تستخدم النقاط الثلاثة دلالة لوجود كلام محذوف ولا حاجة للاستمرار مثل. . . الخ  
ملاحظات: في حالة الاقتباس يجب ذكر المعلومات كما وردت في النص الاصيل بما  
في ذلك الاشارات وعلامات التنقيط مثل النقطة والفاصلة وعلامات الاستفهام وغيرها.  
\_ قد يحلو للبعض استخدام نقطتين او اكثر لغرض التزييق في الكتابة ويعتبر ذلك خطأ  
يجب تحاشية خاصة على مستوى البحث العلمي.

#### ب- إشارة الفاصلة:

تستخدم في مجالات محدودة في الكتابة كما يلي:

تمثل الفاصلة مقاطع قصيرة لاستمرارية الحديث والكتابة.

قد تستخدم الفاصلة بين مقطعين، أو عبارات ربط الجمل مثل لكن، غير أنه، إلا أنه.  
تستخدم الفاصلة بين سلسلة الأسماء والعبارات يكون عددها ثلاثة أو أكثر معينة بنفس  
المفهوم، مثل: ومن أهم المحافظات الساحلية في مصر، الاسكندرية، دمياط، وبورسعيد.  
تستخدم الفاصلة للفصل بين العبارات كمثل عنوان لقامة شخص، ومحل عمله أو ما  
شابه ذلك.

تستخدم الفاصلة مع اشارات أخرى للفصل بين البيانات البليوغرافية الخاصة بالكتاب  
والمقالات العلمية ومصادر المعلومات لأخرى.

#### ج- القوسين الصغيرين:

يكونان في بداية ونهاية الحديث أو للنص ويسمياها بعض الكتاب "ادات التنقيص"  
وتستخدم هذه الأقواس للدلالة على إقتباس معلومات ونصوص حرفيا نضراً لأهميتها أو  
اهمية كاتبها وقد تستخدم مثل هذه الأقواس لحصر عبارة معينة مثل مصطلح أو مفهوم  
خاص ويفضل ان تكتب مثل هذه الأقواس في بداية أو نهاية الحديث بشكل مرتفعة عن  
باقي الكتابة العادية.

## د- الأقواس الاعتيادية:

تستخدم عند ورود عبارة باللغة العربية الفصحى ولها ما يعادلها من العبارات الأجنبية العربية تل إستخدام الحاسب (الكمبيوتر)

قد تستخدم الأقواس الاعتيادية لتوضيح عبارة بديلة أخرى وايشترط أن تكون أجنبية مثل سكان المدن(الحضر)

تستخدم الأقواس الاعتيادية لحصر الأرقام المستخدمة في البحث.  
هـ- الشارطة:

أي الخطين الصغيرين في بداية ونهاية عبارة محددة.

وتستخدم عادة عند استخدام عبارة أو كلمة اعتراضية توضيحية. مثال: معظم الجامعات السعودية - إن لم تكن كلها - مهتمة بإبخال الحاسب في الإجراءات التوثيقية لمكباتها.  
و- استخدام المختصرات:

في متن البحث أو في كتابة المصادر والمراجع والهوامش في الموضوعات الهامة ومن أمثلة المختصرات العربية والأجنبية مايلي:

هـ السنة الهجرية، م السنة الميلادية، ق م قبل الميلاد، ب م بعد الميلاد.

## المطلب الثالث: أقسام البحث وعناوينه الرئيسية والفرعية:

يجب أن يبوب البحث ويقسم بشكل منطقي مقبول وواضح ويمكن حصر أقسام البحث المختلفة فيما يلي:

١- الصفحات التمهيدية.

٢- المتن أو النص وهو صميم المادة.

٣- النتائج والتوصيات.

٤- المصادر أو لمراجع التي أعتمد عليها الباحث.

٥- الملاحق.

(١) الصفحات التمهيدية:

وتشمل مايلي:

أ- صفحة العنوان:

صفحة لكتابة أسماء الأساتذة المشرفين والمناقشة في الرسائل العلمية.

صفحة الإهداء.

صفحة الشكر والتقدير.

ب- قائمة المحتويات:

قائمة الأشكال والجداول والرسومات خلال البحث أو المستخلص في حدود ٢٠٠ كلمة. وقد يطلب من الباحث أن يقدمه بصفة مستقلة ويعتبر المستخلص غير ملزم للباحث إلا إذا اشترطت الجهة المعينة بقبول ونشر البحث مثل ذلك.

## (٢) المتن أو النص (صميم المادة):

يعتبر هذا الجزء من البحث أو الرسالة الجزء الأكبر، ويمثل حصيلته جهد الباحث ويشتمل على أقسام وجوانب مختلفة وهي:

أ- مقدمة البحث وتشتمل على الجوانب التالية:

- الدوافع التي تدفع الباحث على اختيار موضوع البحث ومشكلة البحث
- الهدف أو أهداف البحث.
- أهمية البحث.
- منهج البحث وأدوات جمع المعلومات.
- فرضيات البحث.
- حدود البحث.
- التعريف بالمصطلحات والمختصرات إذا لزم الأمر.

ب- الأبواب وذلك في حالة تقسيم البحث إلى أبواب أو أقسام نظرية وعملية، مثلاً ويشتمل كل منهما على عدة فصل ومباحث.

ج- الفصول والمباحث:

يعتبر تقسيم البحث إلى عدد من الفصول المناسبة أمر مفضل ومناسب عند كتابة تقرير البحث أو الشكل النهائي له ويشتمل كل فصل على عدد من الباحثين أو أكثر ويجب أن تكمل الفصول بعضها أو بعض بشكل منطقي ومفهوم.

## (٣) الإستنتاجات والتوصيات:

الإستنتاجات: وتسمى أحياناً النتائج ويفضل استخدام كلمة الإستنتاجات لأن الباحث هو الذي استنتج وخرج من هذه النتائج من خلال البحث ولم تخرج من تلقاء نفسها.

ويجب أن تنظم الإستنتاجات في صورة نقاط متسلسلة في شكل منطقي.

### وينبغي توافر مجموعة من المواصفات:

أ- تشخيص الجوانب التي توصل إليها الباحث بشكل واضح عن طريق المنهج الذي اتبعه والأداة التي جمع بها المعلومات ويجب عدم ذكر أي استنتاجات لاتسند على هذا الأساس.

ب- الابتعاد عن المجاملة والتحيز في ذكر الإستنتاجات واعتماد الموضوع في طرح السلبيات والإيجابيات.

ج- أن تتم سرد الإستنتاجات في تسلسل منطقي "أن تكون لها علاقة بمشكلة وموضوع البحث ولا تخرج من هذا النطاق"

### التوصيات والإقتراحات:

تمثل التوصيات النقاط والجوانب التي يرى الباحث ضرورة سردها في ضوء الإستنتاجات التي توصل إليها ويجب على الباحث بأخذ في الإعتبار عند ذكره للتوصيات عدة أمور هي:

أ- أن لا تكون للتوصيات والمقترحات في شكل أمر أو الزام وانما بشكل اقتراح فيقول الباحث مثلاً: يوصي الباحث بإعادة النظر في... أو يقترح العمل على.

ب- أن تستند على التوصيات على استنتاج أو أكثر خرج به الباحث وذكره في الجزء الخاص بالإستنتاجات ولا يشترط وجود توصية لكل نتيجة خرج بها الباحث فقد تحتاج نتيجة واحدة لا أكثر من توصية.

ج- ينبغي أن تكون التوصية والمقترحات مقبولة وقابلة للتنفيذ أي ضمن الإمكانيات المتاحة حالياً أو التي يمكن ان تتاح مستقبلاً.

د- الابتعاد عن منطق العمومية في التوصيات، وينطبق ذلك على الإستنتاجات، لأنه يجب على الباحث أن يكون محدداً وواضحاً في توصياته فيجب الابتعاد عن القول: يقترح الباحث زيادة عدد العاملين في الشركة... بل ينبغي ان يحدد العدد المطلوب ومبررات هذا العدد بالحقائق والأرقام.

هـ- أن تتسجم التوصيات والإستنتاجات في عنوان البحث ومشكله واهداف البحث إلا أن ذلك لا يمنع من ان يوصي الباحث بما قام الباحثين الآخرين بمعالجة جانب أو أكثر

من جوانب ومواضع ومشكلات ظهرت له اثناء بحثه لم تكن لها علاقة مباشرة بطبيعة بحثه ومن لأفضل تقسيم التوصيات وكذلك الإستنتاجات إلى محاور وموضوعات ثانوية وخاصة إذا كانت كثيرة بحيث يحمل كل محور أو موضوع ثانوي مجموعة من الإستنتاجات أو للتوصيات المناسبة.

### الملاحق:

يحتاج عدد من البحوث إلى إضافة جزء آخر يكون في نهاية البحث ' يخصص بعض المعلومات والوثائق التي لا يحتاج للباحث في متن البحث ويسمى هذا الجزء بالملاحق ويشتمل على أمور عديدة منها:

١- نموذج قائمة الإستبيانات التي اعتمد عليها الباحث في حالة الدراسات الميدانية المسحية.

٢- نموذج من القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بوضع البحث.

٣- اي وثائق أو نماذج ينوي للباحث ضرورة تقديمها لعرض تقرير المعلومات الواردة في بحثه ودراسته.

٤- ويجب ربط كافة الوثائق التي تضاف في الملاحق بالمعلومات الموجودة في متن البحث.

### المطلب الرابع: توثيق مصادر البحث:

يوجد أكثر من طريقة لتوثيق المصادر (الببليوغرافيا)، في قائمة المصادر، وإحدى هذه الطرق كما يقترحها مكتبة الحقوق في جامعة مونبلييه الفرنسية، بعد مراجعتها من قبل بعض أساتذة القانون، يمكن إجمالها بما يلي:

١. الكتب: يرتب كل مدخل، إذا ما توافرت جميع البيانات كما يلي:

(أ) إذا كانت الكتب السماوية احد المراجع توضع في صدر القائمة:

القران الكريم، الإنجيل، للتوراة.

### (ب) كتاب لمؤلف واحد

المؤلف، مبتدئا باسم العائلة، الاسم الأول. العنوان. المترجم. رقم الطبعة. مكان

النشر: الناشر، تاريخ النشر.

مثال:

• البستاني، سعيد يوسف. القانون الدولي الخاص: تطور وتعدد طرق حل النزاعات الخاصة الدولية: (تنازع القوانين - المعاهدات-التحكيم التجاري). ط٢. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٤.

(ج) كتاب لمعد، محقق أو محرر

عائلة المعد، الاسم الأول، محرر. العنوان. مكان النشر: الناشر، سنة النشر.

• رشماوي، مرفت، معد. المرأة والعدالة والقانون: نحو تقوية المرأة الفلسطينية. رام الله: مؤسسة الحق، ١٩٩٥.

• eds. ،Keren C. Dewitt-Arar ،Amos ،Shapira .  
Introduction to the law of Israel

The Hague: Kluwer,1995

(د) لمؤلفين أو ثلاثة: يكون المدخل تحت اسم عائلة المؤلف الأول، ثم يضاف الاسم الثاني و الثالث بالترتيب الطبيعي أي الاسم الأول ثم اسم العائلة:

• متولى، عبد الحميد، سعد عصفور ومحسن خليل. القانون الدستوري و النظم السياسية. الإسكندرية: منشأة المعارف، ( 197٢ )

•Kennedy ،Mary ،Kathy Lublska ،and Val Walsh. Making Connections: Women's Studies ،Women' Movements. Women,s Lives. Gender and Society. London: Taylor and Francis ،1993.

( ه ) في حالة وجود أربعة مؤلفين أو أكثر: يكون المدخل تحت اسم عائلة المؤلف الأول مع ذكر وآخرون:

• البكري، علاء وآخرون. الأوضاع القانونية لملكية الاراضي في الضفة الغربية. القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٢.

• Falk ،Richard. et. al. Toward a just world order. Boulder: westview ،1882.

( و ) في حالة عدم وجود مؤلف: يكون المدخل تحت العنوان.

• قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون

تنظيم الإعفاءات الجمركية. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٩٥.  
 ز ( إذا كان الكتاب من تأليف مؤسسة أو منظمة، مجلس، أو هيئة من دون ذكر اسم المؤلف في صفحة العنوان، في هذه الحالة يوضع اسم المؤسسة التي أعدت الكتاب بدل اسم المؤلف وتوثق بقية المعلومات كما ورد أعلاه.

ح ( الكتاب المترجم:

عائلة المؤلف، الاسم الأول. (سنة نشر الكتاب للمترجم)، عنوان الكتاب، اسم المترجم.  
 مكان النشر: الناشر، سنة النشر.

• هونيكون، جيرمي. (١٩٩٧) مبادئ الإنترنت. ترجمة عمر الأيوبي. لبنان: دار الكتاب العربي، ١٩٩٤.

ط ( كتاب متعدد الأجزاء

عبدالله، حسنى. قاموس مصطلحات العلاقات و المؤتمرات الدولية. ٤ مج. لبنان: مكتبة لبنان، ٢٠٠٠.

الاتفاقيات:

• جامعة الدول العربية. " الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المعقودة بين الدول".  
 مجموعة المعاهدات الاقتصادية العربية، ٢ ج. القاهرة: الجامعة، ١٩٧٩، ج١:

(٢) رسائل الماجستير والدكتوراه:

• عائلة المؤلف، الاسم الأول. "عنوان الرسالة". (رسالة ماجستير أو دكتوراه غير منشورة)، جامعة طنطا، كلية الحقوق، ٢٠٠٠، ، ،

• Fares ،Samer. A Comparative legal analysis of liberalization of capital movements and current payments in international law ،the European Union ، Jordan and Palestine. ( Dissertation) ،University of Gent ، Faculty of law ،2003. 600 P.

٣. مقالات الموسوعات:

- عائلة المؤلف، الاسم الأول. "عنوان المقال". عنوان الموسوعة. تاريخ نشرها، رقم المجلد، صفحات المقال.
- عطية، نعيم. " مبادئ المحكمة الإدارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة". الموسوعة الإدارية الحديثة. ١٩٩٥، مج. ٤، ص. ٤٠٤-٤١٦. "

٤. المعاجم:

للرازي، محمد بن أبي بكر. مختار الصحاح. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٧.

٥. الندوات، وقائع المؤتمرات.

- حالة البحث أو الخطاب المنشور ضمن وقائع مؤتمر:
- اسم المؤلف الشخصي واسم العائلة. "عنوان البحث أو المقالة أو الخطاب". عنوان المؤتمر. مكان انعقاد المؤتمر: موعد انعقاده، السنة.
- لبيب، على. "أسباب انتشار العمالة الآسيوية". ورقة قدمت إلى: ندوة العمالة الأجنبية في أقطار العالم العربي. الكويت: ١٥-١٨. كانون الثاني، ١٩٨٣.

• McWhinney, Edward. 'The New international law: the United nations'. Special conference on friendly relations and co-operation among States. New York: 20-22, December, 1998.

المحاضرات:

- عائلة المحاضر، الاسم الأول. عنوان المحاضرة. ، الطلبة والجامعة، السنة الدراسية، التي أقيمت بها المحاضرة.
- الشرقاوي، جميل. "محاضرات في العقود الدولية". ، أقيمت على طلبة كلية الحقوق بجامعة القاهرة، ١٩٩٧/١٩٩٨. (مطبوعة)

٧. مقالات الدوريات:

ترتب المداخل إذا ما توفرت جميع البيانات كما يلي:

ا. مقال من دورية.

اسم العائلة، الاسم الأول. "عنوان المقالة". اسم الدورية، مج. ع. تاريخ الدورية صفحات المقالة.

أبو شهية، فاديه. "الحماية الجنائية للاقتصاد الوطني إزاء الجريمة المنظمة". المجلة الجنائية القومية. مج ٤٨، ٢٠٠٥، ٣٤. ص. ٩٥ - ١٢٩.

Akram, Susan. 'Palestinian refugees and their Legal status. Journal of Palestine Studies. v3. Spring, 2002. p. 36-52.

ب، مقال من جريدة:

اسم المؤلف الشخصي، اسم العائلة، "عنوان المقال"، اسم الجريدة، العدد أو الجزء، اليوم، الشهر، والسنة.

سماوى، محمد. "الديمقراطية" جريدة الأهرام "ع. ١١١١، ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٦، ص. ٩. المقابلات الشخصية:

مقابلة مع: اسم الشخص الذي أجريت معه المقابلة - إن أمكن -، وظيفته. المكان الذي تمت فيه المقابلة. تاريخ إجراء المقابلة.

١٠. التشريعات: من المهم توثيق التشريع من المصدر الأول الذي نشر فيه وهو الجريدة الرسمية، ثم الإشارة إلى مجموعات القوانين التي تضمنته لتسهيل الرجوع إليه. توثق التشريعات بالشكل التالي:

أ. القوانين:

اسم الدولة. نوع التشريع واسمه (ورقمه) والسنة. (اسم الجريدة الرسمية: العدد. والتاريخ). صفحة.

ب. المواد القانونية.ج. قرارات المحاكم:

اسم الدولة. اسم المحكمة. نوع القرار، رقم القرار. اسم المصدر. بيانات النشر. مكان النشر: والناشر. والعدد، السنة. ص.

جمهورية مصر العربية. محكمة النقض. "حقوق ( ٩٥ / ٥١٠ ) . مجلة نقابة المحامين. القاهرة: نقابة المحامين. ع ٣. ١٩٩٩ ( ١٩٩٩/١/٢٠ ) . ص ٤٠٢ - ٤٠٥ .  
أما المصادر غير الأولية لقرارات المحاكم فتعامل معاملة الكتب العادية. مع إضافة كلمة إعداد، بعد اسم الشخص الذي أعد الكتاب.

اسم المؤلف وعائلته، "نوع المحكمة التي أصدرت القرار ورقمه وتاريخ صدوره". عنوان الكتاب. مكان النشر: الناشر، والسنة. ص.

حسنى، عبد المنعم، إعداد. "نقض ٩٥/٥١٠ تاريخ ١٩٩٩/١/٢٠". مجموعة المبادئ القانونية لمحكمة النقض في القضايا المنشورة في مجلة نقابة المحامين منذ سنة ١٩٦٥ إلى سنة ١٩٩٩. عمان: نقابة المحامين، ١٩٩٩. ص ٤٠٢ - ٤٠٥ .

#### ١١. مصادر الكترونية:

##### أ. كتاب الكتروني:

في حالة الحصول على معلومة من موقع الكتروني مثل مقال أو كتاب أو جريدة يتضمن تاريخ الدخول للموقع وعنوان الصفحة Link: اسم المؤلف، الاسم الأول، (عنوان المقال)، اسم المجلة، رقم المجلد. العدد. (السنة). ص. تاريخ. اسم الموقع. مثال:

ينكر عنوان والموقع وتاريخ الدخول للموقع. .

**John. Statement of Some New Principles on the ،Rae Gray ،Subject of Political Economy. Boston: Hillard and Company <http://socserv2.mcmaster.ca/econ/ugcm/3113/rae/newprin.htm>**

ب. في حال الحصول على مقال من دورية الكترونية:

Khalil ،Asem " The Enactment of Constituent Power in the Arab World" In: Ancilla Iuris ،2006 ،pp. 88-106

[http://www.anci.ch/doku.php?id=beitrag:constituent\\_power](http://www.anci.ch/doku.php?id=beitrag:constituent_power)

ج. النص الكامل للمقال من قاعدة بيانات- يضمن اسم قاعدة البيانات، اسم مزود / المعد لهذه القاعدة، اسم المكتبة التي زودته بالدخول، تاريخ الدخول، عنوان القاعدة الإلكتروني:

Freedman, Lawrence. "The changing Forms of Military Conflict. " Survival 40. 4 (1998): 49-56. PA Research II. ProQuest. Georgetown U. Lib. 12 Feb. 2002 < <http://proquest.umi.com>>/

#### د. مقال من ال CD-ROM:

United States. dep. of state. " Industrial outlook for petroleum and natural Gas. " National trade databank. CD-ROM. US DEP. OF COMMERCE. DES. 1993

Crisp, Roger. "Ethics. " Routledge Encyclopedia of philosophy. CD-ROM. London: Routledge, 1998.

#### الترتيب النهائي للمصادر:

#### قواعد عامة:

تتمثل المعلومات المدونة في توثيق المراجع الأجنبية من ناحية الترتيب: وهي ذاتها المعلومات المطلوبة في توثيق المراجع العربية. عند الترتيب النهائي للمصادر يراعى التالي:

١. ترتب جميع المداخل هجائياً في قائمة واحدة سواء كان بالمؤلف أو العنوان، وبحيث لا يفصل للكتاب عن المقال.

٢. يعامل كل مدخل كفقرة، بحيث تكمل البيانات على السطر الثاني وما يليه على بعد خمسة فراغات إلى الداخل.

٣. يترك مسافة سطر فارغ بين كل مدخل وآخر.

٤. لا تكتب أرقام الصفحات أرقام الصفحات في حالة ذكر المرجع في نهاية البحث أو الرسالة في قائمة المراجع، وذلك فيما عدا المقالات المنشورة في دوريات علمية حيث يشار إلى صفحات المقالة.

٥. لا يجرى إدراج التشريعات في قائمة المصادر وإنما يكتب في إدرجها في الهوامش.
٦. عدم ترقيم المداخل أو إضافة أرقام طلب الكتب.
٧. ترتب قائمة المراجع في صفحة مستقلة عن المقالة أو البحث.
٨. إذا كانت القائمة تحتوي على مصادر باللغتين العربية والانجليزية تكتب قائمة منفصلة بكل لغة ويبدأ القائمة التي لغة المقال بها. أي أن تقسم قائمة المصادر والمراجع حسب اللغات عربية وانجليزية وفرنسية.
٩. يمكن أن تقسم إلى مصادر أولية، ومراجع ثانوية أو إلى: مصادر أولية وهي كتب ودوريات.
١٠. في حالة وجود مرجعين لمؤلف واحد، نستعويض عن اسم المؤلف عند كتابة المرجع الثاني بخط أفتي بطول ٢ سم.
١١. في حالة عدم وجود اسم الناشر أو سنة النشر، يجب الإشارة إلى عدم وجود للمعلومة.

د ن: دون ناشر

د ت: دون تاريخ

١٢. في حالة وجود أكثر من مدينة نشر أو ناشر تدون المدينة والناشر الأول في الترتيب

١٣- عدم ذكر الألقاب كالدكتور، القاضي. . . الخ

ترتيب القائمة بشكلها النهائي:

قائمة المصادر العربية

- أبو شهية، فاديه. "الحماية الجنائية للاقتصاد الوطني إزاء الجريمة المنظمة". المجلة الجنائية القومية. مج ٤٨، ع ٣، ٢٠٠٥. ص. ٩٥ - ١٢٩.
- زين الدين، صلاح: دور الصيرفة الإلكترونية واتفاقية بازل في تحسين الموقف التنافسي للاقتصاديات العربية، بحث محكم ومنشور في:
- المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا 'روح القوانين'، يناير ٢٠٠٦.

المصادر و المراجع الاجنبية

Shapira ،Amos ،Keren C. Dewitt-Arar ،eds. Introduction to the law of Israel. The Hague: Kluwer,1995

Kennedy ،Mary ،Kathy Lublska ،and Val Walsh. Making Connections: Women's Studies ،Women' Movements. Women,s Lives. Gender and Society. London: Taylor and Francis ،1993.

ملحق

توضيح بيانات لمقال متوفرة على الشبكة:

المؤلف	:Lawrence ،Freedman
عنوان المقال	:The changing Forms of Military Conflict
اسم المجلة.	:Survival
رقم المجلد	:40. 4
السنة	:1998
الصفحات	:49-56
اسم قاعدة البيانات	:PA Research II
اسم المزود	:ProQuest
اسم المكتبة التي دخل منها	:Georgetown U. Lib
	على الصفحة
تاريخ الدخول	:12 Feb. 2002
اسم الموقع	:< http: //proquest. umi. com>/
	<u>معلومات عامة:</u>

يمكن تدوين اسم للعائلة أولا ثم الاسم مع فاصلة بينهما ونقطة في آخره اذا كان للكتاب أكثر من مؤلف فيذكر المؤلف الأول بالترتيب الذي سبق ثم تعطف عليه باقي الاسماء بترتيبها العادي.

إذا تعددت الاسماء وتجاوزت الثلاثة، يذكر الاسم الأول ويتبع بعبارة وآخرون.  
لذا كان للمؤلف أكثر من اسم واحد، يدون الاسم الذي اشتهر به.

إذا كان الكاتب غير مذكور وقد اسمه بين قوسين وقد عرفه الباحث يدون اسمه بين قوسين، أما إذا بقي مجهولا فيدون مكان الاسم عبارة مجهول أو يدون عنوان الكتاب مباشرة دون ذكر الاسم.

إذا كان هنالك مترجما، يذكر اسمه بالترتيب العادي بعد عنوان الكتاب مسبوqa بعبارة ترجمة.

لا تذكر الألقاب والوظائف والدرجات العلمية ويكتفى بذكر الاسم فقط.

### عنوان الكتاب:

يدون عنوان الكتاب بعد اسم المؤلف تاما كاملا واضحا، ثم تليه نقطة. ويوضع تحته خط. وتدون الطبعة بعد العنوان، ثم يدون اسم المحقق الكامل بينهما نقطة ثم تليه نقطة.

### معلومات النشر:

تحتوي معلومات النشر على الدولة أو الاقليم أو المدينة ودار النشر والناشر أو المطبعة وتاريخ النشر.

تدون البلدة ثم تليها نقطتان: الناشر، سنة النشر.

إذا اختلفت التواريخ في أجزاء الكتاب يذكر تاريخ الجزء الأول و الجزء الأخير بينهما الشرطة (-)

### الرسائل الجامعية:

تتبع الطريقة نفسها في ذكر اسم المؤلف كما في تدوين الكتب يدون العنوان كاملا. تليه الدرجة العلمية، رسالة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، الكلية التي منحت الدرجة، المكان، السنة. عدد الصفحات.

### المقالات في الموسوعات و القواميس ومعاجم السير والمجلات والجراند.

فيما يتعلق باسم المؤلف تتبع نفس الطريقة التي سبقت.

يدون العنوان كاملا بن " " ثم يدون عنوان الموسوعة أو المجلة أو الجريدة تحته خط. يذكر المجلد أولا ثم الجزء ثانيا مع مراعاة المختصرات.

### المطلب الخامس: الشكل المادي والفني للبحث:

تمثل اهم الجوانب التي تخص الشكل الفني والمادي للبحث فيما يلي:

(١) حجم البحث وعدد صفحاته.

(٢) الورقة الجيد والموحد شكلاً ونوعية.

(٣) الطباعة الواضحة والكتابة الخالية من الأخطاء المطبعية.

(٤) الحواشي والهوامش من حيث تنظيمها وتنسيقها بشكل واحد وبطريقة تميزها عن المعلومات الموجودة في النص سواء من ناحية الفراغات بين الأسطر أو وجود خطوط فاصلة بينها وبين المتن.

(٥) العناوين، حيث يجب التمييز بين العناوين المختلفة للبحث أو الرسالة من ناحية حجم الكتابة أو الطباعة أو لونها، ودرجة اللون ويجب ان تكون عناوين الفصول في الوسط صفحة مستقلة عناوين المباحث في وسط الصفحة الإعتيادية ثم العناوين الثانوية التابعة لها تكون معلق في بداية السطر وتحتها خط.

(٦) الترقيم ووضع الإشارات، حيث يجب التأكد من ترقيم صفحات البحث أو الرسالة وفي مكان ثابت وموحد وأيضاً الأرقام الخاصة بأقسام البحث الرئيسية والثانوية أو حروف الهجاء بجانب الأرقام يجب استخدام الأرقام و الإشارة في امائها المطلوبة والصحيحة في البحث.

(٧) الرسومات و الخرائط والمخططات حيث يجب الإعتناء بها وان تظهر في شكل واضح وموحد وانيق.

(٨) الغلاف والتجليد، حيث يجب اختيار الغلاف الجيد والمناسب وذكر المعلومات الأساسية على الغلاف الخارجي وترك مساحة هامشية كافية للتجليد.

أخطاء شائعة في كتابة الرسائل يجب تداركها:

هناك أخطاء شائعة قد لا يفتن لها الطالب في المراحل الأولية من اعداد رسالته. ويجب على الطالب أن يتفادى هذه الأخطاء التي يتردد ذكرها من قبل الممتحنين. ومن أمثلة هذه الأخطاء مايلي:

١- عدم ذكر المراجع:

مما لا شك فيه أن العمل الأكاديمي يتوقف الى حد ما على عمل الآخرين وهذا أمر جدير بالتتويه. كذلك من المهم للطالب عندما يكتشف مادة مفيدة لرسالته أن يعرف كيف يرجع

اليها مرة أخرى لمزيد من البحث واستكمال التفاصيل. وعلى هذا فان الطالب يوفر على نفسه الكثير من الجهد الضائع في البحث والاستقصاء اذا بدأ بتدوين ملاحظات عن المصادر التي يستقي منها المعلومات أثناء قراءته. ان الاستفادة بأعمال الآخرين بدون ذكر للمراجع يعتبر من قبيل عدم الأمانة العلمية فضلا على أنه قد يؤدي الى رفض الرسالة في بعض الأحيان.

#### ٢- انعدام التوازن:

اذا تعرض الطالب لأكثر من نقطة أساسية في رسالته يفترض أنها على القدر نفسه من الأهمية فلا يجب معالجة واحدة على حساب الأخرى. واذا عقد مقارنة بين أمرين أو أكثر فمن المهم أن يتأكد أنه لم يهمل واحدا أو أن يكتب بكتابة سطور قليلة عنه بل يناقش كل موضوع بالقدر الذي يبرز أهميته.

#### ٣- الإطالة والإطناب:

وهذا أيضا يدخل في باب انعدام التوازن الذي نكرناه آنفا. وليس هناك معيار للطول المثالي للرسالة الجامعية، لأن الموضوع وحده هو الذي يحدد هذا الأمر وانما من المهم أن تكون المعالجة والصيغة موضوعية قدر الامكان وينشأ الخطأ من الحشو المبتذل والاطناب في الوصف والاسترسال دون ايراد معلومات ذات أهمية للموضوع. وهذا في النهاية يؤدي الى خروج الطالب عن موضوعه أو الى عدم جدوى ما يورده في هذا الشأن.

#### ٤- الأخطاء الإملائية:

مع التسليم بان الانسان غير معصوم من الخطأ فان كثرة الأخطاء المطبعية قد تؤدي في بعض الأحوال الى رفض الرسالة. وليست الأخطاء المطبعية مجرد قذى في العين، بل انها قد تقود الى سوء الفهم واختلاط الأمور وعدم الوضوح والى قلب الحقائق. لهذا يجب مراجعة الرسالة قبل تقديمها. وهذا أمر ضروري رغم ما فيه من مشقة.

وليست هذه سوى أمثلة قليلة لما يمكن أن يلحق بالرسالة من أخطاء. وهي أشياء يجب أن يعرفها الطالب من البداية. ولو أدركها فسوف يوفر على نفسه قدرا كبيرا من الاحباط والجهد الضائع.

### المطلب السادس: مناقشة البحوث:

مناقشة البحوث عادة ما تكون في مجالات عدة وعلى مستويات عدة أهمها:

أ- مناقشة الرسائل العلمية: دبلوم، ماجستير، دكتوراه.

ب- حلقات البحث وما يسمى بالسيمنار.

ج- الندوات والمؤتمرات والحلقات العلمية.

وعلى الباحث الناجح أن يهيئ نفسه للمناقشة والنقد بالشكل يؤدي إلى حسن العرض

وجودة المناقشة والإجابة على الأسئلة والاستفسارات.

ويوجد عدد من الجوانب الأساسية التي يجب ان ينتبه اليها الباحث في نقاشه ودفاعه عن

بحثه أهمها:

١- تنظيم خلاصة البحث أو ملخص الرسالة وتوزيعا على المعنيين بالمناقشة.

٢- للتدريب المسبق على تقديم خلاصة البحث قبل موعد المناقشة أو الندوة أو الرسالة.

٣- الالتزام بالوقت المحدد للعرض والمناقشة.

٤- للصوت الواضح والإلقاء الجيد.

٥- الاستعانة بوسائل الإيضاح المناسبة مثل: الشفافية أو التقنيات المرئية والمسموعة في

العرض وإيضاح المعلومات.

٦- تدوين المحاضرات الخاصة بالإستفسارات التي توجه لى الباحث وتنظيم الإجابة

عليها.

٧- الإستماع والإتصال الجيد للأستاذ المناقش والإبتعاد عن الإنفعال في مجال الأسئلة

التي تمثل انتقاد للبحث، فهدوء الأعصاب والتصرف معلوماته.

٨- عدم الإهتزاز والتسليم بكل مقترح أو رأي أو نقد يوجه للباحث، خاصة في الأمور

التي تعكس وجهها نظر متباينة.

٩- الظهور بالمظهر اللائق الذي يتفق مع الموقف.

## ملاحق الكتاب:

## ملحق رقم ( ١ )

صلاح زين الدين: التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات، دراسة للعلاقة التفاعلية من منظور اقتصادى واجتماعى، بحث محكم ومنشور بمجلة النهضة، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عدد أبريل ٢٠٠٢.

## ملحق رقم ( ٢ )

صلاح زين الدين: دور مبادئ حوكمة الشركات فى رفع كفاءة البورصة المصرية، فى أعمال المؤتمر الدولى العلمى الأول لكلية الاقتصاد، جامعة دمشق: حوكمة الشركات ودورها فى الاصلاح الاقتصادى، دمشق، ١٥ - ١٦ تشرين الأول - أكتوبر ٢٠٠٨م

## ملحق رقم ( ١ )

## صلاح زين الدين

## التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات،

## دراسة للعلاقة التفاعلية من منظور اقتصادى واجتماعى

## مقدمة:

تشير تقارير للتنمية البشرية، والتي تصدر سنويا عن البرنامج الاممى للأمم المتحدة UNDP منذ عشر سنوات، الى أن التنمية البشرية تهدف الى توسيع الاختيارات أمام الناس من أجل تمتعهم بحياة كريمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا. وهذا يتمشى مع المفهوم الواسع للتنمية، ويضع أسس مدرسة فكرية جديدة، تنظر الى الانسان كهدف للتنمية وليس مجرد وسيلة كغيره من عناصر الانتاج. والتنمية ستأخذ بذلك أبعادا أكثر شمولاً وإنسانية وتكون لأجل الانسان، هدفها الانسان وتنهض بالانسان.

ومن جهة أخرى فإن التكنولوجيا المتقدمة تمد الدول النامية ومنها مصر بإمكانيات هائلة لرفع مستوى التنمية ومواجهة التخلف. فمثلا تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة فى مجالات المعلومات والليزر والهندسة الوراثية والمواد الجديدة والتكنولوجيا الحيوية. . الخ ترفع من مستوى الانتاجية والقيمة المضافة للاقتصاد القومى، وتقدم حولا مبتكرة وغير تقليدية لمشكلات للتنمية. وقد اخترنا فى هذه الدراسة التركيز على تكنولوجيا المعلومات بصفة خاصة، لأن مقومات نجاحها تتوفر فى العلماء والباحثين والفنيين فى مصر. ورغم أن الاقتصاد المصرى يعانى من ندرة الموارد المادية، الا أن نقطة قوته وانطلاقه فى رأينا ستكون فى موارد البشرية. وصناعة برمجيات للكمبيوتر بصفة خاصة هى صناعة واعدة وتتوفر لها فرص النجاح والتطوير فى مصر.

وتكنولوجيا المعلومات، التى تشمل نظم الحاسبات وبرمجيات الكمبيوتر ونظم المعلومات، تعتبر أهم مقومات لاقتصاد المعرفة، وفيه تصبح للمعلومات والمعرفة أهم عناصر الانتاج وتصبح سلعة عامة، ذات آثار خارجية عظيمة ولها قيمة مضافة مرتفعة، وتقدم حولا مبتكرة للمشكلات

الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كانت السيارة هي رمز للثورة الصناعية الثانية، فإن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات تعتبر رمزا للثورة الصناعية الثالثة، أو ثورة المعلومات التي تصبغ مجتمع المعرفة الكرنى. وستغير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات من وجه الحياة وتزيد من سرعة التغيير الاقتصادى والاجتماعى، وستحدث ثورة جديدة فى مجال التعليم والبحث العلمى، ولها فى المستقبل آثار هائلة لا يمكن تصورها. وفى مصر نحن نحتاج الى تنمية تكنولوجيا المعلومات وتنظيم استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فى كافة مجالات الاقتصاد القومى، وذلك من أجل النهوض بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى. ونحتاج الى سياسة واضحة تجاه التعامل مع تكنولوجيا المعلومات، خاصة وأنه تبذل جهودا طيبة لاندماج تكنولوجيا المعلومات فى عملية التنمية. وجرى تشجيع القطاع الخاص للمساهمة الواسعة فى تكنولوجيا المعلومات، وللتوسع فى إنشاء مراكز التعليم والتدريب على الكمبيوتر.

ومن هذا المنطلق فإن موضوع هذا البحث دراسة للتفاعل بين التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات، ومايربطهما من تأثير متبادل يعبر عن علاقة دياكتيكية، اقتصادية واجتماعية، بين متغيرات تتشأ وتتفاعل وتتطور وترسى ركائز مجتمع المعرفة.

وفرضية البحث التى تقوم عليها هذه للدراسة تتطلق من أن مفهوم للتنمية البشرية الذى صاغه البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، يمثل فى رأينا مدرسة فكرية جديدة، نتناول التنمية البشرية بمفهوم تنموى واسع وعميق وأكثر شمولاً من رؤية التكنوقراط المحدودة.

وهدف البحث يتمثل موضوعيا فى معرفة وتوضيح مدى التفاعل بين التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات، من أجل الوصول الى نتائج مفيدة على المستويين النظرى والعملى، ليكون علما ينتفع به. ولأن الباحث فى العلوم الاجتماعية لا يتفصل ذاته وكتاباتة عن موقفه السياسى والاجتماعى تجاه قضايا العصر، فإن هدفا ذاتيا مستترا فى هذا البحث، يتمثل فى تعمد إيقاظ وعى القارئ بموضوعى التنمية البشرية ومجتمع المعرفة، وللذان يستحذان على مشاغل الباحث فى السنوات العشر الماضية.

أهمية موضوع البحث ترجع الى أن التناول الأكاديمى للتنمية البشرية ومجتمع المعرفة، وما بينهما من علاقة تفاعلية، يعد جديدا نسبيا. كما أن دوائر اتخاذ القرار السياسى والاقتصادى تحتاج الى الاسترشاد برؤية علمية لاتخاذ قراراتها فى عالم سريع التغيير، يودى الى تحطيم الأطر التقليدية للكيانات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للموروثة من الثورة الصناعية الأولى والثانية. والموضوع يحظى أيضا بأهمية لدى الجماهير، ويخص المواطن العادى، طالما ان المنطلق هو أن التنمية تكون من أجل الإنسان، وهو هدفها وصانعها. وفى هذه المستويات الثلاثة لأهمية موضوع

للبحث يمكن أن يؤدي البحث دوره التنويرى ليكون علما ينتفع به، وليس مجرد تراكم أوراق فى دراج البيروقراطية المغلقة.

أما عن منهج البحث، فحيث أن التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات يشتركان معا فى صياغة الحاضر والمستقبل، فقد كان استخدام منهج لدراسة التأثير المتبادل بينهما لا بد وأن يستعين بالتحليل الاقتصادى والاجتماعى، ليكون خير عون لسبر أغوار التغييرات التكنولوجية من جهة والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية فى أحشاء التنمية البشرية من جهة أخرى. وتناول هذا الموضوع منهجيا لا بد أن يكون أكبر من مجرد أساليب للتقوكلات فى النمجة والتحليل الإحصائى. كما نستعين فى تحقيق هدف الدراسة بالمنهج المقارن والمنهج النقدى، فنستعين خلال البحث بمقارنات مع دول أخرى نامية أو متقدمة، بقدر ماتسمح به البيانات المتاحة، ونعمل للنقد العلمى، لتحقيق هدف هذا البحث.

ويتكون البحث من ثلاثة أجزاء رئيسية: فى الجزء الأول نحاول الاجابة على سؤال هام وهو هل التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات مجال جديد للتقوكلات أم مدرسة فكرية جديدة ؟ فنقوم بعمل تأصيل نظرى لمفهوم التنمية البشرية، وذلك بمقارنة مفهوم التنمية البشرية مع مفاهيم للتنمية الأخرى، وعرض تطور اهتمام المنظمات الدولية بالتنمية البشرية. ثم نقدم تأصيلا نظريا للعلاقة الديالكتيكية بين التنمية البشرية والتكنولوجيا، ويشمل ذلك تأصيل نظرى لأهمية تكنولوجيا المعلومات لمواجهة التخلف، وضرورة تجاوز الانفصال التاريخى بين الاقتصاد والتكنولوجيا، وتوضيح أن منهج دراسة التنمية البشرية يتجاوز حرفة التقوكلات ويرتفع الى آفاق أرحب من فلسفة التنمية. ثم نقوم بدراسة نقدية لطرق قياس التنمية البشرية. فنعرض عملية تكوين أو بناء دليل للتنمية البشرية والآراء الناقدة له، ثم نقوم بدراسة مدى صحة نتائج قياس التنمية البشرية، ومدى صحة تكوين دليل للتنمية البشرية. ونختتم هذا الجزء الأول من الدراسة بتوضيح كيف أننا أمام مدرسة فكرية للتنمية البشرية، تؤكد على التفاعل بين التنمية البشرية والتكنولوجيا، وتضع مقومات لتطبيق التنمية البشرية، وتبحث فى شروط نجاح استراتيجية التنمية البشرية. والجزء الثانى من الدراسة يتناول تحليل مدى تأثير التنمية البشرية فى تطوير تكنولوجيا المعلومات، فيدرس أهمية التنمية البشرية لمواجهة الفجوة التكنولوجية، وتشغيل وصيانة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، ودور التنمية البشرية فى زيادة الطلب الاجتماعى على التكنولوجيا. وفى مصر نحتاج الى الاهتمام برفع مستوى هذه العناصر الثلاثة، وقد ركزنا على تحليل بعض البيانات المتعلقة بمصر.

أما الجزء الثالث فيتناول تحليل مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات فى التنمية البشرية، ويشمل أولاً دراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات على الجوانب الاقتصادية للتنمية البشرية، وتشمل رفع مستوى التشغيل، وزيادة معدلات النمو والعائد على الاستثمار. وثانياً دراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات على الجوانب الاجتماعية للتنمية البشرية، وتشمل تأثير تكنولوجيا المعلومات فى التعليم والبحث العلمى، ورفع مستوى الخدمات الصحية. وثالثاً ندرس تأثير تكنولوجيا المعلومات فى الجوانب السياسية والمعرفية للتنمية البشرية، وتشمل دراسة دور التنمية البشرية فى التحول من مجتمع الصناعة الى مجتمع للمعرفة، ودراسة تكنولوجيا المعلومات وظاهرة العولمة وأثرها على التنمية البشرية.

## ١ التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات،

### مجال جديد للتكنولوجيا أم مدرسة فكرية جديدة ؟

فى مستهل هذه الدراسة نقوم بعمل تأصيل نظرى لمفهوم التنمية البشرية، وذلك لكى نستوضح تميزه عن مفاهيم أخرى مثل الموارد البشرية، ورأس المال البشرى ورأس المال الاجتماعى. ثم نقدم تأصيلاً نظرياً لمفهوم تكنولوجيا المعلومات، التى تعتبر منتجاتها هى أرقى منتجات دورة المنتج التكنولوجى. ثم نستعرض منهج التنمية البشرية بين حرفة للتكنولوجيا ولسفة للتنمية، لنجد أن شمول التنمية البشرية، وأهميتها لمحورها وصانعيها أى الإنسان وكرامته الإنسانية، أعظم من أن تترك لنماذج منمقة للتكنولوجيا. ذلك لأن هناك مدرسة فكرية جديدة للتنمية البشرية تتبلور ملاحظها منذ عشر سنوات.

#### ١-١: تأصيل نظرى لمفهوم التنمية البشرية:

ينظر مفكرو التنمية البشرية الى الإنسان كمحور لاهتمامها، فهو غاية التنمية وفى نفس الوقت وسيلتها، ومن أجله تكون التنمية بكل أبعادها المادية والثقافية. ولا ينظر الى الإنسان كمجرد عنصر كبقية عناصر الإنتاج الأخرى الأرض ورأس المال، يساهم فى النمو الاقتصادى، ويحصل على عائده من الاشتراك فى عملية الإنتاج. ونقدم فى هذا الجزء تحليلاً مقارنة لمفهوم التنمية البشرية، والمفاهيم الأخرى التى قد تختلط على البعض. ثم ندرس مكانة التنمية البشرية بين بقية مدارس التنمية، ثم نعرض لتطور اهتمام المنظمات الدولية بالتنمية البشرية.

### ١-١-١: مفهوم التنمية البشرية:

يعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP التنمية البشرية بأنها مفهوم واسع جدا يضع الإنسان كهدف وغاية للتنمية ولجميع الأنشطة الاقتصادية.<sup>١</sup> فالتنمية البشرية تصبو الى توسيع لامكانيات الاختيار أمام الإنسان، وهذه العملية تشمل خلق قدرات ومكانيات وفرص للاستفادة منها لخير الإنسان الذي هو هدف للتنمية. ومن هنا فان التنمية البشرية تشمل عدة جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. ويطبق هذا المفهوم على الدول المتقدمة والنامية على السواء.<sup>٢</sup>

وهذا المفهوم يختلف عن مفهوم ادارة الموارد البشرية، حيث يهتم علماء الادارة بدراسة الموارد البشرية على المستوى الجزئي، أى مستوى الوحدة الاقتصادية. ولنظرة الشمولية لادارة الموارد البشرية تحوى أبعادا، لعل أهمها اعتبار الموارد البشرية هي المورد الحقيقي وراء نجاح المنظمات، وأن ادارة الموارد البشرية يعتبر مدخل لادارى سليم لوظائف علم الادارة، من حيث للتخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه والقيادة والامراف والمتابعة والتقييم. وذلك على اعتبار أن وظيفة الموارد البشرية فى المنظمة ترتبط بتنمية وتطوير الدوافع الوظيفية لقوة العمل.<sup>٣</sup>

لقد ارتبطت تنمية الموارد البشرية ارتباطا وثيقا بمفهوم النمو الاقتصادى أى أن الإنسان فى خدمة الاقتصاد. وأن تنميته كمورد اقتصادى مطلوبة الى الحد الذى يمكن من زيادة الإنتاج وتطوير لنتاجية هذا المورد. ومن هنا شاع الحديث عن تحسين الأحوال الصحية حتى يكون المورد صالحا وقادرا على الإنتاج، وخسارة الاقتصاد القومى بسبب الأمراض وبالتالي نقص الانتاجية. وانخفاض متوسط العمر يعنى فقدان سنوات من العمر الانتاجى. وهذا المنظور الاقتصادى هو الذى أشاع قضية أن الاتفاق على التعليم لما هو استثمار لقتصادى له مردود فى زيادة للنتاج المحلى الاجمالي.<sup>٤</sup> كما أن الحديث عن الموارد البشرية أحيانا مايتضمن للقوى العاملة وأحيانا أخرى يقتصر عليها. وهذا خلط أو لقتصار على للنظرة الاقتصادية للإنسان فى مرحلة العمر التى يكون فيها طاقة عاملة منتجة، ومن ثم جاء الاهتمام بتخطيط القوى العاملة أو الموارد

<sup>١</sup> راجع فى ذلك:

UNDP: Human Development Report 1990, New York, Oxford University Press, 1990. P. 9.

<sup>٢</sup> راجع فى ذلك:

UNDP: Human Development Report 1990, .... P. 11.

<sup>٣</sup> أنظر فى ذلك: نبيل الحسينى للنجار: ادارة الموارد البشرية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٢-٢٣.

<sup>٤</sup> راجع فى ذلك: حامد عمال: العلوم الاجتماعية فى التنمية البشرية، فى: المعهد العربى للتخطيط بالكويت: تنمية الموارد البشرية. بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى، الكويت ٢٨-٢٩ نوفمبر ١٩٨٧. ص ١٠٨.

البشرية من منظور الموازنة بين العرض والطلب أو مايسمى أحيانا بالموازنة البشرية كغيرها من الموازين السلعية.<sup>١</sup>

مفهوم الموارد البشرية انن ينظر الى الانسان كمورد اقتصادى على نفس مستوى للمورد الأخرى كالأرض ورأس المال المادى والمالى والموارد الطبيعية. وإذا كانت النسبية بين المورد الانسانى والموارد الطبيعية صحيحا، خاصة فى بعض جوانبه التى تسعى الى تحويل المورد الى طاقة منتجة ونافعة، الا أن المورد الانسانى هو صانع هذا التحول فى تلك للموارد وهو الموظف لها، ولاتضرب طاقته أبدا، سواء مبدعا محررا ومقهورا. وهو فى نهاية الأمر للغاية وللهدف الذى من أجله تستثمر وتشغل طاقات مختلف للموارد الأخرى.<sup>٢</sup> أما مفهوم رأس المال الاجتماعى Social Capital فقد تعددت تعريفاته، وربما يكون أنسب تعريف ملائم لدراستنا هو تعريف بورترس Portes بأنه قدرة أفراد المجتمع على ادارة الموارد النادرة بمقتضى عضويتهم فى شبكات علاقات اجتماعية أو هياكل اجتماعية واسعة النطاق.<sup>٣</sup>

ولعل استخدلم مفهوم للتنمية البشرية بدلا من مفهوم الموارد البشرية، هو كما يرى الدكتور حامد عمار بحق، عميق فى مضمونه وأشمل مما يتضمنه عادة الاستخدلم للشائع للموارد البشرية.<sup>٤</sup> إن مفاهيمها مثل للموارد البشرية وللثروة البشرية ورأس المال البشرى، قد ظهرت فى عمل التركيز الشديد فى خطط وسياسات للتنمية على النمو الاقتصادى.<sup>٥</sup> بمعنى أن هذه المفاهيم قد استخدمت كأداة تحليلية متقدمة لمكونات النظرية الاقتصادية، التى أخذت عنصر العمل فى عملية الإنتاج كما لو كان عاملا متاحا بالكم والنوعية المطلوبة، وبهذا لايعتبر عنصر العمل محندا فى عملية النمو الاقتصادى. كما أن للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية التى صنفت للنشاط الاقتصادى الى إنتاج وتوزيع واستهلاك لم تعط عناية فى التحليل لأبعاد الاستهلاك وأنماطه ومستوياته. مما يتصل بالعنصر البشرى فى نهاية المطاف.<sup>٦</sup>

إن تنمية الانسان تعنى توفير مايتطلبه احتياجاته من عوامل للتنمية، لا أن تقتصر تنميته باعتباره موردا اقتصاديا فى عملية الإنتاج. وطاقات الانسان متنوعة ولاتخترل فى مفهوم الانسان الاقتصادى منتجا ومستهلكا، متلما يشير اليه مفهوم الموارد البشرية غالبا. ومن ثم فان مفهوم

<sup>١</sup> راجع فى ذلك: حامد عمار: مرجع سابق ص ١٠٩.

<sup>٢</sup> راجع فى ذلك: حامد عمار: . مرجع سابق ص ١٠٨.

<sup>٣</sup> نظر فى ذلك:

Robinson, Lindon J. et la. : Is Social Capital Really Capital?, Department of Agricultural Economics, Michigan State University, Staff Paper No. 99-21, Michigan, June 1999. P. 4.

<sup>٤</sup> راجع فى ذلك: حامد عمار: العلوم الاجتماعية فى التنمية البشرية، . . مرجع سابق. ص ١٠٧.

<sup>٥</sup> راجع فى ذلك: معهد التخطيط القومى: مصر- تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، القاهرة ١٩٩٤. ص ٦.

<sup>٦</sup> راجع فى ذلك: حامد عمار: . مرجع سابق. ص ١٠٧.

للتنمية البشرية هو الذى يتمشى مع مقولة أن الانسان هو صانع التنمية كما ينبغي أن يكون هدفها. ويرى الدكتور حامد عمار أن مفهوم التنمية البشرية يتجاوز اشكالية الانسان كمورد لقتصادى لينظر الى الانسان من خلال التنظيم المجتمعى وعملية التنمية، باعتباره كائنا مؤثرا وفاعلا ومتفاعلا مع للنظم والمؤسسات وفى علاقاته الاجتماعية من أجل تنمية طاقاته وامكانياته الى أقصى مايمكن أن تصل اليه. وبذلك يتمثل الانسان فى التنمية البشرية عنصرا ديناميكيا فى مخلاتها ومخرجاتها، ويدعو عنصرا حاكما فى بقية الموارد الطبيعية والمادية والمجتمعية، ولماحكوما بها. إن عملية التنمية البشرية تستهدف فى نظر بعض الفلاسفة انسانية الانسان اعدادا وعملا واستماتعا وابداعا.<sup>١</sup>

وبناء على ماسبق فإن التنمية البشرية أكبر كثيرا من مجرد تنمية للموارد البشرية، أو رفع مستوى رأس المال الاجتماعى. فمفهوم الموارد البشرية يدعو الى الاستثمار فى البشر من أجل توفير قوة العمل للقادرة على لنتاج المزيد من السلع والخدمات. ومن ثم تقاس كفاءة تنمية للموارد البشرية من منظور اقتصادى وهو الانتاجية، حيث يكون التركيز على توليد للدخل أو القيمة المضافة، وتراجع لمور أخرى هامة مثل الأبعاد الانسانية فى استخدام القدرات لبشرية التى تم تكوينها، ومجالات استخدامها، ونصيب للعاملين من للدخل. وكما سبق للقول أن التنمية البشرية كما يحددها البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP تنطلق من توسيع لختيارات البشر، بحيث لاقتصر على الأمور السابق شرحها فى مفهوم تنمية للموارد البشرية.

#### ١-٢-١: التنمية البشرية ومفاهيم للتنمية الأخرى:

منذ نهاية الحرب بالعالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينيات ركزت أدبيات للتنمية على مفهوم لنمو الاقتصادى ومستوى دخل الفرد. واعتبر رأس المال المادى العنصر الوحيد الذى يحدد تراكمه رفع مستوى المعيشة، ثم لتضح بعد ذلك خطأ هذه المقولة، وثبت أن رأس المال المادى ليس العنصر الوحيد الذى يدفع تراكمه بالنمو الاقتصادى. ولستخدم رأس المال البشرى لتفسير لنمو الاقتصادى تفسيراً أفضل. فوجود مستوى أعلى من للتعليم لادى للسكان معناه أن عددا أكبر من للناس يستطيع تعلم استخدام تكنولوجيا أفضل. وكان لارتفاع مستوى للتعليم للعام واللفنى عنصر رئيسى فى نجاح دول النمرور الآسيوية.<sup>٢</sup>

بمقارنة للتنمية البشرية بمفهوم دولة للرفاهية، نجد أن للتنمية البشرية لتهدف الى لقتلاع للفقير من جذوره باتاحة فرص للعمل للمنتج والملائم لاختيارات الجميع بحيث يحققون رفاهيتهم

<sup>١</sup> راجع فى ذلك: حامد عمار: . مرجع سابق. ص ١٠٩.

<sup>٢</sup> أنظر فى ذلك: البنك الدولى: تقرير للتنمية فى العالم ١٩٩٨/١٩٩٩، المعرفة طريق الى للتنمية، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، للقاهرة ١٩٩٩. ص ١٩.

بجهدهم ووفقاً لتصوراتهم. ويختلف هذا التوجه للتنمية البشرية عن مفهوم دولة الرفاهية، الذى يلقى على الدولة عبء الاضطلاع - من خلال خطط التنمية - بتوفير أساسيات الحياة. والتنمية البشرية تتحقق بواسطة الناس أنفسهم مع تشجيعهم على المشاركة فى تخليق حالة الرفاهية، وهو ما يعنى الرفاهية كتكتسب بالجهد والعمل للمنتج وليس من مصادر تحويلية كالدولة أو غيرها. واستراتيجية اشباع الحاجات تسعى الى اشباع الحاجات الأساسية للإنسان، ويتعين اشباع هذه الحاجات معا وليس على أساس اخضاعها لمسلم أولويات معين. أما التنمية البشرية فانها تضيق الى مفهوم اشباع الحاجات الأساسية، وتؤكد على أهمية التخفيف من حدة الفقر، بصفة خاصة عندما يعاق توميع اختيارات الناس بسبب النوع أو عدم توازن التنمية الاقليمية أو الفروق الاجتماعية والثقافية.<sup>١</sup>

وللتنمية المستقلة علاقة واضحة بالتنمية البشرية فتتعلق التنمية المستقلة من أن الانسان هو محور التنمية وهو صانعها، وهو أول من يجب أن تؤول ليه خيراتها، بمعنى أن التنمية الحقيقية هي بالضرورة تنمية بشرية أو انسانية، وأن الاعتماد الأساسى فى التنمية هو الاعتماد على البشر. ويتربط على ذلك ضرورة الاهتمام بالبشر واشباع حاجاتهم الأساسية، وضرورة اشترك الناس فى صنع للقرارات فى كافة المجالات وعلى كافة المستويات. وأحد أهداف التنمية المستقلة تحرير للمواطن وبناء الانسان الفاعل لا للمفعول به.<sup>٢</sup> وطالما أن الانسان هو صانع للتنمية وهو هدفها، فإن التنمية المستقلة تولى اهتماما كبيرا للبشر وتطوير قدراتهم على الابتكار والابداع واستعادة ثقمتهم بأنفسهم لتى ضررها الاستعمار وقوضت التبعية بعض أسسها. ويعنى ذلك ضرورة تطوير برامج للتعليم والثقافة لتشكيل وعى الانسان الحر. وهذه للمعاني وثيقة الصلة بمفهوم التنمية البشرية الذى صاغه البرنامج الانمائى للأمم المتحدة.<sup>٣</sup>

#### ١-٣: تطور اهتمام المنظمات الدولية بالتنمية البشرية:

فى منتصف الستينيات من القرن العشرين كانت للدراسات المتعلقة باقتصاديات للتعليم والصحة أهم مكونات رس المال البشرى لاتزال جديدة نسبياً، ولم يتخذ البنك الدولى موقفا رسمياً ثابتاً فى تقاريره السنوية لزاء أهمية الموارد البشرية الا اعتباراً من ١٩٨٥، وفى العام لتالى ركز تقرير المدير التنفيذى لمنظمة اليونسيف على "مكانة العامل البشرى" فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفى نفس العام ١٩٨٦ قرر البرنامج الانمائى للأمم المتحدة بدء العمل فى برنامج

<sup>١</sup> راجع فى ذلك: معهد التخطيط القومى: مصر- تقرير للتنمية البشرية ١٩٩٤، للقاهرة ١٩٩٤. ص ٧-٨.  
<sup>٢</sup> راجع فى ذلك: ابراهيم العيسوى: التنمية فى عالم متغير، دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها، منتدى العالم الثالث، مكتبة مصر ٢٠٢٠، دار الشروق، للقاهرة ٢٠٠٠. ص ٢٨.  
<sup>٣</sup> راجع فى ذلك: ابراهيم العيسوى: ...مرجع سابق. ص ٢٩.

جديد لتنمية الموارد البشرية، ونكر تقرير البرنامج أن "الوقت قد حان لكي تسهم أفكار جديدة وحديثة في تحسين استخدام العامل البشرى فى التنمية وصياغة خطط عملية لتحرك عملى.<sup>١</sup>

ومنذ بداية التسعينيات يبرز مفهوم التنمية البشرية كدعامة أساسية لمدرسة فكرية جديدة للتنمية، حيث يصدر البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP سنويا منذ عام ١٩٩٠ تقرير التنمية البشرية، والذي يعد نقطة تحول فى الفكر للتنموى، وأيضا فى اهتمامات المنظمات الدولية والمجتمع الدولى بقضايا التنمية البشرية فى دول العالم. وقد عدلت كثير من الدول من سياساتها لتتلاقى أوجه القصور التى توضحها مؤشرات التنمية البشرية فيها. كما أصبحت الحاجة الى تأكيد أهمية التنمية البشرية مقبولة على نطاق واسع، ويلزم أن تترجم الى استراتيجيات وسياسات فعالة ومناسبة. ولعل هذا التغيير الجوهرى فى الفكر التنموى خلال العقود الثلاثة الماضية يرجع الى العوامل التالية:

١- اخفاق نماذج التنمية التى لم تأخذ الأبعاد البشرية والاجتماعية والثقافية فى حسابها بصورة كافية.

٢- تطور العلم والتكنولوجيا، خاصة تكنولوجيا المعلومات، بمعدلات لم يسبق لها مثيل أدى الى خلق فجوة بين المعرفة المتراكمة وقدرتنا على استخدامها فى علاج المشاكل، وبالتالي تعظم الحاجة الى موارد بشرية أكثر تأهيلا تدرك تحديات التكنولوجيا الحديثة.

٣- نشوء وتطور مجتمع المعرفة الذى يحل تدريجيا محل المجتمع الصناعى، والذي تصبح فيه الموارد البشرية للمؤهلة والمعلومات والمعرفة أكثر أهمية من الموارد الطبيعية ورأس المال. وهذه العوامل الثلاثة تشير بوضوح الى الارتباط الأساسى المتبادل بين التنمية البشرية من ناحية وبين العلم والتكنولوجيا من ناحية أخرى.<sup>٢</sup> وستتناول العاملين الأخيرين بدواسة تفصيلية فى الجزئين الثانى والثالث من هذه الدراسة.

#### ١-٢: تأصيل نظرى للعلاقة التفاعلية بين التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات:

نهتم فى هذا الجزء بعمل تأصيل نظرى للعلاقة التفاعلية والتأثير المتبادل بين التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات، ويشمل ذلك تقديم تأصيل نظرى لدور تكنولوجيا المعلومات فى مواجهة التخلف واعطاء فرصة عظيمة لرفع معدلات الأداء الاقتصادى والتأثير فى كافة نواحي الحياة. ثم نقوم بتحليل أسباب الانفصال التاريخى فى تناول قضايا الاقتصاد والتكنولوجيا، ولأمبرر

<sup>١</sup> راجع فى ذلك: مهدى المنجرة: الموارد البشرية من مدخل العلم والتقنية. فى: المعهد العربى للتخطيط بالكويت: تنمية الموارد البشرية. بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى، للكويت ٢٨-٢٩ نوفمبر ١٩٨٧. ص ٢٧٩.

<sup>٢</sup> أنظر فى ذلك: مهدى المنجرة: مرجع سابق. ص ٢٨٢.

لذلك فى مجتمع المعرفة. ثم نوضح أن منهج دراسة للتنمية البشرية أكثر من مجرد حرفية التكنولوجيات ويرتفع الى آفاق رحبة لفلسفة التنمية.

### ١-٢-١: أهمية تكنولوجيا المعلومات لمواجهة التخلف:

ترتكز تكنولوجيا المعلومات على نظم الحاسبات ونظم الاتصالات.<sup>١</sup> وتعتبر أحد المكونات الهامة فى التكنولوجيا المتقدمة، وأهم مكوناتها مايلى:

نظم للحاسبات: وتضمن وسائط تخزين البيانات المختلفة ووسائل الاتصال المتعددة، وكذلك النظم المدمجة التى تحتوى على جميع النظم التى تعتبر للحاسبات جزء أساسى منها.

تكنولوجيا البرمجيات: وتشمل تصميم برامج تشغيل الكمبيوتر، والتطبيقات المختلفة مثل قواعد البيانات والمعلومات والاتصالات.

تكنولوجيا شبكات المعلومات: وهى تساعد على ربط للحاسبات ونظم المعلومات فى أنظمة متكاملة على مستويات مختلفة.

وتعمل تكنولوجيا المعلومات على رفع مستوى الانتاجية وقدرات الاختراع والابداع والتجديد فى الدول النامية، وبصفة خاصة المهياة منها مثل مصر للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات. وتهتم معظم الدول النامية بتكنولوجيا المعلومات من أجل الاستفادة منها فى احراز معدلات أعلى للتنمية الاقتصادية وعدم الانعزال عن فرص التقدم فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدولية. ولتحديث نظم الاتصالات فى الدول النامية تأثير مباشر على زيادة النمو الاقتصادى، ورفع مستوى جودة الاتصالات يعنى للنفاد لى أسواق للصادرات وسرعة انتشار للتكنولوجيا الحديثة. والقضية الرئيسية فى الدول النامية تتمثل فى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزيد من سرعة الاندماج فى السوق العالمية والعولمة واتساع السوق والمنافسة. وفى بيئة المنافسة تصبح تكنولوجيا المعلومات وسيلة هامة للنهوض الاقتصادى.

ويساعدنا نظرية دورة حياة المنتج فى فهم دور التنمية البشرية فى اعداد رأس المال البشرى الذى يحدث التغييرات التكنولوجية. وتتطلب هذه النظرية من أن المنتجات للتكنولوجية أو الجديدة تمر بمراحل تمثل دورة حياتها، وهى مرحلة الاختراع وظهورها كمنتج جديد ثم نموه، ثم مرحلة النضج، ثم مرحلة التتميط وثباته فى السوق أو اختفائه. فى مرحلة المنتج الجديد تكون

<sup>١</sup> أنظر فى ذلك: محمد أديب رياض الغنيمى: تكنولوجيا المعلومات والأليكترونيات الدقيقة، فى: محمد السيد مسعيد (محرر): مبادرة للتقدم. استيعاب للتكنولوجيا المتقدمة فى مصر. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومؤسسة فريدريش ليرت الألمانية، القاهرة ١٩٩٨. ص ١٠٣.

تكاليف الإنتاج مرتفعة، وبالتالي اثمان المنتجات ايضا مرتفعة، ويكون عدد المنتجين قليلا. ويجرى تعديل المنتج وتطويره طبقا لاذواق المستهلكين وحالة السوق ويلزم تشغيل نسبة عالية من العلماء والمهندسين والفنيين، لان عملية الإنتاج تتميز بكثافة عالية من المهارة. أما فى مرحلة نضج المنتج ترتفع المبيعات وتخفض تكلفة الوحدة لدخول كثير من المنتجين الى السوق، وينخفض ثمن البيع. وفى مرحلة تنميط المنتج فان صفات المنتج وزيادة الطلب بالاضافة الى ضغط المنافسة يودى الى تحسين المنتج وانتشاره. ومرحلة النضج هذه تتطلب عملية الإنتاج كثافة اقل فى رأس المال البشرى وكثافة اكبر من رأس المال المادى.

ويتهجه سوق هذه المنتجات الجديدة، ومنها منتجات تكنولوجيا المعلومات، نحو الاتساع لدرجة يمكن بها تغطية تكاليف البحوث وتطوير المنتجات الجديدة. هذا من جانب الطلب أما من جانب العرض فيصبح عدد العلماء والمهندسين والفنيين غزيرا مما يودى الى الاستفادة من البنية التكنولوجية المتقدمة وفورات الإنتاج الكبير مما يودى الى خفض تكلفة المنتج.<sup>١</sup>

وبخصوص توزيع المزايا النسبية على المستوى الدولى يمكننا افتراض أن الدول التى يكثر بها نسبيا رأس المال البشرى، ممثلا فى العلماء والمهندسين والفنيين، تتمتع بميزة نسبية فى المنتجات التكنولوجية الجديدة مثل الكمبيوتر والأليكترونيات.<sup>٢</sup> وحيث أن عنصر رأس المال متحرك بينما العمل والتكنولوجيا اقل فى الحركة، فان رأس المال البشرى ليس فقط مجرد عنصر انتاجى يظهر لنا فى الانتاجية المرتفعة للعلماء والفنيين والمهندسين وانما تتجلى عبقريته أيضا فى الاختراع والابداع والابتكار التكنولوجى. والقدرة على التجديد التكنولوجى والابداع والاختراع لا تتوزع بالتساوى بين الدول. فالدول مرتفعة الدخل تكون فى وضع احسن من غيرها وتتمتع بتوافر

<sup>١</sup> أنظر فى ذلك:

Vernon, R. : International Investment and International Trade in the Product Cycle, in: Quarterly Journal of Economics, Vol. 80, 1966. Pp. 190-207.

<sup>٢</sup> لقد توصل الى نتائج متشابهة لنموذج دورة المنتج كلام بوزنر Posner فى نظرية الفجوة التكنولوجية، وكيسنج Keesing فى نموذج مهارات العمل. وقد تبعهما كلام جونسون Johnson. ويميز هيرش Hirsch بين نظرية نسب عناصر انتاج الجديدة التى تهتم برأس المال العيلى والبشرى كمحورين للتجارة الدولية، والنظرية التكنولوجية الجديدة التى تؤكد على اهمية رأس المال البشرى اكثر من رأس المال العيلى أنظر فى ذلك:

Johnson, H. G. : The Efficiency and Welfare Implications of the International Corporation, in: Kindelberger, Ch. : The International Corporation, Cambridge Mass. 1970. Pp. 35-56.

Posner, M. V. : International Trade and Technical Change, in: Oxford Economic Papers, Vol. 13, 1961. Pp. 323-341.

Keesing, D. B. : Labor Skills and the Structure of Trade in Manufactures, in: Kenen, P. B. , Lawrence. R. (Eds. ): The Open Economy, Colombia Studies in Economics, New York, 1968. Pp. 3-18.

Hirsch, S. : Location of Industry and International Competitiveness, Oxford 1967.

عناصر التجديد فى جانب العرض ممثلة فى عدد كبير من العلماء والفنيين والمهندسين، وفى جانب الطلب تتوفر قوى شرائية كبيرة ودخل مرتفع ورغبة فى تجربة افكار ومفجات جديدة. أما الدول ذات الدخل المنخفض، فهى على عكس ذلك تقتصر الى أعداد كافية من العلماء والمهندسين والفنيين.

ومن هنا فان رؤيتنا للعلاقة التبادلية والتفاعلية بين تكنولوجيا المعلومات والتنمية البشرية تنطلق من فهم عميق لتقسيم العمل الدولى الذى تهيم عليه دول المركز الصناعية أو الدول الرأسمالية المتقدمة، وتكثرت الدول النامية أو الإقتصاديات الرأسمالية المتخلفة فى ذلك للنظام الرأسمالى العالمى وتمثل أطرافه. وقد ألفت كتابات جونسون Johnson وبوزنر Posner وفيرنون Vernon فى العقود الثلاثة الماضية الضوء حول الدور الكبير الذى يلعبه التطور التكنولوجى والاتفاق على لبحث والتطوير فى خلق المزايا النسبية والتنافسية، حتى أصبحت التكنولوجيا هى العنصر الحامس فى تقسيم العمل الدولى. ولعل للدرس المستفاد من تجربة التصنيع فى دول النور الآسيوية، رغم ماتعرضت له من لكسار، أن الاستثمار فى كل من رأس المال العيلى والبشرى ورفع القدرة التنافسية مع الانفتاح على السوق العالمية قد ضمن لها تدفق التكنولوجيا الراقية ولتتعامل معها بكفاءة. وهذه التجربة غير قابلة للنقل أو للتقليد ولكن يستفاد منها بضرورة التركيز على كفاءة نظام للتعليم والتدريب والاهتمام بالتكنولوجيا الراقية ولبحث والتطوير.<sup>١</sup>

#### ١-٢-٢: ضرورة تجاوز الانفصال التاريخى بين الاقتصاد والتكنولوجيا:

لعل دراسة العلاقة التبادلية بين التنمية البشرية والتكنولوجيا تأتى فى إطار للتفاعل بين التغييرات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وللتغيرات التكنولوجية من ناحية أخرى. ولذا لتقينا نظرة على التطور الاقتصادى والاجتماعى للبشرية، يتضح لنا أن هذا التفاعل بين الانسان وأدوات الانتاج قديم فى تاريخ البشرية، وربما يرجع الى بداية نشأة تجمعات بشرية فى مرحلة ما قبل التاريخ المكتوب. فالتفاعل بين الانسان وأدوات الانتاج يصور لنا التطور الاقتصادى والاجتماعى للبشرية.

<sup>١</sup> لقد أدركت دول النور الآسيوية قيمة نظام التعليم، مسترشدة فى ذلك بتجربة ألمانيا واليابان. ونجاح نظام التعليم يودى الى تحرير العقل وتحرير الانسان وتلك عملية لا تجرؤ للصفوة السياسية فى بعض الدول النامية على القيام بها. فالبرجوازية العسكرية ذات تركيبة فاشية، وقشور الثقافة والتعليم لاتخبر من طبيعتها المتخلفة. فيضطّر العلماء والمتقنون للهجرة الخارجية أو الداخلية. أو قد يجبر المتقن على سلوكيات عدوانية تجعله بمظهر المجنون أو الصارخ فى البرية، أو يحارب فى معارك وهمية مثل دون كيشوت، أو يفقد جهره ويبيع نفسه. ولعل فى مسرحية مغامرة رأس للمملوك جابر لسعد الله ونوس، تصوير صادق لحالة المتقن الانتهازى الذى باع عقله ونفسه مقابل اغراء المال والجنس والسلطة. عندما وعده الأمير أن يصبح، بعد ابلاغ رسالته المكتوبة على رأسه للأعداء، وزيراً ويتزوج الوصيصة زمرد ويحصل على مال وفير.

وقد اشتهرت المدرسة التاريخية الألمانية في القرن التاسع عشر بمحاولات لتحديد تطور النظام الاقتصادي والاجتماعى فى شكل مراحل منطقية متتابعة. ومن روادها روشر Roscher وشمولر Schmoller وماركس Marx وماكس فيبر Max Weber. وقد أولت موضوع التطور الاقتصادي والاجتماعى عناية فائقة لم تصلها مدرسة الاقتصاد الكلاسيكى الانجليزية.<sup>١</sup> ولعل صراع الانسان مع الطبيعة أتاح له فرصة عظيمة لصناعة أدوات العمل البدائية، واستطاع تطوير أدوات العمل لرفع إنتاجيته ولشباع حاجاته. وقد تطورت وتراكمت معارف الانسان حتى استطاع صنع الآلات، لينفصل العمل الذهنى عن العمل اليدوى فى مرحلة تالية فى تاريخ البشرية. والتكنولوجيا هى نتاج تراكم معرفى، وكان الباحث على ابتكارها وتطويرها هو حاجات الانسان الاقتصادية. وهنا نجد تاريخيا أنه لم يحدث انفصال بين الاقتصاد والتكنولوجيا الا بعد قيام الثورة الصناعية. ونجد أن ماركس يطبق الديالكتيكية التاريخية فى تحليله لتطور المجتمعات البشرية قد استند الى أن التفاعل بين أدوات الإنتاج وقوى الإنتاج وعلاقات الملكية تشكل هوية نظام لقتصادى واجتماعى معين، فى مسار التطور الانسانى. وأشار ماركس الى أن الآلات يتجسد فيها العمل الميئ، أما العمل الحى، أى الجهد الانسانى العضلى والذهنى، فهو الذى يخلق القيمة وفائض القيمة. وهنا نجد التفاعل بين الانسان والتكنولوجيا.

ومع ذلك نجد أن التفاعل بين التغيير الاقتصادى والاجتماعى من جهة، والتغيير التكنولوجى من جهة أخرى لا يبدو واضحا فى المجال الأكاديمى.<sup>٢</sup> ورغم ادراك الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع لدور التغيير التكنولوجى فى التنمية الاقتصادية، الا أننا مازلنا فى حاجة الى مزيد من الدراسة لاقتصاديات التكنولوجيا والأسس العلمية لها.

والعلاقة بين التغييرات التكنولوجية والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية موضوع تتزايد أهميته باستمرار، لذلك تهتم الأدبيات الاقتصادية الحديثة باقتصاديات التكنولوجيا Economics of Technology، ويقصد باقتصاديات التكنولوجيا ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذى يدرس علاقات السببية والتفاعل بين التغييرات فى التكنولوجيا والعلوم الطبيعية من جهة، والتغييرات الاقتصادية من جهة أخرى. ويمكن القول بطريقة أخرى أن اقتصاديات التكنولوجيا تشير الى التحليل الاقتصادى للتغييرات التكنولوجية وأيضا تحليل التغييرات الاقتصادية المختلفة وانعكاسها

<sup>١</sup> حول أهمية المدرسة التاريخية الألمانية راجع: صلاح زين الدين مقدمة فى علم الاقتصاد، مكتبة جامعة طنطا، ١٩٩٩. الفصل الثالى.

<sup>٢</sup> يمكن الإشارة هنا الى أن بعض الاقتصاديين ذوى ثقافة عميقة فى العلوم الطبيعية الهندسية مثل فالراس Walras (١٨٣٤-١٩١٠)، وباريتو Pareto (١٨٤٨-١٩٢٣) لهما باع كبير فى الهندسة، أما كورنوت Cournot (١٨٠١-١٨٧٧) وكينز Keynes (١٨٨٣-١٩٤٦) فللها اهتمامات بالعلوم الرياضية، أما هيكس Hicks (١٩٠٤-١٩٨٩) فقد برع أيضا فى الهندسة والرياضيات.

على للتكنولوجيا. <sup>١</sup> واقتصاديات للتكنولوجيا بهذا المفهوم الذى سبق ذكره تعتبر فرعاً من علم الاقتصاد.

وإذا كانت العلوم الاجتماعية والطبيعية قد عانت من تناولها بالدراسة منفصلة عن بعضها، فإننا نجد اتجاهاً حديثاً للتسيق بين مختلف فروع المعرفة وعدم الفصل بينها. ولعل الانفصال للتاريخى بين التغيير التكنولوجى والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية قد ظهر فى بداية نشأة للرأسمالية مع الثورة الصناعية الأولى فى إنجلترا فى القرن الثامن عشر. فلم يتناول علم الاقتصاد حينذاك التغيير التكنولوجى وأثاره الاقتصادية بطريقة مرضية، بالرغم من تفاعل التكنولوجيا مع الاقتصاد. فقد أغفل الاقتصاديون الكلاسيك إعطاء التكنولوجيا ما تستحقه، وقام علم الاقتصاد بصياغة نسق ومعمار فكرى، ونشأت مهن أصبحت منفصلة عن بعضها لأسباب عديدة. ولعل الانفصال بين المؤسسات العلمية والاقتصادية يعتبر أكثر وضوحاً فى للنشأة الحديثة المستقلة للمدارس والجامعات والأكاديميات والمعاهد والوزارات. . . الخ. وهذا الانفصال الفكرى موروث كاتجاه طبيعى للتخصص وقد أصبح سبباً ونتيجة للانفصال للمؤسسى. <sup>٢</sup>

وللانفصال الفكرى بين الاقتصاد والتكنولوجيا علامات واضحة، مثل ندرة الإشارة الى للتكنولوجيا فى كتب الاقتصاد. والعكس أيضاً صحيح، فنجد ندرة الإشارة الى الاقتصاد فى كتب التكنولوجيا. والأهم من ذلك أن الانفصال الفكرى يبدو واضحاً فى طرق البحث فى كلا من الاقتصاد والتكنولوجيا واستقرت مفاهيم تتركس هذا الانفصال للفكرى، فهناك مثلاً تعريفات متعددة لعلم الاقتصاد، ولعل أشهرها تعريف روبينز Rubinz لعلم الاقتصاد بأنه العلم الذى يدرس سلوك الانسان فى سعيه لعلاج المشكلة الاقتصادية المتمثلة فى زيادة الحاجات الانسانية وندرة الموارد للالزمة لاشباعها. وهذا المفهوم يركز على السلوك الرشيد الذى يقره علم الاقتصاد من أجل كفاءة استخدام الموارد، وعلاج مشكلة ندرة الموارد.

<sup>١</sup> فى الحقيقة أن علماء الطبيعة والمهندسين لهم تعامل مع التحليل الاقتصادى حتى أنه يعتبر جزء أساسى من علمهم، خاصة عند بحث كيفية خفض للتكاليف وزيادة المنافع والحفاظ على الطاقة وصيانتها . . الخ. ان تحسين التصميمات للألات والمعدات والسلع، ورفع كفاءة تشغيلها ومناقعتها كانت تتم فى ظل هذا المفهوم غير أنها لم تكتسب طبيعة اقتصادية. وفى بعض الجامعات الأوربية خاصة فى ألمانيا تدرس العلوم الهندسية كفرع لعلم الاقتصاد ويعمل خريج هذه للدراسة كمهندس اقتصادى Wirtschaftsingeieur. وعلى أية حال فإن العلم والتكنولوجيا والهندسة ليست غاية فى حد ذاتها وإنما هى وسيلة لتحسين الأوضاع الاقتصادية على نطاق واسع.

<sup>٢</sup> قبل الحرب العالمية الثانية لم يكن للاقتصاديين لشغال كبير بالمفاهيم الاقتصادية المتعلقة بالتكنولوجيا. والى جانب للفصل بين التكنولوجيا والاقتصاد فقد حدث من جهة أخرى انفصال للنواحى الفكرية وحتى الأخلاقية عن علم الاقتصاد، الى أن يتجلى فى الربع الأخير من للقرن العشرين كتابات تزيل انفصال الاقتصاد والتكنولوجيا ليبرز لنا فرع جديد فى علم الاقتصاد عن لتقصاديات التكنولوجيا، ويشبه ذلك أيضاً لزالة للفصل بين الأخلاق والدين والاقتصاد فيما ينشر من كتابات حول الاقتصاد الإسلامى أو الاقتصاد المسيحى.

وعلى مدى نحو قرنين منذ نشأة علم الاقتصاد الحديث، جرى التركيز على ندرة الموارد وزيادة الحاجات. فقد أصبح الاقتصاد منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر يهتم بدراسة المبادئ التي تحكم كفاءة توزيع الموارد عند معرفة معطيات الموارد والحاجات. واتجهت كتابات علم الاقتصاد في مرحلة لاحقة الى نظرية التعظيم أو الأمثلية Optimization. ومن هنا أنشئ معمار فكري للاقتصاد النيوكلاسيكي يغلب فيه التركيز على عنصر الوقت. فعلى سبيل المثال جرى تناول موضوعات مثل توفير الموارد، وأسواق السلع، ونظرية المشروع ونظرية للتجارة والدورات الاقتصادية والبطالة... الخ. كما كانت هناك حاجة خاصة لتناول علم الاقتصاد كعلم تقوم فيه الرياضيات والاحصاء كأداة رئيسية للبحث.

وقد لا تتغير بعض حاجات الانسان الأزلية، ولكن تتطور وسائل اشباعها. ولنوضح ذلك بحاجة الانسان للاتصال كمثال يهمننا في دراستنا عن التفاعل بين التنمية البشرية وتكنولوجيا للمعلومات. فلم تتغير حاجة الانسان للاتصال منذ المجتمع البدائي وحتى اليوم، بينما تطورت للوسائل التكنولوجية بشكل كبير لاشباع الحاجة للاتصال. ولعل اللغة كانت أول وسيلة لتصال بين البشر وميزتهم عن رفاقهم في المملكة الحيوانية، فالانسان حيوان ناطق. وحاجة الانسان للاتصال مشتقة من وسائل الاشباع عبر التاريخ، فمثلا حتى الربع الأخير من القرن للتاسع عشر تمثلت وسائل اشباع الحاجة للاتصال في وسائل مباشرة مثل البريد والتلغراف والنار والمصابيح والأعلام... الخ. وبعد ذلك بنحو قرن من الزمن توسعت وسائل الاتصال لتشمل التلفزيون والتليفاكس والبريد الأليكترونى والراديو والتليفزيون والفيديو والتليفون المحمول والألياف الضوئية والأقمار الصناعية، والكمبيوتر، والوسائط المتعددة وبطاقات الدفع الأليكترونية وتطبيقات التخاطب والمؤتمرات عن بعد والتصوير الكامل ذو الأبعاد الثلاثة. وهناك وسائل أخرى ومنتجات تكنولوجية جديدة فى الطريق تأتي من مراكز البحث والتطوير ولا يمكن تصور أبعادها وآثارها فى تغيير وجه للحياه. ويمكن القول بأن هذه الوسائل تؤدي الى استخدام أفضل للموارد المتاحة لتلبية الحاجة الى الاتصال.

ولعل قول بعض الاقتصاديين التكنوقراطيين أن المشكلة الاقتصادية مازالت تدور حول كفاءة استخدام للموارد لتحقيق أفضل اشباع ممكن للحاجات الانسانية، يغفلون حقيقة أن البشر هم هدف التنمية وفى نفس الوقت هم صانعوها، وقولهم هذا يعبر فى الحقيقة عن توزيع أموا لموارنا الفكرية، والتي فى امكانها فى ظل التطور المذهل فى تكنولوجيا للمعلومات أن تتغلب على مشكلة ندرة الموارد المادية.<sup>1</sup> وبفضل التطور التكنولوجى، وخاصة تكنولوجيا المعلومات تستطيع التنمية

<sup>1</sup> ان التحليل الساكن لعملية توزيع الموارد لايعتبر القضية المحورية فى علم الاقتصاد وخاصة اقتصاديات للتكنولوجيا.

البشرية أن ترتفع بمعدلات أداؤها. فهناك أمثلة متعددة تشير إلى أن محدودية الموارد تنقل بسبب التقدم للتكنولوجي، فمادة السليكون الموجودة في الرمل الذي يفترض كافة بقاع اليابسة في الكرة الأرضية قد أصبح بفضل التقدم التكنولوجي مادة أساسية في صناعة شرائح الكمبيوتر ومعالجة المعلومات، بصورة لم تخاطر على ذهن أحد قبل مائة عام. أو فلننظر إلى الألياف الضوئية Optical Fiber التي تزودنا بقدرات هائلة للاتصال، وهي غير محدودة الاستخدام والمنافع في الأغراض العملية. ولنفكر في الموجات الكهرومغناطيسية Electromagnetic Waves التي تعتبر غير محدودة نظريا، وتزودنا بإمكانات الاتصالات الحديثة عبر الراديو والأقمار الصناعية والتليفون المحمول. لها اختراعات تقدم لنا إمكانات لاشباع الحاجات الإنسانية بصورة لم يكن يتصورها أحد في نهاية القرن للتاسع عشر عند صياغة النظرية الحدية ونظرية المنفعة في علم الاقتصاد. ولنفكر أيضا كيف أن الكثير من الحاجات وأسباب الرفاهية للمادية يوفرها التقدم في الطب اللوائى والعلاجى غالبا بدون استخدام للموارد الطبيعية، وجزئيا بسبب التقدم في الكيمياء الصناعية. ولنفكر في الطاقة المتاحة بفضل الهندسة والفيزياء النووية، ولنفكر في إمكانات تشكيل مواد ذات خصائص جديدة، ولتطور المذهل في التكنولوجيا الحيوية. هل أن الألوان إلى إعادة النظر في أحد تعريفات علم الاقتصاد بأنه علم للندرة؟

كل ماسبق مناقشته حول كفاءة توزيع المورد بوضوح لنا خطيئة الانفصال الفكرى بين التطورات الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتطورات للتكنولوجية من جهة أخرى. وعدم إدراك العلاقة الديالكتيكية والتفاعل بين التنمية البشرية والتكنولوجيا يبرز أيضا في صياغة المعمار الفكرى للاقتصاد النيوكلاسيكى على المستويين الجزئى والكلى، فقد أغفل الاقتصاد للنيوكلاسيكى أيضا الكثير من القضايا المتعلقة بالتنمية البشرية والتكنولوجيا، ولعل السبب في ذلك يعود جزئيا إلى أن هذه القضايا نفسها لم تكن مطروحة وقتها بنفس أهمية للقضايا الأخرى مثل دوال الأيمان والأسواق والعرض والطلب، والتثبيت الاقتصادى، ومشكلات التجارة الدولية والبطالة.<sup>١</sup> وفى سياق دراستنا هذه سيتضح لنا أن هناك مدرسة فكرية جديدة تترك العلاقة التفاعلية ولوثيقة بين التنمية البشرية والتكنولوجيا، خاصة تكنولوجيا المعلومات فى مجتمع المعرفة الكونى.

### ١-٢-٣: منهج دراسة التنمية البشرية بين حرفة التكنوقراط وفلسفة التنمية:

<sup>١</sup> قد يقال أن الاقتصاديين الكلاسيك مثل سميث وريكاردو وميل قد أشاروا إلى للتكنولوجيا فى كتاباتهم، وكذلك فعل ماركس والاقتصاديون النيوكلاسيك فيما بعد. والحقيقة أن الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك قد ساهموا بقسط غير وافر فى المناقشات حول أهمية للتكنولوجيا، ولكن لم يقيموا أعمالا نظرية حول هذا الموضوع.

بزغ مفهوم التنمية البشرية ضمن الاهتمامات الجديدة والمتجددة بقضايا وثيقة الصلة بالتنمية، ويضاف الى ذلك الاهتمام بقضية الثورة العلمية والتكنولوجية، وقضية الحفاظ على البيئة واطراد التنمية، وقضية الحريات والمشاركة الديمقراطية، وادارة شؤون المجتمع والدولة.<sup>١</sup> ولعل دراستنا لهذه للعلاقة الديالكتيكية بين التنمية البشرية والتكنولوجيا المتقدمة لاتخرج عن اطار هذه الاهتمامات الجديدة والمتجددة بقضايا وثيقة الصلة بالتنمية.

وفى التنمية البشرية يصبح الانسان هو هدف التنمية وصانعاها. ذلك لأن الناس هم الثروة الحقيقية لأى أمة. ولنتفق مع تعريف البرنامج الامائى للأمم المتحدة UNDP السابق ذكره بأن التنمية البشرية عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وأن يعيشوا حياة طويلة خالية من الأمراض والاعاقه، وأن يكتسبوا المعارف التى تطور قدراتهم الابداعية وتحقق ذواتهم. وهذا يتمشى مع المفهوم الواسع للتنمية. وبمعنى آخر فقد اعتبرت تقارير التنمية البشرية أن أهم الخيارات أمام الناس تتمثل فى الآتى:

١. اتاحة العيش فى حياة طويلة خالية من الأوجاع البدنية والنفسية، ويعبر عن ذلك بمؤشر خاص يتضمن. للعمر المرتقب عند الولادة.

٢. اكتساب المعرفة، ويعبر عنه بمؤشر نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة، وتعدلت طريقة ادراج للتعليم فى المؤشر عدة مرات، فأضيق عدد سنوات الدراسة ثم حل محله نسبة للقيود فى التعليم الابتدائى والثانوى والعالى معاً، الى معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ويرجع الأول بنسبة الثلث، والثانى بنسبة الثلثين للحصول على مؤشر التحصيل التعليمى.

٣. والتمتع بمعيشة كريمة، وذلك بحيازة الفرد للموارد اللازمة لتحقيق مستوى كريم للمعيشة. ويستخدم لقياس ذلك مؤشر متوسط دخل الفرد للحقيقى المعدل حسب القوة الشرائية

ونحن نتفق مع رأى القائل بأنه لايمكن دراسة موضوعات تتعلق بالتنمية البشرية كما لو كانت ممارسة تكنولوجية محصورة فى التحليل الاحصائى وتخطيط القوى العاملة، ومحاولة ايجاد ارتباط بين ناتج كل من نظم التكريب واحتياجات العمالة، تلك طريقة ساكنة لاتضع نصب عينيا تلك التحولات الكيفية التى يحققها العلم والتكنولوجيا ولاتقدر دور العلوم الاجتماعية والانسانية.<sup>٢</sup> إن أفضل استثمار هو الاستثمار فى المادة الرمادية أى الدماغ البشرى، ومن هنا ينظر بعض الباحثين الى الهوة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة على أنها هوة فى تنظيم استخدام العقل البشرى

<sup>١</sup> راجع فى ذلك: ابراهيم العيسوى: التنمية فى عالم متغير...مرجع سابق ص ٣٢-٣٨ .

<sup>٢</sup> راجع فى ذلك: مهدى المنجرة: الموارد البشرية من مدخل العلم والتقنية...مرجع سابق. ص ٢٨٤.

وتوظيفه للتوظيف المثمر، وقد يؤدي احترام العقل في الدول النامية الى وقف استنزاف العقول من هذه الدول. <sup>١</sup> وفي الجزء التالي من الدراسة سنقوم بدراسة نقدية لطرق قياس التنمية البشرية.

### ١-٣-١: دراسة نقدية لطرق قياس التنمية البشرية:

نعرض في هذا الجزء من الدراسة طريقة بناء دليل التنمية البشرية كمقياس للتنمية البشرية قام بتطويره خبراء البرنامج الائتماني للأمم المتحدة UNDP، ثم نعرض أوجه النقد لهذا المؤشر، وهل يطابق الشروط الواجب توافرها في مؤشرات القياس. ومدى صحة هذا المؤشر لقياس التنمية البشرية، وهل نستمر في تطبيقه، أو نقوم بتعديله لم نتركه جانبا.

### ١-٣-١: بناء دليل التنمية البشرية والنقد الموجه اليه:

يصدر للبرنامج الائتماني للأمم المتحدة UNDP منذ عام ١٩٩٠ سنويا تقرير التنمية البشرية ويحتوي على مؤشرات التنمية البشرية في دول العالم. ويوجد مستويين متكاملين لقياس التنمية البشرية: الأول على المستوى القومي وينتج عنه دليل التنمية البشرية، والمستوى الثاني للتنمية البشرية تفصيلي يتطرق الى تقسيمات مختلفة على أسس اقتصادية وإقليمية وديموقراطية. الخ فيجربى قياس التنمية البشرية من خلال مجموعة مؤشرات تلخص المنجزات في كثير من المجالات التي تهم التنمية البشرية. فمثلا في مجالات التعليم تستخدم نسب القيد في مراحل التعليم المختلفة، وعدد تلاميذ المدارس، والاتفاق على كل تلميذ كمؤشرات لقياس التنمية البشرية في هذا المجال. <sup>٢</sup> ودليل التنمية البشرية (HDI) Human Development Index هو معيار احصائي

<sup>١</sup> لعل ظاهرة هجرة العلماء والمثقفين من الدول النامية الى الدول المتقدمة، أو ما يطلق عليه استنزاف العقول Brain Drain، يرجع أساسا الى أن بنية التلخف الاقتصادي والاجتماعي تضع هذه العقول في مواقع محصورة لاثليق بكرامة الإنسان، فيضطرون الى الهجرة الى دول المركز الصناعي. ويوجد بالولايات المتحدة الكثير من علماء الدول النامية المهاجرين اليها، ونبغوا بفضل عقولهم أولا وامكانيات البحث العلمي المتقدمة ثانيا، وحصلوا على جوائز عالمية مثل الدكتور أحمد زويل، وهم يساهمون في دعم الاقتصاد الأمريكي وقيادته للعالم. وتبدو الصورة المقابلة لذلك، ما يعانيه العلماء والمثقفون في النظم المتسلطة في العالم الثالث. وتبقى في ذاكرة التاريخ المصري حقبة مظلمة أهينت فيها عقول الأمة، في السجون والمعقلات. ويحكى من مثالب تلك الفترة الحالكة أن أستاذا للرياضيات ذو شهرة عالمية سقط من الاعياء من تعذيب الجلاد العسكري الأسود في سجن الواحات، فما كان من كلب السلطة المسمى العسكري الأسود الا أن ينهره ويقول: "كم باجاهل". اذا كان هذا توصيف السلطة لمفكر عظيم بأنه "جاهل"، فلنا أن ندرك مدى تدهور العلوم الأساسية والبحث والتطوير، وهذا ما تفوقت فيه الهند لادراك الصغوة المتقفة هناك لقيمة الحرية والديموقراطية، مما جعل تجربة الهند الديموقراطية أصيلة مستمرة، والشعور بالكرامة والحرية متأصل في نفسية كل مواطن. أمثلة سحق العقل المصري في الحقبة الشمولية نجدها في كتابات كثير من المثقفين على تنوع مواقفهم السياسية مثل أحمد رائف وأحمد سيف الإسلام اللبنا من الاخولن للمسلمين، ومن البماريين مثلا كتابات فتحى عبد الفتاح ورفعت السيد وطاهر عبد الحكيم، خاصة كتابه "الأقدام العارية". والمناخ الاجتماعي في مصر مازالت تسوده بدرجة ما أيولوجية العسكري الأسود، وقد تعرض الباحث لمواجهته في مواقف متعددة، داخل الجامعة وخارجها. ان الباحث في العلوم الاجتماعية لايفصل ذاته عن مواقفه السياسية والاجتماعية، لذلك تمت بصياغة "نظرية النقد العام" لتفسير اهانة العقول في مجتمع متخلف.

<sup>٢</sup> راجع في ذلك: معهد للتخطيط القومي: مصر- تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، القاهرة ١٩٩٤، ص ٨. وباللمسبة لمفاهيم التنمية البشرية وطرق قياسها، راجع: اسماعيل صبرى عبد الله: التنمية البشرية، المفهوم-القياس-الدلالة، في:

لقياس التنمية البشرية بطريقة أوقع من معيار نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى. ويربط دليل التنمية البشرية بين الدخل والعمر المرتقب عند الولادة والامام بالقراءة والكتابة للخروج برقم عام وترتيب لمستوى التنمية البشرية.<sup>١</sup> وتعتمد تقارير التنمية البشرية التى يصدرها البرنامج الاممائى للأمم المتحدة UNDP على دليل التنمية البشرية فى تصنيف الدول لى ثلاث مجموعات كالاتى:

١. دول ذات تنمية بشرية عالية، يكون قيمة للدليل ٨.٠٠ فأكثر.
٢. دول ذات تنمية بشرية متوسطة، وقيمة للدليل تتراوح بين ٥.٠٠ الى ٨.٠٠.
٣. دول ذات تنمية بشرية منخفضة، وقيمة للدليل أقل من ٥.٠٠.

ويعتبر دليل التنمية البشرية مقياس مركب لعدة متغيرات، وحتى عام ١٩٩٣ اشتمل على ثلاثة مكونات وهى طول العمر والمعرفة والدخل، ويقاس طول الأجل بالعمر المتوقع عند الميلاد وتقاس المعرفة بمتغيرين للرصيد التعليمى، وهما نسبة معرفة للقراءة والكتابة عند الكبار، ومتوسط عدد سنوات الدراسة فى المؤسسات التعليمية. ويعدل مقياس الاجاز التعليمى عن طريق اعطاء وزن  $\frac{3}{2}$  لنسبة معرفة للقراءة والكتابة، واعطاء وزن  $\frac{3}{1}$  لمتوسط عدد سنوات الدراسة. وفى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ شتمل دليل التنمية البشرية على أربعة مكونات تتعلق بطول العمر المتوقع عند الميلاد، ونسبة معرفة للقراءة والكتابة عند الكبار، ومتوسط عدد خريجي المدارس سنويا، ومتوسط الدخل لحيقى للفرد ويتم قياسه بالقوة الشرائية للعملة الوطنية. وهذه المتغيرات الأربعة تمت معالجتها فى تقرير التنمية البشرية بطرق وأوزان مختلفة، فتوقعات العمر عند الميلاد أعطيت وزن  $\frac{3}{1}$ ، معرفة القراءة والكتابة أعطيت وزن  $\frac{9}{2}$ ، أما متوسط طول العام الدراسى فقد أعطي وزن  $\frac{9}{1}$ ، ومتوسط الدخل لحيقى للفرد أعطي وزن  $\frac{3}{1}$ .<sup>٢</sup> ومقاييس للمتغيرات المختلفة هذه لها أسس للمقارنة، بحيث أن القيم للملاحظة فى بلد معين تتراوح ما بين الصفر والواحد للصحيح. وهكذا نجد أن هذه المتغيرات الأربعة قد جرى تحويلها لى علاقة خطية، كما يتضح فى الجدول التالى:

كراسات بحوث اقتصادية عربية رقم (١)، سلسلة للتنمية البشرية (١)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، أغسطس ١٩٩٤. إبراهيم العيسوى: التنمية فى مصر ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة ١٩٩٤، فى: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث، العدد الأول، يوليو ١٩٩٥. وأنظر أيضا: مركز دراسات الوحدة العربية: التنمية البشرية فى الوطن العربى، مجموعة مؤلفين، بيروت، ١٩٩٥.

<sup>١</sup> انظر فى ذلك: البرنامج الاممائى للأمم المتحدة: تقرير للتنمية البشرية لعام ١٩٩١، الطبعة العربية، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩١.

ص ١٣.

<sup>٢</sup> انظر فى ذلك:

## جدول رقم ( ١ ) : بناء دليل التنمية البشرية

بيان	الأوزان	التحويل	لقياس	دليل التنمية البشرية
العمر المتوقع عند الميلاد	٣/١	خطى	صفر-١	القيم تتراوح من صفر الى واحد صحيح
نسبة التعليم	٩/٢	خطى	صفر-١	
متوسط سنوات الدراسة	٩/١	خطى	صفر-١	
متوسط الدخل الحقيقي للفرد	٣/١	خطى/لوغارى نمى	صفر-١	

المصدر:

Nuebler, Irmgard: Der Humanentwicklungsindex. Ein adaequates fuer Humanentwicklung? Diskussionspapier Nr. 37, Herausgegeben von Messkonstrukt Prof. Dieter Weiss, Berlin 1995. S. 3.

ويلاحظ أن متوسط دخل الفرد يمثل بعلاقة خطية حتى مستوى ٥١٢٠ دولار، ثم يتحول بعد هذا المستوى الى علاقة لوغارىتمية. أما قيمة ٥١٢٠ دولار فهي متوسط دخل الفرد لجميع البلاد حسب القوة الشرائية للنقود مقدرة بالدولار الأمريكى. أما قيم المتغيرات الأربعة السابق ذكرها فانها تضاف الى دليل التنمية البشرية طبقاً لأوزانها. وبذلك تقع قيم دليل التنمية البشرية ما بين الصفر والواحد الصحيح، بحيث يرتفع مستوى التنمية البشرية فى بلد ما كلما اقترب دليل التنمية البشرية فيها من الواحد الصحيح.

والقراءة الفاحصة والناقذة لتقارير التنمية البشرية تتيح لنا بلورة بعض الاستنتاجات والآراء، ففي تقرير التنمية البشرية الأول عام ١٩٩٠ مثلاً جرى ترتيب دول متباينة فى أدائها الاقتصادى والاجتماعى، فتجد أن دول الخليج المصدرة للبترول مثلاً هي تحت مستوى متوسط دخل الفرد وتقع مع جيبوتى فى ترتيب التنمية البشرية ما بين ٣٥ و ٥٤، وهو أنى من ترتيب مراكزها فى متوسط دخل الفرد.

وبينما قدرت قيمة دليل التنمية البشرية فى مصر ٣٨٩ .٠ وذلك فى التقرير الدولى للتنمية البشرية لسنة ١٩٩٤، فان التقرير المصرى للتنمية البشرية لسنة ١٩٩٤ يرى أنها أعلى من ذلك

ويقدرها ٠٠ ٤٤٤، وينكر أن مصر حققت في مدى عشرين عاما تقريبا بقدر بنحو ١٠٣ نقطة في الألف، بما يمثل زيادة قدرها ٣٦% في قيمة دليل للتنمية البشرية.

ومعظم الدول لديها مؤشر للتنمية البشرية يختلف عن ترتيبها في متوسط دخل الفرد، فنجد أن دول التحول الاقتصادي في شرق أوروبا ترتيب مواقعها في التنمية البشرية يتراوح ما بين ٢١ و ٤٩. وفي داخل مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD توضح المقارنة فروقا طفيفا. كما يلاحظ أن كندا وأستراليا مركزيهما في تقرير التنمية البشرية هو ١٠ و ١١ على التوالي، وهو أعلى من ترتيبهما في تقرير التنمية في العالم. بينما ترتيب الدنمارك وفنلندا في تقرير التنمية البشرية ٨ و ١٠ على التوالي أقل من ترتيبهما في تقرير التنمية في العالم.<sup>١</sup> وفي تقرير التنمية البشرية الأخير لعام ٢٠٠٠ نجد مثلا أن مستويات متوسط دخل الفرد في كل من باكستان وغينيا وفييتنام متماثلة تقريبا، ولكن مواقعها في دليل التنمية البشرية تتفاوت بشدة، فنجد غينيا تحتل المرتبة ١٦٢، وتحتل باكستان المرتبة ١٣٥، وتحتل فييتنام المرتبة ١٠٨. وهذا يثير التساؤل حول السياسات التي تطبقها فييتنام ويحسن بباكستان وغينيا اتباعها لرفع مستوى التنمية البشرية فيهما.<sup>٢</sup>

وتوجد تفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية في مصر، كما يبينها التقرير الدولي للتنمية البشرية لسنة ١٩٩٤. محافظة القاهرة يجعلها دليل تنميتها البشرية البالغ ٠٠ ٧٣٨ تحتل المرتبة ٦٩ في العالم، أي بعد تركيا مباشرة. ولكن ريف الوجه القبلي يجعله دليل تنميته البشرية يبلغ ٠٠ ٤٤٤ ويحتل بذلك المرتبة ١٢٥ بعد الكاميرون. وحسب التقرير الدولي للتنمية فإن هذه التناقضات تمتد إلى جميع المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية. فمعدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار في ريف الوجه القبلي يقل عن نصف معدل معرفة القراءة والكتابة في محافظة القاهرة، ويقل متوسط العمر المتوقع فيه بمقدار ست سنوات، ويقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقدره ٢٦٨٠ دولار بنسبة ٤٥%. ويعترف التقرير بأن هذه التفاوتات الإقليمية في مصر قد لا تكون شديدة للتطرف مثل التفاوتات الموجودة في البرازيل ونيجيريا، ولكنها كبيرة بدرجة تجعلها تستحق اهتماما عاجلا على مستوى السياسات. وتأكيدا لذلك الاستنتاج نجد أنه بعد صدور التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، نشر مركزان للبحوث في البرازيل بيانات عن التعليم والصحة والدخل فيما يتعلق بجميع بلديات البرازيل تكشف عن وجود تفاوتات هائلة فيما بينها. أيضا نجد أن كندا، التي تحتل مكان الصدارة في تقرير التنمية البشرية منذ عدة سنوات، تعاني فيها بعض

<sup>١</sup> راجع في ذلك:

UNDP: Human Development Report 1990, New York, Oxford University Press, 1990. P. 9.

<sup>٢</sup> راجع في ذلك:

UNDP: Human Development Report 2000, New York, Oxford University Press, 2000.

الأقليات الدينية غير الكاثوليكية من التمييز الديني، ولاتنتم حكومة المقاطعة تمويلًا لمدارسها، وأبلغت بذلك لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما يوضح التقرير أن الولايات المتحدة بالرغم من تمتعها بأعلى دخل للفرد، يرتفع فيها الفقر النسبي، تليها أيرلندا والمملكة المتحدة، والسبب في ذلك هو شيوع الأمية الوظيفية، حيث يبلغ معدلها شخصًا واحدًا بين كل خمس أشخاص. ناهيك عن أنه في كثير من البلاد ترتفع للتنمية البشرية في المناطق الحضرية وتخفض في المناطق الريفية، بالإضافة إلى فروق بين الجماعات العرقية، وبين الرجال والنساء.<sup>١</sup>

كما سبق، وحتى هذه النقطة من التحليل والنقد، نجد أن مؤشرات التنمية في العالم تثير الكثير من الخلاف في الرأي وهل تعبر حقيقة عن التنمية البشرية، وهل يمكن تحصيلها أم يستغنى عن استخدامها؟ إن دليل التنمية البشرية الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP يقيس وضع التنمية البشرية لبلد ما. وسبق التنويه عن أن بناء هذا الدليل قد تغير خلال السنوات الماضية أكثر من مرة، وذلك نتيجة للنقد المتزايد لما يعتري هذا المقياس من قصور، ومراعاة المقترحات المقدمة من الأكاديميين وصانعي السياسات لتحسينه.<sup>٢</sup> وسبق للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن أكد على أنه لن تطرأ تعديلات أخرى على طريقة القياس لدليل التنمية البشرية لعدة سنوات قادمة.<sup>٣</sup>

وبصفة عامة فقد تعرض دليل التنمية البشرية للنقد من الخبراء والأكاديميين ورجال السياسة، فمثلا يرى الدكتور على نصار أن دليل التنمية البشرية يغفل بعدا هاما للتنمية وهو الحرية الانسانية للفرد والمجتمع، ويغفل جوانب أخرى تهم الناس مثل شعورهم بالأمن وانعدام التمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق. ومن عيوب استخدام الوسط الحسابي غير المرجح تعرض المؤشر للتأثر بالقيم المتطرفة لأي مؤشر فرعي يدخل في تركيبه. وصعوبة مقارنة قيم المؤشر من سنة لأخرى، خاصة مع تغير الحدود القصوى والحدود الدنيا للمؤشرات الفرعية الداخلة في تركيبه سنويا، ويرى علاج هذه المشكلة بتثبيت قيم هذه الحدود. ويفسر النخل نسبة كبيرة من التغير في المؤشر، مما يقلل من أهمية المكونين الآخرين. وجرى معالجة هذه المشكلة بالحد من

حول تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، في UNDP<sup>١</sup> راجع في ذلك: النشرة الصحفية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي <http://www.undp.org/hdro/jhdcontents.htm> موقع على شبكة الانترنت

<sup>٢</sup> راجع في ذلك:

UNDP: Human Development Report 1994, ..., 1994. P. 90  
Nuebler, Irmgard: Der Humanentwicklungsindex. Ein adaequates fuer Humanentwicklung?  
Diskussionspapier Nr. 37, Herausgegeben von Messkonstrukt Prof. Dieter Weiss,  
Berlin 1995. S. 2.

<sup>٣</sup> أنظر في ذلك:

UNDP: Human Development Report 1994, New York, Oxford University Press, 1994. P. 94.

سطوة الدخل على مؤشرات التنمية البشرية، ليس فقط باستخدام تعادل القوة الشرائية، ولكن أيضا بانقطاع أجزاء من الدخل المرتفعة فوق مستوى معين. لذلك يقترح الدكتور نصار صياغة مؤشر اجمالي للتنمية البشرية يتضمن ثلاث مجموعات من المؤشرات، وهي تتعلق بحالة الفرد والمجتمع، وكفاءة التنظيم المجتمعي، واطراد للتنمية.<sup>١</sup>

### ١-٣-٢: دراسة مدى صحة نتائج قياس التنمية البشرية:

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن عند هذه النقطة من التحليل هو: مامدى صحة نتائج قياس التنمية البشرية؟ وبمعنى آخر هل يصلح دليل للتنمية البشرية لقياس التنمية البشرية فى بلد ما؟ ان التنمية البشرية كمؤشر اقتصادى ولجتماعى له صفة تجريدية abstract، فلا يستطيع الانسان ملاحظته وبالتالي لا يستطيع قياسه مباشرة.<sup>٢</sup> ومشكلات القياس للمتغيرات التى يصعب تقديرها كليا مشكلة معروفة فى العلوم الاجتماعية.<sup>٣</sup>

وقد تبني برنامج الامم المتحدة الاتماني UNDP فكرة عمل مقياس أو دليل للتنمية البشرية ليتمكن عمل تصور للمتغيرات المتصفا بالتجريد. وفى دراسة نوبلر Neupler المشار اليها آنفا حول دليل التنمية البشرية يتضح لنا أن تركيب مقياس أو دليل للتنمية البشرية يعتمد على ثلاثة مستويات للمفاهيم، ويعبر عنها فى الجدول رقم (٢) كما يلى:

للمستوى الأول يتضمن متغير يتصف بالتجريد ومن المصلحة عمل قياس له، ولكن لايمكن ملاحظته وبالتالي لايمكن قياسه بطريقة مباشرة.

<sup>١</sup> راجع فى ذلك: على نصار: للتنمية البشرية، نحو محاولة لصياغة وجهة نظر عربية فى المفهوم والقياس، الاسكوا، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم ٤، ليوبرك، ١٩٩٧.

<sup>٢</sup> انظر فى ذلك:

Nuebler, Irmgard: Der Humanentwicklungsindex. Ein adaequates fuer Humanentwicklung? .... Berlin 1995. S. 4.

<sup>٣</sup> الحقيقة أن مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية قد واجهت مشكلة للقياس الكمي لمتغيرات يصعب أو يستحيل تقديرها كليا. لنجد قياس المنفعة لدى أصحاب مذهب المنفعة مثل بنام وستولر ميل، افترضوا أن وحدات قياس المنفعة والسلع هي تقدير شخصى بحت. وعندما حاول بعض الاقتصاديين النيوكلاسيك قياس المنفعة بفكرة منحنيات السواء زادوا الأمر تعقيدا ولم يأتوا بمقياس كمي مقبول للمنفعة. أيضا نجد أن فيلهلم رايش Wilhelm Reich حاول قياس الطاقة الجنسية والشباب الجنسي بتطبيق مبادئ الاقتصاد السياسى، وافترض أن هناك موازنة للطاقة الجنسية Sexual Budget ولها جانبان، الجانب الأول يحتوى على الطاقة الحيوية للانسان Bioenergetic والجانب الثانى يمثل تصرف الطاقة الجنسية، ويكون الرصيد فائضا أو عجزا جنسيا، تماما مثل سلوك ميزان المدفوعات فى معاملات الدولة مع العالم الخارجى فتحقق فائضا أو عجزا. والحقيقة أن بحوث فيلهلم رايش وأتباعه لم تكن فى مجال القضايات الجنس، ولما أحدثت هذه المدرسة ثورة فى العلاج النفسى بفهمها العميق والشامل للاقتصاد السياسى، والدعوة الى تحرير الطاقة الجنسية للانسان حسب نظرية فرويد، رغم استقلال فيلهلم رايش فى مرحلة متأخرة عن مدرسة التحليل النفسى التقليدية.

والمستوى الثانى يتضمن جوانب وأبعاد معينة، يمكن عن طريقها تعريف وتحديد المتغيرات ذات الصفة التجريدية. ويمكن أن نكل على درجة تحقيق الهدف بالنسبة للمتغير المجرد، غير أنه لا يمكن أيضا قياسها بطريقة مباشرة.

أما المستوى الثالث من المفاهيم فيتضمن قيم ومتغيرات يمكن قياسها ميدانيا، حيث يمكن ملاحظتها وتقديرها كميًا. والمتغيرات التى يمكن ملاحظتها، تصبح بالتالى مؤشرات لقياس للقيم المجردة، وذلك عندما يمكن صياغة علاقة نظرية هامة تربط هذه الجوانب والأبعاد.

#### جدول رقم ( ٢ ): تركيبة قياس دليل التنمية البشرية

التنمية البشرية			متغير مجرد
مستوى المعيشة	المعرفة	طول العمر	جوانب يراد قياسها
متوسط دخل الفرد الحقيقى	متوسط السنة الدراسية	تعلم القراءة والكتابة	مؤشرات القياس

#### المصدر:

Nuebler, Irmgard: Der Humanentwicklungsindex. Ein adaequates fuer Humanentwicklung? Diskussionspapier Nr. 37, Herausgegeben von Messkonstrukt Prof. Dieter Weiss, Berlin 1995. S. 4.

ونتيجة القياس تعبر الى حد كبير عن درجة قياس صحيحة، خاصة اذا وجد فى نفس الوقت تركيبة قياس مناسبة. وهذا يتحقق لدرجة كبيرة اذا كان مفهوم القياس يرتكز على معرفة نظرية وميدانية، فان صحة تركيبة القياس ستكون الى حد كبير مضمونة، كما أن المؤشرات ستظهر لنا سلسلة من الخصائص المرغوب فيها.<sup>١</sup>

وفيما بلى ندرس ونحلل مدى صحة نتائج قياس دليل التنمية البشرية، بمعنى محاولة استخدام هذا الدليل كتركيبة قياس ملائمة، من حيث تأصيل مفاهيم قياس التنمية البشرية، واختيار مفردات القياس ووضع الأوزان للمؤشرات واجراء عملية التحويل غير الخطى ووضع معايير للقياس:

<sup>١</sup> أنظر فى ذلك:

( أ ) تأصيل مفاهيم قياس التنمية البشرية:

نقطة الضعف الرئيسية فى دليل التنمية البشرية تدور حول عدم كفاية التأصيل النظرى لتركيبه هذا المقياس للتنمية البشرية. حيث نجد أن الدليل يستند الى سلسلة من الفروض الضمنية والأحكام القيمية، والتي لم تتم مناقشتها أو تحليلها بدرجة كافية. وهذا ينطبق على اختيار المجالات أو الأبعاد والمؤشرات، وأيضاً طريقة وضع الأوزان، وعملية التحويل، وعملية وضع المعايير أو المقاييس.

( ب ) اختيار مفردات القياس لدليل التنمية البشرية:

إذا كان مفهوم التنمية البشرية، طبقاً لرأى الدكتور حامد عمار للمسبق نكره، يمكن وصفه باستخدام أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. فان دليل للتنمية البشرية يستند فقط الى أبعاد اقتصادية واجتماعية، وهى بالتحديد طول الأجل، والعمر المتوقع، وحالة التعليم، ومستوى المعيشة. ولا يوجد تأصيل نظرى يوضح أسباب اختيار هذه الأبعاد بالذات، بينما أهملت الأبعاد السياسية والثقافية. وذلك بالرغم من أن أحد تقارير التنمية البشرية من برنامج الأمم المتحدة الاتمائى يؤكد على أن "التنمية البشرية تعد منقوصة بدون الحرية السياسية".<sup>١</sup> ومع ذلك فقد تم التنازل عن لدرج هذا البعد الهام فى تركيب مقياس دليل للتنمية البشرية بسبب الاقتاد الى مؤشر كى بسيط ويكون قابلاً للقياس.

وفى سنة ١٩٩١ عرض برنامج الأمم المتحدة الاتمائى UNDP، دليلاً للحرية الاتسانية Human Freedom Index استناداً الى مؤشر قام بتطويره شارلس هوماننا Charles Humana، غير أن هذا المنطلق توقف ولم يواصله برنامج الأمم المتحدة الاتمائى بعد ذلك.<sup>٢</sup>

يضاف الى ذلك أن اختيار مفردات المؤشرات لا يستند الى تأصيل نظرى أو عملى. لذلك نجد على سبيل المثال أن قبول تقرير التنمية البشرية لمؤشر متوسط السنة للدراسية بعد تعديله لقياس جوانب المعرفة قد جرى تاسيسه على أركان هزيلة واهية بأن "هذا المؤشر يتضمن قدرات من المعرفة والاتصال أكثر من معرفة القراءة والكتابة".<sup>٣</sup> وبالإضافة الى ذلك فان التقرير لم يشرح اطلاقاً كيف جرى حساب مؤشر متوسط السنة للدراسية.

<sup>١</sup> انظر فى ذلك:

UNDP: Human Development Report 1994....., 1990. P. 16.

<sup>٢</sup> انظر فى ذلك:

Nuebler, Irmgard: Der Humanentwicklungsindex. .... Berlin 1995. S. 5.

<sup>٣</sup> انظر فى ذلك:

(ج) وضع الأوزان للمؤشرات:

بالإضافة الى مشكلة اختيار الجوانب والأبعاد لعمل دليل التنمية البشرية، فان وضع الأوزان غير المرجحة لهذه الأبعاد والمؤشرات يركز أساسا على فروض ضمنية وأحكام قيمية. وبصورة مثالية ينبغي تحديد الأوزان طبقا لدالة رفاهية تبين كم يساهم كل متغير في دالة الرفاهية الاجتماعية الكلية. وهذه الدالة غير معروفة، ولذلك فان وضع أوزان غير مرجحة بمقاييس محددة يعتبر تحكما وتعسفا الى حد كبير.

وبالرغم من ذلك ينبغي مناقشة لماذا قام تقرير للتنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الائماني باستخدام الأوزان الاسمية للأبعاد الثلاثة السابق ذكرها. وأكثر من ذلك فانه يتضح لنا أن الأوزان الفعالة لمفردات الجوانب محل الدراسة، والتي جرى قياسها على أساس مجالات مختلفة للمؤشرات للجزئية، تتباعد بقوة عن بعضها البعض.

(د) إجراء عملية للتحويل غير الخطي:

ان التحويل غير الخطي لمتوسط دخل الفرد، والذي يدور حول ٥١٢٠ دولار أمريكي، يستند في تفسيره الى تناقص المنفعة الحدية للدخل. وذلك لايكس لنا لماذا يتحول مستوى الدخل الأقل من هذا المبلغ بطريقة خطية، وبذلك لا ينبغي أن يوجد تناقص في المنفعة الحدية للدخل. ان طريقة وطبيعة الأسلوب اللوغاريتمي يتضمن أن الدخل أعلى من متوسط دخل الفرد، مما يعني ارتفاعا هامشيا لامكانيات الاختيار المتاحة أمام الناس، وبالتالي ينسحب هذا الاستنتاج الى التنمية البشرية. وهذا لا يمكن لدراسته طالما استخدم هذا الدخل في رفع مستوى التنمية البشرية، وذلك مثلا عن طريق الاستثمار في التعليم والصحة.

ان اختيار التحويل الخطي لمفردات المؤشرات الواردة في تقرير للتنمية البشرية وهي توقعات العمر ومعرفة القراءة والكتابة ومتوسط السنة الدراسية لا يجرى تفسيرها أو تأصيلها نظريا أو عمليا. وينفس المنطق السابق يمكن أيضا تطبيق طريقة تناقص الإيراد الحدى لمجالات للتعليم والصحة. وتوجد في الواقع دراسات عديدة في مناطق مختلفة من العالم المتقدم والمتخلف، ينخفض فيها معدل العائد الاجتماعي مع ارتفاع مستوى التعليم. لذلك يمكن تبرير استخدام متوسط السنة الدراسية كمؤشر، سواء بأسلوب خطي أو غير خطي.

(هـ) وضع معايير للقياس:

حتى سنة ١٩٩٣ استحدث تقرير التنمية البشرية معايير لقياس المؤشرات لأهداف وغايات متغيرة. وتبين هذه المعايير الحدين الأعلى والأدنى لقيمة كل مؤشر في مختلف البلاد. وبذلك أصبح دليل التنمية البشرية في وضع يسمح بتصنيف البلاد الواردة بالتقرير حسب ترتيب معين، وبذلك يمكن توضيح درجة تطورها النسبي في مجال التنمية البشرية. أما القيم المطلقة لقيم دليل التنمية البشرية لا يمكنها بالتأكيد أن تقدم مقولة صحيحة عن مستوى التنمية، ولذلك لم تكن تلك المعايير وافية أو كافية لاجراء عملية مقارنة عبر فترة زمنية معينة. وقد اعترف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بنقطة الضعف هذه، فجرى تطبيق قيم معيارية لجميع المؤشرات المستخدمة، حيث يطابق الحدين الأعلى والأدنى القيم المتطرفة للحالية والمتوقعة، وذلك على المدى الطويل، ويمكن بذلك اعتبارها هدفا ثابتا. <sup>١</sup> وهكذا أصبح من الممكن عمل مقارنة في فترة زمنية محددة، وأمكن لدليل التنمية البشرية أيضا قياس مدى تقدم التنمية في بلد معين.

### ١-٣-٣: مدى صحة بناء دليل التنمية البشرية:

يعتبر تحديد مدى صحة تكوين دليل للتنمية البشرية شرطا هاما آخر لقياس صحة نتائج القياس. ويمكن تحقيق مدى صحة دليل للتنمية البشرية بقدر الامكان من خلال شموله جميع الجوانب والأبعاد، وأيضا من خلال اختيار متغيرات للقياس ذات أهمية عملية. ونشرح ذلك فيما يلي:

### (أ) مدى شمولية دليل التنمية البشرية:

إن الإحاطة بقدر الامكان بجميع أبعاد متغيرات مجردة، سوف تساهم بطريقة أساسية في صحة نتائج القياس للتنمية البشرية. إن دليل التنمية البشرية يقيس التنمية البشرية بطريقة غير كاملة أو وافية لما هو مطلوب، ذلك لأن هذا الدليل يقتصر على بعدين فقط الأول لقتصادي والثاني اجتماعي. كما يعترف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأن مفهوم التنمية البشرية أوسع كثيرا من مقياسه. <sup>٢</sup> وإذا لم تراعى الحريات السياسية وحقوق الإنسان فإن جوانبها جوهرية للتنمية البشرية. مسيبيها الإهمال. وبذلك لن يكون بناء دليل التنمية البشرية صحيحا. وتضمن تقرير التنمية لعام ١٩٩١ دليلا للحرية الإنسانية في ٨٨ بلدا، واستنتج أن ارتفاع مستويات الحرية الإنسانية تؤدي عموما إلى ارتفاع مستويات التنمية البشرية. <sup>٣</sup>

<sup>١</sup> انظر في ذلك:

UNDP: Human Development Report 1994, ..... P. 92.

<sup>٢</sup> انظر في ذلك:

UNDP: Human Development Report 1994, ..... P. 5.

<sup>٣</sup> انظر في ذلك:

إن بناء دليل التنمية البشرية يمكن أن يكون صحيحا، بالرغم من إهمال بعض الأبعاد، خاصة إذا وجد ارتباط إيجابي مرتفع بين المتغيرات المطبقة والأخرى المهملة. وتوجد دراسة قام بها داسجوبتا Partha Dasgupta حول أفقر ٤٦ دولة في العالم، وقد أوضحت على سبيل المثال أنه توجد علاقة سلبية بين نسبة التعليم ومقاييس الحريات السياسية وحقوق الإنسان. لذلك فإن دليل التنمية البشرية يتجه إلى المبالغة على الأكل بالنسبة لمجموعة الدول الأكثر فقرا، وأيضا الدول التي يرتفع لديها نسبة تعلم القراءة والكتابة.

وعلى مستوى المقاييس التي يمكن ملاحظتها، يمكن للقول بصفة عامة أنه لا توجد مؤشرات كاملة، ذلك لأن مفردات المؤشر لا تسمح بالاحاطة بأبعاد شاملة. ومن هنا فإن استخدام أكثر من مؤشر يرفع من صحة دليل التنمية البشرية، خاصة إذا كانت هذه المؤشرات تكمل بعضها بعضا.<sup>١</sup>

والجدير بالملاحظة أيضا أن دليل التنمية البشرية يشمل كل الأبعاد الثلاثة المطبقة على مؤشرين فقط. ويوضح لنا ذلك أن الجوانب الخاصة بالتعليم من خلال المؤشرات المطبقة، حيث يمكن الاحاطة بها بشكل غير كامل. فكل مجتمع بحكم تطوره الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لديه وضع للتعليم واكتساب المعرفة يورثه للأجيال التالية، لذلك يوجد في كل بلد نظام تعليمي له خصوصيته، ويجرى تطويره وتعديله طبقا للظروف المحلية وأيضا استجابة للتطورات الإقليمية والعالمية، وذلك ينطبق على التعليم العام للرسمي، وتكوين مهارات للعمل، والتعليم الرسمي وغير الرسمي. غير أن البرنامج الاممائي للأمم المتحدة UNDP يستخدم مؤشرات تتعلق بالتعليم والمعرفة، ولكن لاتجدها الا في نظام التعليم الرسمي فقط. وفي هذا المقام يجدر بنا الإشارة إلى أنه في كثير من البلاد يلعب نظام التعليم غير الرسمي دورا هاما، ففي كثير من البلاد ينتشر التعليم والتدريب المهني في كثير من المصانع وأماكن العمل.<sup>٢</sup> ونفس المشكلة نجدها في الدول النامية التي لديها قدرات تعليمية في شكل نظام تعليم تقليدي، مثل نظام الكتاتيب الذي كان مطبقا في مصر، وحفظ الثقافة العربية والإسلامية من الغزو الثقافي الأجنبي. وكمن عبقرى توفد ذهنه

البرنامج الاممائي للأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١، الطبعة العربية، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩١. ص ١٤.

<sup>١</sup> راجع في ذلك:

Critto, Adolpho: "Methodological Aspects in the Study of Social Indicators". In: *Labour and Society* (Vol. 4, No. 4): 331-354. International Institute for Labour Studies, 1979. P. 333.

<sup>٢</sup> أنظر في ذلك:

Nuebler, Irmgard: *The Knowledge Dimension in the Human Development Index*, In: *Search of a Broader Concept*, UNDP, New York, 1994. P. 9.

تحت يد سيدنا فى الكتاب. <sup>١</sup> أو قد يوجد نظام مكمل للتعليم الرسمى مثل نظام الجامعة الشعبية والذي كان مطبقاً فى مصر مثلاً حتى نهاية الخمسينيات. وفى كثير من البلاد تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً أساسياً فى انجازات التعليم غير الرسمى. ان دليل التنمية البشرية يهمل بذلك جزءاً جوهرياً للتنمية البشرية فى كثير من المجتمعات، حيث أن اكتساب التعليم والمعرفة يوجد أيضاً خارج نظام التعليم الرسمى.

### (ب) أهمية المؤشرات المستخدمة:

نجد أيضاً مطلباً هاماً لبناء مقياس للتنمية البشرية وهو مدى أهمية المؤشرات التى يتم تطبيقها. ذلك لأن درجة تحقيق الهدف لأبعاد معينة مثل العمر والصحة، يلزم قياسها مثلاً بمؤشر طول العمر المتوقع عند الميلاد. والعمر المتوقع عند الميلاد يمكن حسابه بمعدل الوفيات، وهذا المعدل يكون محدوداً فى درجة قبوله أو تعبيره عن الصحة والمرض أو الاعاقة أثناء الحياة. ولذلك نجد هناك مقياساً هاماً، والذي يسمى بمقياس دالى DALY قام بتطويره البنك الدولى، وهذا المؤشر يقيس سنوات الحياة بدون أمراض أو اعاقة. <sup>2</sup> بينما طريقة دالى لقياس معدل الوفيات تتضمن أيضاً وزناً مرجحاً للعمر، فان هذه الطريقة تستخدم أوزان مرجحة ومختلفة نسبياً للعمر، فيكون للحكم أيضاً مختلفاً بالتالى، وذلك لم يقبله البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP فى ظروف معينة. فضلاً عن ذلك فإنه يجب وضع أوزان مرجحة للمؤشرات المستخدمة لقياس المعرفة بطريقة جادة. ان دليل التنمية البشرية يجعل نسبة التعليم بنسبة ٩/٢، ومتوسط السنة الدراسية ٩/١، وهذه الأوزان تتضمن أن معرفة القراءة والكتابة يعتبر أهم متغير بالنسبة لتحقيق التنمية البشرية. الذهاب الى المدرسة يتضمن عملية تعليم رسمية، كما أن المهارات المهنية

<sup>١</sup> الدليل على أهمية نظام التعليم التقليدى وغير الرسمى أن رواد التنوير فى مصر مثل الطهطاوى ومحمد عبده وحتى لطفى السيد وأحمد أمين وطه حسين بدأ تكوينهم التعليمى والثقافى فى نظام تعليم غير رسمى وهو الكتاب، الذى كان منبعاً لصيلا للتعليم الدينى وترويض المؤسسة الدينية وأيضاً للتعليم الرسمى الحديث بداية من عصر محمد على، لتتكون شرائح من الطبقة الوسطى المصرية تستوعب الثقافة الأوروبية وتجمع بين الأصالة والمعاصرة. وتظل قيمة التعليم مع ذلك لها أولوية فى سلم القيم لدى الطبقة الوسطى، ويحرص الآباء ورجال التربية فى مجتمع أبوى تلقين النشء احترام "الكبير" وترسيخ مشاعر الاحترام والاذعان والولاء، وذلك بالرغم من سعى البيروقراطية العسكرية منذ الخمسينيات لمحو احترام الكبير بضرب الارستقراطية المصرية ليحل محلها ويتبوأ مراكزها السياسية والاجتماعية عناصر غير ديموقراطية تحمل فكرية البرجوازية الصغيرة لايشغلها احترام الكبير. ولذلك يريد بعض المتعلمين وأشباه المتقنين أنهم "جيل بلا أساتذة". وهذا ما حدا بالرئيس السادات أن يدعو للعودة الى أخلاق القرية واحترام الكبير. ويلاحظ أنه منذ بداية السبعينيات ومع قنوم الزواج النفطى والثقافة الريعية تميزت قيمة التعليم فى سلم القيم البرجوازية، لينازعها قيم التنجيز والسوقية الرثة، وذلك بعكس صورة المرحلة الانتقالية التى تعيشها مصر حالياً والتحول الاجتماعى والسياسى الذى لم يستقر بعد على شكل محدد لاقتصاد السوق.

<sup>٢</sup> انظر فى ذلك:

والمعارف العامة تكتسب أيضا في نظام التعليم الرسمي، ولكن معرفة القراءة والكتابة ليست هي النتيجة الوحيدة لهذه العملية بل يضاف إليها آثار أخرى معرفية وغير معرفية، تساهم بلا شك في التنمية البشرية. وتبين لنا دراسة قام بها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD)، معدل وفيات الأطفال لها معدل ارتباط سلبي مع عدد سنوات التعليم، ولكنها ليس لها معامل ارتباط سلبي مع تعلم القراءة والكتابة. وبالنسبة لأهمية السنة الدراسية للتنمية البشرية ينبغي أن يستكمل هذا المؤشر بأوزان مرجحة أعلى في دليل التنمية البشرية.<sup>١</sup>

### (ج) الخصائص الواجب توفرها في المؤشرات:

المؤشر الاجتماعي أقوى في المضمون وأقوى في الدلالة من الإحصاء الاجتماعي، حيث يعبر عن ظواهر أعم من الشيء الذي يقيسه مباشرة، ويمثل قياسا كميا لظواهر اجتماعية، وينصب على للوقائع أو الأحداث الموضوعية، والمؤشرات عادة مايفترض أنها جزء من كيان أكبر، قد يكون نموذجا للنظام الاجتماعي أو نظاما للمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات. ولصياغة مؤشرات للتنمية توجد لذلك مبادئ عامة، يرى الدكتور العيسوي أن أهمها وجوب تغطيتها للمتغيرات الهيكلية، وتشمل موضوعات لم تكن محل قياس إحصائي أو يصعب قياسها كميا، أو للتوصل الى مقياس عام يحيط بمختلف جوانب الظاهرة، ويغطي محاور التنمية بوسائلها وغاياتها. وينبغي تفسير أى مؤشر فى سياق الإطار العام لمجموعة المؤشرات والتفاعلات الممكنة بينها. ويحذو عدم التوسع فى عدد للمؤشرات وأن تصاغ مؤشرات للتنمية ابتداء بغض النظر عن مسألة توفر للبيانات.<sup>٢</sup> وبالإضافة الى تلك المبادئ العامة فإن صحة نتائج لقياس للتنمية البشرية بصفة خاصة يمكن للوصول إليها بتطبيق مؤشرات تتميز بأنها تستجيب بحساسية واضحة للتحويلات التى تطرأ على المتغيرات المجردة، ومن جهة أخرى تمتلك للكفاءة للتمييز بين البلاد بطريقة واضحة.

ولكن ما مدى حساسية مؤشرات قياس للمتغيرات المجردة ؟ لن التعديلات فى مستويات التنمية البشرية لبلد ما ينبغي أن يكون شاملا وبدون انقطاع زمنى. وينعكس ذلك فى دليل التنمية البشرية، إلا أنه لاينطبق على بعض للمؤشرات. فنجد أن إحصائيات معدلات الوفيات ونسبة التعليم تجرى فى معظم الدول النامية بعمل استبيانات أو بحث بالعينة، والذى يجرى بطريقة غير منتظمة وعلى فترات زمنية متفاوتة، ويمكن عمل إسقاطات للمتغيرات باستخدام بعض النماذج،

<sup>١</sup> انظر المرجع السابق.

<sup>٢</sup> راجع فى ذلك: ابراهيم العيسوي: التنمية فى عالم متغير، دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها، .... مرجع سابق. ص ١٢٧-١٣٤.

والتي تخضع لزيادة مستوى التعليم وأيضا انخفاض معدل الوفيات. والتغيير الحقيقي في دليل التنمية البشرية يأتي أولا بعد القيام بتجميع بيانات جديدة لعمل دليل التنمية البشرية.<sup>١</sup>

علاوة على ذلك فإن متوسط عدد سنوات الدراسة للكبار يعتبر متغيرا ينطبق على السكان الأكثر من ٢٥ سنة، ولذلك فإن ارتفاع مستوى التنمية البشرية بالنسبة للأجيال الناشئة وعمرها أقل من ٢٥ سنة تتعكس في لقطاع زمني حتى ٢٠ سنة كما يتبين من تقرير التنمية البشرية. إن تطبيق ذلك على مجموعة عمرية أخرى أو استخدام متغيرات متدفقة مثل نسبة التعليم مترفع من درجة حساسية واستجابة دليل التنمية البشرية، كما ستبين لنا التنمية البشرية دون فجوات زمنية طويلة.

ولتوضيح مدى تباين أو لاختلاف خواص المؤشرات، نقول أن هذه الخاصية يجب توفرها في المؤشرات، وهي لا تتوفر في مؤشر التعليم أو متوسط دخل الفرد، فمثلا قد يصنف فرد على أنه متعلم، بينما قدراته ضعيفة في القراءة والكتابة، لذلك نجد أن هناك نوعية مختلفة لمعرفة القراءة والكتابة لايجرى الاهتمام بها. وتصديقا لذلك توضح دراسة ميدانية أجريت في ٢٦ دولة أن نسبة التعليم فيها تتراوح ما بين ٩٣% و ٩٩%، بينما في معظم دول منظمة التعاون والتنمية OECD لم تجمع بيانات حول مستوى تعلم القراءة والكتابة، وقدرت بنسبة ٩٩% بطريقة جزافية، لذلك فإن نحو ٨٨% من الثلث الأعلى في تقرير التنمية البشرية يتباين في معيار لقيمة المؤشرات يتراوح بين ٩٨.٠ - ١. ونسبة التعليم بذلك يكون لها قدرة محدودة على خاصية التباين أو التمييز.<sup>٢</sup> وبالإضافة الى ما سبق فإن عملية التحويل غير الخطى تؤدي الى أن يكون متوسط دخل الفرد، والذي يعتبر أحيانا أعلى من المتوسط العالمي، يجرى معالجته بشدة بمعدل خصم شديد، لدرجة أن القيم تعتبر متباينة قليلا. ولذلك فإن دليل التنمية البشرية ليس في وضع يمكنه من توضيح التباين في درجة التنمية بين مجموعات الدول الصناعية، والدول الصناعية الجديدة، ودول التحول الاقتصادي في وسط وشرق أوروبا، والمؤشر يمكن فقط أن يميز بين مثل هذه المجموعات والدول النامية.

<sup>١</sup> انظر في ذلك:

Murray, Christopher J. L. : Development Data Constraints and the Human Development Index. Discussion Paper 25. United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), Geneva 1991. P. 30.

<sup>٢</sup> انظر في ذلك:

Trabold-Nuebler, Harald: UN-Bericht schoen t Entwicklungsstand in Mittel- und Osteuropa. Deutsches Institut fuer Wirtschaftsforschung, Wochenbericht, (21/1993, 60 Jahrgang. Berlin 1993. Pp. 300-304.

## ٤-١: نحو مدرسة فكرية للتنمية البشرية:

خلصنا في القسم السابق من الدراسة الى أن صحة نتائج قياس التنمية البشرية لم تبلغ درجة مستقرة أو مثالية، فمازالت في حاجة الى التعديل والتنقيح، كما أنها مازالت تفتقد الى التأسيس النظرى والشمولية، ومعالجة كل المتغيرات الهامة وأن تتميز بالحساسية والقدرة على توضيح التباين في المتغيرات التي يجرى قياسها. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو اذا ماكان دليل التنمية البشرية يصلح بوضعه للراهن للتطبيق أم أنه ينبغي تركه أو الاستغناء عنه؟ فى الحقيقة أن ما حدث فى العقد الماضى من تراكم فكرى ومعرفى فى مجال التنمية البشرية، يجعلنا لانخطئ القول بأن هناك مدرسة جديدة ومتميزة فى الفكر التتموى، وهى مازالت فى دور الانشاء ولم تكتمل بعد دعائها وبنيتها الداخلية. ويمكن القول أن مدرسة التنمية البشرية مكتمل وتستقر فى مجتمع للمعرفة الكونى، ومن هنا فانه فى تقديرنا، وبالرغم من جوانب القصور النظرى والعملى فى مؤشرات التنمية البشرية حاليا، الا أنها جديرة بالتطبيق. وفى التطبيق للفعال مستضج فعالية مؤشرات التنمية البشرية وتستقر مفاهيمها.

ويمكن تحسين منهجية قياس للتنمية البشرية فى كثير من الجوانب، خاصة وأنه مع مرور الوقت يحدث تطوير لبناء مقاييس التنمية البشرية وصقلها وأيضا تطوير قواعد البيانات والمعلومات التى تركز عليها. وبذلك ستكون الارادة وتتوفر الامكانية لرفع درجة صحة نتائج قياس للتنمية البشرية. والجدير بالتفكير أيضا أن مؤشرات التنمية المطبقة حتى الآن مازالت هى أيضا تعاني نقاط ضعف وصعوبات نظرية وعملية ومنهجية.<sup>١</sup>

## ٤-١-١: تأكيد التفاعل بين التنمية البشرية والتكنولوجيا:

رأينا فى بداية هذا الجزء من الدراسة أن هناك انفصال بين مجالات التكنولوجيا والاقتصاد تاريخيا على الأقل من الناحيتين الأكاديمية والموسمية. الا أنه فى عصر المعلومات وقيام مجتمع المعرفة للكونى توجد حاجة ملحة لاندرك التفاعل والتكامل المتزايد بينهما.

وبالتالى يتضح التفاعل بين التنمية البشرية والتكنولوجيا، والذى تأخذه بعين الاعتبار مدرسة فكرية واعدة للتنمية البشرية. فيلاحظ ان مجتمعات العلم والتكنولوجيا على نطاق العالم تتحكم فى موارد وأنشطة كبيرة للبحث والتطوير، مستهض بأداء التنمية البشرية. وفى نفس الوقت فان المخزون العظيم للمتمامى للمعرفة الفنية يعتبر أداة فعالة لخلق للثروة والرفاهية بالرغم من المخاطر المتزايدة. فمن المعروف أن القدرات التكنولوجية تتوزع بين الدول بطريقة غير

<sup>١</sup> راجع فى ذلك: ابراهيم العيسوى: التنمية فى عالم متغير، دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها، منتدى العالم الثالث، مكتبة مصر ٢٠٢٠، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٠. ص ١٥٦-١٥٨.

متساوية، وتعانى الدول النامية من نقص شديد فيها مما يؤدي الى تهميش دورها، وضعف التنمية البشرية فيها. وتتفاعل التغييرات التكنولوجية مع بعضها البعض وتؤدي الى تغييرات اقتصادية. لذلك فان للتكنولوجيا خصائص جوهرية وتغييراتها لا يمكن التنبؤ بها، والظروف المحيطة بالتكنولوجيا تمثل تحديات للاقتصاد كنشاط انساني، وكعلم اجتماعي. ان تمايز قدرات النظم والسياسات الاقتصادية فى التعامل مع هذا النوع من التحديات التكنولوجية يعنى فى نفس الوقت تمايز جوهرى فى قدرات الأمم على ادراك التفاعل بين التنمية البشرية والتكنولوجيا. ومن هنا فان للتحديات للناجمة عن التغيير التكنولوجى وآثاره فى أداء التنمية البشرية ستثير من أولويات للمشكلات على المستويين القومى والعالمى. وسوف يولى مفكرو مدرسة التنمية البشرية عناية كبيرة للتفاعل بين التنمية البشرية والتغييرات التكنولوجية.

#### ١-٤-٢: مقومات تطبيق التنمية البشرية:

يحاول واضعو تقرير التنمية البشرية فى مصر الاستيعاب المحلى لتوجهات تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية على مستوى جمهورية مصر العربية، واضفاء الصفة العملية على مفهوم التنمية البشرية. ومن هنا يقترحون عدة مقومات لتطبيق التنمية البشرية.<sup>١</sup> ويمكن ايجاز هذه المقومات فيما يلى:

١. التعرف على الصورة القائمة للتنمية البشرية فى مصر وتحديد أبعادها وتقييمها على أساس مستوى قياسها: دليل التنمية البشرية، ومجموعة المؤشرات التفصيلية.
٢. توفير قاعدة بيانات جيدة تعكس التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٣. تحديد أهداف ومقاصد للتنمية البشرية.
٤. تقدير تكاليف بلوغ أهداف التنمية البشرية.
٥. تمويل أهداف التنمية البشرية.
٦. تعبئة الموارد المحلية.

#### ١-٤-٣: شروط نجاح استراتيجيات التنمية البشرية:

بمراجعة تقارير التنمية البشرية التى يصدرها البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP منذ ١٩٩٠، نجدها تشير دائما الى اختلاف مستويات الأداء بين الدول فى مجالات التنمية البشرية، وذلك سواء فى الدول النامية أو المتقدمة. وفى دراسة تطبيقية على دول نامية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لمعرفة أسباب نجاح استراتيجيات التنمية البشرية فيها، استنتج مؤداه أن هناك

<sup>١</sup> راجع فى ذلك: معهد للتخطيط القومى: مصر - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، القاهرة ١٩٩٤. ص ١١-١٣.

عدة طرق تؤدي الى نجاح التنمية البشرية، ولا يوجد طريق وحيد ينفرد بذلك. غير أن أحد الشروط الضرورية لنجاح التنمية البشرية يتمثل في زيادة دور المرأة اقتصاديا واجتماعيا. وطبقا لهذه الدراسة هناك ثلاثة أبعاد هامة لنجاح التنمية البشرية.<sup>١</sup> وهي كما يلي:

١. أحداث نمو اقتصادي جيد مصحوبا بتوزيع جيد ومناسب للدخل والائتاق العام.
٢. معدل نمو لقتصاي متوسط مصحوبا بتوزيع جيد للدخل وأداء جيد لقطاع الخدمات الاجتماعية.
٣. تركيز أقوى على الائتاق الاجتماعي وأولوياته، حتى لو كان مصحوبا بنمو لقتصادي ضئيل، غير أن ذلك يستلزم أن يكون نسبيا مصحوبا بتوزيع أفضل للدخل.

## ٤. مدى تأثير التنمية البشرية

### في تطوير تكنولوجيا المعلومات

يعترف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP في أحد تقارير للتنمية البشرية بانخفاض التفاوت خلال العقود الثلاثة الماضية في مؤشرات لبقاء الإنسان، مثل للتعليم والعمر للموقع ونسبة وفيات الأطفال، لكن يتسع التفاوت في للتكنولوجيا وأنظمة المعلومات. فنجد أن دول الشمال المتقدمة، بالمقارنة بدول للجنوب النامية، تستحوذ على ٩ أضعاف عدد العلماء والفنيين، وحوالي ٥ أضعاف نسبة الالتحاق بالمراحل التعليمية، ٢٤ ضعف من الاستثمارات في البحوث للتكنولوجية. كما يتوفر في هذه الدول بنية تحتية متفوقة للاتصالات تضم ١٨ ضعفا من خطوط الهاتف الرئيسية، ٦ أضعاف أجهزة الراديو، ٨ أضعاف من الصحف. وفي المنافسة العالمية هذه فإن للتكنولوجيا والمعلومات أثبتت أن لها ميزة حاسمة.<sup>٢</sup>

والجدول التالي يعرض مقارنة للائتاق على البحث والتطوير ونصيب للفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدول المتقدمة والنامية:

<sup>١</sup> انظر في ذلك:

Ranis, Gustav and Stewart, Frances: "Strategies for Success in Human Development". In: Journal of Human Development, Volume 1, Number 1, Issue February 2000. Pp. 49-69.

<sup>٢</sup> انظر في ذلك: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، الطبعة العربية، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٢. ص ٤٠.

## جدول رقم (٣): الاتفاق على البحث والتطوير

ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١

بيان	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار لعام ١٩٨٧)	الاتفاق على البحث والتطوير (دولارات لكل مليون من السكان)
اقتصادات مرتفعة الدخل	١٦٠٤٨	٢١٨
بلدان آسيوية حديثة التصنيع	٦٣٦٩	١٠٨
اقتصادات متوسطة الدخل	١٥٦٣	٦
الاتحاد الروسي	٢٠٦٩	٢٩
اقتصادات منخفضة الدخل (باستثناء الصين)	٣٢٨	١

المصدر: البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم ١٩٩٩/١٩٩٨، المعرفة طريق إلى التنمية، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، لقاهرة ١٩٩٩. ص ٢.

ومن بيانات الجدول السابق يتضح لنا مدى ضآلة لنفاق الدول النامية على البحث والتطوير، وذلك يعنى أن سد فجوة المعرفة بين الدول المتقدمة والنامية لن يكون يسيرا، فالهدف الذى تسعى اليه الدول النامية ليس ثابتا، بل هدف متحرك مع استمرار البلدان المتقدمة فى توسيع نطاق معرفتها. ومعنى ذلك أن الفجوة فى القدرة على خلق المعرفة هى أكبر من فجوة المعرفة ذاتها. والفوارق فى بعض التدابير المهمة لخلق المعرفة هى أكبر بكثير من الفارق فى الدخل بين الدول النامية والمتقدمة.

ويتضح لنا الدور الذى تلعبه للتنمية البشرية فى التطوير التكنولوجى اذا علمنا أن للتكنولوجيا بصفة عامة لاتؤدى الى تحسين الانتاجية بشكل تلقائى، ذلك لأن تطبيق التكنولوجيا المتقدمة يستلزم توفير رأس المال البشرى الذى يتمثل فى العلماء والمهندسين والفنيين القادرين على الابتكار وتشغيل وصيانة تكنولوجيا المعلومات، ومن هنا يصبح الاستثمار فى التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال البشرى متكاملان. ويصبح طرح القضية بشكل صحيح وهو أن قضية التنمية تدور حول كيفية توجيه استثمارات ضخمة الى مكانها الصحيح فى رأس المال العينى أو البشرى من أجل الاستفادة من مزايا التكنولوجيا المتقدمة المحلية أو المستوردة. ويلاحظ منذ السبعينيات تغير ظروف الطلب فى السوق العالمية على السلع كثيفة العمل وبالتالي التكنولوجيا

المتوسطة، وأن الطلب العالمي على السلع للرأسمالية والتكنولوجيا المتقدمة يتزايد بوضوح. والسبب في ذلك انخفاض مرونة الطلب على السلع كثيفة العمل وازدياد المنافسة بين الدول النامية المنتجة للسلع كثيفة العمل. وعلى المدى البعيد يكون اتباع هذه الاستراتيجية غير ملائم لأن ظروف العرض والطلب مستغير على المدى البعيد وتكون لصالح السلع كثيفة رأس المال والتكنولوجيا. كما يلاحظ في السوق العالمية منذ السبعينيات تزايد أهمية الاختراع والابداع والابتكار خاصة في المنتجات الأليكترونية النقية، لأن دورة المنتج لها أصبحت أقصر من ذي قبل، وتصل بسرعة إلى مرحلة النضج والتميط، مما يدعو إلى زيادة الاستثمارات للرأسمالية في الدول منخفضة الدخل.

ولتوضيح مدى تأثير التنمية البشرية في تطوير تكنولوجيا المعلومات ندرس فيما يلي أهمية رأس المال للبشرى لمواجهة الفجوة التكنولوجية، وأهمية التنمية البشرية لتشغيل وصيانة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، ودور التنمية البشرية في زيادة الطلب الاجتماعى على التكنولوجيا.

#### ٢-١: أهمية التنمية البشرية لمواجهة الفجوة التكنولوجية:

رأس المال العيلى ليس هو العنصر الوحيد الذى يتزايد بارتفاع مستوى الدخل القومى، فتزويد أيضا المهارة والمعرفة الفنية والادارية وهى أساس رأس المال البشرى، وتعتبر هذه العنصر هامة لتكوين المزايا النسبية والقدرات التنافسية لأية دولة. والبنية الأساسية للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا تشمل المؤسسات التعليمية والبحثية والهيكل الاجتماعى التى تتضمن أنشطتها أساسا الاكتشافات والابداع والاختراع وشيوع المعرفة العلمية والتكنولوجية. ويعتبر نشاط البحث والتطوير R&D فى قلب هذا النظام ويعرف بأنه عمل إبداعى يتم تنفيذه على أساس نظامية من أجل زيادة مخزون المعرفة التكنولوجية واستخدامها فى استنباط تطبيقات جديدة. والجدير بالذكر أن عملية الإبداع والاختراع هى عملية اجتماعية وطويلة ومعقدة.<sup>١</sup>

ويقصد بالفتره التكنولوجية المحلية مدى قدرة المجتمع على توليد وحيازة التكنولوجيا والتعامل معها وتطويرها.<sup>٢</sup> ويتم رفع القدرات الوطنية بنقل التكنولوجيا وتطويرها، وذلك بإتباع سبيلين أولهما استيراد التكنولوجيا وتطويرها وثانيهما توليد التكنولوجيا وتطويرها بالجهود الذاتية.

<sup>١</sup> أنظر فى ذلك: فورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا، ترجمة محمد رضا محرم: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦، ص ٩٥.

<sup>٢</sup> أنظر فى ذلك: يوسف مرسى: المفاهيم الأساسية لوضع استراتيجية تكنولوجية لمصر، فى: محمد السيد سعيد (محرر): الثورة التكنولوجية، خيارات مصر للقرن الواحد والعشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٦، ص. ٢٠٤.

والتطور التكنولوجي المستمر شأنه مثل التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق إلا بالاعتماد على النفس وبناء القدرة التكنولوجية الذاتية. وقيمة التطور التكنولوجي لا تقاس بما ينتج عنه من صناعة وبيع وخدمات وقيمة مضافة على نحو مباشر فحسب، بل يجب أن يقاس أيضا بمدى ما يوجد هذا التطور من قوة دفع لمحركات النمو في بقية القطاعات الاقتصادية.<sup>١</sup> وفي كلا الحالتين يلزم رفع قدرة الشركات الوطنية على الاقتباس والتقليد وتحسين البنية الأساسية. ورفع مستوى نظام التعليم والبحث العلمي، لتوفير الشروط اللازمة للنهوض بعملية الاختراع والابتكار والابداع.<sup>٢</sup>

وفي رأينا أن الدول النامية عليها أن تسلك المسيلين فيتم نقل للتكنولوجيا رأسيا وأفقيا. وفي النقل الرأسى للتكنولوجيا يتم تحويل المعارف والمعلومات التي تسفر عنها البحوث العلمية المبتكرة التي تقوم بها المؤسسات العلمية إلى سلع وخدمات وطرق إنتاج وخصائص تتجسد في السلع الرأسمالية والوسيلة والاستهلاكية المنتجة بهذه الطرق المبتكرة. أما النقل الأفقى للتكنولوجيا فيكون على المستوى الدولى، حيث يتم نقل للتكنولوجيا من دول متقدمة استطاعت تحقيق النقل للرأسى فيها إلى دولة لم تتجح بعد فى إحداث النقل للرأسى للتكنولوجيا فيها. ان تطوير للتكنولوجيا يحدث تقريبا فى جميع الدول للصناعية الغربية واليابان حيث تستأثر بنحو ٩٨% من نفقات البحوث والتطوير R & D فى العالم.<sup>٣</sup>

ويعتبر التغيير التكنولوجى تحسينا فى حالة المعرفة، أو تحولا فى دالة الانتاج. وتؤدى الامكانيات التكنولوجية الى التحسين فى اتجاهين: لما مزيد من الانتاج يتم انجازه بنفس الموارد أو نفس الانتاج يمكن انجازه بموارد أقل.<sup>٤</sup> ويعتبر الاختراع والابداع من أهم المفاهيم للمصاحبة للتنمية التكنولوجية، حيث يتم تقسيم فئات البحث والتطوير الى بحث أساسى وبحث تطبيقى وتطوير تجريبى. ويميز شومبيتر بين الاختراع وهو فكرة أو رسم تخطيطى أو نموذج جديد أو محسن

<sup>١</sup> أنظر فى ذلك: محمد السيد سعيد (محرر): مبادرة للتقدم. استيعاب التكنولوجيا المتقدمة فى مصر. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومؤسسة فريدريش ايرت الألمانية، القاهرة ١٩٩٨. ص ٨.

<sup>٢</sup> أنظر فى ذلك: Frieder, Meyer-Krahmer: National Policies for Research, Technology and the Location of Business in a Global Economy, in: ECONOMICS, Vol. 60, Institute for Scientific Cooperation, Tuebingen 1999, pp. 40.

<sup>٣</sup> قارن فى ذلك:

Griffin, K. : The International Transmission of Inequality, in: World Development, Vol. 2, 1974, P.

<sup>٤</sup> أنظر فى ذلك: فورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا.... مرجع سابق ص ١٢٤.

للإداء أو منتج أو عملية أو نظام، وبين الإبداع الذى يعتبر عملية تطبيق للاختراع وينطوى على تجديد سواء للمنتج أو عملية أو نظام.<sup>١</sup>

ومن هنا نجد أن ادارة عملية البحث والتطوير R&D تتكون عمليا من شقين، أولهما يتعلق بإدارة التكنولوجيا بصفة عامة، وثانيهما يتعلق بإدارة عملية الابتكار والاختراع والإبداع. وكما سبق أن قلنا عملية الابتكار تتعلق بتقديم منتج جديد واستخدام وسائل إنتاج جديدة، ويستدعى الأمر أن نقرب أكثر لشرح مفهوم علماء النفس للإبداع والابتكار، فنجد أن الدكتور مصطفى سويف يعرف الابتكار بأنه سلوك يصل بنا الى حل جديد غير مسبوق للمشكلة أو المشكلات المطروحة، أما لأن الحلول السابقة لم تعد تصلح لحلها أو لا يمكن إيجاد حلول أعلى من السابقة فى كفاءتها أو لأن المشكلة جديدة فى كل أبعادها.<sup>٢</sup>

والمعلومات التكنولوجية من أهم مصادرها براءات الاختراع والبحوث الأكاديمية، ويلزم تحديثها وتحليلها. والعلاقة بين الإبداع وشروطه هى علاقة دينامية أى علاقة فعل واقعال. فهناك عدة شروط الاجتماعية للإبداع تتكفل بالتنشيط أو بالتعويق فيما يتعلق بالفكر الإبداعى. وتمثل هذه الشروط فى التسامح والقابلية للتشكيل والتنشيط. ويتطلب الأمر إقامة نهضة تعليمية شاملة وإعادة النظر فى مهنة للتعليم واصلاح حال المعلمين.

وتمر عملية الابتكار بعدة مراحل تبدأ بمحاولة لإيجاد بديل لما يستخدمه الناس ويكون أكثر كفاءة فى الاستعمال. ولننظر مثلا لى الكمبيوتر والتليفون المحمول و الفاكس والأجهزة الرقمية كأمثلة لذلك. ثم تأتى مرحلة لتكيف المنتجات مع البيئة ونوعية المستهلك، ثم مرحلة يتم فيها التخلص من أى زيادة فى التكلفة أو الطاقة. وفى النهاية يجرى إعادة تقييم وترتيب من جديد. وعوامل الإبداع والتجديد التكنولوجى تتمثل فى القدرة على استيعاب التكنولوجيا، ومدى لتنتشار التكنولوجيا على المستوى القومى، والتجديد والابتكار التكنولوجى.

والاستثمار المحلى فى التكنولوجيا الرقمية والبحث والتطوير فى مراكز البحوث ومعاهد البحث العلمى يتفاوت فى الدول النامية، وعلى سبيل للمثال فى سنة ١٩٩٢ بلغ الاتفاق العام فى

<sup>١</sup> أنظر فى ذلك: فورمان كلارك: الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا، مرجع سابق. ص ١٣٧.

<sup>٢</sup> أنظر فى ذلك: مصطفى سويف: دراسات نفسية فى الإبداع، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩٥. خاصة الفصل الرابع حول التنشئة عن طريق الإبداع. ص ٨٥-٨٦. ولدى رأينا أن التربية لهدف الإبداع والابتكار لا تقتصر على مؤسسات للتعليم الرسمية. فكم من مواهب وقدرات إبداعية لدى البسطاء من الناس مثل حالة اثنين من العرجية وهما الحاج على عوض أبو سليمان والحاج صالى العيفى أبوطاحون استطاعا استخدام الترنزستور فى تزيين الحناطير. وقد أشاد بهما للباحث فى مؤتمر علمى بجامعة المنصورة حول التكنولوجيا والصناعات الصغيرة فى مصر. ولجع فى ذلك: صلاح زين الدين: مواقف للصناعات الصغيرة فى مصر تجاه التكنولوجيا المتقدمة ماذا تأخذ وماذا تعطى؟ بحث منشور فى أعمال المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر لكلاية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة أبريل ٢٠٠٠.

البحث والتطوير نحو ٠.٠٦% من الناتج المحلي الإجمالي فى مصر، بينما بلغ ٠.٠٢% فى تركيا، ٠.٠٦% فى المكسيك، ٠.١٨٣% فى كوريا الجنوبية. يضاف الى ذلك انخفاض استفادة القطاع الخاص فى مصر من مراكز البحوث والتطوير.<sup>١</sup>

## ٢-٢: أهمية التنمية البشرية لتشغيل وصيانة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات:

من الواضح أن التكنولوجيا كثيفة العمل لا تؤدي الى رفع مستوى رأس المال البشرى، ومن ثم يصبح تطبيق استراتيجيات التكنولوجيا الراقية هو الاختيار الأفضل لكثير من الدول النامية ومنها مصر. وذلك يتطلب قيام قاعدة علمية وتكنولوجية من العلماء والمهندسين والباحثين والفنيين، ورفع قدرات البحث والتطوير والاختراع والابداع.

وتمثل البنية الأساسية للعلم والتكنولوجيا أهم مقومات المنظومة القومية للعلم والتكنولوجيا، من حيث الموارد والمؤسسات المالية والنظم الادارية والتشريعات القانونية للمنظمة لهذه المؤسسات، بالإضافة الى السياسات والقيم والوظائف المنوطة الى هذه المؤسسات.<sup>٢</sup> والبنية الأساسية للعلم والتكنولوجيا تعرف بدلالة المؤسسات والهيكل الاجتماعية التى تتضمن أنشطتها أساسا الاكتشافات وشيوع المعرفة العلمية والتكنولوجية، ويعتبر نشاط البحث والتطوير R&D فى قلب هذا النظام ويعرف بأنه عمل ابداعي يتم تنفيذه على أسس نظامية من أجل زيادة مخزون المعرفة العلمية والتكنولوجية واستخدامه لاستنباط تطبيقات جديدة، وترتفع القدرة على العمل الابتكارى والابداعى بارتفاع مستوى التنمية البشرية.<sup>٣</sup> وهناك عوامل تؤثر فى قدرة الدول للنامية على استيعاب التجديد والتحديث للتكنولوجيا منها مدى توفر البنية للصناعية والتكنولوجية من مصانع ومدارس وجامعات ومراكز بحوث وتدريب تكنولوجى، وتوفر المعرفة الفنية والموارد البشرية أى القوى العاملة والخبرة المهنية والعملية والقدرات البحثية، وذلك يعتبر سبب ونتيجة للتنمية البشرية. ومن الضروري توفر القبول الاجتماعى للتكنولوجيا والقدرة على التعامل معها، وأن يكون حجم السوق المحلية كبيرا نسبيا. ويلزم لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لأن توفير بنية أساسية مناسبة.

## ٢-٣: دور التنمية البشرية فى زيادة الطلب الاجتماعى على التكنولوجيا:

<sup>١</sup> انظر فى ذلك دراسة البنك الدولى التالية:

World Bank: Private Sector Development: The Status and the Challenges. Washington D C 1994. P. 19.

<sup>٢</sup> انظر فى ذلك: يوسف مرسى: للمفاهيم الأساسية لوضع استراتيجية تكنولوجية لمصر، فى: محمد السيد سعيد (محرر): الثورة التكنولوجية، خيارات مصر للقرن الواحد والعشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، للقاهرة ١٩٩٦، ص. ٢٠٤.

<sup>٣</sup> المرجع السابق ص ٩٥.

يمكن القول بأن ضعف الطلب الاجتماعي على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الدول النامية هو انعكاسا مباشرا لضعف الطلب الاجتماعي على العلم والتكنولوجيا. وإذا كانت الدول الصناعية المتقدمة تكنولوجيا تتمتع بميزة السبق في ابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتطويرها، وبالتالي زيادة الطلب الاجتماعي على التكنولوجيا، فإن الدول النامية التابعة تكنولوجيا تعاني من اتساع الفجوة للتكنولوجية وضعف الطلب الاجتماعي على التكنولوجيا. ومكونات الطلب الاجتماعي على العلم والتكنولوجيا لصيقة بالتنمية البشرية، وأهمها أربعة عناصر وهي: أولا لافاق الدولة على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وثانيا المجتمع العلمي بما يشمله من كفاءات علمية من علماء وباحثين ومهندسين وفنيين، وثالثا للشركات الصناعية في القطاعين الخاص والعام للمملوك للدولة وتطبق منجزات العلوم الحديثة وتهتم بالبحث وتطوير المنتجات، ورابعا اهتمامات المواطنين في حياتهم اليومية بتطبيقات التكنولوجيا الحديثة.<sup>١</sup>

وتشيط الطلب الاجتماعي على التكنولوجيا يتمشى مع مراحل التنمية للتكنولوجيا وتتأثر سلبا وإيجابا بمستوى للتنمية البشرية، ففي مرحلة البدائية عندما يكون الطلب الاجتماعي على التكنولوجيا ضئيلا يكون التطور لذاتي بطيئا والقدرة على استيعاب للتكنولوجيا المنقولة محدودة لا تسمح بمعدلات تقدم سريعة. وفي مرحلة التعلم يزداد تشيط للطلب الاجتماعي على التكنولوجيا وبالتالي تتحسن القدرة على استيعاب للتكنولوجيا المنقولة وتطويرها. ثم في المرحلة الأخيرة تضيق الفجوة للتكنولوجية ويزيد الطلب الاجتماعي على التكنولوجيا.

ويمكن القول بأن رفع مستوى التنمية البشرية وتشيط للطلب الاجتماعي على التكنولوجيا والاستعانة بنقل للتكنولوجيا يكون له كبير الأثر في الإسراع بمعدل التنمية للتكنولوجية، بشرط الربط بطريقة فعالة بين نقل للتكنولوجيا وبناء القدرة الذاتية. وقد أدى التطور التكنولوجي الى أن يصل حجم السلع التكنولوجية أو سلع دورة المنتج الى نحو ٣٠% من حجم التجارة العالمية في السلع للصناعية، ليهبط نصيب السلع التي تقوم على الموارد الطبيعية الى نحو ٨%.<sup>٢</sup> كما أن معظم السلع التكنولوجية تنتمي الى منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتقدم تكنولوجيا المعلومات فرصة كبيرة لحدوث قفزة تكنولوجية في الدول النامية خاصة في مرحلة تشيط المنتج.

<sup>١</sup> أنظر في ذلك: رضا محرم: بحوث العلم والتكنولوجيا في مصر، المؤسسات والتوجهات والتمويل، في: محمد السيد سعيد (محرر): الثورة التكنولوجية، خيارات مصر للقرن الواحد والعشرين، مركز الدراسات للسياسية والاستراتيجية بالأهرام، للقاهرة ١٩٩٦، ص. ٤٩. وأيضا: صلاح زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية، دار للشروق، للقاهرة ٢٠٠٠ (تحت الطبع)، الفصل الثاني.

<sup>٢</sup> أنظر في ذلك: شريف دلاور: تناقصية مصر في إطار النظام للتكنولوجي الجديد، في: محمد السيد سعيد (محرر): الثورة التكنولوجية، خيارات مصر للقرن الواحد والعشرين، مركز الدراسات للسياسية والاستراتيجية بالأهرام، للقاهرة ١٩٩٦، ص. ٧٤.

وذلك يتطلب توفير قوى عاملة ماهرة ومدربة، وعلماء ومهندسين وفنيين وتوفير شبكة اتصالات ومعلومات جيدة، تسمح بأن تكون للصناعة الوطنية على اتصال بالاقتصاد العالمي.

كما أن للتنمية البشرية تثرى المجتمع العلمي، والذي يشمل أصحاب الكفاءات العلمية في مجالات البحث العلمي والبحث والتطوير. وبصفة عامة يمثل المجتمع العلمي جزء هام في جانب عرض العلم والتكنولوجيا، ويتكون من العناصر التي تعمل في مراكز وهيئات بحوث تابعة للجامعات أو الوزارات والهيئات الأخرى. ولو نظرنا إلى عدد العلماء والمهندسين في بعض الدول منسوبا إلى كل مليون مواطن نجده يصل إلى ٣٥٠٠ في اليابان، ونحو ٢٥٠٠ في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو ١٥٠٠ في أوروبا.<sup>١</sup> وفي مصر يقدر عدد العلماء رسميا بنحو ١٥٠ ألف، ولكن الواقع أكبر من ذلك بكثير. وتتوزع مراكز وهيئات البحوث الواردة بقواعد البيانات المنشأة بمعرفة الإدارة العامة للإحصاء العلمي بأكاديمية البحث العلمي إلى ثلاثة أقسام: أولا: مراكز وهيئات بحوث تابعة للجامعات، ثانيا: مراكز وهيئات بحوث تابعة للوزارات، وثالثا: مراكز وهيئات بحوث متنوعة.<sup>٢</sup>

ويرى البعض أن المجتمع العلمي في مصر قد تضخم وتفتت فيه البيروقراطية لدرجة كبيرة، ويمثل قدرا كبيرا من الطلب الاجتماعي على أنشطة العلم والتكنولوجيا بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأنشطة.<sup>٣</sup> وكمن بحوث علمية لاتجد طريقها إلى التطبيق وتبقى حبيسة الأراج، وبحوث أخرى تتال درجات علمية، دونما فائدة ومففعة لعلاج مشكلات اقتصادية أو اجتماعية. ومن هذا المنطلق فإن العدد الهائل من الكفاءات العلمية في مصر لا يمثل قوة دفع حقيقية للبحث والتطوير بسبب غياب سياسة واضحة للعلم والتكنولوجيا داخل الهيئات والمؤسسات التي يتبعها هؤلاء العلماء والباحثين.

<sup>١</sup> أنظر في ذلك: حسين كامل بهاء الدين: التعليم والتنمية، القاهرة ١٩٩٧. ص ١٥.

<sup>٢</sup> في سنة ١٩٩٤ كانت قواعد البيانات المنشأة بمعرفة الإدارة العامة للإحصاء العلمي بأكاديمية البحث العلمي تتوزع كما يلي: (أ) قاعدة بيانات الأفراد للعلميين وتتضم ٣٨٠٠٠ فرد علمي. (ب) قاعدة بيانات المؤسسات والهيئات العلمية وتتضمن ٣١٨ هيئة علمية. (ج) قاعدة بيانات الجهات العاملة في مجالات المعلومات العلمية والتكنولوجية وتتضمن ٧٥ هيئة. (د) قاعدة بيانات الرسائل العلمية وتتضمن ١٣٠ ألف رسالة. (هـ) قاعدة بيانات المؤتمرات العلمية التي نظمتها وشاركت فيها أكاديمية البحث العلمي وتتضمن ٦٥٠ مؤتمرا. هذه التقديرات وتقييمها واردة بدراسة رضا محرم: بحوث العلم والتكنولوجيا في مصر، المؤسسات والتوجهات والتمويل، في: محمد السيد سعيد (محرر): الثورة التكنولوجية، خيارات مصر للقرن الواحد والعشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٦، ص. ٤٩.

<sup>٣</sup> أنظر في ذلك: رضا محرم: بحوث العلم والتكنولوجيا في مصر، المؤسسات والتوجهات والتمويل، في: محمد السيد سعيد (محرر): الثورة التكنولوجية، خيارات مصر للقرن الواحد والعشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٦، ص. ٤٩.

ولعل أهم مشكلات النهوض بتكنولوجيا صناعة الكمبيوتر في مصر تتمثل في اعداد العنصر البشري وخاصة المبرمجين وخبراء تكنولوجيا ونظم المعلومات. وبالرغم من ذلك يتميز سوق تكنولوجيا المعلومات في مصر في السنوات الأخيرة بالنمو المطرد، وتتم صناعة تكنولوجيا المعلومات بنحو ٢٠% سنويا. وقدر عدد أجهزة الكمبيوتر في مصر عام ١٩٩٤ بنحو ٣٦ ألف جهاز قيمتها ٦٤.٩ مليون دولار، وارتفعت الى ٤٧ ألف جهاز في عام ١٩٩٥. وقدر عدد المستخدمين سنة ١٩٩٥ لأجهزة الكمبيوتر بنحو نصف مليون ومعدل الزيادة ٢٠% سنويا. كما قدرت بيانات وزارة التجارة الأمريكية أن حجم سوق أجهزة الكمبيوتر في مصر في سنة ١٩٩٦ قد بلغ حو ٢٠٦ مليون دولار، وتضعه في المرتبة العاشرة للأسواق الواعدة للاستثمارات والصادرات الأمريكية على مستوى العالم، ومن المتوقع زيادة حجم سوق أجهزة الكمبيوتر في مصر بنسبة تتراوح بين ٢٠% الى ٣٠% سنويا.<sup>١</sup> وبالنسبة للإنتاج المحلي لأجهزة الكمبيوتر فإنه ضعيف للغاية، حيث توجد صناعة صغيرة لتجميع أجزاء للكمبيوتر المستوردة. ولذا افترضنا أن صناعة أجهزة الكمبيوتر تعتبر صناعة استراتجية رائدة، فإنه يلزم زيادة المكون التكنولوجي في الصناعة الوطنية لأجهزة الكمبيوتر. وتحقيق ذلك ليس باليسير في ظل القاعدة الحالية للصناعة المصرية، ويلزم استثمارات هائلة في البحث والتطوير، وهذا يقترن بتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية البشرية.

ان اختيار التكنولوجيا المتقدمة في صناعة الكمبيوتر والبرمجيات لتكون صناعة رائدة؛ تنتشر آثارها في بقية القطاعات الاقتصادية لا بد من التطرق اليه، ولو في شكل تدعيم للتعاون العربي في مشروعات مشتركة لتطوير صناعة الكمبيوتر بالدول العربية. وعلى المدى الاستراتيجي طويل الأجل تتوفر مقومات نجاح هذا الاختيار في تمويل من دول النفط العربية، وخبرات علمية وبحثية من مصر، وخامات السيليكون التي تفتقر الصحراء العربية الكبرى. ولايستبعد الباحث تحقيق هذه النيوتوبيا اذا توفر قبل هذه المقومات ارادة سياسية وتقدير للدور الخطير الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في الحاضر والمستقبل.

### ٣ مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات في التنمية البشرية

أوضحنا في الجزء السابق من الدراسة مدى تأثير التنمية البشرية في تطوير تكنولوجيا المعلومات، وفي هذا الجزء نهتم بدراسة وتحليل تأثير تكنولوجيا المعلومات في التنمية البشرية. ولعل للتأثير الأكبر لتكنولوجيا المعلومات سيكون في خفض تكلفة الإنتاج، وبالتالي يرفع من مستوى النمو الاقتصادي، الذي يعتبر أحد مكونات التنمية البشرية. وتساهم تكنولوجيا المعلومات

<sup>١</sup> انظر في ذلك:

أيضا في رفع مستوى التنمية البشرية من خلال دورها الفعال في تحسين خدمات التعليم والصحة والأمن.... الخ، حيث تؤدي تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الى تحسين مستوى جودة ونوعية، وسرعة ودقة المعلومات المقدمة الى متخذي القرارات والعاملين في هذه المجالات. فضلا عن ذلك فان تكنولوجيا المعلومات تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتوفير خدمات الطريق السريع للمعلومات وتجهيز شبكات معلومات في مجالات التعليم والصحة والبنوك والعمل والتشريع والسياحة والتجارة والزراعة.... الخ

وفي تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٨/١٩٩٩ وموضوعه "المعرفة طريق الى التنمية"، استخلص لثلاثة دروس هامة في هذا المجال: أولا أن على الدول النامية اتباع سياسات تمكنها من تضيق فجوة المعرفة، مثلا بزيادة الاستثمارات الحكومية لتزويد من فرص التعليم طول العمر، والافتتاح على للعالم والمنافسة في قطاع الاتصالات. وثانيا يجب على الحكومات والمانحين للمساعدات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص تعزيز المؤسسات التي تتصدى لمشاكل المعلومات. وثالثا لدرك أن المعرفة هي أساس للجهود الائتمانية، بالرغم من فجوات المعرفة وقصور المعلومات نميبيا، سيطرح حولا مبتكرة وغير متوقعة لمشكلات كانت مستعصية على الحل.<sup>١</sup>

وسنقوم فيما يلي بدراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات على التنمية البشرية خاصة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، ثم الجوانب السياسية والثقافية والمعرفية.

### ٣-١: تأثير تكنولوجيا المعلومات في الجوانب الاقتصادية للتنمية البشرية:

لعل أهم تأثير لتكنولوجيا المعلومات على الجوانب الاقتصادية للتنمية البشرية يتمثل في رفع مستوى التشغيل والنمو والعائد على الاستثمار، ونتاولها بالتحليل فيما يلي:

#### ٣-١-١: تأثير تكنولوجيا المعلومات في مستوى التشغيل:

يتمتد تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى التشغيل وتوزيع المهن في الدول النامية، وسوف يتأثر مستوى التشغيل بالنمو في الناتج المحلي الاجمالي، ولارتفاع مستوى الانتاجية، خاصة في القطاعات الجديدة لخدمات المعلومات. وسوف تزيد الآثار المباشرة وغير المباشرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع تغير الهيكل الانتاجي للدول النامية الناهضة في التحول الى مجتمع المعلومات. وتساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ابراز المزايا النسبية وتنشيط حركة

<sup>١</sup> انظر في ذلك: البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم ١٩٩٩/١٩٩٨، المعرفة طريق الى التنمية، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٩. الفصل العاشر ص ١٤٤-١٥٦.

رؤوس الأموال الدولية. ودراسة آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستويات التشغيل في الدول النامية تأخذ اتجاهين:

١- دراسة آثار التشغيل للناجحة عن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما يترتب عليها من تغيير الهياكل الانتاجية للدول النامية في المدى الطويل، ورفع مهارة قوة العمل وتحسين انتاجيتها بفضل للتغيير التكنولوجي، ولذلك تأثير ايجابي على التنمية البشرية.<sup>١</sup>

٢- دراسة آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في احداث البطالة، وارتفاع تكلفة التدريب للتحويلى لقوة العمل لمتسوعب التغييرات التكنولوجية.

ولعل مساهمة تكنولوجيا المعلومات في رفع مستويات التعليم الاساسى والجامعى والتدريب، وتضافر سياسة التشغيل مع غيرها من السياسات الاقتصادية، وزيادة التنسيق بين مختلف النواحي التنظيمية الثقافية والتاريخية والسياسية، مما يؤدي الى رفع مستوى التنمية البشرية.

### ٣-١-٢: زيادة معدلات النمو والعائد على الاستثمار:

تدخل المعلومات والمعرفة في كافة فروع النشاط الاقتصادى، وهناك صعوبة في تقدير كميتها، وقد بذلت جهود لتقييم التأثير الكلى للمعرفة على النمو الاقتصادى، بافتراض أن المعرفة تفسر للجزء من النمو الذى لا يستطيع تفسيره بعناصر ملموسة ويمكن التعرف عليها مثل العمل ورأس المال. والنمو الذى لا تفسره هذه العناصر الانتاجية وهو باقى للحساب فيعزى الى الارتفاع في مستوى انتاجيتها، أى باستخدام عناصر انتاج أخرى استخدما أكثر نكاء من خلال المعرفة.<sup>٢</sup>

كما تعمل تكنولوجيا الاتصالات الحديثة على تقليل الوقت وخفض تكلفة نقل للمعلومات وتسهل تخزين ومعالجة المعلومات، لذلك فهي تتضمن بعض ملامح تكنولوجيا المعلومات كالتى

<sup>١</sup> هناك فرص لخلق فرص عمل في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أنظر في ذلك: International Telecommunication Union (ITU): Regional Seminar on New Services and Global Information Infrastructure for the Arab States, Amman, Jordan 21-25 November 1998, Final Report Vol. 1. ITU, Geneva 1999.

<sup>٢</sup> في بعض الأحيان يطلق على هذا العنصر الباقي اسم باقى سولو، نسبة الى الاقتصادى روبرت سولو، الذى كان رائدا لهذا النهج في عقد الخمسينيات، والشيء الذى يراد قياسه هو ما يعرف تقليديا باسم اجمالى انتاجية العناصر. وهناك من يطلق على باقى سولو اسم "مقياس جهننا" لأنه يمثل ما لا قبل لنا بتفسيره. وهناك أيضا عنصر غير المعرفة تكون مستترة في باقى سولو مثل كفاءة المؤسسات مثلا. أنظر في ذلك: البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٨/١٩٩٩، المعرفة طريق الى التنمية، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٩. ص ١٩. وكذلك: صلاح زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية، الطريق الى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية فى مصر. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة - كوالامبور - جاكارتا - لوس أنجلوس، الطبعة الأولى ٢٠٠٢. (الفصل الثانى)

سبق ذكرها وخاصة اتساع حجم السوق ورفع القدرة على المنافسة، وانتشار عمليات التجديد والابتكار في مجال الإنتاج. وانتشار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وخفض تكلفة الاتصالات.<sup>١</sup> وقد أجريت دراسات في جامعة هارفارد أثبتت أن الدول التي يتوفر بها شبكة جيدة للاتصالات تحقق معدلات نمو أعلى.<sup>٢</sup>

### ٢-٣: تأثير تكنولوجيا المعلومات في الجوانب الاجتماعية للتنمية البشرية:

يمكن باستخدام تكنولوجيا المعلومات إعادة تنظيم الإدارة الحكومية والخدمات العامة وخفض تكلفة الإدارة الحكومية. وتستخدم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ برامج التنمية في المناطق الريفية والثائية، وتدعيم اتخاذ القرارات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ونتناول فيما يلي تحليل دور تكنولوجيا المعلومات في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي والخدمات الصحية:

### ١-٢-٣: دور تكنولوجيا المعلومات في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي:

تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنقل مجلات براءات الاختراع من على مواقع شبكة الانترنت. ورفع مستوى التعليم والتدريب واستحداث طرق التعليم عن بعد والتعليم مدى الحياة. ونقل خدمات التعليم والتدريب الى المناطق النائية المعزولة.<sup>٣</sup> ان تكنولوجيا المعلومات تساهم في تغيير نمط الحياة وتساعد على الانتماء الاجتماعي، كما تتيح للمواطنين معلومات بيئية

<sup>١</sup> تقرير التنمية في العالم، للطبعة العربية، عن مؤسسة الأهرام، للقاهرة ١٩٩٤.  
<sup>٢</sup> توجد ثلاث دراسات في إطار مشروع بحثي أجرى في جامعة هارفارد حول تأثير نظم الاتصالات على النمو الاقتصادي أجراها خبراء تكنولوجيايين، والدراسات حافلة بالمعاملات الفنية المعقدة، ولكن الخلاصة أن الطلب على خدمات الاتصالات يزيد مع زيادة النمو الاقتصادي. نقلا عن شبكة الانترنت:

Canning D. , "Telecommunications Infrastructure, Human Capital, and Economic Growth," mimeo, Harvard Institute for International Development. 1999.

Canning D. , "The Contribution of Infrastructure to Economic Growth," mimeo, Harvard Institute for International Development. 1999.

Canning D. and Pedroni P. , "Infrastructure and Long Run Economic Growth," mimeo, Harvard Institute for International Development. 1999.

David Canning: Telecommunications, Information Technology and Economic Development, Harvard Institute for International Development (HIID), September 1999.

<sup>٣</sup> انظر في ذلك:

Crede, A. , Mansell, R. : Knowledge Society in a Nut Shell. Information Technology for Sustainable Development: International Development Research Center, Ottawa 1998. Pp. 19-22.

على المستويات المحلية والعالمية، واستخدام نظم التحذير من تلوث الوسائط البيئية المياه والهواء والتربة.

ويجرى تقديم خدمات التعليم عن بعد Teleeducation وذلك مثل نظام الجامعة المفتوحة أو لشراف أسناذ في جامعة أجنبية على دارسى الدكتوراه. أو كما يحدث بربط الجامعات المصرية بشبكة معلومات الجامعات الأجنبية. كما يبرز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم باستخدام أهم عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهى الوسائل السمعية والبصرية، وأيضاً للوسائط المتعددة، وهى نظام متكامل يشمل للمواد السمعية والفيديو والصور والمعلومات المكتوبة.<sup>١</sup>

وفى مصر يجرى التوسع فى إنتاج الوسائل التعليمية بالوسائط المتعددة والتدريب على تكنولوجيا التعليم. وحتى نهاية ١٩٩٨ فقد بلغ عدد مديريات التعليم التى بها المدارس المطورة تكنولوجيا وتستخدم الانترنت ٢٧ مديرية تعليمية.<sup>٢</sup> وينمو سوق برمجيات الكمبيوتر فى مصر بمعدلات مرتفعة ويمثل للعائد من بيع البرمجيات أكثر من ٢٣% من اجمالى مبيعات تكنولوجيا المعلومات. فقد ارتفع العائد من بيع البرمجيات من ٨٧.٥ مليون دولار فى سنة ١٩٩٥ الى ١٧٠ مليون دولار سنة ١٩٩٨، كما ارتفع عدد تطبيقات برامج الكمبيوتر من ٢١٤ برنامج سنة

<sup>١</sup> هذا للتكامل يوفر لمكائبات لتتمة الاتصالات البشرية. وتعتمد هذه التقنية على توفر حقيقتين فى التقدم التكنولوجى، وهما أولاً: ظهور تكنولوجيا الدوائر الألكترونية الدقيقة جدا Microprocessors الذى أدى الى إنتاج حاسبا ذات سعة تخزينية ضخمة جدا. وثانياً: أن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة . (ISDN) Integrated Services Digital Net أو أهم المؤسسات التى تستخدم تكنولوجيا المعلومات فى مصر نجد مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة وشبكة معلومات المجلس الأعلى للجامعات، وشبكة معلومات جامعة عين شمس، ومعهد تكنولوجيا المعلومات ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. أنظر فى ذلك: أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا: دراسة نور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى التعليم، لمعهد القومى للاتصالات. القاهرة ١٩٩٨، ص ٤٥. وأيضاً وزارة التربية والتعليم: نور للتكنولوجيا فى تطوير التعليم فى مصر، مشروع لانشاء الوسائط المتعددة بالمدارس، القاهرة ١٩٩٨. ص ١٣.

<sup>٢</sup> تم انشاء مركز لتطوير التكنولوجيا بوزارة التعليم ويتولى انشاء شبكات التعليم ومنها الانترنت، والمكتبة الألكترونية، ونشر استخدام الأوساط المتعددة، والبرامج التعليمية باستخدام الوسائط المتعددة وتكنولوجيا المعلومات. راجع فى ذلك: وزارة التعليم - مركز التطوير التكنولوجى: سابق مع الزمن، القاهرة ٩٦. ص ٥٣. كما أنشئت بمدينة الاسماعيلية المدرسة الفنية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات بالقرار الوزارى رقم ٥٧٦ فى ١٩٩٧/١٢/٢٤ وبدأت الدراسة فيها اعتباراً من العام الدراسى ٨٩/١٩٩٩، وتشمل ثلاثة تخصصات وهى: تكنولوجيا نظم المعلومات، وتكنولوجيا البرمجيات، وتكنولوجيا المعلومات. أنظر فى ذلك: وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم، للمشروع القومى لتطوير التعليم، القاهرة ١٩٩٩. ص ٢٨. وتوضح تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فى مجال التعليم كما يلى: أولاً: نشر أجهزة الكمبيوتر فى المدارس المطورة تكنولوجيا وتبلغ ١٧٠٠٠ مدرسة تعليم عام، ونحو ١٥٠٠ مدرسة بالتعليم الفنى. وانشاء شبكة قومية للتعليم عن بعد (فيديو كونفرانس) مرتبطة بجميع محافظات الجمهورية باستخدام قنوات من الألياف الضوئية عالية السرعة. وعند ٥ محافظات متصلة عبر القمر الصناعى العربى عربسات ٢ ب، وعدد ٣ أنظمة متحركة بالأقمار الصناعية لفتح مراكز للتدريب عن بعد بالمناطق النائية. كما تم انشاء ٢٧ مركز تطوير تكنولوجى فرعى بالمديريات التعليمية. أنظر المرجع السابق ص ١٠٢-١٠٣، وأيضاً: وزارة التربية والتعليم - مركز التطوير التكنولوجى: التكنولوجيا وسيلة لتطوير التعليم فى القرن ٢١، القاهرة. ص ٤٢٧-٤٢٨.

١٩٩٥ الى ٢٠٠٠ برنامج في سنة ١٩٩٨، أى بمعدل زيادة سنوى قدره ١٥%. وهذا يعادل ثلاثة أضعاف معدل نمو بقية فروع الاقتصاد للقوى. <sup>١</sup> وبالمقارنة بتايلاند نجد أن لنتاج صناعة البرمجيات في سنة ١٩٩٦ بلغ نحو ٢٦٤ مليون دولار. وتساهم في رفع قدرات الاقتصاد القومى. وتنمو صناعة البرمجيات في تايلاند بنحو ١٩.٨% سنويا. <sup>٢</sup>

### ٢-٢-٢: دور تكنولوجيا المعلومات في رفع مستوى الخدمات الصحية:

تساعد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات على التخفيف من مشكلات تلوّث وتدمير البيئة وبالتالي الارتقاء بنوعية الحياة ورفع المستوى الصحى بتداول المعلومات والمعرفة بين العاملين في الخدمات الطبية والصحة العامة، مما يوفر الوقت والجهد والمال. ولعل في استخدام طرق تقديم الخدمات الطبية عن بعد Telemidicin مبيضن تقديم الخدمات الطبية الى الأماكن النائية بسرعة ويسر وبتكلفة قليلة. وبهذا الأسلوب يمكن اجراء التشخيص والعلاج واجراء العمليات الجراحية بتوجيهات كبار الأطباء عن بعد.

### ٣-٣: تأثير تكنولوجيا المعلومات على الجوانب السياسية والمعرفية

#### للتنمية البشرية

تعتبر التنمية البشرية ركيزة لقيام مجتمع المعرفة، وذلك لأن نجاح التنمية البشرية يعنى ضمناً رفع القدرة على التعلم والمعرفة واستيعاب منجزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي يمكنها إقامة الاقتصاد القائم على المعرفة Knowledge-based Economy. ونظراً لأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات تؤثر في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والتنظيمية للدول النامية، فعلى هذه الدول أن تتخذ التدابير الكفيلة بالحفاظ على هويتها القومية والحضارية، دون التقليد الأعمى للمجتمعات الغربية. أصبح نقل المعرفة ميسوراً في عصر المعلومات، فقد أدى التطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام الكمبيوتر والفاكس والمحمول والوسائط المتعددة والأقمار الصناعية الى أحداث تحولات في المجتمع، واتسعت القدرة على تخزين المعرفة ونقلها، والتقاء الكمبيوتر مع الاتصالات السلكية واللامسكية سيعمل على ازالة حدود الزمان والمكان، بحيث يمكن ارسال كميات هائلة من المعلومات الى أى مكان في العالم فى ثوان، وبتكلفة زهيدة.

وينتقل العلم بسرعة من العالمية الى العولمة. فنتيجة لثورة المعرفة، وخصوصاً مع ذبوع انتشار شبكة الانترنت تنتشأ شبكات معلومات علمية كونية، يسهم فى امدادها بالنتائج العلمية العلماء فى كل مكان، وتكون متاحة لأى باحث علمى فى العالم. كما يزيد الاتصال بين العلماء

<sup>١</sup> أنظر فى ذلك:

Makary, Samir: Economic Impact of Piracy Software Industry in Egypt, Cairo , June 1999. (Unpublished), p. 4.

<sup>٢</sup> أنظر فى ذلك:

BSA, Price Waterhouse: Contribution of the Packaged Software Industry to the Southeast Asian Economies. A Study prepared for the Business Software Alliance, May 1998. P. 27.

نتيجة استخدام المؤتمرات للظاهرة virtual عن طريق الانترنت، والاتصال من خلال البريد الإلكتروني والانضمام لى جماعات النقاش. ان الاتصال العلمى والفورى وللمستمر بين العلماء سيؤدى الى حالة جديدة من التراكم العلمى والمعرفى غير المصبوق.<sup>١</sup> وناقول فيما يلى بالتحليل دور للتنمية البشرية فى التحول من مجتمع للصناعة الى مجتمع للمعرفة، ثم كيفية مواجهة العولمة واقامة مجتمع المعرفة الكونى:

ينظر تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٩/١٩٩٨ لى مشكلات للتنمية بأسلوب جديد من منظور للمعرفة. على أن هناك أنواع كثيرة من المعرفة ولكن يركز التقرير على نوعين منها، وهما المعرفة بالتكنولوجيا أو المعرفة التقنية والمعرفة بالجوودة. ويشير التقرير الى لتساع فجوة المعرفة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.<sup>٢</sup> والمعلومات تراكمية بحسب للتعريف، وأكثر الواسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها تقوم على أساس المشاركة من المواطنين العاديين والفنيين والخبراء كل فى مجاله. وتتمثل قيمة للمعلومات فى الخروج من حالة عدم اليقين، وتنمية قدرة الانسان على اتخاذ أكثر للقرارات فعالية. ويرجع للتأثير الاجتماعى للمعلومات الى أنها تقوم على أساس للتركيز على العمل للذهنى أو مايسمى بأتمتة للذكاء، وتعميق للعمل للذهنى من خلال ابداع للمعرفة وعلاج للمشكلات وتنمية للفرص للمتعددة أمام الانسان، وبالتالي تطوير للنسق الاجتماعى. وتتضح ملامح مجتمع المعلومات فيما يلى:

١. ستتاح منفعة للمعلومات لجميع المستخدمين من خلال بنية أساسية من الحاسبات وشبكة الاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا للمعلومات. وسيتم ابداع المعرفة بمشاركة للجماهير، وارتفاع مستوى للتنمية البشرية سيزيد من قدرات الابداع والابتكار والاختراع.
٢. ستكون صناعة المعلومات هى الصناعة الرائدة التى ستهيمن على هيكل للصناعة الوطنية وللعالمية. وصناعة للمعلومات تقوم على الاستثمار فى العقول، أو مايسمى الاستثمار فى المادة الرمادية، وذلك يكون مصاحباً للتنمية البشرية بكل أبعادها.
٣. سيتلاشى الانفصال بين التكنولوجيا ومؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
٤. ستتاح فرص عظيمة لتحول للنظم السياسية، لتقوم على ديموقراطية المشاركة والادارة الذاتية. ولعل لارتفاع مؤشر الحرية السياسية والمشاركة هو نتاج استراتيجى واعية للتنمية البشرية.

<sup>١</sup> انظر فى ذلك: السيد ياسين: العالمية وللعولمة، لهضة مصر، للقاهرة ٢٠٠٠. ص ٤٢٥

<sup>٢</sup> انظر فى ذلك:

البنك الدولى: تقرير للتنمية فى العالم ١٩٩٩/١٩٩٨، المعرفة طريق لى التنمية، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٩. ص ١.

٥. سيتشكل البناء الاجتماعي من مجتمعات محلية متعددة المراكز ومتكاملة بطريقة طوعية. وهذا التكامل بين المجتمعات المحلية سيعمل على تلاشي فجوات التنمية بين هذه المجتمعات، وذلك من مقومات أى استراتيجية ناجحة للتنمية البشرية. كما ستحول القيم الانسانية من التركيز على الاستهلاك الى الرقى بنوعية البيئة الاجتماعية والطبيعية.<sup>١</sup>

إن لتقصاد المعرفة هو الاقتصاد الذى يقوم أساسا على المعرفة والاتصالات كمنابع للثروة بدلا من الموارد الطبيعية وقوة العمل التقليدية، ويعتمد فى مختلف قطاعاته على المعلومات فى إنتاج السلع والخدمات، كما تزيد فيه قوة العمل المعلوماتية عن قوة العمل فى بقية القطاعات الاقتصادية.<sup>٢</sup> ويمثل قطاع المعلومات للقطاع الاقتصادى الرابع بجانب قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. وقد وضع ماكلوب Machlup فى كتابه حول إنتاج وتوزيع المعرفة فى الولايات المتحدة الأمريكية تعريفا مناسباً لمهن المعلومات، بأنها تشمل للذين ينتجون معرفة جديدة أو يقومون بتوصيل المعرفة للآخرين، مثل العلماء والمهندسين والمدرسين والاداريين والقائمين بالأعمال الكتابية والبيع وغيرهم. وأثبت ماكلوب فى دراسته أن حوالى ٣٠% من اجمالى الناتج القومى الأمريكى وحوالى ٣٢% من العمالة قد تولدت عن صناعة المعرفة فى نهاية الخمسينيات. وقد صنّف ماكلوب صناعة المعرفة الى خمسة أقسام رئيسية، وهى: للتعليم، والبحث والتطوير، ووسائل الاعلام والاتصال، وآلات المعلومات وخدمات المعلومات.

وإذا كانت الثورة الصناعية الأولى أدت الى رفع مستوى الانتاجية فى قطاعات الزراعة والصناعة، والخدمات، فإن ثورة المعلومات قد أثرت فى كافة نواحي الحياة الانسانية. كما أن تكنولوجيا المعلومات تتيح وسائل للاسراع من عمليات التجديد والابتكار. وأصبح الآن من السهل الوصول الى قواعد بيانات خاصة ببراءات الاختراع وأحدث الابتكارات. كما أن الامكانيات الهائلة للكمبيوتر التى تتسم بالسرعة والدقة وإجراء عمليات حسابية معقدة بسرعة هائلة تفتح المجال واسعا أمام الابتكار والتجديد أكثر من ذى قبل.

لقد أصبحت المعرفة سلعة عامة، ويميزها عن السلع التقليدية خاصتان: الخاصية الأولى أن استخدام شخص لهذا الجزء أو ذلك من المعرفة لا يحول دون استخدام الغير لنفس الجزء من المعرفة. ويعبر توماس جيفرسون عن هذه الفكرة عندما يقول: "إن من يأخذ واحدة من أفكارى، يأخذ لنفسه ثقافة دون أن ينتقص من ثقافتى، تماما كمن يشعل قنديله من قنديلى، فيحصل على

<sup>١</sup> راجع فى ذلك: مقالة الأستاذ السيد يامين: "ثورة المعلوماتية" بجريدة الأهرام يوم ١٩٩٩/٩/٢٣، وأيضا كتابه بعنوان: العالمية والعولمة، نهضة مصر، القاهرة ٢٠٠٠. ص ٢٧.

<sup>٢</sup> أنظر فى ذلك: ناريمان لسمايل متولى: اقتصاديات المعلومات. دراسة للأسس النظرية وتطبيقاتها العملية على مصر وبعض البلاد الأخرى. المكتبة الأكاديمية، القاهرة ١٩٩٥. ص ٣٠. وكذلك: صلاح زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية، دار اشروق، القاهرة ٢٠٠٠ (تحت الطبع)، الفصل الأول.

ضوء دون أن يظلم قنديلى".<sup>١</sup> والخاصية لثانية أنه متى صار جزء من المعرفة ملكا مشاعا، تعذر على منشىء هذه المعرفة أن يحول دون استخدام الغير لها. والأفكار التى تشيع فى السوق يمكن محاكاتها بسرعة. ومثل السلع العامة فإن هاتين الخاصيتين للمعرفة تهيئان للناس فى الغالب استخدام هذه السلع دون دفع مقابل لها، وهو ما يقلل للمكاسب التى يجنيها المبتكرون من استحداثهم للمعرفة، فلا يجدوا ما يحفزهم من البداية على الاضطلاع بعمليات البحث والتطوير باهظة التكاليف فى سبيل استحداث هذا الابتكار. ومن ثم فإن الاستثمار فى استحداث المعرفة سيكون ضئيلا. لذلك أصبح من واجبات الدولة ضمان الحوافز للمبتكرين والمخترعين، فى شكل براءات الاختراع وحق المؤلف وما الى ذلك من أشكال حقوق الملكية الفكرية، أو الأصول المعنوية، بحيث تهيء للمبتكرين والمخترعين فرصة تغطية تكلفة استحداث المعرفة واجتتاء عائد عادل للابتكار والاختراع والابداع.<sup>٢</sup>

وإذا كان تطور الطباعة بعد اختراع جوتنبرج للطباعة قد أضاف الطابع الديمقراطى على المعرفة، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مستسرع من سيطرتها على المعرفة، وذلك لأن ثورة المعلومات والمعرفة التى تحملها هذه التكنولوجيا تحمل فى طياتها القضاء على العزلة فى العالم بفضل توافر المعلومات وغزارتها، ومن شأنها أن تجعل النول النامية تتحرر من المراحل المكلفة فى عملية التنمية، وتركز جهودها لعلاج المشكلات الاقتصادية الحادة.<sup>٣</sup>

وقد أدى التزوج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى وجود شبكة معلومات كونية Global Information Network .<sup>٤</sup> فقد اشتمت السوق العالمية لمنتجات تكنولوجيا المعلومات من ٧٤٥ مليار دولار فى سنة ١٩٨٥ الى ١٢٦٣ مليار دولار فى سنة ١٩٩٠. وقد بنى المؤتمر العالمى الأول لتطوير الاتصالات فى بوينس آيرس ٢١-٢٩ مارس ١٩٩٤ مجموعة

<sup>١</sup> انظر فى ذلك: البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٨/١٩٩٩، للمعرفة طريق الى التنمية، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٩. ص ١٦.

<sup>٢</sup> انظر فى ذلك: البنك الدولى: تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٨/١٩٩٩، للمعرفة طريق الى التنمية، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٩. ص ١٧. والجدير بالذكر أنه لتوليف أوضاع التنوع التشريعية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية فى مصر مع اتفاقية التريبس، كان من المفروض حسب هذه الاتفاقية أن كان يتم ذلك مع بداية يناير ٢٠٠٠. وقد استمرت أعمال اللجان الموكلت ليهما وضع مشروع هذا القانون نحو أربع سنوات. وأخيرا فقد تم وضع مشروع قانون حماية الملكية الفكرية، كما وافق عليه مجلس الوزراء فى شهر أكتوبر ٢٠٠٠ تمهيدا لمناقشته وصنوده فى الدورة التشريعية القادمة.

<sup>٣</sup> انظر فى ذلك: السيد ياسين: للردوس المعلوماتى الموعود، فى جريدة الأهرام يوم ١١/٤/١٩٩٩.

Munasinghe, Muhan (editor): Computer and Informatics in Developing Countries. Third World Academy of Science, London 1989. Pp. 17-25.

<sup>٤</sup> انظر فى ذلك:

Sanvant, Karl: International Transactions in Services The Politics of Transborder Data Flows, The Atwater Series on the World Information Economy, No. 1, Boulder, Colorado and London 1986. P19.

من المبادئ والأسس من أجل إقامة بنية أساسية عالمية للمعلومات منها نشر المنافسة وتشجيع الاستثمار الخاص في الاتصالات واتاحة حرية الدخول الى شبكة المعلومات الدولية.<sup>١</sup> وتعتبر شبكة نقل المعلومات العالمية الانترنت عن قدرات الاختراع والابداع في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.<sup>٢</sup> وقد أتاح انخفاض أسعار الكمبيوتر الشخصي في السنوات الأخيرة وتطبيق الوسائط المتعددة استخداما أوسع لشبكة الانترنت، وحتى عام ١٩٩٨ ارتفع عدد أجهزة الكمبيوتر المتصلة بشبكة الانترنت الى ١٦ مليون جهاز، وارتفع عدد المستخدمين الى أكثر من ٥٠ مليون. ورغم هذا التوسع الهائل والسريع في شبكة الانترنت فإنه يعتبر متواضعا بالنسبة لحجم شبكة الاتصالات العالمية. فقد بلغ الإيراد الناتج عن الخدمات المتعلقة بشبكة الانترنت سنة ١٩٩٦ نحو ٥ مليار دولار، وفي نفس السنة قدرت القيمة السوقية لخدمات الاتصالات العالمية نحو ٦٧٠ مليار دولار. إن شبكة المعلومات العالمية الانترنت ستكون بمثابة ثورة تشمل كافة نواحي الحياة، وربما يفوق تأثيرها ما عاشه الاقتصاد العالمي من صدمات عند بداية الثورة للصناعية. إن ثورة المعلومات والاتصالات ستؤدي الى مزيد من تقارب الشعوب ازالة عوائق الزمن والمكان، والحصول علي مزايا الأسواق العالمية، وتفتح أيضا فرصا واسعة لتشجيع التجارة العالمية. وستشهد السنوات القادمة تطورات كبيرة وتقدم سريعا في نطاق عمل ونوعية الشبكة العالمية للمعلومات. وسوف تمتد يد التغيير لتشمل أساسيات الحياة اليومية مثل التعليم والصحة والعمل. ورغم التفاوت بين سكان العالم عبر الزمان والمكان فإنهم سيتفاعلون مع هذه التغييرات كجزء من المجتمع العالمي. وتجدد شبكة الانترنت أهم عناصر هذه الشبكة العالمية للمعلومات وأهم أدواتها. وهذه الأداة تخدم جميع التغييرات الأكاديمية والعلمية، فنجد أن شبكة الانترنت تنمو وتتسع تطبيقاتها في كافة جوانب الحياة اليومية، وتلقي قبولا متزايدا في جميع مناحي الحياة فوق الكوكب الذي نعيش فيه. ونلاحظ أن الطلاب يجدون اكتشافات هائلة علي مستوي العالم بالدخول باستخدام شبكة المعلومات العالمية العنكبوتية. والأطباء سيجرون عملية المعالجة عن بعد وتشخيص حالات الأمراض أيضا عن بعد. ومسجد أن المواطنين في كثير من الدول سيجدون فرصا جديدة للتعبير عن قضاياهم السياسية ومشاركهم السياسية وممارسة للديمقراطية بشكل أفضل. واستخدام الانترنت في الجهاز الحكومي

<sup>١</sup> انظر في ذلك:

UNCTAD: Information Technology for Development, UN, New York & Geneva, 1995. p. 8

<sup>٢</sup> تقدم شبكة المعلومات الدولية الانترنت امكانيات غير محدودة للاتصالات وتطوير المعلومات ونقلها، وذلك باستخدام الوسائط المتعددة Multimedia مصحوبة بتطبيقات حيوية هامة ولصوص وعرض سمعي وبصري للمعلومات.

<sup>٣</sup> انظر في ذلك:

Crede, A. , Mansell, R. : Knowledge Society in a Nut Shell. Information Technology for Sustainable Development: International Development Research Center, Ottawa 1998. Pp. 22.

سيؤدي إلى زيادة كفاءة العمل الإداري للحكومي وتوفير للخدمات للحكومية للمواطنين بشكل أفضل. والانترنت سيعتبر قوة فعالة للمواطنين في ممارسة الديمقراطية وأيضاً إجراء تغييرات في التجارة التقليدية وأيضاً في النظم الاقتصادية. وتسعى دول الاتحاد الأوربي لى إصدار تشريع موحد لتنظيم التجارة الأليكترونية.<sup>١</sup> أما فى الدول النامية فما زالت هناك حاجة لى تطوير قدراتها للاستفادة من امكانيات التجارة الأليكترونية والنفاذ لى الأسواق العالمية.

### ٣-٣-٢: تكنولوجيا المعلومات والتفاعل مع فرص وتحديات ظاهرة العولمة:

تعتمد القدرة على التعلم والمعرفة على مدى استيعاب منجزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى يمكنها اقامة الاقتصاد القائم على المعرفة Knowledge-based Economy. ان الاقتصاد المعاصر يركز على العلم والتكنولوجيا وينجّه نحو العولمة، ويفرز للفرص كما يفرض للتحديات، التى تختلف ردود أفعال الدول تجاهها. وأصبح على صانعى السياسة فى مصر وفى غيرها من الدول النامية رفع مستوى التنمية البشرية حتى يمكن مواجهة هذه الظاهرة. وظاهرة العولمة يوجد لها أربعة تعريفات، الأول يراها حقيقة تاريخية، والثانى يراها مجموعة تجليات لظاهرة اقتصادية، والثالث يراها هيمنة للقيم الأمريكية، والرابع يراها ثورة تكنولوجية واجتماعية.<sup>٢</sup> ويأتى مجتمع المعلومات والمعرفة بعد مراحل مر بها التاريخ الانسانى وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها. فقد شهدت الانسانىة من قبل تكنولوجيا الصيد، ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا الصناعة، ثم وصلت أخيراً لى تكنولوجيا للمعلومات.<sup>٣</sup>

وعلى أية حال فان التحول لى مجتمع المعرفة يعنى بناء مجتمع يشجع الابتكار والابداع والبحث العلمى، والاستجابة لتكنولوجيا المعلومات، واطلاق حرية للممارسات الديموقراطية. ويعرض الأستاذ السيد يسين أربعة أطروحات لظاهرة العولمة، لعلها ذات صلة وثيقة بالتنمية البشرية.<sup>٤</sup> ويمكن ايجازها فيما يلى:

<sup>١</sup> هذه البيانات مأخوذة من موقع جامعة تكساس وإدارة للتجارة الأمريكية على شبكة الانترنت: University of Texas' Center for Research in Electronic Commerce. The Department of Commerce: The Emerging Digital Economy. Report on Electronic Commerce.

<sup>٢</sup> راجع فى ذلك: السيد يسين: العالمية والعولمة،... مرجع سابق. ص ٣٩-٤٣.

<sup>٣</sup> أنظر فى ذلك: السيد يسين: أسئلة القرن الحادى والعشرين، للكونية والأصولية ومابعد الحدائثة، الجزء الأول: نقد العقل التقليدى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ١٩٩٦. ص ٣٩.

<sup>٤</sup> راجع فى ذلك: السيد يسين: العالمية والعولمة، مرجع سابق. ص ٣٩-٤٣.

١. أطروحة إعادة التوزيع: ويتبناها أنصار الاشتراكية، ويعطون أهمية لعدالة التوزيع في سياق العولمة.

٢. أطروحة الرأسمالية المقارنة: فمن الناحية النظرية لاتعد للرأسمالية واحدة في كل مكان، وتوجد اختلافات اقتصادية بين كل نظام رأسمالي وآخر، وينتج عن ذلك انه في التطبيق ستختلف صور الاستجابة للعولمة بحسب النماذج التي قد تكون متباينة للرأسمالية، وفي ظل هذا للنظور فان دور الدولة سيظل قائما.

٣. أطروحات التحديث: وفيها هيمنة للقيم الأمريكية، وهي صياغة العديد من الأفكار التي وردت من قبل في النظرية الليبرالية، وعلى الأخص للتراث العلمي المبكر الخاص بنظرية التحديث. والنموذج المحتذى هنا هو الديموقراطية الغربية والتحديث على الطريقة الأوروبية والأمريكية.

٤. أطروحة الثورة التكنولوجية: وللفكرة الجوهريه هنا تكمن في تعريف العولمة بكونها ثورة علمية وتكنولوجية واجتماعية. وهذه الأطروحة تركز على فكرة الثورة التكنولوجية والاجتماعية الاتصالية، والتي تتضمن تحرير الأسواق وازالة القيود المحيطة بها، أو خصخصة الأصول، ونزع بعض وظائف الدولة في مجالات الرعاية الاجتماعية أساسا، ونشر التكنولوجيا العابرة للحدود للمنتجات والاستثمار الأجنبي المباشر، وتكامل الأسواق ورؤوس الأموال. ومن الناحية النظرية تتضمن الأطروحة الأخيرة فكرة الانتقال من الرأسمالية الصناعية الى الفهم للعلاقات الاقتصادية لمجتمع مابعد الصناعة، أو مجتمع المعرفة. والتحول في النموذج السائد يتمثل في إعادة النظر في مكونات المشروع التقليدية وهي الأرض والعمل ورأس المال، وذلك في ضوء للصناعات التي تقوم على المعرفة، بحيث أصبحت هي أهم مكون من مكونات المشروع الصناعي المعاصر.

ان العولمة بالرغم من كونها ظاهرة تاريخية متعددة الأبعاد، وهي نتاج عمليات معقدة من التراكم للرأسمالي والعلمي والتكنولوجي، الا أنها تجابه مقاومات متعددة ليس في كل أو بعض الدول للنامية فقط وانما أيضا في الدول الصناعية، وفيها يرى بعض القادة السياسيين في العولمة تهديدا للهوية القومية والاستقلال الاقتصادي.<sup>١</sup>

وستنتقل سيادة الدولة في عصر العولمة نظرا لتعدد الفاعلين خارج نطاق الدولة. ويمكن تصنيف الفاعلين خارج نطاق الدولة في فئتين عريضتين، وهما:

<sup>١</sup> انظر في ذلك: السيد يسين: العالمية والعولمة..مرجع سابق. ص ٥٣.

١. الفئة الأولى تتضمن الفاعلين في من دوائر القطاع الخاص، ويتمثلون أساساً في الشركات دولية النشاط والشركات العابرة للقوميات.

٢. الفئة الثانية هي المنظمات التي لا تهدف للربح، والتي تمتد إلى المنظمات الأهلية أو التطوعية، إلى ما يطلق عليه الجماعات العابرة للقوميات، أو العابرة للمناطق الجغرافية.<sup>١</sup>

وتوجد مخاطر لتهميش الدول النامية، وخاصة مجموعات لسكان الفقيرة، وعدم مواكبتها لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات. لذلك أعلن المؤتمر للعالمى للتنمية الاجتماعية فى كوبنهاجن ٦-١٢ مارس ١٩٩٥ ضرورة الاعتراف بأن تأهيل الفقراء فى الدول النامية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يساعد على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.<sup>٢</sup> كما يواجه الانتقال إلى مجتمع المعرفة عدة تحديات يمكن إيجاز أهمها فيما يلى: التحدى الأول هو تحقيق ديموقراطية المعلومات، وذلك شرط موضوعى ليمكن تقادى للشمولية والسلطوية. والتحدى الثانى الذى يواجه تشكيل مجتمع المعلومات الكونى هى تنمية النزاه الكونى، وهى تعنى القدرة التكنيفية لمواطنين فى مواجهة الظروف للكونية المتغيرة بسرعة. وفى رأينا أن رفع مستوى للتنمية البشرية يمثل خط الدفاع الأول وكفيل بمواجهة هذه للتحديات.

<sup>١</sup> انظر فى ذلك: السيد يسين: العالمية والعولمة، ... مرجع سابق. ص ٥٢.

<sup>٢</sup> المرجع السابق ص ٨.

## خلاصة ونتائج الدراسة:

قامت هذه الدراسة على تحليل العلاقة التبادلية والتفاعلية بين التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات، التي تعتبر رمزا واضحا للانتقال نحو مجتمع المعرفة. وتناولنا الناصيل النظرى للتنمية البشرية كمدرسة فكرية جديدة، ثم قمنا بتحليل مدى تأثير التنمية البشرية فى تطوير تكنولوجيا المعلومات، وأيضا مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات فى التنمية البشرية. ويمكن استخلاص النتائج التالية:

١. هناك علاقة تفاعلية بين التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات.
٢. يجب تجاوز الانفصال التاريخى بين الاقتصاد والتكنولوجيا فى عصر المعلومات والانتقال الى مجتمع المعرفة الكونى.
٣. ان منهج دراسة للتنمية البشرية أكبر وأشمل من أن يترك لحرفية التكنوقراط وجددهم.
٤. بالرغم من النقد الموجه الى طرق قياس التنمية البشرية، الا أنه جرى تعديلها وتحسينها، ولايمكن الاستغناء عنها.
٥. بالرغم مما قد يوجه من نقد الى مدى توفر الكمال فى تقارير للتنمية البشرية، فانه يمكن القول بأنه قد نشأت مدرسة فكرية جديدة للتنمية البشرية. وهذه المدرسة تتطور لتعطى أبعادا لسانية للتنمية البشرية، وتحدد مقومات تطبيق التنمية البشرية، وأيضا شروط نجاح استراتيجية للتنمية البشرية.
٦. للتنمية البشرية دور هام لمواجهة الفجوة التكنولوجية فى الدول النامية، وتوفير الخبرات اللازمة لتشغيل وصيانة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات.
٧. التنمية البشرية، برفعها مستوى التعليم والبحث العلمى والثقافة، تلعب دورا هاما فى زيادة الطلب الاجتماعى على تكنولوجيا المعلومات.
٨. هناك تأثير واضح لتكنولوجيا المعلومات على الجوانب الاقتصادية للتنمية البشرية، حيث تعمل على رفع مستوى التشغيل، وزيادة معدلات النمو والعائد على الاستثمار.
٩. يوجد تأثير لتكنولوجيا المعلومات على الجوانب الاجتماعية للتنمية البشرية، من حيث رفع مستوى التعليم والبحث العلمى، ورفع مستوى الخدمات الصحية.

ملحق رقم ( ٢ )

كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

"المؤتمر العلمي الأول"

حوكمة الشركات ودورها فى الإصلاح الاقتصادى

١٥ - ١٦ تشرين الأول - أكتوبر ٢٠٠٨ م

## دور مبادئ حوكمة الشركات فى رفع كفاءة البورصة المصرية

الدكتور

صلاح زين الدين

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق - جامعة طنطا - مصر

صلاح زين الدين

## دور مبادئ حوكمة الشركات في رفع كفاءة البورصة المصرية

### تقديم:

تميز عقد التسعينيات من القرن العشرين بتطورات سريعة وعنيفة أصابت بنية الاقتصاد العالمي، فبرزت آثار عولمة الأسواق المالية، وانهارت أسواق مالية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وتسارعت عملية الخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق. هذه التطورات دفعت كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى المشاركة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى صياغة "مبادئ حوكمة الشركات" PRINCIPLES OF CORPORATE GOVERNANCE ودراسة مدى فاعليتها بكل من الأسواق المتقدمة والناشئة على السواء.

وبصفة عامة يقصد بحوكمة الشركات مجموعة للقواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها إضافة إلى أصحاب المصالح الأخرى المرتبطة. وتتضمن هذه القواعد أموراً تتعلق بقانون الشركات، وقوانين الأوراق المالية، وقواعد القيد في بورصة الأوراق المالية، والمعايير المحاسبية المعمول بها لدى الشركات المقيدة، وقوانين المنافسة، وقوانين الإفلاس وغيرها.

تعتبر مصر أول دولة عربية يتم إجراء تقييم لممارسة حوكمة الشركات فيها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويشير التقرير الذي تم اعداده عام ٢٠٠١ بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية إلى أن القواعد المنظمة لإدارة الشركات والمطبقة في مصر تتماشى مع المبادئ الدولية في سياق ٤٠ مبدأ من اجمالي ٤٨ مبدأ. وقد شهدت للفترة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مجال إرساء قواعد حوكمة الشركات في مصر وتطويرها. ويمكن الإشارة إلى بعض الإجراءات التي دفعت إلى تحسين تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومنها إصدار قواعد القيد والإفصاح الجديدة، والتي استحدثت معايير جديدة للقيد تشمل الربحية وعدد المساهمين وحد أدنى لرأس المال تتفق مع المعايير الدولية. كما طورت قواعد الإفصاح وألزمت الشركات بتكوين لجان للمراجعة، وتعيين مسؤول عن العلاقات مع المستثمرين، وإنشاء صندوق ضمان التسويات، والسماح للمالك المسجل بالتصويت نيابة عن المالك المستفيد وطبقاً لتعليماته، والسماح بإدخال نظام للتصويت بالبريد العادي والإلكتروني.

موضوع هذا البحث عرض وتحليل النموذج المصري لحوكمة الشركات وكيف يؤدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات الى رفع كفاءة البورصة المصرية. ورغم أنه لا يوجد نموذج وحيد لحوكمة الشركات الا أن المبادئ التي قامت بصياغتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعتبر أساسا لحوكمة الشركات الجيدة.

وترجع أهمية موضوع البحث الى أن التطور الذي يشهده الاقتصاد المصري وسوق الأوراق المالية على وجه الخصوص في السنوات الأخيرة يشير إلى أن مصر مؤهلة لتحل مكانا متقدما ضمن الأسواق المالية للصاعدة، ومن هنا يصبح استكمال الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات ضرورة لرفع كفاءة البورصة المصرية.

إن حوكمة الشركات ليست سوى جزء من كل أكثر شمولاً تعمل في نطاقه للشركات، ويضم مثلا سياسات الاقتصاد الكلي ودرجة المنافسة، وقيام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية. من هنا يمكن القول بأن مشكلة البحث تتعلق بكيفية تطبيق جيد لحوكمة الشركات مما يؤدي الى رفع كفاءة الاقتصاد المصري على المستويين الكلي والجزئي: فعلى المستوى الكلي تطمح السياسة الاقتصادية الى زيادة معدلات المدخرات الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، لكن لفتقاد الشفافية والمساءلة يساهم بشكل كبير في ضعف قدرة هذه الشركات على جذب الاستثمار الأجنبي. ومن هنا يصبح تطبيق قواعد حوكمة الشركات بمثابة اعلان عن توفر مناخ ملائم للاستثمار ويطمئن المستثمرين الأجانب إلى أنهم سوف يجدون في مصر معايير مماثلة للقواعد الدولية لحوكمة الشركات لتلك السائدة في البلاد الأخرى. وعلى المستوى الجزئي تسعى الشركات الى الحصول على مزيد من رؤوس الأموال وتحقيق قدر أكبر من السيولة، غير أن معظم الشركات المغلقة يسيطر عليها عدد قليل نسبيا من المساهمين او العائلات، تعمل في ظل لننى مستوى من الإفصاح والشفافية، لذلك يصعب رفع قدراتها التنافسية والحصول على الموارد المالية واهتمام المستثمرين والاطراف الاخرى ذات المصلحة.

إن الخلفية التي يسعى البحث الى تسليط الضوء عليها هي أن حوكمة الشركات على نحو سليم لا تعنى فقط مجرد احترام مجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيراً ضيقاً وحرفياً، وإنما هي ثقافة وأسلوب في ضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديريها والمتعاملين معها، ولذلك فكلما اتسع نطاق من يأخذون بها كلما تحققت مصلحة أكبر للاقتصاد القومي. ومن جهة أخرى أصبحت قواعد حوكمة الشركات في كافة أنحاء العالم أداة قوية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويصبح تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية بمثابة جهاز إنذار مبكر للحماية ضد المخاطر المالية.

تتكون الدراسة من ثلاثة أجزاء: فى الجزء الأول نعرض أهمية الجهود المبذولة لصياغة نموذج مصرى لحوكمة الشركات، فنعرض مقدمة موجزة لتطور أداء البورصة المصرية، ثم نتطرق الى مفهوم وأهداف القواعد الدولية لحوكمة الشركات وأهمية قواعد حوكمة الشركات فى الأسواق المالية الصاعدة ثم مبادرة مصر لتطبيق القواعد الدولية لحوكمة الشركات، والتي تمثلت فى ثلاثة وثائق جديرة بالتحليل وتكرور موضوعاتها حول تطبيق قواعد الحوكمة الدولية فى الشركات المساهمة وشركات القطاع العام والشركات المقيدة فى بورصتى القاهرة والاسكندرية. فى الجزء الثانى نجرى تقييما لما وصل اليه تطبيق مبادئ حوكمة الشركات فى مصر، وهى تشمل ست مجموعات من المبادئ، وهى: توافر اطار قانونى ومؤسسى لحوكمة الشركات، وحقوق المساهمين، والمعاملة العادلة للمساهمين، ودور الأطراف ذات المصلحة، والإفصاح والشفافية، وأخيرا مسؤوليات مجلس الإدارة. أما الجزء الثالث فيتناول تحليل كيف يرفع الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات من كفاءة البورصة المصرية، فندرس الاطار التشريعى المنظم لعمل سوق الأوراق المالية المصرية، وأهم المؤسسات المنظمة لعمل سوق الأوراق المالية المصرية، ثم تطور كفاءة أداء البورصة المصرية والالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

## المبحث الأول

### نحو صياغة نموذج مصرى لحوكمة الشركات

من نتائج عولمة الأسواق المالية تدويل حركة رؤوس الأموال، وزيادة نشاط البورصات الناشئة والمتقدمة على السواء، وذلك يفتح الطريق لانتماج البورصات الناشئة فى الأسواق المالية العالمية، مع ما يكتنفها من مخاطر وتحديات يجب مواجهتها.<sup>1</sup> ومن هنا ارتفعت أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لمواجهة متطلبات عولمة الأسواق المالية وتطور البورصات العالمية.<sup>2</sup> يضاف الى ذلك،

<sup>1</sup> انظر فى ذلك:

Stijn Claessens, Daniela Klingebiel, Sergio L. Schmukler: The Future of Stock Exchanges in Emerging Economies: Evolution and Prospects Financial Institutions Center, The Wharton School, The University of Pennsylvania, 2002.

<sup>2</sup> انظر فى ذلك:

على المستوى المحلى، أن التوعية بأهمية وضرة اتباع قواعد حوكمة الشركات كانت ضرورية وحاسمة، خاصة بعد تكرار هروب بعض كبار رجال الأعمال المقترضين من البنوك المصرية الى الخارج.<sup>1</sup>

نتناول فى هذا المبحث تقديم موجز لتطور أداء البورصة المصرية ثم عرض وتحليل مفهوم وأهداف القواعد الدولية لحوكمة الشركات وأهميتها فى الأسواق المالية الصاعدة، ثم الجهود المبذولة لصياغة نموذج مصرى لحوكمة الشركات.

### تقديم موجز لتطور أداء البورصة المصرية:

تعود نشأة البورصة المصرية الى نهاية القرن التاسع عشر، حيث بدأ النشاط الرسمى للبورصة المصرية سنة ١٨٨٨ فى الإسكندرية، وسنة ١٩٠٣ فى القاهرة. وقد احتلت البورصة المصرية المرتبة الخامسة بين أنشط بورصات العالم فى أربعينيات القرن العشرين. وهبط نشاط البورصة المصرية بعد قونين تأمين للشركات للمساهمة فى بداية الستينيات، وعادت تنشط فى ظل آليات السوق والخصخصة بعد تبنى برنامج الإصلاح الاقتصادى سنة ١٩٩١ بدعم من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وبدأت الحكومة المصرية اتباع برنامج للإصلاح الاقتصادى وإعادة الهيكلة والاتجاه نحو سياسة اقتصادية ليبرالية، وكان لتبسيط اللوائح والإجراءات والخصخصة صدور التشريعات للضرورية تأثير ايجابى على زيادة نشاط سوق الأوراق المالية، فصدر قانون رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ليضيف الكثير الى الإطار القانونى المنظم لعمل البورصة المصرية.<sup>2</sup>

---

Shahira Abdel Shahid: Corporate Governance is becoming a global pursuit: what could be done in Egypt? Cairo & Alexandria Stock Exchanges Working Paper Series, September 2001

---

<sup>1</sup> أنظر فى ذلك:

Ministry of Foreign Trade: Report on the Opservance Country Assesment, Egypt. Cairo 2004. P. 14.

<sup>2</sup> أنظر فى ذلك:

وبدراسة مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١ يتضح ارتفاع القيمة للأسهم المصرية للسوق من ٨.٨ بليون جنيه سنة ١٩٩١ إلى ٨.١١٩ بليون جنيه سنة ٢٠٠٠، وانخفضت إلى ٣.١١٠ بليون جنيه في يونية ٢٠٠١. وارتفع عدد الشركات المقيدة في البورصة المصرية من ٦٢٧ شركة سنة ١٩٩١ إلى ١٠٧٠ شركة في يونية ٢٠٠١، كما ارتفع حجم وقيمة الأسهم المتداولة بطريقة ملحوظة.<sup>١</sup>

وفي نهاية سنة ٢٠٠٢ بلغت القيمة للأسهم المصرية لسوق الأوراق المالية ١.٢٦ بليون دولار، أي نحو ٢٩% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر بذلك أكبر ثاني سوق لوراق مالية في الشرق الأوسط من حيث حجم التداول بعد السوق السعودية.

وبالرغم من ارتفاع مؤشرات أداء البورصة المصرية إلا أن التداول يتركز في عدد قليل من الشركات. وحتى نهاية ٢٠٠٣ كانت ١٠٧٩ شركة مقيدة في البورصة المصرية. ٣٦% من القيمة للأسهم المصرية للسوق تأتي من نشاط الشركات الكبرى، ونحو ٩٠% من حجم المعاملات في البورصة تقوم به ١٨ شركة. في يوليو ٢٠٠٢ صدرت قواعد جديدة للقيد في البورصة وتطبيق قواعد حوكمة للشركات، وفي نهاية ٢٠٠٣ تم شطب ٩٩ شركة لعدم توافيقها مع قواعد القيد الجديدة.<sup>٢</sup>

---

Azab, Bassam: The Performance of the Egyptian Stock Market. The University of Birmingham, 2002. P. 27.

١ انظر في ذلك:

Azab, Bassam: The Performance of the Egyptian Stock Market. The University of Birmingham, 2002. P. 32.

٢ انظر في ذلك:

Ministry of Foreign Trade: Report on the Opserveance Country Assesment, Egypt. Cairo 2004. P. 17.

## المطلب الأول: مفهوم وأهداف القواعد الدولية لحوكمة الشركات:

أولا : مفهوم الحوكمة:

حوكمة الشركات Corporate Governance مصطلح حديث نسبيا في الأدبيات الاقتصادية والمالية، إلا أن مضمونه قديم ويرجع إلى القرن التاسع عشر، حيث تناولت الكتابات المتعلقة باقتصاديات المشروع حقوق المساهمين والقواعد والتنظيمات القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي تحكم إدارة الشركة في أداء عملها.<sup>1</sup>

وفي سنة ١٩٣٢ تناول Berle & Means فصل للملكية عن الإدارة، وتهدف آليات حوكمة للشركات لمدد للفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء للممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة وبالصناعة.<sup>2</sup>

ولا يوجد لمفهوم الحوكمة تعريف قاطع جامع مانع كما يقول المناطقة، فيمكن النظر إلى الحوكمة من الناحية الاقتصادية باعتبارها الآلية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل، وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل. ويمكن للنظر إلى الحوكمة من الناحية السياسية على أنها مؤشر على ديموقراطية الإدارة والمشاركة في صياغة السياسة الرشيدة. ويمكن للنظر إلى الحوكمة من الناحية القانونية على أنها تشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية، والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية والمديرين من ناحية أخرى، كما يمكن للنظر إلى الحوكمة من الناحية الاجتماعية والأخلاقية بالتركيز على المسؤولية الاجتماعية

١ لفظ الحوكمة ترجمة للكلمة في أصلها الانجليزي "Governance" والذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة، حيث تم استخدام مضايمين أخرى مثل الإدارة الرشيدة والحكومية. لذا يطلق على اصطلاح "Corporate Governance" لفظ حوكمة للشركات.

٢ أنظر في ذلك:

نرمين أبو العطا: حوكمة لشركات . . سبيل التقدم، مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات

الدولية الخاصة، القاهرة، ٢٠٠٣.

للشركة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة وحماية البيئة.

وسوف نتبع في هذه الدراسة للصياغة التي توصلت إليها منظمة للتعاون الاقتصادي والتنمية OECD لتعريف حوكمة الشركات بأنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال. ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسئوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما أنه يحدد قواعد وإجراءات لتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، كذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة على الأداء.

والمبادئ الدولية أو المحلية لحوكمة الشركات ليست ملزمة، ولا تهدف إلى تقديم وصفات جاهزة للتشريع الوطني، بل إنها تسعى إلى تحديد الأهداف واقتراح وسائل متنوعة لتحقيقها. والغرض منها هو أن تكون نقطة مرجعية يمكن لصناع السياسة استخدامها عندما يقومون باختبار ووضع الأطر القانونية والتنظيمية لحوكمة الشركات، التي تعكس ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية الخاصة، كما يمكن للمشاركين في السوق استخدامها عندما يقومون بتطوير ممارساتهم. والمبادئ متطورة بطبيعتها وينبغي أن يتم استعراضها في ضوء حدوث تغييرات كبيرة في الظروف. ولكي تحتفظ الشركات بقدرتها التنافسية في السوق فإنها يجب أن تعمل على الوفاء بالمطالب الجديدة ولن تقتصر فرصاً جديدة، وبالمثل فإن الحكومات عليها مسؤولية هامة في تشكيل إطار تنظيمي فعال يوفر مرونة كافية تسمح للأسواق أن تعمل بفعالية، وأن تستجيب لتوقعات المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين. وعلى الحكومات والمشاركين في السوق أن يقرروا الكيفية التي يطبقون لها المبادئ في وضع وتطوير الأطر الخاصة بهم لحوكمة الشركات، آخرين في اعتبارهم التكلفة والمنافع الخاصة بالتنظيم.

### ثانياً: أهداف القواعد الدولية لحوكمة الشركات:

الهدف الرئيسي لحوكمة الشركات هو تحقيق العدالة والشفافية وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة مراجعة الإدارة، ويتحقق ذلك بضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة الشركة أمام مساهميها، وضمان مراجعة الأداء المالى وحسن استخدام أموال الشركة ومدى الالتزام بالقانون، مع ضمان وجود المراقبة الخارجية المستقلة على المديرين والمحاسبين وصولاً الى قوائم مالية ختامية على أساس مبادئ محاسبية عالية الجودة. وينتج عن ذلك تحقيق أهداف أخرى تتمثل في حماية المساهمين بصفة عامة سواء أقلية أو أغلبية وتعظيم عائدهم، ومنع المتاجرة بالمسطة في الشركة، ومراعاة مصالح المجتمع والعمال، وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنى.

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بصياغة خمسة مجموعات رئيسية أعلنتها عام ١٩٩٩ تحت مسمى "مبادئ أو قواعد حوكمة الشركات" PRINCIPLES OF CORPORATE GOVERNANCE، وفي عام ٢٠٠٤ أضيف إليها مجموعة جديدة هامة حول الاطار القانونى للحوكمة، وتساعدنا هذه المبادئ فى تقييم مستوى تطبيق حوكمة الشركات من الناحية العملية. وتتضمن المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات ستة أقسام رئيسية، ويندرج تحت كل قسم مجموعة من المبادئ الفرعية. وبذلك تشمل الأقسام الرئيسية لحوكمة الشركات مايلى:

أولاً: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات

ثانياً: حقوق المساهمين

ثالثاً: المعاملة العادلة للمساهمين

رابعاً: دور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة لحوكمة الشركات

خامساً: الإفصاح والشفافية

سادساً: مسؤوليات مجلس الإدارة

ونتناول فيما يلى شرح تفصيلى لأحدث صياغة للمبادئ الدولية لحوكمة الشركات.<sup>١</sup>

### ( ١ ) المبادئ الخاصة بتوافر إطار قانونى ومؤسسى لحوكمة الشركات:

لضمان تطوير إطار فعال لحوكمة الشركات، فإنه من الضروري وجود أساس قانونى وتنظيمى ومؤسسى فعال يمكن لكافة المشاركين فى السوق الاعتماد عليه فى إنشاء علاقاتهم التعاقدية. وعادة ما يضم إطار حوكمة الشركات عناصر تشريعية وتنظيمية ومعايير اختيارية. . . للخ، والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف تطورها الاقتصادى والسياسى. من هنا يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القادون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.

<sup>١</sup> أنظر فى ذلك: مركز المشروعات الدولية الخاصة: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشأن حوكمة الشركات، للقاهرة ٢٠٠٤.

ويشمل هذا المبدأ مجموعة المبادئ الفرعية التالية:

- أ- يجب أن يتم تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي، ونزاهة السوق، والحوافز التي تخلقها للمشاركين بالسوق، والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق.
- ب - إن المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع يجب أن تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام بتطبيقه.
- ج - يجب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور.
- د - يجب أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية.

#### (٢) المبادئ الخاصة بحقوق المساهمين:

يجب أن يحمي إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات، ويسهل ممارسة حقوق المساهمين. ويشمل هذا المبدأ مجموعة المبادئ الفرعية التالية:

أ- تتضمن حقوق المساهمين الأساسية توفير الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية، ونقل أو تحويل ملكية الأسهم والحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.

ب - حق المساهمين في المشاركة في وإعلامهم بشكل كافٍ عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة، مثل للتعدلات في النظام الأساسي والترخيص بإصدار أسهم زيادة رأس المال.

ج - حق المساهمين في المشاركة بفاعلية والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وإعلامهم بالقواعد، بما في ذلك إجراءات التصويت، التي تحكم اجتماعات الجمعية.

د - وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة بما لا يتناسب مع نسبة مساهمتهم.

هـ - الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات.

## ( ٣ ) المبادئ الخاصة بالمعاملة العادلة للمساهمين:

يجب أن تتضمن قواعد حوكمة الشركات المساواة في معاملة المساهمين من ذات الفئة، بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة انتهاك حقوقهم.

ويشمل هذا المبدأ مجموعة المبادئ الفرعية التالية:

أ - يجب معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي. وذلك بتوفير حقوق التصويت المتساوية لحملة الأسهم داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم. ويجب أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت والتي تؤثر سلبًا على بعض فئات المساهمين لمولفتهم. وحماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من جانب أو لمصلحة المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويجب أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين. وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت للمساهمين.

ب - يجب حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية.

ج - يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإقصاد عن تعاملاتهم الخاصة بالصنقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.

( ٤ ) للمبادئ الخاصة بدور الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات:

يجب أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق ذوي الشأن والمصالح التي تم إقرارها وفقا للقانون، وتشجيع التعاون الفعال بينهم وبين الشركة من أجل إنتاج الشركة، وخلق فرص عمل، وضمان استمرار قوة المركز المالي للشركة.

ويقصد بذلك جميع الأطراف من ذوي العلاقة بالشركة مثل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والموظفين والعاملين واتحادات العاملين المساهمين ومراقبي حسابات الشركة.

ويشمل هذا المبدأ مجموعة المبادئ الفرعية التالية:

أ - يجب أن يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

ب - يجب إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.

ج - يجب العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.

د - توفير المعلومات وفرص النفاذ لها لأصحاب ذوي المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب.

هـ - يجب السماح لذوي المصالح، بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم، بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم.

و - يجب أن يزود إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل فعال كفاء للحماية من الاضرار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

#### ( ٥ ) المبادئ الخاصة بالإفصاح والشفافية:

يشجع نظام الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركات على الشفافية التي تعتبر أمراً ضرورياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكياتهم، ذلك لأن الإفصاح يمكن أن يكون أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين. ويمكن لنظام الإفصاح القوي أن يساعد على اجتذاب رأس المال والمحافظة على الثقة في أسواق رأس المال.

ويطلب المساهمون والمستثمرون الوصول إلى معلومات منتظمة موثوق بها وقابلة للمقارنة بتفاصيل كافية عنها كي يقوموا مدى إشراف الإدارة وبهذا يمكنهم اتخاذ قرارات مدروسة عن تقييم الشركة، والملكية، وتصويت الأسهم. لذلك يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح والشفافية في كافة الأمور الأساسية المتعلقة بالشركة بما فيها الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة الشركة.

يجب أن يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي، الأداء، الملكية والرقابة على الشركة. ويشمل هذا المبدأ مجموعة المبادئ الفرعية التالية:

أ - يجب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية وإنما يشمل أيضاً للنتائج المالية والتشغيلية للشركة، وأهداف الشركة، وملكية الأسهم الأغلبية وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين للتقنيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم، والأمور الجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح، وكذلك هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه.

ب - يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية.

ج - يجب إجراء المراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجلس والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة وأدائها في جميع المجالات الهامة.

د - يجب أن يقدم مراجعي الحسابات الخارجيين تقاريرهم للمساهمين وعليهم بذل العناية المهنية للحريصة عند القيام بالمراجعة.

هـ - يجب توفير قنوات لبث المعلومات تسمح بحصول المستخدمين علي معلومات كافية وفي التوقيت المناسب وبتكلفة اقتصادية وبطريقة تتسم بالعدالة.

و - يجب أن يزود إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول التحليل، ويدعم توصيات المحلل، والمتوسطاء، وشركات التصنيف، وغيرها من الأطراف التي تؤثر على القرارات التي يتخذها المستثمرين والتي تخلو من تعارض المصالح الذي قد يؤثر على نزاهة التحليل أو توصيات المحلل.

#### (٦) المبادئ الخاصة بمسئوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات وضع تخطيط استراتيجي للشركة والمراقبة للفعالة لأداء الإدارة، والتأكيد على مسئولية مجلس الإدارة تجاه الشركة والمساهمين.

ويشمل هذا المبدأ مجموعة المبادئ الفرعية التالية:

أ - يجب على أعضاء مجلس الإدارة للعمل علي أساس عناية للرجل الحريص لما فيه صالح الشركة والمساهمين.

ب - على مجلس الإدارة، في حالة ما إذا أثرت قراراته على مجموعة من المساهمين أن يعامل معاملة متساوية لكل فئة من فئات المساهمين.

ج - يجب أن يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقانون مع الحرص علي مصالح الأطراف ذات المصلحة.

د - يجب على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام الرئيسية، بما في ذلك وضع استراتيجية الشركة، سياسة للخطر، الميزانيات، خطط للعمل، تحديد أهداف الأداء، مراقبة التنفيذ والأداء، للنفقات الرأسمالية، الإستحواذات، وتصفية الاستثمارات، ومتابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد حوكمة

للشركات وإجراء التعديلات عند الحاجة، وتوافر نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والتأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة بما في ذلك نظام المراجعة المالي المستقل والرقابة الداخلية، خاصة أنظمة إدارة الخطر والرقابة المالية والتشغيلية، والالتزام بتطبيق القانون.

هـ - يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من الحكم بموضوعية على شئون الشركة مستقلاً عن الإدارة، وذلك بتكليف عدد كافٍ من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يتوافر فيهم القدرة على الحكم الموضوعي على مهام قد يحدث فيها حالات تعارض المصالح المحتملة مثل التقارير المالية والتعيينات ومكافآت التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.

و - يجب أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة وفي التوقيت المناسب حتى يتسنى لهم القيام بمسئولياتهم على أكمل وجه.

### المطلب الثاني: أهمية قواعد حوكمة الشركات في الأسواق المالية الصاعدة:

تؤكد للعديد من الدراسات الدولية أن هناك ارتباطاً وثيقاً على مستوى الأسواق الصاعدة بين أداء الأسهم من حيث اتجاهات الأسعار ومستويات العائد ومدى التزام الشركات بتطبيق المعايير والمبادئ المتعلقة بمفهوم الحوكمة بما يضمن نجاح إدارة الشركات في الحفاظ على حقوق المساهمين وتمييزها.<sup>١</sup>

أصبحت درجة التزام الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية واشتداد المنافسة بين الشركات والمؤسسات المختلفة لدخول أسواق المال سواء المحلية أو العالمية من أجل الاستثمار، ومن ثم فإن الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق هذه المبادئ، وتزداد قدرتها على المنافسة في المدى الطويل وذلك من خلال ما تتمتع به هذه الشركات من الشفافية في معاملاتها وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وفي جميع عمليات الشركة بما يدعم الثقة من جانب المستثمرين سواء المحليين أو الدوليين للاستثمار في هذه الشركات وقد يؤدي ذلك إلى خفض تكلفة رأس المال، كما قد يسفر في النهاية عن تحقيق المزيد من الاستقرار لمصادر التمويل.

١ أنظر في ذلك: مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE): تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة (الترجمة العربية)، القاهرة، بدون تاريخ.

كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي لى تحسين إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير استراتيجية سليمة للشركة وضمان اتخاذ قرارات الدمج أو الاستحواذ بناء على أسس سليمة، كما يتم تحديد المكافآت على أساس الأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء الشركة. ونجاح برلمج الخصخصة يرتبط بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة، والذي يقوى ثقة الجمهور فى صحة عملية الخصخصة التى تتطلب قواعد إدارية جيدة، كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، وهذا بدوره سيؤدى لى المزيد من فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

إن افتقار المؤسسات المختلفة للقواعد الجيدة للحوكمة من شأنه إتاحة الفرصة لحدوث فساد فى هذه المؤسسات من قبل أعضاء بالداخل سواء كانوا من مجلس الإدارة أو المديرين أو الموظفين من نهب المؤسسة أو المال العام على حساب المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين. وفى اقتصاد العولمة تصبح المؤسسات والدول التى تضعف فيها أساليب ممارسة الحوكمة أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق بكثير مجرد الفضائح والأزمات المالية.

يتوقف التطبيق الجيد لحوكمة لشركات على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات الخارجية والمحددات الداخلية. وتشير المحددات الخارجية إلى المناخ العام للاستثمار فى الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة لعمل السوق، مثل قوانين سوق المال، والشركات، وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والإفلاس، وكفاءة للقطاع المالي البنوك وسوق المال فى توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية مثل هيئة سوق للمال تعدد الإجراءات الادارية. بينما تشير المحددات الداخلية إلى للقواعد والأسس التى تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات لدخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. والتي يؤدي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى، إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاث.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مبادرة مصر لتطبيق القواعد الدولية لحوكمة الشركات:

حظيت قضية الحوكمة باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة بسبب زيادة تداخل الاقتصاد المصرى مع الاقتصاد العالمى عن طريق عولمة أسواق رأس المال وتزايد الدور الهام الذى يلعبه القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى. وعلى مدى الأعوام الماضية بادرت مصر بتأكيد تطبيق القواعد الدولية لحوكمة الشركات فى القطاعين الخاص والعام، فقد صدر فى أكتوبر ٢٠٠٥ دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، حيث تناول هذه المجموعة من القواعد

<sup>1</sup> أنظر فى ذلك: سميحة فوزي: تقييم مبادئ حوكمة الشركات. . . . . إبريل ٢٠٠٣.

مبادئ حوكمة شركات المساهمة في مصر.<sup>١</sup> كما صدر في يوليو ٢٠٠٦ دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية.<sup>٢</sup> وصدر في نوفمبر ٢٠٠٦ مشروع للقواعد المقترحة لحوكمة الشركات المعتمدة ببورصتى القاهرة والاسكندرية.

وسنقوم فيما يلى بعرض وتحليل المحتوى القانونى والاقتصادى لهذه الوثائق الثلاث: قواعد ومعايير حوكمة الشركات المساهمة، ومبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام والقواعد المقترحة لحوكمة للشركات المعتمدة بالبورصة المصرية.

### أولاً: دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المساهمة في مصر:

هذه المجموعة من القواعد لمبادئ حوكمة الشركات في مصر تعتبر مكملة للنصوص الواردة بشأن الشركات فى القوانين المختلفة، الا أنها لا تمثل نصوصاً قانونية أمره ولا يوجد الزام قانونى بها، وإنما هى تنظيم وبيان للسلوك الجيد فى إدارة الشركات وفقاً للمعايير والأساليب العالمية التى تحقق توازناً بين مصالح الأطراف المختلفة، لذلك فإن هذه القواعد ذات طبيعة إرشادية. ونتناول فيما يلى عرض أهم المبادئ الواردة فى دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة فى مصر.

<sup>١</sup> أنظر فى ذلك: مركز المشروعات الدولية الخاصة: دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، للقاهرة، أكتوبر ٢٠٠٥. وتعتبر المبادئ الدولية لحوكمة الشركات التى وضعتها منظمة التعاون والتنمية مرجعاً لهذا الدليل. أنظر:

ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT  
(OECD): OECD Principles of Corporate Governance, Paris 2004.

والترجمة العربية منشورة بمركز المشروعات الدولية الخاصة: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشأن حوكمة الشركات، القاهرة ٢٠٠٤.

<sup>٢</sup> أنظر فى ذلك: مركز المديرين: دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، للقاهرة يوليو ٢٠٠٦.

( ١ ) نطاق تطبيق هذه القواعد:

تتطبق هذه القواعد في المقام الأول على شركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية. خاصة التي يجري عليها تعامل نشط، كذلك تنطبق على وجه الخصوص على الشركات التي يكون تمويلها الرئيسي من الجهاز المصرفي لما يترتب على التزامها بقواعد الحوكمة من ضمان للدائنين.

( ٢ ) الجمعية العامة: فيما يلي أهم المبادئ المتعلقة بالجمعية العامة:

١. تتكون الجمعية العامة من كل مساهمي الشركة، كل بحسب نسبة ما يمتلكه من أسهمها، وللقاعدة التي تعطي كل مساهم حق حضور للجمعية العامة.
٢. يجب حث المساهمين على حضور اجتماع للجمعية العامة للشركة، وترتيب موعد ومكان اجتماعها بما ييسر عليهم ويشجعهم على الحضور.
٣. يتم لإدارة الجمعية العامة على النحو الذي يسمح للمساهمين بالتعبير عن آرائهم، وعلى إدارة الشركة الإقصاد التام والكافي عن كل ما يتضمنه جدول أعمال الجمعية من موضوعات.

( ٣ ) مجلس الإدارة: فيما يلي أهم المبادئ المتعلقة بمجلس الإدارة:

١. يتولى مجلس إدارة شركة المساهمة إدارة أمور الشركة بناء على تفويض من الجمعية العامة، ويتحمل المسؤولية النهائية ولو قام بتشكيل لجان أو تفويض جهات أو أفراد آخرين في القيام ببعض أعماله.
٢. عضو مجلس الإدارة يجب عليه أن يعتبر نفسه ممثلاً لكافة المساهمين وملتزماً بالقيام بما يحقق مصلحة الشركة عموماً وليس ما يحقق صالح المجموعة التي يمثلها.
٣. للحوكمة الرشيدة للشركة تقتضي أن يتم استخدام أسلوب تراكمي في التصويت على مرشحي مجلس الإدارة أو أن تراعى نسب توزيع رأس المال بأى أسلوب آخر بحيث تكون النتيجة النهائية معبرة عن التمثيل النسبي للمساهمين في مجلس الإدارة.
٤. على المجلس وضع الآليات والنظم التي تضمن احترام الشركة للقوانين واللوائح السارية، والقيام بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين.
٥. يجب أن تشكل في الشركة لجنة للمراجعة الداخلية من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين تكون مهمتها مراجعة نظم العمل الداخلية بالشركة.

( ٤ ) ادارة المراجعة الداخلية:

١. يجب أن يكون لدى الشركة نظام محكم للرقابة الداخلية وأن يتعاون في وضعه مجلس الإدارة مع مديري الشركة.
  ٢. يقدم مدير ادارة المراجعة الداخلية تقريراً ربع سنوي إلى مجلس الادارة وإلى لجنة المراجعة عن مدى للترام الشركة بأحكام القانون والقواعد المنظمة لنشاطها وكذلك عن مدى التزامها بقواعد الحوكمة.
  ٣. تهدف للمراجعة الداخلية إلى وضع نظم لتقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر في الشركة وتطبيق قواعد الحوكمة بها على نحو سليم.
- ( ٥ ) مراقب الحسابات: فيما يلي أهم المبادئ المتعلقة بمراقب الحسابات:

١. يكون للشركة مراقب حسابات لا تربطه بها علاقة عمل ويكون مستقل عن إدارتها الداخلية.
٢. على مجلس الإدارة بقاء على توصية لجنة للمراجعة ترشيح مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الكفاءة والسمعة والخبرة الكافيين، وأن تكون خبرته وكفائته وقدراته متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومن تتعامل معهم.
٣. يجب أن يكون مراقب الحسابات مستقلاً لا عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها وألا يكون مساهماً فيها أو عضواً ذا خبرة في مجلس إدارتها وأن يتم تعيينه بقرار من الجمعية العامة للشركة مع تحديد أتعابه السنوية.
٤. على مراقب حسابات الشركة الالتزام بمبادئ وقواعد المحاسبة المصرية من حيث المضمون لا الشكل فقط.

( ٦ ) لجنة المراجعة: فيما يلي أهم المبادئ المتعلقة بلجنة للمراجعة:

١. تشكل لجنة المراجعة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويجب ألا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، كما يجب أن يكون ضمن أعضائها أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية.
٢. يجب أن تجتمع اللجنة دورياً لبرنامج إجتماعات محدد وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر.
٣. يجب أن تضع الشركة إمكانيات كافية تحت تصرف اللجنة لتساعدها على أداء عملها بما في ذلك التصريح لها بالإستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضرورياً.

( ٧ ) الإفصاح عن السياسات الاجتماعية: فيما يلي أهم المبادئ المتعلقة بذلك:

١. على إدارة الشركة أن تفصح للمساهمين ولجمهور المتعاملين معها والعمالين لديها مرة على الأقل سنوياً عن سياسات الشركة الاجتماعية والبيئية.

٢. يَراعى أن تكون السياسات للمعلن عنها واضحة وغير مضللة وأن تتضمن ما تنوى للشركة القيام به من تطوير أو تغيير فى حجم العمالة أو تكريبها، وبرامجها للرعاية الاجتماعية.
٣. يجب أن تربط الشركة بالمجتمع المحيط بها وبمن تتعامل معهم من موردين أو عملاء علاقة تقوم على المصداقية والحرص على تحقيق المصالح المشتركة.
- ( ٨ ) قواعد تجنب تعارض المصالح: فيما يلى أهم المبادئ المتعلقة بذلك:

١. يجب أن يكون لكل شركة نظام مكتوب ومعروف من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والعاملين بشأن تجنب تعارض المصالح، وأن يتضمن الأحكام الواردة فى هذا الجزء.
٢. يحظر على أعضاء مجلس إدارة الشركة والمديرين والعاملين بها التعامل فى أسهم للشركة لمدة محددة تسبق الإعلان عن نتائج نشاطها المالية أو قبل الإعلان عن أية معلومات أخرى ذات طبيعة مالية مؤثرة.
٣. على الشركة أن تضع نظامًا داخليًا لمراقبة تطبيق قواعد سلوكها المهني.
٤. تسعى الشركة فى معاملاتها مع الموردين إلى اختيار من يتعامل معهم بذات المستوى المهني والأخلاقي الذى تحرص عليه الشركة داخلها.
- ( ٩ ) قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات الأخرى: ويلاحظ فى هذا الشأن ما يلى:

١. هذه القواعد موجهة على وجه الخصوص الى الشركات المقيدة فى بورصة الأوراق المالية وإلى المؤسسات المالية والشركات التى يكون تمويلها الرئيسى من الجهاز المصرفي، ولكن حوكمة الشركات تخص كافة أنواع الشركات لما تحققه من توازن بين المصالح وما تدعو اليه من ثقافة جديدة فى أسلوب إدارتها.
٢. وفى حالة عدم إمكان الالتزام بقواعد الحوكمة بالنسبة للشركات المساهمة المغلقة أو العائلية أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات الأشخاص فيكون عليها تطبيق بدائل أقل تكلفة وأكثر تناسبًا لقرنتها المالية والإدارية، ولكن بما يحقق ذات النتائج التى ترمى هذه القواعد إلى تحقيقها.

## ثانياً: مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام:<sup>١</sup>

صدر في يوليو ٢٠٠٦ دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، وفيه قواعد حوكمة شركات قطاع الأعمال العام، التي تعتبر مكملة للقواعد والنصوص التي تحكم هذه الشركات في ظل القوانين واللوائح المنظمة لها. وقد تم الاقتداء بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لحوكمة الشركات المملوكة للدولة بوصفها مرجعاً عند وضع مبادئ الحوكمة لشركات قطاع الأعمال العام في مصر.

تعتبر القواعد المنصوص عليها في الدليل قواعد استرشادية في إطار النصوص الواردة في قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتتفق معه في الهدف، وهو تخيير قطاع الأعمال العام من أية قيود قد تعوق قدرته على المنافسة مع القطاع الخاص، وذلك من أجل ضمان نجاح تلك الشركات في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية طالما بقيت ملكيتها في حوزة الدولة.

ويشكل تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة لشركات قطاع الأعمال العام أحد العناصر الأساسية لمنهج إدارة الأصول المملوكة للدولة بما يسهم في تحسين أداء هذه الشركات وزيادة قدرتها على المنافسة مع القطاع الخاص وتهيئتها للتحويل إلى القطاع الخاص.

وتنقسم هذه للمبادئ إلي ست مجموعات كما يلي:

١. للتأكيد على وجود إطار تنظيمي وقانوني فعال لشركات قطاع الأعمال العام
٢. تصرف الدولة بوصفها مالكا.
٣. المعاملة المتساوية لحملة الأسهم (الملاك).
٤. العلاقات مع الأطراف ذات المصالح.

١ تم إعداد هذا الدليل في ضوء مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في يناير ٢٠٠٥ تحت عنوان:

"OECD Working Group on Privatization and Corporate Governance of State-Owned Assets"

أنظر في ذلك: مركز المديرين: دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، للقاهرة يوليو ٢٠٠٦.

٥. الشفافية والإفصاح.

٦. مسئوليات مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام.

### ثالثاً: مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية:

لنتهت لجنة من الخبراء من إعداد تقرير تفصيلي تضمن مشروعاً للقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وقد اعتمدت القواعد التنفيذية الخاصة بمبادئ الحوكمة على أن تطبق هذه القواعد بشكل إلزامي في صورتها النهائية على كافة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية. وعلى أن تدرج هذه القواعد ضمن قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية ببورصتي القاهرة والإسكندرية.<sup>١</sup>

ونعرض فيما يلي بإيجاز أهم للنقاط الواردة في مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

#### ( ١ ) نطاق التطبيق وتوفيق الأوضاع:

تسري هذه القواعد على كافة الشركات المساهمة المصدرة للأوراق المالية المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية وعليها أن توفق لوضعها وفقاً لأحكام هذه القواعد خلال ستة أشهر من تاريخ صدورها، وتلتزم الشركات الخاضعة لأحكام هذه القواعد بمراعاة وإتباع دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية والصادرة من وزارة الاستثمار في أكتوبر سنة ٢٠٠٥.

<sup>١</sup> التزمت الهيئة العامة لسوق المال ضمن خطتها الاستراتيجية لتطوير سوق المال بإصدار مجموعة من القواعد التنفيذية لتطبيق مبادئ الحوكمة وذلك بتحويل مبادئ الحوكمة من مجرد معايير وأدلة إرشادية إلى قواعد ملزمة. وتوسى الهيئة إلى أن تدخل القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات حيز التنفيذ اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٧ بالتزامن مع البدء في تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة. أنظر كذلك: الهيئة العامة لسوق المال: مشروع القواعد المقترحة لحوكمة الشركات المعتمدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية، القاهرة نوفمبر ٢٠٠٦.

يجري التنسيق مع إدارة بورصتي القاهرة والإسكندرية للعمل على تعديل قواعد وإجراءات قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية.

### ( ٢ ) مجلس الإدارة:

يتناول القسم الثاني تشكيل المجلس وطريقة عمله، واختصاصات المجلس والتزامات أعضائه، والتزامات المجلس المرتبطة بالافصاح والشفافية، وتعرض هذه للنقاط فيما يلي:

( أ ) تشكيل المجلس وطريقة عمله: كانت أهم القواعد الواجب مراعاتها مايلي:

١. يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين على أن يكون من بينهم على الأقل عضواً واحداً مستقلاً.
٢. يجب أن يضم مجلس الإدارة في عضويته ممثلاً للأقلية متى حازت الأقلية نسبة ٥% على الأقل من أسهم الشركة.
٣. لا يجوز أن تزيد مدة عضوية مجلس الإدارة للعضو عن دورتين متتاليتين، وبمدة أقصاها ست سنوات.
٤. يجوز للمجلس بأغلبية أعضائه ما لم ينص النظام على خلاف ذلك عزل رئيسه أو العضو المنتدب متى وجدت مبررات قوية لذلك، واختيار رئيس أو عضو منتدب جديد بحسب الأحوال.
٥. على مجلس إدارة الشركة أن يجتمع مرتين على الأقل خلال كل ربع سنة بناء على دعوة رئيس مجلس الإدارة.

( ب ) اختصاصات المجلس والتزامات أعضائه: كانت أهم القواعد الواجب مراعاتها مايلي:

١. يجب أن يحدد النظام الأساسي للشركة اختصاصات المجلس والتزامات أعضائه بشكل واضح وتفصيلي.
٢. يجب أن يكون كل تفويض يصدر من مجلس إدارة الشركة محدداً في موضوعه وفي المدة الزمنية لسريانه وأن يتضمن عرض نتائجه على أعضاء المجلس.

( ج ) التزامات المجلس المرتبطة بالافصاح والشفافية: كانت أهم القواعد الواجب مراعاتها مايلي:

١. يتمتع على أعضاء مجلس الإدارة الاشتراك أو المساهمة في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، ويجب على كل عضو بالمجلس أن يفصح عن حالات تعارض المصالح.

٢. يجب أن يتضمن الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة السنوي الواجب عرضه على المساهمين بالإضافة إلى متطلبات القوانين السارية بيانات عن نتائج المراجعة السنوية لفاعلية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة، ومدى التزام الشركة بمتابعة وتطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات وأسباب عدم الالتزام، وتكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه.

### ( ٣ ) الإفصاح وإتاحة المعلومات للمساهمين:

يلتزم مجلس إدارة الشركة بتعيين مسئول عن الحوكمة، وعلاقات المستثمرين تعهد إليه مسئولية متابعة وتطبيق مبادئ الحوكمة والرد على استفسارات المساهمين. وتقوم الشركة بإتاحة كافة المعلومات التي تمكن المساهمين من مباشرة حقوقهم كاملة.

وعلى مجلس الإدارة وضع سياسة واضحة بشأن توزيع أرباح الأسهم بما يحقق مصالح الشركة والمساهمين، وإطلاع المساهمين في الجمعية العمومية على سياستها في توزيع الأرباح. وعلى الشركة إتاحة المشاركة لأكثر عدد من المساهمين للحضور في اجتماع الجمعية العمومية، بما في ذلك اختيار التوقيت والمكان الملائمين لانعقاد الجمعية العمومية.

### ( ٤ ) تعارض المصالح وتعاملات الداخلين:

تضع الشركة برنامجاً تفصيلياً لتوعية أعضاء المجلس والمديرين التنفيذيين والعاملين بالشركة بأفضل الممارسات في مجال الرقابة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات، ويحظر على الداخلين للتعامل على أسهم الشركة بيعاً وشراءً بناءً على معلومات داخلية أو تسريب أي معلومات داخلية للغير.

### ( ٥ ) الرقابة الداخلية:

يجب أن يكون لدى الشركة نظام متكامل للرقابة الداخلية يتم تصميمه ووضعه بواسطة إدارة الشركة أو بالحصول على معاونه خارجية. ويهدف هيكل الرقابة إلى التعامل مع المخاطر والتحقق من تنفيذ رسالة الشركة بكفاءة وفاعلية، إضافة إلى الالتزام بالقوانين واللوائح وحماية موارد الشركة من الخسارة وسوء الاستخدام. ويتولى إدارة المراجعة الداخلية مسؤول متفرغ لذلك بالشركة ويكون من القيادات الإدارية بها، ويتبع مباشرة العضو المنتدب.

(٦) تعيين مراقب الحسابات:

يكون للشركة مراقب حسابات لا تربطه بها علاقة عمل ويكون مستقل عن إدارتها الداخلية، وعلى مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة المراجعة ترشيح مراقب الحسابات ممن تتوفر فيهم الكفاءة والسعة والخبرة الكافيين، ويجب أن يكون مراقب الحسابات مستقلاً عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها وألا يكون مساهماً فيها أو عضواً من ذوي الخبرة في مجلس إدارتها ويتم تعيين مراقب الحسابات بقرار من الجمعية العامة للشركة مع تحديد أتعابه السنوية.

وتوجد عدة ملاحظات حول القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية:

١. القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة منبثقة عن ومعمدة من حيث الجوهر على دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر من وزارة الاستثمار في أكتوبر ٢٠٠٥، ويعد هذا الدليل مصدراً مكماً لكافة قواعد حوكمة الشركات المقيدة فيما لم يرد به نص في القواعد المرفقة.
٢. تنتم هذه القواعد بالطابع الإلزامي، فلا تقتصر على كونها مجرد إرشادات أو محددات للسلوك. وهذا ما يميزها عن دليل قواعد ومعايير حوكمة للشركات.
٣. القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ملزمة باعتبارها جزء لا يتجزأ من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية ببورصتي القاهرة والإسكندرية، وهو ما يستلزم استصدار قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال بتعديل قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بعد اخذ رأي ومقترحات مجلس إدارة بورصتي القاهرة والإسكندرية على التعديل.
٤. حددت هذه القواعد المرحلة الانتقالية التي ستمر بها الشركات المقيدة بالبورصة والخاضعة لنطاق تطبيقها بفترة لا تقل عن ستة أشهر لتوفيق أوضاعها، ومن المتوقع إصدار هذه القواعد في موعد متزامن مع بدء تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة.

## المبحث الثاني

### تقييم تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصر

تفيد بعض المؤشرات بأن تطبيق قواعد الحوكمة في مصر قد شهد تطورا ملحوظا في الفترة من عام ٢٠٠٠ الى بداية ٢٠٠٧، حيث ارتفع تقييم مصر في الالتزام بمبادئ الحوكمة الى ٨٠% في مارس ٢٠٠٣ مقارنة بنحو ٦٢% في عام ٢٠٠٠، مما ترتب عليه تحسن في التقييم الاجمالي لمستوى هذه القواعد حيث ارتفع عدد المعايير التي تتفق تماما أو بدرجة كبيرة مع المعايير الدولية من ٤٠ معيارا في تقييم سبتمبر ٢٠٠١ الى ٤٥ معيارا في تقييم مارس ٢٠٠٣، بينما انخفض عدد المعايير التي لا تتم مراعاتها في مصر أو تتم مراعاتها بدرجة منخفضة من ٨ معايير في تقييم سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣ معايير فقط في تقييم مارس ٢٠٠٣. <sup>١</sup> أما الفترة التالية وحتى بداية عام ٢٠٠٧ فلم يجرى عنها تقييما كليا لتطبيق معايير الحوكمة، لذلك فسوف نتناول في هذا الجزء تقييما وصفيا عن هذه الفترة التي صدر فيها قواعد الحوكمة المصرية للشركات المساهمة وشركات القطاع العام ثم مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والاسكندرية. وبصفة عامة يجرى تقييم التزام الشركات المقيدة بالبورصة بقواعد الحوكمة على أربعة مستويات. <sup>٢</sup> ونذكرها فيما يلي:

**المستوى الأول:** وفيه يتم التأكد أن الشركة تطبق ممارسات حوكمة الشركات المتعارف عليها، كما يلي:

١ أنظر في ذلك: سميحة فوزي: تقييم مبادئ حوكمة الشركات. . . . .، إبريل ٢٠٠٣.

٢ أنظر: مركز المشروعات الدولية الخاصة: جدول الخطوات المتوالية لحوكمة الشركات الخاص بالشركات المقيدة في البورصة. القاهرة، بدون تاريخ.

١. التأكد من ممارسة الجوانب الشكلية من حوكمة الشركات.
  ٢. تحتفظ الشركة بعدد من السياسات المصاغة أو بميثاق لحوكمة الشركة يتناول كحد أدنى حقوق المساهمين والتعامل معهم ودور مجلس الإدارة والشفافية والافصاح.
- المستوى الثالث: وفيه تحقق للشركة خطوات إضافية لحوكمة الشركات، كما يلي:

١. تكون الشركة قد حددت موظف مسؤول عن ضمان التزامها بميثاق حوكمة الشركات وسياساتها، ومراجعة هذا الميثاق وهذه السياسات بشكل دوري.
  ٢. أن تصحح الشركة بشكل دوري للمساهمين عن ميثاق حوكمة الشركات والممارسات ودرجة التزام هذه الممارسات بالمواثيق الاختيارية لأفضل الممارسات في هذه الدولة.
- المستوى الثالث: وفيه يتحقق الإسهام الأساسي في تحسين حوكمة الشركات على المستوى القومي، حيث:

١. تلتزم الشركة بجميع التوصيات المتعلقة بميثاق أفضل الممارسات الاختيارية في الدولة.
  ٢. يحتوي مجلس الإدارة على لجنة للحوكمة.
- المستوى الرابع: يتعلق هذا المستوى بالقيادة، وفيه تكون الشركة معترف بها دوليًا بوصفها زعيم قومي لها موقع بين رواد العالم في حوكمة الشركات.

وفي تقديرنا أن تقييم التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالقواعد الدولية لحوكمة الشركات مازل يحبو في المستوى الأول للتقييم لسابق ذكره، والأمل كبير في متابعة تحقيق باقي مستويات التقييم في المستقبل.

ونتناول فيما يلي تحليل وتقييم ماتم تطبيقه من المجموعات الست لمبادئ حوكمة الشركات في مصر.

#### المطلب الأول: تقييم تطبيق المبادئ الخاصة بتوافر إطار قانوني ومؤسسي لحوكمة الشركات:

كما أسلفنا القول تركز هذه المجموعة من المبادئ على أهمية إيجاد البيئة للقانونية والإطار التنظيمي اللذين يساعدان الشركات للمساهمة والعامة على القيام بأنشطتها الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق. فلامكن تطوير إطار فعال لحوكمة الشركات الا بتوفر إطار قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال ينظم العلاقات التعاقدية لكافة المشاركين في السوق.

وقد أدى للتطور الاقتصادي والسياسي في مصر الى بلورة إطار قانوني وتنظيمي يتكيف مع متطلبات العولمة ومنها حوكمة الشركات. وبرؤية بانورامية تاريخية نجد أن الاقتصاد المصري قد

اندماج في السوق العالمية منذ تأسيس مصر الحديثة في عهد محمد علي، وبعد لجهازه على الاقطاع المملوكي، الذي مهدت له حملة نابليون على مصر، ومرورا بفترة الاحتلال الانجليزي ثم فترة مابعد الاستقلال وحتى اليوم، نجده يواجه اليوم متغيرات العولمة بفعل التقدم في تكنولوجيا المعلومات وللتحام الأسواق العالمية. هذه التطورات أدت الى تراكم معرفي وخبرات تاريخية لدى المشرع المصري تقيد في صياغة نظام قانوني يتمشى مع آليات السوق في مرحلة الرأسمالية المعولمة. ولعل تطبيق المبادئ الدولية لحوكمة الشركات يجد ظروفًا مواتية في مصر أكثر مما هو في دول أوروبا الشرقية، ذلك لأن القوانين التي تحكم سوق المال وكذلك الأطر القانونية لحوكمة الشركات في مصر تستند إلى القانون المدني الفرنسي الخاص بالشركات، ويتأثر قانون الإيداع والحفظ للمركزي ومشروع قانون سوق المال الجديد بالقانون الأنجلو-أمريكي.<sup>1</sup>

وقد يكون الوقت مازال مبكرا لإصدار حكم نهائي على قدرة اطار حوكمة الشركات في مصر على رفع مستوى الشفافية وكفاءة أسواق المال، ومدى توافقه مع الاطار القانوني والمؤسسي بما فيه الهيئات المسؤولة عن الإشراف والرقابة وتطبيق القانون. لكننا مع ذلك نجرى تقريبا وصفيًا لمدى توفر اطار حوكمة الشركات في مصر من خلال الملاحظات التالية:

١. يمكن القول بأن تطور التشريعات الاقتصادية في مرحلة الليبرالية الاقتصادية الحديثة منذ القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن الاستثمار العربي والمناطق الحرة وحتى صدور مشروع القواعد المقترحة لحوكمة الشركات المعتمدة ببورصتى القاهرة والاسكندرية، في نوفمبر ٢٠٠٦، له تأثير مباشر على الأداء الاقتصادي الكلي، وساهم بقدر ما في ادراك أهمية نزاهة التعامل في السوق، والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق.

٢. المتطلبات القانونية والرقابية المؤثرة في ممارسة حوكمة الشركات في مصر تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والالزام بتطبيقه، غير أنه توجد حاجة ماسة لوقف الاسهاب التشريعي، وتقوية ترسانة القوانين المصرية من رواسب عصور الاقطاع ورأسمالية الدولة، التي تميزت بتدخل الدولة الواسع وغير سليم اقتصاديا وسياسيا في النشاط الاقتصادي، وترسيخ أقدام البيروقراطية الاقتصادية في شركات قطاع عام مترهل، وتجمعات البيروقراطية السياسية حارسة نظام الحزب الواحد. يجب تقوية وتطوير التشريعات لتتمشى مع متطلبات اقتصاد السوق من الافصاح والشفافية وممارسة

<sup>1</sup> انظر في ذلك:

ديموقراطية حقيقية، ذلك لأن صياغة اطار صحى للحوكمة لاينفصل عن الممارسة الديموقراطية والافصاح والشفافية على كفة مستويات لتعامل فى السوق الحرة.

٣. تنص التشريعات بوضوح على توزيع السلطة والمسئولية بين الهيئات والمؤسسات المؤثرة فى سوق الأوراق المالية، فنجد أن الهيئة العامة لسوق المال وبقية المؤسسات المشكلة للاطر للمؤثر فى سوق المال فى مصر تؤدى مسؤوليتها الإشرافية والرقابية ودورها فى حدود مايتاح له من إمكانيات. ويلزم لرفع الكفاءة المهنية لأعضائها اعطاء اهتمام أوسع بالتدريب ومواصلة التعلم، حتى تقوم بدورها بكفاءة ونزاهة وبطريقة موضوعية.

#### المطلب الثاني: تقييم تطبيق قواعد ضمان حقوق المساهمين:

يثار هنا تساؤل هام وهو: إلى أية درجة يحمي الإطار القانوني حقوق المساهمين ؟ وهذا يتضمن حق نقل ملكية الأسهم، والتصويت فى الجمعية العامة، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد فى الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحقهم فى المشاركة للفعالة فى اجتماعات الجمعية العامة.<sup>1</sup>

وفى محاولة للججابة على هذا التساؤل نجد توفر اجراءات لضمان حقوق المساهمين وذلك بالسماح بالتصويت بالبريد العادي والإلكتروني فى اجتماعات الجمعية العمومية، وتطوير قواعد القيد بما يتماشى مع المعايير الدولية لحوكمة للشركات، وتوفير أساليب آمنة للقيد والتسوية وتوزيع الأرباح، وإنشاء صندوق ضمان للتصويت، وإنشاء مركز لفض المنازعات.

وفىما يلى نقدم تعقياً على تقييم تطبيق قواعد ضمان حقوق المساهمين.

#### (أ) نقل ملكية الأسهم:

لا توجد قيود على نقل ملكية الأسهم المسجلة بالبورصة. وقد أزم قانون القيد والإيداع المركزي كافة للشركات المقيدة بالتسجيل لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي. وفى ديسمبر عام ٢٠٠٦ بلغ عدد الشركات المقيدة لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي ٦١٥ شركة، بعد أن كان عددها سنة ٢٠٠٢ قد بلغ ٨٧٠ شركة، وتتم دورة تداول الأوراق المالية وتسوية عمليات البيع والشراء اليكترونيا باستخدام تكنولوجيا للمعلومات.<sup>٢</sup>

١ أنظر فى ذلك: سميحة فوزي: تقييم مبادئ. . . . . إبريل ٢٠٠٣.

٢ دورة التداول والتسوية تجرى كما يلى: تصل تعليمات التداول وتنفذ لدى السمسرة فى نفس يوم التعامل، وتتم عملية مقابلة عرض البيع والشراء داخل نظام التداول فى البورصة فى نفس يوم التعامل، حيث يقوم سمسار البائع

أمناء الحفظ هم المسؤولون عن إدارة وحفظ حسابات المتعاملين في الأوراق المالية، بالإضافة إلى شركة مصر للمقاصة هناك ١٦ بنك تقوم بخدمة أمناء الحفظ، وفي يناير عام ٢٠٠٠ تم إنشاء صندوق ضمان التسويات، ويتكون رأسماله من مساهمات شركات الوساطة في الأوراق المالية بمعدل يتناسب وحجم تعاملاتهم في البورصة، ويدار الصندوق مؤسسة ذاتية التنظيم تحت إشراف الهيئة العامة لسوق المال، وتتمثل مهمته الرئيسية في حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية، وضمان تنفيذ التزامات التسوية المالية والورقية الناتجة عن عمليات التداول بالبورصة، وذلك في الحالات التي يمتنع أو يتأخر فيها أحد طرفي العملية عن الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر.

### (ب) حق المساهمين في المشاركة والتصويت في الجمعية العامة:

ينص قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ على أن للجمعية العامة السنوية يجب أن تتعقد في خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية السابقة، كما ينص على وجوب نشر ملخصات للقوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات في صحيفتين يوميتين أو لإرسالها لكل مساهم بالبريد المجبل على الأقل ١٥ يوما قبل تاريخ انعقاد الجمعية. ويسمح قانون للقيود والإيداع المركزي بالترقية بين المالك المسجل والمالك للمستفيد، إذ تمنح للوائح التنفيذية للمالك المسجلين الحق في التصويت نيابة عن مجموعة كما يسمح للمالك المسجل بتجزئة أصول الملاك المستفيدين، أي أن يقوم الملاك المستفيدين بالتصويت بشكل مختلف في نفس الموضوع.

### (ج) حق المساهمين في مراجعة القوائم المالية:

طبقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ للمساهمين الحق في مراجعة القوائم المالية والمركز المالي للشركة، وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية والإيضاحات المرافقة لها وتقرير مراقب الحسابات عن السنوات الثلاثة السابقة في المقر الرئيسي للشركة خلال أسبوعين قبل انعقاد الجمعية العامة السنوية. وقد ألزمت المادة ١٥ من قواعد القيد الخاصة

---

بتسليم الأسهم إلى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي بعد يوم واحد من التعامل. ويتم خصم قيمة الأسهم من حساب سمسار المشتري في مساء اليوم التالي بعد التعامل في بنك المقاصة وإضافة القيمة إلى حساب سمسار البائع. وتنتهي عملية التداول ويوصل إلى سمسار المشتري بحلول اليوم الثالث بعد التعامل الأسهم أو شهادات الملكية، مما يسمح بتداول الأسهم ثانية عن طريق شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي.

بالإفصاح بالبورصة الشركات المقيدة بتحديد مسؤول للعلاقات مع المستثمرين يكون مسؤولاً عن الاتصال بالبورصة والرد على استفسارات المساهمين والمستثمرين.

#### (د) حقوق المساهمين في حالة الخصخصة:

في حالة طرح جزء من شركة من شركات قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص يراعى احترام حقوق المساهمين.<sup>1</sup> ويحتوى دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية على بعض مبادئ حوكمة الشركات ذات الارتباط بهذا الموضوع كما يلي:

١ يجب على الدولة وعلى شركات قطاع الأعمال العام أن تحترم حقوق جميع المساهمين وأن تساوي في المعاملة بينهم وأن توفر لجميع المساهمين للمعلومات المطلوبة.

٢ بمجرد بيع أية حصة من شركة من شركات قطاع الأعمال العام سواء للأفراد أو للمؤسسات، يجب على الشركة القابضة أن تعدل للنظام الأساسي والنظم الداخلية للشركة بما يتوافق مع دخول مساهمين من القطاع الخاص وأن تحقق مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين.

٣ يجب أن تعمل الشركة القابضة والشركات التابعة على وضع ضوابط واضحة لمنع من لهم الأغلبية من إساءة استخدام هذا للوضع على حساب حقوق الأقلية.

٤ يجب تسهيل مساهمة الأقلية في عملية اتخاذ القرارات من خلال وضع آليات محددة تتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو تسهيل عملية للمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية.

#### المطلب الثالث: تقييم تطبيق قواعد المعاملة المتساوية لحملة الأسهم:

تشير المعاملة للعادلة للمساهمين إلى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وكذلك إلى حقهم في الدفاع عن انتهاك حقوقهم للقانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين للتفويضين.<sup>2</sup>

في مجال ضمان المعاملة المتساوية للمساهمين اتخذت الاجراءات التالية:

1 انظر في ذلك: مركز المديرين: دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام. . . . . يوليو ٢٠٠٦.

2 انظر في ذلك: سميحة فوزي: تقييم مبادئ حوكمة الشركات. . . . . إبريل ٢٠٠٣.

١. حق الهيئة العامة لسوق المال في وقف قرارات الجمعية العامة التي تصدر لصالح فئة معينة.
  ٢. السماح للمالك المسجل بالتصويت نيابة عن المالك المستفيد بشكل مجمع أو مجزأ.
  ٣. صدور قواعد الإفصاح الجديدة والتي أحكمت الرقابة على الاتجار بالمعلومات الداخلية.
  ٤. تنظيم عمليات الاستحواذ وعروض الشراء، والسماح برفع دعاوى جماعية من قبل الهيئة.
- وفيما يلي تحليل لمدى تحقيق الإطار القانوني في مصر لقواعد المعاملة المتساوية لحملة الأسهم.

### ( أ ) المساواة وحق التصويت :

يسمح الإطار القانوني في مصر بوجود فئات متعددة للأسهم، شريطة أن تتم معاملة المساهمين في أي فئة محددة بالمثل وبالتساوي. ويجرى التفرقة بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة. يجوز لأصحاب الأسهم لحاملها حضور اجتماع الجمعية العامة السلوية، إذا ما قاموا بإيداع أسهمهم في البنك، أو في الشركة المصدرة للأسهم أو في شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي، ولكن لا يسمح لهم بالتصويت. لما الأسهم الممتازة فتمتع بثلاث امتيازات في التصويت والأرباح وعند التصفية.

ولكل مساهم الحق في تقديم شكوى للجهة الإدارية بخصوص أي انتهاك أو مخالفة للقانون، حيث تنص المادة ٧٦ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ على أن يتم إلغاء جميع القرارات التي تصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو التي تسبب أي أذى أو ضرر لهم، أو التي تحقق فوائد ومميزات خاصة لأعضاء مجلس الإدارة.

ويمكن حالياً فض المنازعات باللجوء الى التحكيم.<sup>١</sup> ويهدف النظام الجديد إلى سرعة حسم المشاكل والخلافات بين المتعاملين في البورصة وشركات الأوراق المالية دون اللجوء للقضاء الذي يستغرق فترات طويلة لحسم المنازعات. ويسمح المشروع المقترح لقانون سوق المال بقيام هيئة سوق المال برفع قضايا جماعية نيابة عن المساهمين، وهو ما يطلق عليه نظام التقاضي الجماعي أو للفنوي.

١ نظراً لأن إجراءات التقاضي باهظة التكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً نسبياً، فإن قانون سوق رأس المال كان يسمح في الماضي للمتعاملين في البورصة باللجوء للتحكيم الإلزامي، إلا أن المحكمة الدستورية العليا أصدرت في يناير عام ٢٠٠٢ حكماً يقضي بعدم دستورية التحكيم الإلزامي، وإن كان التحكيم الاختياري مازال مسموحاً به. وقد أعلنت البورصة المصرية عن مشروع لإنشاء مركز جديد لفض المنازعات والتحكيم في سوق الأوراق المالية بنهاية سنة ٢٠٠٣ بالتعاون مع مركز القاهرة للتحكيم الدولي وهيئة سوق المال.

( ب ) المشاركة في القرارات الأساسية للشركة:

يجب التصويت بأغلبية الثلثين في القرارات الخاصة بمنح مميزات للمساهمين القائمين قبل زيادة رأس المال، أو بعدم تطبيق حقوق الأولوية إذا ما كان منصوص عليها في النظام الأساسي للشركة، أو إضافة بنود جديدة لأغراض الشركة.

( ج ) متابعة ومراقبة الشركات:

على أي شخص يعتزم شراء أسهم يترتب عليها ملكية عشرة في المائة أو أكثر من رأس المال، أن يرسل إخطارا قبل أسبوعين من إتمام العملية للشركة بالبريد المسجل، وعلى الشركة أن تقوم في خلال أسبوع من استلامها لهذا الإشعار بإبلاغ المساهمين الذين يملكون على الأقل واحدا في المائة، أو بنشر هذه المعلومات في صحيفتين واسعتي الانتشار. وهيئة سوق المال رفضت بعض عروض الشراء إذا كان سينتج عنها حصول المشتري على أغلبية في الشركة، وذلك لتلافي تحكم مساهم واحد في إدارة للشركة مع وجود أقلية قد تضار من ذلك.

( د ) الاتجار بمعلومات داخلية والتعامل الذاتي:

ألزمت قواعد اللقيد الجديدة للشركات بمجموعة من الإجراءات المتعلقة بالإفصاح والتي تطبق على معاملات المطلعين على المعلومات والأسرار الداخلية للشركات. وتعتبر بورصتي القاهرة والإسكندرية مسؤولة عن الرقابة الفورية أثناء التداول بينما تقوم هيئة سوق المال بالرقابة اللاحقة بعد التداول، ويعمل في إدارة الرقابة ومراقبة السوق في بورصتي القاهرة والإسكندرية مجموعة من المهنيين في كل من مقرها بالقاهرة والإسكندرية، حيث يعمل بعضهم في المقصورة مع السماسرة بينما يقوم البعض الآخر بمراقبة نشاط السوق والكشف عن أي لتجار بالمعلومات الداخلية.

المطلب الرابع: تقييم تطبيق المبادئ المنظمة للعلاقات مع الأطراف ذات المصالح:

يقصد بأصحاب المصالح حملة السندات والعمال والبلوك والموردين والعملاء، ويسمح الإطار لقانوني في مصر لأصحاب المصالح بتملك جزء من الأسهم والاطلاع على العمليات الأساسية في الشركة ويحمي حقوقهم، ويمكن عرض أوجه تطبيق هذه المبادئ فيما يلي:

(أ) احترام الحقوق القانونية للأطراف ذات المصالح:

يمنح قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ للعمال الحق في عشرة في المائة من أرباح الشركة الموزعة بحد أقصى مرتب سنة، ويمكن ممارسة هذا الحق فقط في حالة توزيع أرباح، كما يمنح هذا القانون للعمال في الشركات المساهمة الحق في المشاركة في الإدارة.

ويمنح قانون سوق المال رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢ لحاملي السندات أوجه حماية خاصة، فمثلاً يجوز لهم تكوين جمعية حاملي سندات وانتخاب ممثل قانوني يعمل بالنيابة عنهم ويحضر اجتماع الجمعية للعام السنوية.

(ب) التعويض عن انتهاك الحقوق:

يتم حماية حقوق أصحاب المصالح بموجب عقد أو قوانين معينة مثل قانون العمل أو قانون البيئة أو نظام الإفلاس، ويخول لأصحاب المصالح للحق في الرجوع للإجراءات للقانونية للحصول على تعويض عن أي انتهاك لحقوقهم.

(ج) آليات تعزيز مشاركة أصحاب المصالح:

يجوز للعمال إنشاء اتحاد للعمالين المساهمين بغرض امتلاك أسهم وتوزيع أرباح بين أعضائه ويتم تسجيل اتحاد العمال المساهمين في هيئة سوق المال ويكون له نظام أساسي مكتوب، كما يجوز فقط لعمال الشركة أن يكونوا أعضاء به، ويتم إدارة جمعية العمال المساهمين بواسطة مجلس إدارة وتعد الجمعية العامة السلطة العليا بها.

(د) الحصول على المعلومات المطلوبة:

يجوز للعمال، بوصفهم مساهمين، الحق في الحصول على نفس المعلومات التي يحصل عليها جميع المساهمين الآخرين، كما تتمتع جماعة حملة السندات بحق مراجعة للقوائم المالية وإرسال ممثل لها لحضور اجتماع الجمعية العامة السنوية.

(هـ) صفقات الأطراف المرتبطة بالشركة:

تتطلب المعايير المحاسبية المصرية من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين أن يقوموا بالإفصاح عن المعاملات أو الصفقات أو الأمور الأخرى التي تم إبرامها مع الأطراف ذوي العلاقة بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين، بغض النظر عما إذا كانت هذه الصفقات قد حدثت بالفعل أو بصدد أن تحدث، ويجب أن يتم تدوين الإفصاح في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

### (و) الأطراف الأخرى لشركات قطاع الأعمال العام:

بالنسبة لشركات قطاع الأعمال العام فإنها تتحمل مسؤولياتها تجاه الأطراف الأخرى ذات المصالح في شركاتها مثل العاملين والدائنين والبنوك، وتعترف بالحقوق المرسومة لهم طبقاً للقوانين والقواعد المنوط بها ذلك، وتعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب الحقوق الأخرى. وينص دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام على مراعاة مبادئ الحوكمة التي تتناول هذا الموضوع كما يلي<sup>١</sup>:

١ يجب على شركات قطاع الأعمال العام أن تترك أهمية وجود علاقات طيبة مع الأطراف ذات المصالح وذلك لبناء شركات قوية.

٢ يجب على الدولة عدم استخدام شركات قطاع الأعمال العام لتحقيق أهداف تختلف عن تلك المتعارف عليها في القطاع الخاص إلا إذا تم تحديد التعويضات اللازمة لتحقيق ذلك.

٣ على الشركات للقبضة والتابعة العمل على حماية واحترام حقوق الأطراف ذات المصالح المرسومة لهم بحكم القانون وذلك من خلال وجود اتفاقيات متبادلة معهم بما يحفظ حقوق جميع الأطراف.

٤ تخضع شركات قطاع الأعمال العام لقواعد المنافسة في الحصول على التمويل الذي تحتاجه من السوق.

### المطلب الخامس: تقييم تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية:

يتضمن تقييم تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية كافة جوانب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ودور مراقب الحسابات. ويتضح ذلك في النقاط التالية:

#### أولاً: الإفصاح عن المعلومات الهامة:

تلتزم كل شركة مقيدة بالبورصة بالإفصاح عن مركزها المالي وأدائها التشغيلي لكل من هيئة سوق المال وبورصتي القاهرة والإسكندرية، ويتم هذا الإفصاح بصورة دورية سنوية أو ربع سنوية، وتتمثل المعلومات الإلزامية التي يجب الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي وقوائم الدخل، والتغير

١ أنظر في ذلك: مركز المديرين: دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام. . . . . ٢٠٠٦.

في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والإيضاحات المتممة لهذه القوائم، وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات الخارجي.

وتقوم الهيئة العامة لسوق المال بفحص القوائم المالية للتأكد من مدى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح ومدى اتفاق القوائم المالية وإعدادها والمعايير المحاسبية المصرية. وتلتزم الشركات بنشر ملخص وفي تقاريرها السنوية ونصف السنوية في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار بحيث تكون إحداها على الأقل باللغة العربية.

ومن أهم ما تنص عليه قواعد الإفصاح الجديدة ما يلي:

١- تلتزم الشركة بإخطار البورصة بأي أحداث هامة تؤثر في نشاطها أو في مركزها المالي أو تؤثر على تداول أسهمها على أن تفصح الشركة عن تلك الأحداث فوراً بإخطار البورصة في موعد يسمح للبورصة بنشر هذه الأحداث على شاشات التداول فوراً أو قبل أول جلسة تداول تالية لوقت وقوع الأحداث وفي أول عدد للنشرة الدورية للبورصة.

٢- يتم نشر الأحداث الهامة بالتنسيق بين الشركة وإدارة البورصة ولا يتم النشر أثناء ساعات التداول ما لم تكن المعلومات واجبة للنشر الفوري وفي تلك الحالة يتم إيقاف التعامل على الورقة المالية لمدة يحددها رئيس البورصة على ألا تزيد عن ساعة.

٣- تلتزم الشركة باتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان سرية البيانات المالية ومنع تسرب أية معلومات سواء بقصد أو بغير قصد قبل إعلانها للمتعاملين في السوق.

ثانياً: التأكيد على دور مراقب الحسابات والمراجع المالي:

تلتزم الشركات بتقديم للقوائم المالية السنوية ونصف السنوية بعد مراجعتها واعتمادها من مراقب الحسابات. بينما تقدم قوائم الحسابات ربع السنوية ومرفق بها تقرير فحص محدود، فقد ألزمت قواعد القيد الجديدة كل من الإدارة العليا والمدير التنفيذي والمدير المالي للشركة بتقديم إقرار بعدم وجود معلومات غير مسجلة وتؤثر على المركز المالي للشركة، وكذلك عدم وجود قضايا مرفوعة على الشركة من شأنها أن تتطلب تكوين مخصصات إضافية بخلاف المخصصات بالقوائم المالية.

والجمعية العامة السنوية سلطة وصلاحيه تعيين مراقبي الحسابات، وكذلك تحديد أتعابهم. وقواعد الاستقلالية الجديدة تلزم مراقب الحسابات بعدم تقديم أي استشارات للشركة التي يقوم بمراقبة ومراجعة حساباتها إلا بعد الحصول على ترخيص من لجنة المراجعة، ولا يجب أن يكون مراقب

الحسابات من ضمن المؤسسين، أو أعضاء مجلس الإدارة، أو الموظفين أو يرتبط بأي شكل آخر بالشركة أو مجلس الإدارة. كما ألزمت قواعد القيد الجديدة الشركات بتكوين لجان للمراجعة الداخلية والإفصاح عنها للمجتمع المالي، على أن يكون جميع أعضاء هذه اللجان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، مع إمكان أن يعين في اللجنة أعضاء من خارج مجلس الإدارة ومن ذوي الخبرة.

### ثالثاً: الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم :

طبقاً لقانون القيد والإيداع المركزي، يعد في شركة المقاصة سجلاً لقيد بيانات الملاك المستفيدين والتي تحصل عليها الشركة من الملاك المسجلين، ولا يجوز الاطلاع على هذا السجل لغير مصدري الأوراق المالية والجهات التي يصرح لها بذلك وفي حدود ما يخصها من بيانات السجل. ويلزم القانون الملاك المسجلين بالإفصاح للشركة عن بيانات الملاك المستفيدين.

وتحتفظ للشركات وشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي بسجل للمساهمين يتم تحديثه بصفة مستمرة، ويجب عليها عرض هذا السجل على اجتماع الجمعية العامة السنوية، ويحق للمساهمين مراجعة محضر اجتماع الجمعية السنوية والذي يتضمن ملحقاً بأسماء جميع الملاك المسجلين وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم، وتتاح هذه المعلومات أيضاً في هيئة الاستثمار وقطاع شركات الأموال بالهيئة العامة للاستثمار والشركات القابضة.

### رابعاً: الإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين:

وفقاً للنظام الأساسي للشركة يتم تحديد درجة الإفصاح الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة التي يجب عرضها على الجمعية، مثلاً يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم في الجمعية العامة السنوية ولكن لا تنشر هذه المعلومات في التقرير السنوي. وشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بدل الحضور ونفقات السفر من ناحية وحصة سنوية في الأرباح لا تتجاوز عشرة في المائة من صافي الدخل بعد خصم خمسة في المائة لتكوين الاحتياطي القانوني وخمسة في المائة في رأس المال المدفوع كأرباح قابلة للتوزيع. ولا يتم الكشف عن مكافآت المديرين التنفيذيين. وتطلب هيئة سوق المال من الشركات أن تقدم سنوياً قائمة بأسماء وجنسيات أعضاء مجلس الإدارة وكبار مسؤولي الإدارة وكذلك أي تفاصيل وبيانات أخرى تتعلق بهم. كما يجب إخطار هيئة سوق المال فوراً بأي تغيير في هذه البيانات.

يجب على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن أي تعارض في المصلحة وكذلك عدم اشتراكهم في التصويت على قرارات المجلس التي تتعلق بهذا التعارض، ويقوم المجلس بإبلاغ هذه المعلومات للجمعية العامة السنوية، ويجب أن يحصل أعضاء مجلس الإدارة على تفويض خاص من

الجمعية العامة السنوية بالمتاجرة والتداول لحسابهم الخاص في نفس قطاع الأعمال أو بأن يكونوا طرفاً في أي عقد يقدم للمجلس للموافقة عليه. لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الدخول في عقود تدر عليهم أتعاباً مع شركات يكون زملائهم من أعضاء المجلس مديرين فيها أو مديرين تنفيذيين بها.

#### خامساً: الإفصاح عن معلومات أخرى:

يقوم عدد قليل نسبياً من الشركات بنشر تقرير سنوي رسمي بالإضافة إلى المتطلبات المنصوص عليها في قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ وقانون سوق المال رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢. وطبقاً لقانون سوق المال رقم ٩٥ يجب أن تحصل الشركة التي تصدر سندات بمبالغ أكبر من صافي قيمة أصولها على تصنيف من إحدى مؤسسات التصنيف المعتمدة لدى هيئة سوق المال، وأن يتم ذلك سنوياً.

#### سادساً: الشفافية والإفصاح حسب قواعد حوكمة لشركات القطاع العام في مصر:

نظراً لأهمية توافر المعلومات في اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء والتعرف على لوضع الشركات والتأكد على مصداقية للشركات أمام المتعاملين معها، تتطلب قواعد حوكمة للشركات العامة للترزم شركات قطاع الأعمال للعام بمبادئ للشفافية والإفصاح.<sup>١</sup> ويتعلق ذلك بمكونات الإفصاح وطريقة الإفصاح والرقابة على الشركات، كما يلي:

#### أ) مكونات الإفصاح:

يجب على كل شركة من شركات قطاع الأعمال العام أن تحدد الأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها وأن تنصح عن ذلك أمام المجتمع. وعلى للشركة للقباضة أن تتأكد من أن القوائم المالية الخاصة بشركاتها التابعة والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الإدارة يتم نشرها سنوياً، ويجب على شركات قطاع الأعمال العام أن تنصح عن قيمة الحوافز والمرتبات والمكافآت التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

<sup>١</sup> انظر في ذلك: مركز المديرين: دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، القاهرة

**(ب) طريقة الإفصاح:**

يجب علي شركات قطاع الأعمال العام أن تفصح عن بياناتها المالية وغير المالية بالطريقة نفسها التي يتبعها القطاع الخاص، وبغض النظر عن كون هذه الشركات مسجلة بسوق رأس المال من عدمه، وكذا الالتزام بمعايير المحاسبة المقبولة دولياً.

**(ج) الرقابة على الشركات:**

يجب علي الشركة القابضة التأكد من وجود إدارة للمراجعة الداخلية داخل كل شركة من شركاتها التابعة، علي أن تكون تابعة مباشرة لمجلس الإدارة مما يساعد علي وضع منهج منظم لتحسين إدارة المخاطر والمراقبة المالية والإجراءات المختلفة الخاصة بنظم العمل.

**المطلب السادس: تقويم تطبيق المبادئ الخاصة بمسئوليات مجلس الإدارة في مصر:**

نتناول هذه المبادئ تشكيل مجلس الإدارة وكيفية اختيار أعضائه، ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

**أولاً: تشكيل مجلس الإدارة والواجبات القانونية:** يتكون مجلس الإدارة عادة من رقم فردي من الأعضاء بحد أدنى ثلاثة أعضاء. لا توجد أي قواعد تحكم هيكل تكوين المجلس من مديرين تنفيذيين وغير تنفيذيين، وكذلك فإن مفهوم عضو المجلس المستقل غير مطبق بشكل واضح في معظم الشركات حتى الآن في مصر. وغالباً ما يكون رئيس المجلس هو ذاته العضو المنتدب، ويقوم المجلس بانتخاب رئيسه كما ينتخب أحياناً نائباً للرئيس ويجوز له تغييرهما في أي وقت. يجتمع المجلس بناء على طلب الرئيس أو ثلث أعضائه. ويصبح الاجتماع صحيحاً إذا ما حضره، سواء بالحضور أو بالتوكيل، عدد لا يقل عن نصف عدد الأعضاء زائد واحد، بشرط ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة أعضاء من المجلس.

**ثانياً: اختيار أعضاء مجلس الإدارة:** تقوم الجمعية العامة السنوية بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، وتوافق على مكافأتهم. وتشمل شروط الانتخاب ملكية حد أدنى من أسهم رأس المال. ولا يجوز تعيين أي عامل في مجلس الإدارة قبل أن يكون قد مضى على خدمته في الشركة على الأقل عامين، كما لا يجوز أن يكون أكثر من ثلاثة مديرين في مجلس الإدارة مديرين تنفيذيين. يجب أن يوافق أعضاء مجلس الإدارة على التعيينات كتابياً ويقدمون للجمعية العامة السيرة الذاتية لهم، على أن تشمل قائمة بالشركات التي كانوا يعملون بها خلال السنوات الثلاثة السابقة.

**ثالثاً: المهام الرئيسية لمجلس الإدارة:** يعد مجلس الإدارة الهيئة العليا التي تحكم الشركة أو المؤسسة، وهو مسؤول عن مراقبة تنفيذ أهداف الشركة كما حددتها الجمعية العامة السنوية. ويعتبر المجلس مسؤولاً أمام المساهمين، وكوكيل عن المساهمين، وبالتالي كل أحكام الوكالة في القانون المدني تسري على مجلس الإدارة. كما أنه مسؤول مسؤولية جنائية عن أي تحريف أو تزوير في المعلومات الخاصة بالشركة بأسلوب يخالف نصوص قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ أو النظام الأساسي للشركة.

تشمل مهام مجلس الإدارة دعوة المساهمين للاعتقاد، استثمار أموال الشركة، وطلب قروض، وتعيين الإدارة للتنفيذية، وتقديم القوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة للجمعية العامة السنوية. يشمل تقرير مجلس الإدارة ملخصاً بالأنشطة، والخطط المقترحة للعام التالي. يجوز لمجلس الإدارة السماح بزيادة رأس المال في حدود رأس المال المرخص به بدون الحاجة لقرار خاص من المساهمين أي في الجمعية العامة.

**رابعاً: الإشراف المستقل عن الإدارة:** طبقاً للقوانين المعمول بها في مصر، تقوم الجمعية العامة السنوية، ومجلس الإدارة، ومراقبو الحسابات الداخليين والخارجيين، والهيئات الحكومية بمراقبة والإشراف على الإدارة. تعتبر الجمعية العامة السنوية السلطة العليا وكل قراراتها ملزمة. من ناحية للتطبيق، لا يقوم المساهمون بدور فعال في مراقبة أو الإشراف على الإدارة. ولا يوجد فصل حقيقي في معظم الشركات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وهو ما يعرف بهيكل الإدارة ولا يضم مجلس الإدارة مديرين مستقلين.

ولتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة أتخذت الإجراءات التالية:

١. إلزام الشركات بتعيين أعضاء مجالس إدارة مستقلين أو غير تنفيذيين في مجلس الإدارة.
  ٢. إلزام الشركات بتشكيل لجنة للمراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
  ٣. إلزام الشركات بالإفصاح عن هيكل الملكية والمساهمين الرئيسيين، وتقارير مجلس الإدارة.
- خامساً: مسئولية مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام حسب قواعد الحوكمة لشركات القطاع العام في مصر<sup>١</sup>** بالنسبة لتكوين مجلس الإدارة في شركات القطاع العام تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كما يلي:

<sup>١</sup> أنظر في ذلك: مركز المديرين: دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، القاهرة

١ يجب على مجلس الإدارة أن يعمل على مساعدة الشركة في تحقيق أهدافها، لذا يجب على المجلس أن يتكون بالطريقة التي تمكنه من أداء مهامه بشكل فعال وأن تكون لديه القدرة على مراقبة أداء المديرين التنفيذيين وأن يكون له دور فعال في رسم استراتيجيات الشركة.

٢ يجب أن يتمتع مجلس الإدارة بسلطة كافية تخوله لتخاذ القرارات الاستراتيجية ووضع السياسات اللازمة لإدارة شركات قطاع الأعمال العام. وعليه يجب أن يتوافر بمجلس الإدارة كفاءات بشرية لديها القدرة على ذلك.

٣ مجلس الإدارة مسئول مسئولية كاملة أمام أعضاء الجمعية العامة بصفتهم ممثلي الملاك عن أداء الشركة وعليه أن يعمل على تحقيق مصالحهم على أفضل وجه

٤ يجب أن يقتصر دور الشركة القابضة على تحديد الأهداف الرئيسية التي سيعمل في إطارها مجلس الإدارة دون التدخل في العمل اليومي للشركات.

٥ يجب إعطاء مجلس الإدارة للسلطة في تعيين ومحاسبة المديرين التنفيذيين بما في ذلك العضو المنتدب والحق في تحديد مرتبه والتأكد من أن ذلك مرتبط بمستوي أداء الشركة ككل.

## المبحث الثالث

### كيف ترفع حوكمة الشركات من كفاءة البورصة المصرية ؟

تتفاعل سوق الأوراق المالية مع جميع العناصر المكونة لسوق المال. وهذا التأثير المتبادل يجعل من سوق الأوراق المالية بمثابة العمود الفقري لسوق المال وأيضا بارومتر للنشاط الاقتصادي. وللدولة دور كبير في سن التشريعات وتوفير بناء تنظيمي قوى لسوق المال، دون للتدخل في آليات نشاطه بما يمنع المنافسة السليمة. ومن هنا يمكن القول بأن جودة الاطار القانوني والمؤسسي للبورصة والالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات تضمن الى حد كبير رفع مستوى كفاءة البورصة المصرية. لذلك سوف نتناول في هذا المبحث دراسة الاطار التشريعي والمؤسسي المنظم لعمل سوق الأوراق المالية، وتحليل مدى تطور أداء للبورصة المصرية والالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

#### المطلب الأول: الاطار التشريعي المنظم لعمل سوق الأوراق المالية:

يشمل الإطار التشريعي والمؤسسي كافة للقوانين التي تحكم سوق الأوراق المالية في مصر والهيئات الرقابية التي تنظم عمل السوق، وذلك لضمان للتطبيق للسليم لمبادئ حوكمة للشركات صدر لقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات للتوصية بالأسهم والشركات ذات للمساهمة المحدودة، ونظم شركات الأموال باعتبارها الشكل الأكثر على تجميع الأموال واستثمارها في المجالات المختلفة. ومن أهم أحكام هذا القانون للنص على إلزام شركات المساهمة وشركات للتوصية بالأسهم بقيد أوراقها المالية من أسهم وسندات في سوق الأوراق المالية، وبعد ذلك خطوة هامة لانعاشها.

ويعتبر قانون سوق المال رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢ أهم للقوانين المنظمة لعمل سوق المال كما يوفر الإطار الخاص ببورصتي القاهرة والإسكندرية، ويضع للقواعد الخاصة بالشركات المسجلة.<sup>١</sup> وفيما يلي نعرض أهم مكونات الاطار التشريعي المنظم لعمل البورصة المصرية.

<sup>١</sup> يخضع قانون سوق المال حاليا لعملية مراجعة وتعديلات شاملة. ويدعم مشروع قانون سوق المال المقترح بشكل أكثر فاعلية حقوق الأقلية من المساهمين، ويقدم مفهوما جديدا للتقاضي، ويحدد الإجراءات التي يجب اتباعها في عروض للشراء، ويحظر كلية المتاجرة بالمعلومات الدخلية للشركة.

أولاً: قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١:

قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ ينظم الشركات المساهمة، وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة. وفقاً لهذا القانون يتم تقسيم رأسمال الشركة المساهمة إلى أسهم ذات قيمة متساوية وتقتصر مسؤولية المساهمين على قيمة الأسهم المصدرة. أما في "شركات التوصية بالأسهم"، يشمل رأس المال الجزء الذي يخص الشريك المتضامن، وأسهم متساوية القيمة يقوم مساهم أو أكثر بالاشتراك فيها. وقد وضع هذا القانون تنظيمًا متكاملًا للشركات، وأحدث تيسيرات في إجراءات التأسيس إذ اكتفى بثلاثة شركاء مؤسسين، وكذلك في إجراءات زيادة رأس المال إذ أصبح تبعا لتطور النشاط ودون الحاجة إلى تعديل النظام الأساسي للشركة. وبينما أعفى القانون الشركات من تجنب ٥% من أرباحها لشراء سندات حكومية لبقى على شرط توزيع ما لا يقل عن ١٠% من الأرباح على العاملين وبحيث لا يزيد على مجموع الأجور السنوية لهم. كما نص على إشراك العاملين في الإدارة بأحدى الصيغ المختلفة مثل تخصيص أسهم تخول لهم عضوية مجلس الإدارة أو لائتلافهم في مجالس للرقابة على أعمال الشركة أو إنشاء لجان إدارية معونة يشترك فيها العاملون. ومن مزايا هذا القانون استحداث فكرة السماح لحملة السندات بإنشاء جماعة لهم للمحافظة على حقوقهم تجاه الشركة وذلك على غرار الجمعيات العمومية للمساهمين، مما يدعم الثقة في سوق الأوراق المالية. وحرص القانون على تبسيط إجراءات تداول ونقل ملكية الأسهم، كما جعل القيمة الاسمية للسهم تتراوح ما بين خمسة جنيهات والـ ألف جنيه لتشجيع صغار المخضرين على الاشتراك.

ثانياً: قوانين تشجيع الاستثمار والمناطق الحرة:

جاء صدور قانون حوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٨٧ متوجاً لعدة قوانين لتشجيع الاستثمار العائدين السابقين، بدايةً بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة، وكان بحق أول تشريع متكامل لتشجيع الاستثمار الأجنبي في مصر. وتضمن هذا القانون تيسيرات ومزايا للمستثمرين بغرض زيادة فرص الربح أمام هذه الاستثمارات والحد من المخاطر السياسية التي يخشى المستثمرين مصانفتها في مصر. وبعد الانتصار في حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان المناخ العام مهيئاً لاعادة صياغة السياسة الاقتصادية ولتباع منهج جديد للتنمية في ظل ليبرالية اقتصادية تشجع الاستثمار الوطني والأجنبي، لذلك صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ومن أهم ملامح هذا القانون اعفاء أرباح المشروعات من الضريبة من الضريبة العامة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها، كما تعفى الأسهم من

الدمغة النسبية ومن الضريبة العامة على الأرباح التجارية والصناعية بحسب الأحوال لمدة خمس سنوات. ثم صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ للاستثمار الأجنبي والمناطق الحرة ولم يرتفع في ظله عدد المشروعات الاستثمارية الجديدة جوهريا عن تلك المنشأة في ظل القانون السابق.

وقد نتج عن تطبيق القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بعض المشكلات رأى المشرع معالجتها باصدار قانون جديد للاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والذي تضمن كافة الضوابط والاعفاءات والامتيازات ويكفل للمستثمرين تخفيف القيود الادارية. وقد ارتفع عدد الشركات المساهمة المنشأة في ظل قانونى الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ورقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، ووصل عدد هذه الشركات المقيدة ببورصتى القاهرة والاسكندرية ٣٦٩ شركة سنة ١٩٩٣، بنسبة ٥٥% من اجمالى الشركات المقيدة وعددها ٦٧٤ شركة، ورؤوس أموالها ٢٩٦١.١ مليون جنيه أى بنسبة ٧٢% من الاجمالي الذى بلغ ٤١٣٩.٣ مليون جنيه فى نهاية سنة ١٩٩٣. وهذا دليل على فعالية قوانين الاستثمار فى زيادة سوق الاصدار وتنشيط سوق التداول.

### ثالثا: قانون قطاع الأعمال العام ٢٠٣ لسنة ١٩٩١:

تضمن برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر عدة اجراءات تهدف الى اعادة هيكلة الاقتصاد القومى فى ظل آليات السوق، والعمل على تحقيق توازن داخلى وخارجى من خلال خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة وخفض العجز فى ميزان المدفوعات. وتشجيع الصادرات. وتعتبر زيادة مشاركة القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية من أهم اجراءات الاصلاح الهيكلى، والتي تهدف الى الحد من احتكار القطاع العام لمعظم جوانب النشاط الاقتصادى. ويشمل برنامج الحكومة لاصلاح قطاع الأعمال العام فصل الادارة عن الملكية أو خصخصة الادارة، وتشجيع القطاع الخاص على الدخول مساهما أو مشتريا للشركات العامة أى خصخصة الملكية. وصدر القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن قطاع الأعمال العام، لحل مشاكل القطاع الأعمال العام واعادة تأهيل شركاته. وبلغ عدد الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام ٣٩٩ شركة فى ١٩٩١/٦/٣٠، رأسمالها ٣.٩ مليار جنيه واحتياطياتها ٥.٧ مليار جنيه، وبلغ اجمالى أصولها ١.٤٨.٦ مليار جنيه. <sup>١</sup> وقد تأسست هذه الشركات كشرركات مساهمة ثم أصبحت شركات تابعة تحت ١٧ شركة قابضة اعتبارا من عام

<sup>١</sup> انظر فى ذلك: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦.

١٩٩١. ويمجرد ملكية القطاع الخاص لحصة ٥١ % من أسهم الشركة، تصبح الشركة خاضعة للقانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١. <sup>١</sup> وفى يناير ١٩٩٣ أعلن برنامج الحكومة للخصخصة، وتضمن جزئين: أولاً طرح بعض الأصول العامة للبيع، وثانياً إعادة هيكلة بعض الشركات العامة لجذب مشترين لها.

#### رابعاً: قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢:

صدر قانون سوق رأس المال برقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ فى ٢٢ يونيه ١٩٩٢، كما صدرت لائحته التنفيذية فى أبريل ١٩٩٣. ويمكن تسميته بقانون سوق الأوراق المالية، لأن سوق رأس المال له شقان الأول هو الأوراق المالية من لسهم وسندات، والثانى هو سوق رأس المال من نقد وتعاملات طويلة الأجل من غير طريق الادوات المالية، وهذا الشق من سوق رأس المال المقروض ان تقوم به مؤسسات مالية متخصصة وهى للبنوك المتخصصة وبنوك الأعمال، ولكنها محدودة ومقيدة فى أداء دورها بسبب ان سوق الأوراق المالية التى يجب ان يعتمد عليها ضعيفة للغاية.

وقد نظم للقانون عدة مفاهيم جديدة على السوق المصرى وهى إمكانية إصدار سهم لحاملها وهذا لم يتواجد من قبل، وكذلك إمكانية إصدار عدة إصدارات مختلفة فى القيمة الاسمية للسهم بما يتناسب مع القيمة السوقية لهذه الاسهم. ويتناول الباب الثالث " للشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية".

<sup>١</sup> تبذل حالياً جهود لإعداد ومناقشة قانون موحد للشركات، وتقوم فلسفة هذا القانون على أن يحل محل عدد من القوانين والأحكام المتفرقة لسارية حالياً بما يؤدي إلى خضوع كافة للشركات، أشخاص وأموال، لنظم قانوني موحد وعصري يسهل تعامل المستثمرين مع الجهات الإدارية، ويزيد من قدر الشفافية المتاحة لهم. أنظر فى ذلك: د. / شهيرة عبد الشهيد: قواعد إدارة الشركات تصبح سعياً دولياً: ماذا يمكن عمله فى مصر؟ مركز المشروعات الدولية الخاصة، وبورصتا القاهرة والإسكندرية، إدارة البحوث وتنمية الأسواق، سلسلة أوراق عمل، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠١.

كما عمل القانون على حماية المكتتبيين فى الأوراق المالية من خلال مطالبة للشركات المصدرة لهذه الأوراق بتقديم معلومات كافية فى نشرة الاكتتاب عن الشركة ومؤسسيها ورأس مالها ومديريها وعن عوائد ومخاطر الاستثمار المتوقعة، وبذلك يكون المستثمر على بينة ودرية عن موضع استثمار أمواله. كما اضاف القانون ضرورة تقديم شركات الاكتتاب العام تقارير ربع سنوية عن نشاطها معدة وفقا للمعايير المحاسبية وقواعد المراجعة التى تحددها اللائحة، وبالتالي ضمان توفير المعلومات بصفة دورية بما يمكن للمستثمر من متابعة لداء للشركات التى يقوم باستثمار أمواله فيها. وبذلك يحاول القانون إيجاد توازن بين الرغبة فى إقامة سوق قوى وحر لرأس المال وفى نفس الوقت وضع الضوابط الكفيلة لحماية المتعاملين فى هذا السوق، ووضع الضوابط الكفيلة لخلق جهاز قادر وفعال للاشراف والرقابة على سوق المال واعادة تنظيم البورصات المالية بما يتناسب مع الاصلاح الاقتصادى.

وفيما يلى نعرض لإيجابيات قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢:

( أ ) اعطى للقانون اعفاءات ضريبية للأوراق المالية وعمليات بيعها وشرائها لتتساوى مع للمزايا المقررة للاوعية الاخرى كإسهمادات الاستثمار والودائع بالبنوك.

( ب ) توجب المادة ٨ على كل من يرغب فى عقد عملية يترتب عليها تجاوز ما يملكه ١٠% من الاسهم الاسمية لرأس المال احدى الشركات التى طرحت اسهمها للاكتتاب العام ان تخطر للشركة قبل عقد العملية بأسبوعين على الأقل وعلى الشركة خلال اسبوع من تاريخ اخطارها بذلك ان تبلغ به المساهمين الذين يملكون واحدا فى المائة على الأقل من رأس مالها. وغرض المشرع من ذلك هو منع الاحتكار فى ملكية الاسهم للشركة الواحدة.

( ج ) حاول القانون ان يحقق التوازن بين حقوق الاقلية وحقوق الأغلبية لاذ اجازت المادة ١٠ للهيئة العامة لسوق المال ان توقف قرارات الجمعية العامة للشركة بناء على طلب ٥% على الأقل من المساهمين وان يعرض الامر على هيئة التحكيم المنصوص عليها فى القانون لاتخاذ الاجراء المناسب فى لسرع وقت، فقد استحدث القانون نظام للتحكيم ليضيف ميزة جديدة للمتعاملين وهى سرعة الفصل فى المنازعات المالية التى تنشأ عن تطبيق هذا القانون.

( د ) فى مجال تنظيم بورصات الأوراق المالية وإجراءات العمل بها أصبح قيد الأوراق المالية اختياريا ولن تقيد بناء على توافر شروط وقواعد خاصة وبذلك تضمن ان يتم قيد الأوراق الجيدة فقط بالبورصة وان يكون هذا القيد اختياريا وليس إجباريا. كما يدعو القانون الى أن تتخذ الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية ليس شكل شركات فردية ولكن شكل قانونى أقوى وهو شركات المساهمة وتوصية بالاسهم وذلك لتوفير متانة المركز المالى لهذه الشركات ولفتح المجال لدخول أفراد جدد، وايضا إمكانية إنشاء بورصات خاصة فى مصر من خلال وسائل اتصال حديثة.

( هـ ) دعى القانون الى تنظيم الشركات العاملة فى الأوراق المالية وذلك من خلال تنظيم الأنشطة التى تقوم بها هذه الشركات او من خلال استحداث شركات جديدة مثل شركات رأس المال للمخاطر وصناديق الاستثمار وشركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية.

ومن الإصلاحات التشريعية المهمة أيضا ما صدر بشأن نقل تبعية الإدارة العامة للشركات الى وزارة الاقتصاد بدلا من وزارة التموين حسب القرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٨١، وذلك حتى تكون جميع الهيئات الثلاثة وهى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة لسوق المال ومصحة الشركات، التى تشرف على إنشاء شركات الأموال وتنشيط سوق الأوراق المالية تتبع وزيرا واحدا.

#### خامسا: قانون الإيداع والقيد المركزى رقم ٩٣ لعام ٢٠٠٠:

وينظم هذا القانون القيد المركزى لسجلات المساهمين، والمقاصة والتسوية والإيداع. وقد أصبح هذا القانون نافذا وسارى للمفعول بعد إصدار اللوائح التنفيذية الخاصة به بموجب قرار وزير التجارة الخارجية رقم ٩٠٦ فى نوفمبر عام ٢٠٠١. وبناء على ذلك فقد تم تحديث وتطوير متطلبات القيد ببورصتي للقاهرة والإسكندرية، وقواعد الإفصاح بما يضمن للتطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، ووفقا لقواعد القيد الجديدة التى تم تطبيقها فى شهر أغسطس ٢٠٠٢، أصبح يتم قيد للشركات فى واحدة من أربع جداول بدلا من ثلاث كما كان الحال قبل التحديث.

وتمت إضافة ثلاثة معايير لقواعد القيد الجديدة تتفق والأسس الدولية، وهى الربحية، وعدد المساهمين، وحد أنى لرأسمال الشركات. وقامت هذه القواعد بتعريف والفرقة بين مفهومي الطرح العام والخاص لأول مرة فى السوق المصرى. بحيث تعتبر أوراق الشركة مطروحة طرحا خاصا إذا ترتب على تداول أوراق الشركة أن بلغ عدد المساهمين ٥٠ مساهما فأكثر، وتعتبر أوراق

الشركة مطروحة طرحا عاما إذا بلغ عدد المساهمين ١٠٠ مساهما فأكثر. وبناء على ما سبق لم يعد للشركات الاختيار للقيود في جدول معين، كما كان الحال سلفا، ولكن يتم القيد طبقا للمعايير المتولفة في كل شركة. وقد أُلزمت قواعد القيد الجديدة الشركات بنشر طلبات القيد على شبكة الإنترنت والنشرة اليومية للبورصة لإعطاء ذوي الشأن الحق في الاعتراض للجنة القيد والشطب خلال عشرة أيام من النشر.

وبمقتضى قواعد التداول في البورصة، تقوم هيئة سوق المال بالإشراف على حركة أسعار الأسهم، والتي يجب أن تبقى في حدود خمسة في المائة لأعلى أو أسفل، وقد تمت إزالة تلك الحدود السعرية عن الأسهم الأكثر نشاطا في البورصة، ومن المتوقع أن تتم إزالة للقيود السعرية عن باقي الأسهم، كما تم رفع الحدود السعرية على المندات بحيث يترك تحديد سعر الإقفال لآليات السوق، إلا فيما يخص المندات القابلة للتحويل إلى أسهم، والتي تخضع للحدود السعرية المعمول بها حاليا.

#### المطلب الثاني: أهم المؤسسات المنظمة لعمل سوق الأوراق المالية المصرية:

تعتبر الهيئة العامة لسوق المال وبورصتى القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية من أهم المؤسسات التى تراقب تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصر. لذلك تقوم البورصة المصرية بتطوير قواعد القيد الخاصة بالشركات، وذلك لكي تفرق بين الشركات المقيدة التي تلتزم بممارسات وقواعد حوكمة الشركات وغيرها من الشركات التي لا تلتزم بذلك، وهذا ما تقوم به بورصات عديدة مثل البورصة الألمانية، وبورصة كوالالمبور، والبورصة المكسيكية<sup>١</sup>.

ملوضح فيما يلى أهم المؤسسات العاملة في مجال تنشيط البورصة المصرية.

١ أنظر في ذلك: د. / شبيبة عبد الشهيد: قواعد إدارة الشركات تصبح معيًّا دوليًا. . . . . للقاهرة، سبتمبر

أولاً: الهيئة العامة لسوق المال:

من أهم الخطوات التي اتخذت لتنشيط سوق الأوراق المالية كانت انشاء الهيئة العامة لسوق المال والتي تؤثر في سوقى الاصدار والتداول وتعمل على تطوير بورصة الأوراق المالية، وايضا التسيق بين قانون الشركات المساهمة وقانون الاستثمار وتوحيد الاشراف على المشروعات الاستثمارية، وتحقيق بعض الاصلاحات لبورصة الأوراق المالية.

وقد ورد بشأنها الباب الرابع من للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال، ومن أهم المهام الموكلة إليها ما جاء بالعادة ٤٣ منه وحصراً فيما يلي:

١- تنظيم وتنمية سوق رأس المال، ووجوب أخذ رأي الهيئة العامة لسوق المال فى مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بسوق رأس المال.

٢- تنظيم والإشراف على دورات تدريبية للعاملين فى سوق رأس المال أو الراغبين فى العمل به.

٣- الإشراف على توفير ونشر المعلومات والبيانات الكافية عن سوق رأس المال ولتحقق من سلامتها ووضوحها، وكشفها عن الحقائق التي تعبر عنها.

٤- مراقبة سوق رأس المال للتأكد من أن التعامل يتم على أوراق مالية سليمة وأنه غير مشوب بالغش أو النصب، أو الإحتيال أو الإستغلال أو المضاربات الوهمية.

٥- إتخاذ ما يلزم من إجراءات لمتابعة تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

وقد نصت المادة ٤٩ من للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ على أن يكون لموظفي الهيئة العامة لسوق المال، الذين يصدر بتحديد أسمائهم أو وظائفهم قرار من وزير العدل بالإتفاق مع وزير الإقتصاد، صفة للضبطية القضائية فى إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له، ولهم فى سبيل ذلك الإطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات والبيانات فى مقر الشركة، أو مقر البورصة، أو الجهة التي توجد بها، وبذلك أعطى للقانون ليهيئة سوق المال للقوة اللازمة لتنفيذ أحكامه كما حدد وسائل تسوية المنازعات، وحق التنظيم من قرارات الهيئة وحدده بثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار أو العلم به.

وتعتبر الهيئة الجهة المسؤولة عن تنفيذ قانون سوق المال، وعن الإشراف على تطوير السوق وتنظيم ومراقبة كافة أنشطة السوق. كما تتمتع هيئة سوق المال بصلاحيات للعقوبات الإدارية، شاملة الإنذارات، والشطب من الجداول، ووقف العمل بالترخيص أو إلغائها، وإلغاء العمليات أو

الصفقات حتى بعد التسوية إذا ما كان قد حدث أي تصرف أو عمل غير قانوني، وإجراء عمليات تفتيش ومعاينة، ووقف قرارات الجمعية العامة لمدة خمسة عشرة يوما في حالة إثبات الإضرار بحقوق الأقلية.

وتقوم الهيئة العامة لسوق المال بالتأثير في سوقى الإصدار والتداول كما يلي:

### ( أ ) التأثير في سوق الإصدار:

بمقتضى قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ للهيئة الحق في الرقابة على إنشاء الشركات بمقتضى الاختصاصات التى حددها القانون فى الآتى:

- رئاسة وعضوية الهيئة للجنة المشكلة لتأسيس الشركات المصرية، وتعرض على هذه اللجنة كل المستندات وعقود التأسيس والنظم الاساسية لكل شركة، وذلك حتى تحصل على الموافقة التأسيس.

- وجوب حصول الشركات المساهمة والتي تطرح اسهما للاكتتاب العام على موافقة الهيئة على النشرة التى توجه للجمهور، وذلك للتأكد من البيانات التى ستشتر ومدى كفايتها وتضمنها كل الحقائق المتعلقة بالشركة.

- حصول الشركات المساهمة الجديدة أو القائمة على موافقة الهيئة على مبلغ مصاريف وعلوة الإصدار التى تضيفها الى القيمة الاسمية للسهم.

- قيام الهيئة بتولى التحقق من ان الحصص العينية التى تقدم فى رؤوس لموال الشركات قد قومت تقويما صحيحا وذلك عن طريق تشكيل لجنة لتقويم كل حصة عينية.

- وجوب ارسال الشركات صوراً من كل المستندات التى ترسل الى المساهمين او الشركاء لتقوم الهيئة بمراجعتها وتحليلها للوقوف على مدى مطابقتها لاحكام القانون.

- حق الهيئة فى حضور الجمعيات العامة التى تعقدها الشركات، ووضع التقارير عنها، مع حق الاعتراض على اى قرار او تصرف لايفتق مع مقتضى القانون واللائحة.

- قيام الهيئة بتقييم اصول وخصوم للشركات الراغبة فى الاندماج.

- التزام الهيئة بالتحقيق فى الشكاوى التى تقدم من المساهمين او اصحاب المصلحة واتخاذ قرار بشأنها فى حدود ما ينص عليه القانون.

- تأكيد حق كل ذى مصلحة من المساهمين او للشركاء او غيرهم فى الاطلاع لدى الهيئة على الوثائق والسجلات والمحاضر والتقارير المتعلقة بالشركة وجواز الحصول على صور من هذه الوثائق.

### (ب) التأثير فى سوق التداول:

فقد حدد القرار الجمهورى الخاص بانشاء الهيئة العامة لسوق المال دورها فى الرقابة وتنمية سوق للتداول كما يلى:

- تشجيع وتنمية سوق للتعامل على الاوراق المالية للمصدرة او الموجودة، وكذلك الجائز اصدارها او التى يسمح بها لزيادة رأس المال والعمل على هذه الاوراق لتوفير كبر قدر من السيولة للاوراق المالية.

- تشجيع وتأهيل وسطاء الاوراق المالية وغيرهم من العاملين فى اسواق المال ومدعم بالتسهيلات للتربيبية لرفع مستواهم للمهنى.

- اعداد الدراسات والمقترحات لمختلف الاجهزة الحكومية لاستحداث التعديلات للوجب لدخالها فى القوانين واللوائح المعمول بها لاستصدار التشريعات اللازمة لتنمية وتنظيم سوق للمال.

- الاشراف على توفير البيانات والمعلومات الكافية والمناسبة عن الاوراق المالية والجهات المصدرة لها، وعن وسطاء السوق وغيرهم، وللتأكد من سلامة هذه المعلومات والبيانات وجعلها متاحة بصفة منتظمة ودورية لتحقيق الغرض من توفيرها. ومراقبة سوق الاوراق المالية للتأكد من ان التعامل فى الاوراق المالية غير مشوب بالغش او للنصب او الاحتيال او الاستغلال او المضاربات الوهمية، ومن ان كل المعاملات على هذه الاوراق قد تمت من خلال بورصة الاوراق المالية.

## ثانياً: الشركات المساهمة وشركات السمسرة:

### (أ) الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم العاملة في سوق الأوراق المالية:

تعتبر الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم هي المصدر الرئيسي الذي يغذي سوق الإصدار بالأوراق المالية فهي تعتبر المنتج الذي يغذي السوق بالسلع. وقد نصت اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ في فصلها الأول في مادته الأولى على أن يكون للشركة رأس مال مصدر، ويجوز أن يحدد النظام الأساسي للشركة رأس مال مرخصاً به، ويقسم رأس مال شركة المساهمة حصة الشركاء غير المتضامنين في شركات التوصية بالأسهم إلى أسهم إسمية متساوية القيمة في كل إصدار، ويحدد نظام الشركة القيمة الإسمية للمساهمة بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه، ويشترط أن يكون رأس المال المصدر مكتتباً فيه بالكامل.

وتشترط اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م لصحة الإكتتاب

سواء كان عاماً أو غير عام الشروط الآتية:<sup>١</sup>

١- أن يكون كاملاً بأن يغطي جميع أسهم الشركة التي تمثل رأس المال المصدر في شركات المساهمة أو الحصص والأسهم في شركات التوصية بالأسهم.

٢- أن يكون باتاً غير معلق على شرط وفورياً غير مضاف إلى أجل، فإذا علق الإكتتاب على شرط، بطل الشرط وصح الإكتتاب وألزم المكتتب به، وإذا كان مضافاً إلى أجل بطل الأجل وكان الإكتتاب فورياً.

٣- أن يكون جدياً لا صورياً.

٤- ألا يقل ما يدفعه المكتتب عند التأسيس من القيمة الإسمية للأسهم النقدية عن ربع القيمة.

٥- أن تكون الأسهم التي تمثل الحصص العينية قد تم الوفاء بقيمتها كاملة.

كما إشتراطت على كل شركة طرحت أوراقاً مالية لها في إكتتاب عام أن تقدم على مسئوليتها إلى الهيئة بياناً بالتعديلات التي تطرأ على نظامها الأساسي، ونسب المساهمات في رأسمالها فور حدوثها، وتقارير نصف سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها خلال الشهر التالي لإنتهاء تلك المدة، على أن تتضمن هذه التقارير قائمتي المركز المالي ونتيجة للنشاط مصدقاً على ما ورد بهما من مراقب الحسابات، وذلك طبقاً للنماذج المرفقة بهذه اللائحة وطبقاً للمعايير المحاسبية وقواعد المراجعة الدولية.<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، سنة ١٩٩٧، ص ٣٤.

<sup>٢</sup> وقد تم إضافة تعديل على هذه المادة بوجوب تقديم قوائم مالية كل ثلاثة أشهر لإحكام الرقابة على الشركات.

## (ب) شركات السمسرة وتداول الأوراق المالية:

إشترطت اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م في مادتها رقم ١٢٤ أن تتخذ للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية شكل شركة للمساهمة أو شركة للتوصية بالأسم، وأوجب عليها إمساك النفاثر والسجلات اللازمة لمباشرة نشاطها، وكانت في مادتها ١٢٠ قد حددت للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية بأنها للشركات التي تباشر نشاطاً أو أكثر من الأنشطة الآتية:

أ- ترويج وتغطية الإكتتاب في الأوراق المالية.

ب- الإشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها.

ج- رأس المال المخاطر.

د- المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية.

هـ- تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الإستثمار.

و- السمسرة في الأوراق المالية.

ز- الأنشطة الأخرى التي تتصل بمجال الأوراق المالية ويحددها وزير الإقتصاد بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة.

كما وضعت اللائحة التنفيذية حد أدنى لرأس المال المصدر لكل شركة من الشركات التي تباشر نشاطاً أو أكثر من الأنشطة المشار إليها على النحو التالي:<sup>١</sup>

١- ٢٥٠ ألف جنيه على الأقل لنشاط السمسرة في الأوراق المالية لا يقل المدفوع منه مقتماً عن الربع.

٢- ثلاثة ملايين جنيه على الأقل لكل نشاط من الأنشطة التالية لا يقل المدفوع منه عن النصف:

أ- نشاط ترويج وتغطية الإكتتاب.

ب- نشاط الإشتراك في تأسيس للشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها.

ج- نشاط المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية.

د- نشاط تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية.

٣- خمسة ملايين جنيه على الأقل لنشاط صناديق الإستثمار مدفوعاً بالكامل.

٤- عشرة ملايين جنيه على الأقل لنشاط رأس المال المخاطر مدفوعاً بالكامل.

<sup>١</sup> المادة ١٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال، الهيئة العامة للمطابع

وقد وضع الحد الأدنى لرأس مال الشركات لضمان الجدية وحفاظاً على أموال المستثمرين وحمايتهم. ويقتصر التعامل في بورصة الأوراق المالية على السماسرة. وقد يستعين السماسر بلوعين من المساعدين هما: المنسوب الرئيسي والوسيط.

### ثالثاً: شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي:

تأسست شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي كشركة مساهمة وفقاً لأحكام القانون المنظم لسوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بعد موافقة الهيئة ١٩٩٤. وهي هيئة ذاتية للتنظيم تخضع لإشراف الهيئة العامة لسوق المال، وتعد مسؤولة عن تنفيذ قانون الإيداع المركزي رقم ٩٣ لعام ٢٠٠٠. وتتكون شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي من عضوية شركات للسمسرة في الأوراق المالية، وأمناء الحفظ للحاصلين علي ترخيص مزاولة للنشاط من قبل الهيئة العامة لسوق المال، وللشركات المصدرة للأوراق المالية، والبنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في الاشتراك والتي تزاول نشاط السمسرة أو نشاط أمناء الحفظ.

وتعتبر شركة مصر للمقاصة والتسوية والإيداع المركزي هي للهيئة المركزية الوحيدة في مصر المخول لها القيام بعمليات المقاصة والتسوية لعمليات البيع والشراء التي تتم ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية. كذلك تتمثل مهمتها في تطبيق نظام اللقيد المركزي في مصر بما يتضمنه من تحقيق الحيافة للمركزية للأوراق المالية المتداولة في السوق، وتحويل للتعامل عليها إلى قيود دفترية ليسهل تداولها بين المساهمين.

### رابعاً: هيئة الاستثمار وقطاع شركات الأموال:

قطاع شركات الأموال حل محل قطاع مصلحة للشركات سابقاً، ويشرف على تنفيذ وتطبيق قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١. وقد انتقلت تبعيته بموجب القرار ٤١٥ لسنة ٢٠٠١ إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بعد أن كان تابعاً لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية. ويخول له سلطة رفض طلبات تأسيس شركات والتصديق على قرارات الجمعية العامة غير العادية بتصفية نشاط الشركة. وتقوم هيئة الاستثمار بالإشراف على الشركات المؤسسة وفقاً للقانون رقم ٨ لعام ١٩٩٧.

خامساً: بعض المؤسسات الخاصة:

بالإضافة إلى الجهات الرقابية الحكومية وشبه الحكومية، يعمل بالسوق نوعان من المؤسسات الخاصة. النوع الأول هو الهيئات غير الهادفة للربح أو ذاتية التنظيم والتي تساعد على انضباط العمل في سوق المال. والنوع الثاني يضم المؤسسات الخاصة التي تهدف إلى تحقيق الربح.

(أ) المؤسسات الخاصة غير الهادفة لتحقيق الربح:

١. الجمعية المصرية للأوراق المالية: تأسست الجمعية المصرية للأوراق المالية عام ١٩٩٦، وهي بمثابة رابطة مهنية للأفراد الذين يعملون في سوق المال، وتضم حوالي ٢٥٠ عضواً يمثلون أغلب الشركات العاملة في سوق المال. ١٥ وتعتبر الجمعية هي الجهة الأساسية التي تنقل آراء العاملين في هذه المهنة للجهات الرقابية لأخذها في الاعتبار عند صياغة اللوائح والقوانين الخاصة بسوق المال. وتقوم الجمعية بتنظيم دورات تدريبية للعاملين، وعقد ندوات لزيادة الوعي الاستثماري لدى الجمهور. كما تتولى الجمعية فض المنازعات التي تنشأ بين الأعضاء أو بينهم وبين الغير.

٢. الجمعية المصرية لإدارة الاستثمار: تأسست الجمعية في عام ٢٠٠١ ويمثل أعضاؤها مؤسسات مالية واستثمارية وبنوك وشركات تأمين ومديري إدارة الأصول. تعمل الجمعية على رفع كفاءة الأعضاء وتحسين جودة الخدمات التي يقدمونها للمستثمرين عن طريق الدورات التدريبية وتنظيم ورش العمل. كما تمنح الجمعية شهادة لمهنة مديري إدارة المحافظ لضمان جودة وأهلية شاغلي هذه المهنة.

٣. جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية: وهي من أقدم الجمعيات المهنية في الشرق الأوسط فقد تأسست في عام ١٩٤٦ وغرضها الرئيسي العمل على رفع المستوى العملي والعلمي في مهنة المحاسبة والمراجعة، والسعي للاحتفاظ بالمهنة بالمستوى اللائق بها محلياً ودولياً. كما تشارك الجمعية في الدراسات والأراء الخاصة بالقوانين الاقتصادية والضرائب والاستثمار، وذلك فضلاً عن دورها الرئيسي في إعداد معايير المحاسبة والمراجعة والتي يصدر بها قرار من وزير التجارة الخارجية. وتقتصر العضوية بها على من يجتاز الامتحانات التي تعدها الجمعية للحاصلين على درجات جامعية ودراسات عليا في مجال المحاسبة وذلك بعد قضاء عدد من السنوات في مكاتب محاسبية معتمدة<sup>١</sup>.

<sup>1</sup> جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية تضم ١٣٥٠ عضواً عاملاً من بين ١٨ ألف محاسب مسجل ويتم الحصول على عضويتها بعد أداء امتحانات عالية مستوى. وقد أعدت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بالاشتراك مع وزارة المالية ونقابة التجار، والهيئة العامة لسوق المال، والجهاز المركزي للمحاسبات

(ب) المؤسسات الخاصة الهادفة لتحقيق الربح:

يتعدد للممارسون الذين يهدفون إلى تحقيق الربح بسوق المال في مصر، فتوجد مكاتب للمراجعة والمحاسبة والمحاماة، وشركات التصنيف الائتماني، وشركات التحليل المالي ونشر المعلومات، وشركات الوساطة في الأوراق المالية، وشركات للترويج وتغطية الاكتتاب وإدارة الأصول، ومكاتب المحاماة. وضمانا لجودة وثقة الإقصاد المالي، قامت الهيئة باعتماد مجموعة من مراقبي الحسابات.

المطلب الثالث: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وتطور أداء البورصة المصرية:

للبورصة المصرية ذات مقرين للتداول في القاهرة والإسكندرية، وتعتبر هيئة شبه ذاتية للتنظيم بحكم القانون، وتدار بواسطة مجلس إدارة منتخب تحت إشراف هيئة سوق المال. ويتكون المجلس من ١١ عضواً: رئيس البورصة، ويعينه رئيس مجلس الوزراء، وستة أعضاء ممثلين لشركات للتداول، وعضوين ممثلين للبنوك، وعضو من البنك المركزي، وعضو من هيئة سوق المال. يخول لهيئة سوق المال صلاحية الاعتراض على قرارات مجلس إدارة بورصتي القاهرة والإسكندرية.

وسوف ندرس في هذا الجزء توضيح كيف أن البورصة المصرية سوق مالية صاعدة، وأحكام تداول الأوراق المالية بها ومدى توافقها مع حوكمة الشركات ومعايير كفاءة بورصة الأوراق المالية.

أولاً: أداء سوق الأوراق المالية في مصر ومكائنها ضمن أسواق المال الصاعدة:

تعتبر بورصة الأوراق المالية المصرية من الأسواق للصاعدة Emerging Markets في الدول للنامية وتعرف مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation الأسواق المالية للصاعدة بأنها أسواق مالية في الدول منخفضة ومتوسطة النمو حسب تقسيم البنك الدولي، وبدأت عمليات التغيير والنمو في الحجم والتعقد، وتتمتع بقدرات متعددة لمواصلة النمو والتقدم.<sup>١</sup> وأهم خصائص الأسواق المالية للصاعدة زيادة معدل النمو الاقتصادي

مشروع قانون جديد لتنظيم مزولة مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر لتعديل القانون الحالي رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١. غير أنه للأسف لم تتم مناقشته وإقراره في مجلس الشعب حتى اعداد هذا البحث.

<sup>١</sup> راجع في ذلك:

وزيادة معدلات الاستثمار والارباح وزيادة حجم التعامل الاجمالي فى الأوراق المالية ونسبته للى لجمالى الناتج القومى. وقد أدرجت مصر ضمن الأسواق المالية الصاعدة، ومما يدعم مكانتها ضمن الأسواق المالية الصاعدة تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادى، ولجوء الشركات للى سوقى الإصدار والتداول بدلا من اللجوء للى الاقتراض من الجهاز المصرفى، وإعادة تنظيم سوق المال من الناحية المؤسسية وتوفير اطار قانونى جيد لسوق المال.<sup>١</sup>

وقد توفرت فى بورصة الأوراق المالية المصرية بعض أسس ومعايير قياس النشاط كمسوق مالية صاعدة، كما يلى:

### (أ) حجم السوق:

ويقاس بالقيمة السوقية للأوراق المالية المقيدة بالبورصة. وخلال عامى ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ حققت غالبية الشركات فى القطاعات المختلفة مثل الحديد والأسمنت والاتصالات والبنوك أرباحا قياسية مقارنة بمعدلاتها السابقة، وتحول بعضها من الخسائر الضخمة الى الأرباح القوية، مما انعكس على أداء أسهم شركاتها بالبورصة المصرية، وضاعف من أسعارها بأكثر من مرة. وقد وصل حجم رأس المال السوقى فى بورصتى القاهرة والإسكندرية الى ٢٦٨.٤ مليار جنيه فى نهاية شهر يناير ٢٠٠٥ مرتفعا عن العام السابق له بنسبة ٥٢.١%.<sup>٢</sup> ويعتبر هذا من أعلى المستويات القياسية لنشاط البورصة المصرية.

وهناك عدة مؤشرات لقياس تطور أسعار الأسهم فى السوق المصرى من أهمها مؤشر البورصة المصرية CASE 30 الذي قامت بورصتا القاهرة والإسكندرية بإصداره فى مارس ٢٠٠٣، وهناك مؤشر مؤسسة التمويل الدولية ومؤشر ستاندرد أند بورز، ومؤشر مورجان ستانلي

International Finance Corporation (IFC): Central Capital Markets Department: Quarterly Review of Emerging Stock Markets, 2. Quarter 1993.

<sup>١</sup> راجع فى ذلك: صلاح زين الدين: سوق الأوراق المالية المصرية ودورها التتموى المنشود، دراسة لبعض مشكلات عرض الأوراق المالية والطلب عليها. بحث منشور فى المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية فى ظل اقتصاديات السوق، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، ٧-٩ أبريل ١٩٩٤.

<sup>٢</sup> البنك الأهلى المصرى: للنشرة الاقتصادية، العدد الأول المجلد ٨٥، القاهرة ٢٠٠٥. ص ٨٣.

وكذلك مؤشرات خاصة بمؤسسات مالية محلية مثل مؤشر هرمز. وقفز مؤشر البورصة المصرية CASE 30 بنسبة ١٢٣.٨% خلال عام ٢٠٠٤ ليصل الى ٢٥٣٢.٣٩ نقطة مقارنة مع ١١٣١.٢٠ نقطة فى نهاية ٢٠٠٣ بزيادة قدرها ١٤٠١.١٩ نقطة، وارتفع المؤشر العام لهيئة سوق المال المصرية بنسبة ٥٢.٥١% مسجلا ١٢٠٩.٠٢ نقطة مقارنة بنحو ٧٩٤.٦٨ نقطة نهاية للعام السابق بارتفاع ٤١٤.٣٣ نقطة. وللمقارنة بالنشاط فى بداية التسعينيات مثلا فقد بلغ رأس المال السوقي نحو ١.٧ مليار جنيه سنة ١٩٩٣ مقابل ٠.٨ مليار جنيه فى سنة ١٩٩٢. أما كمية الأوراق المالية المقيدة بالبورصة، وهى بضاعة سوق الأوراق المالية، فقد بلغت نحو ٤٠٤ مليون سهم عام ٢٠٠٤، بينما كانت لاتعدى فى بداية التسعينيات نحو ١٠.٦ مليون سهم، ويرجع هذا للتطور الى التوسع فى عملية للخصخصة واتساع قاعدة الملكية الخاصة.

### (ب) القدرة على تسهيل الأوراق المالية:

وذلك لتلبية حاجة المستثمر للسيولة، وقد بلغت فى بورصتى للقاهرة والاسكندرية نحو ٢٦٨.٤ مليار جنيه فى نهاية شهر يناير ٢٠٠٥ وكان فى بداية التسعينيات لاتعدى ٥٦١ مليون جنيه. أما معدل دوران الأوراق المالية فيعبر عن القيمة السوقية للاسهم المتداولة منسوبة الى القيمة السوقية للاسهم للمقيدة بالبورصة، وبلغت هذه النسبة سنة نحو ٨%، وكلما زاد الاقبال على تسهيل وبيع وشراء الأوراق المالية فى البورصة زلنت تلك النسبة. ومن المؤشرات التى تكل على تسهيل الورقة المالية عدد ساعات للتداول الأسبوعية، فنجد أن ساعات العمل فى مقصورة الأوراق المالية تبلغ ٢٠ ساعة أسبوعيا.

### (ج) الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والشركات العشر الأكثر نشاطا:

حدد القانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١ للخاص بشركات قطاع الأعمال العام عدد ٣١٤ مؤسسة عامة وشركة تابعة لقطاع الأعمال العام لطرحتها للاكتتاب العام. وعندما يتم خصخصة ٥١% من أي شركة قطاع عام فإنها تنقل تلقائيا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١. وقد تزيد عدد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من ٦٢٧ شركة عام ١٩٩١ إلى ١١٥١ شركة فى ديسمبر عام ٢٠٠٢، ثم لنخفض الى ٥٩٥ شركة مع نهاية عام ٢٠٠٦. كما ارتفعت للقيمة السوقية من ٨% من الناتج المحلي عام ١٩٩٢ إلى ٣٢% منه فى عام ٢٠٠٢. كذلك شهدت نسبة قيمة التداول إلى رأس

للمال السوقي تزايداً من ٤,٣ % عام ١٩٩٢ إلى ٢١ % عام ٢٠٠٢. وتوجد تسع شركات في بورصات لندن ولوكسمبرج وفرانكفورت من خلال شهادات الإيداع الدولية.

ومقياس الشركات العشر الأكثر نشاطاً مؤشر يستخدم في البورصات الصاعدة من خلال قياس حجم التعامل للشركات العشر الأكثر نشاطاً في السوق، حيث يعكس هذا المؤشر مدى تركيز التعامل على عدد محدود من الشركات. وتبين لحصاءات التعامل في بورصتي القاهرة والاسكندرية حدوث تطور في هذا المؤشر عام ٢٠٠٣ حيث بلغ حجم التداول أى قيمة الأوراق المالية للشركات العشر الأكثر نشاطاً منسوباً الى القيمة السوقية لمجموعة الأسهم المتداولة في البورصة ٢.٦٦ %، وقد تطور هذا للمقياس سنة ٢٠٠٤ ليصل الى ٥.٥٧ %، وانخفاض النسبة يعطى مؤشر تطور ذلك لدخول شركات أخرى للنشاط المكثف في التعامل في الأوراق المالية بالبورصتين. والقيمة السوقية للاسهم المقيدة للشركات العشر الأكثر نشاطاً بالبورصتين منسوبة الى القيمة السوقية للاسهم المقيدة بالكامل بلغت نسبتها سنة ٢٠٠٣ نحو ١٩% وانخفضت في عام ٢٠٠٤ الى نحو ١٤%. وكل النسب والمؤشرات السابقة تعكس نمواً في النشاط لشركات أخرى في البورصتين.

#### (د) تأسيس صندوق ضمان التسوية:

في يناير ٢٠٠٠ تم تأسيس صندوق ضمان التسوية بمساهمات من شركات السمسرة، ومنذ بداية إنشاء الصندوق انخفض عدد العمليات التي لم يجر تسويتها انخفاضاً كبيراً. والدور الرئيسي للصندوق هو شراء أسهم بالتبعية عن الطرف الذي تخلف عن السداد، وذلك في حالة عدم قيام سمسار البائع بتسليم الأسهم أو الدفع النقدي، وذلك في حالة تخلف سمسار المشتري عن الدفع. وفي السنة ثهور الأولى من عام ٢٠٠١، قام الصندوق بتسوية ٣٦٧ عملية بقيمة بلغ ١.٧ مليون جنيه مقارنة بإجمالي عدد العمليات الذي بلغ ٥٩٣٥٢٤ عملية بقيمة تداول ٤.١٠ مليار جنيه للسوق ككل.

### ثانياً: أحكام قيد وتداول الأوراق المالية ومدى توافقها مع حوكمة الشركات:

تعتبر البورصة مسؤولة عن مراقبة الالتزام بقواعد القيد، ولكنها لا تتمتع بسلطات عمل التحريات والبحث، ويجوز للبورصة فرض جزاءات تتراوح من نقل شركة من الجدول الرسمي إلى الجدول غير الرسمي إلى وقف التداول أو شطب القيد وفقاً لطبيعة ونوع المخالفة. وقد أعطى المشرع مرونة وسرعة في إتخاذ القرار لكل من رئيس البورصة ورئيس هيئة سوق المال ووزير الاقتصاد، بعد أن نظم عملية التداول في البورصة بدرجة عالية عن طريق الشركات المتخصصة وداخل مقصورة البورصة، لمنع أي تحايل أو إستغلال أو غش، ولإعطاء أكبر حماية للمتعاملين في البورصة والمستهتمين، حتى يرتفع عامل الثقة والأمان، والسذي يُعد من أهم الشروط اللازمة لجذب المدخرات للإستثمار في البورصة. ويتضح ذلك في صدور قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ويحتوي على أحكام عامة لتداول الأوراق المالية في البورصة كما يلي:

أ- حظر القانون تداول الأوراق المالية المقيدة في أية بورصة خارجها وإلا وقع التداول باطلاً، وأوجب الإعلان في البورصة عن عمليات تداول الأوراق المالية غير المقيدة، وذلك وفقاً للقواعد التي يصدر بتنظيمها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار.

ب- أوجب القانون أن يكون التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة بواسطة إحدى شركات السمسرة المرخص لها بذلك وإلا وقع التعامل باطلاً، وتضمن الشركة سلامة العملية التي تتم بواسطتها.

ج- أجاز القانون صدور قرار من رئيس البورصة بوقف عروض وطلبات التداول التي ترمي إلى التلاعب في الأسعار، وإلغاء العمليات التي تعقد بالمخالفة لأحكام القوانين وظلوائح والقرارات للصادرة تنفيذاً لها أو التي تتسم بسعر لا مبرر له، كما أجاز له وقف التعامل على ورقة مالية، إذا كان من شأن إستمرار التعامل بها الإضرار بالسوق أو المتعاملين فيه، كما أعطى القانون لرئيس هيئة سوق المال حق إتخاذ نفس الإجراءات في الوقت المناسب.

د- أجاز القانون لرئيس هيئة سوق المال إذا طرأت ظروف خطيرة أن يقرر تعيين حداً أعلى وحداً أدنى لأسعار الأوراق المالية بأسعار الإقفال في اليوم السابق على القرار، وتترض هذه الأسعار على المتعاقدين في جميع بورصات الأوراق المالية وأوجب على رئيس الهيئة إبلاغ القرار فور إتخاذه إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وأعطى القانون للوزير الحق أن يوقف تنفيذه ويبين طريقة تعيين الأسعار ومراقبة الأعمال في البورصات.

هـ- أوجب القانون إنشاء صندوق خاص تكون له الشخصية المعنوية لتأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

ويجب على الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة المصرية تقديم نشرة الاكتتاب لهيئة سوق المال لمراجعتها والموافقة عليها وللتأكد من التزام الشركة بالمتطلبات، ويجوز للشركة، بمجرد قبول الطلب، نشر وتوزيع نشرة الاكتتاب الخاصة بها، وتعمل بمصر شركات تصنيف ائتماني معتمدة من هيئة سوق المال.<sup>1</sup> ويجب نشر ملخص لنشرة الاكتتاب في صحيفتين يوميتين صباحيتين باللغة العربية يذكر فيهما من أين يمكن الحصول على نشرة الاكتتاب. وقد نص قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ في مادة ١٦ على أن يتم قيد الأوراق المالية في جداول البورصة بناءً على طلب الجهة المصدرة لها ويتم قيد الورقة وشطبها بقرار من إدارة البورصة في نوعين من الجداول:

١- جداول رسمية: تقيد بها أسهم شركات الإكتتاب العام والسندات وصكوك التمويل والأوراق المالية التي تطرحها شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم في إكتتاب عام بشرطين:

أ- ألا يقل ما يطرح من الأسهم الأسمية للإكتتاب العام عن ٣٠% من مجموع أسهم الشركة.

ب- ألا يقل عدد المكتتبين في الأسهم المطروحة عن مائة وخمسين ولو كانوا من غير المصريين.

كما تقيد في الجداول الرسمية الأوراق المالية التي تصدرها الدولة وتطرح في إكتتاب عام، والأسهم والأوراق المالية الأخرى لشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام.

٢- جداول غير رسمية: وتقيد بها الأسهم وغيرها من الأوراق المالية التي لا تتوافر فيها شروط القيد في الجداول الرسمية فضلاً عن الأوراق المالية الأجنبية.

ويترتب على قيد الأوراق المالية في البورصة عدة مزايا تعود على كل من المستثمرين وللشركات وهي:

<sup>1</sup> يوجد لدى هيئة سوق المال قائمة بدحو خمسة وخمسين مراجع حسابات معتمد لصناديق الاستثمار، أما الشركات المساهمة فاعتماد مراجعتها تقوم به وزارة المالية، في حين أن الجهاز المركزي للحسابات هو الجهة المخولة باعتماد مراقبي حسابات شركات المال العام، وبالنسبة للبنوك، يعتمد مراقبي حساباتهم البنك المركزي، تقوم هيئة الرقابة على التأمين بتلك المهمة في حالة شركات التأمين، أما شركات التمويل العقاري فسوف تعتمد قائمة المراجعين الخاصين بها هيئة التمويل العقاري.

( أ ) مزايا القيد بالنسبة للمستثمرين:

١. يضمن قيد الأوراق المالية بالبورصة للمستثمرين سلامة هذه الأوراق المصدرة من الناحية القانونية وأن الشركة المصدرة لها تكونت بشكل قانوني.
٢. تمكين للمستثمرين من معرفة أسعار أوراقهم، والتي تكون موضع تساؤل من البنوك التي تقدم قروضاً بضمان تلك الأوراق المالية، وتمكين المستثمرين من تحويل أوراقهم المالية إلى سيولة نقدية بسرعة وسهولة.
٣. يحمي تداول الأوراق المالية المقيدة في البورصة المستثمرين من خطر التقلبات العنيفة للأسعار التي يتعرضون لها في حالة الأوراق غير المقيدة.
٤. يضمن قيد الأوراق المالية بالبورصة للمستثمرين عنصر الشفافية والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالشركة عن طريق القوائم المالية التي تلتزم البورصة للشركات بنشرها.

( ب ) مزايا القيد بالنسبة للشركات:

١. يؤدي قيد الأوراق المالية في البورصة إلى توزيع الإصدارات على نطاق واسع، مما يؤدي إلى خلق اهتمام كبير بين الجمهور فيما يتعلق بنمو الشركة ونجاحها.
  ٢. يعتبر قيد الأوراق المالية في جداول الأسعار والنشرات المختلفة التي تصدرها البورصة بمثابة إعلان دائم عن للشركة.
  ٣. يعمل للقيد على تعريف جمهور المستثمرين بالشركة وأوراقها المالية، وهذه الحقيقة تسهل من عمليات التمويل في المستقبل، أي عند إصدار أوراق مالية جديدة.
- في نهاية سنة ٢٠٠٣ بلغ عدد الشركات في مصر نحو ٢٩٠٠٠ شركة منها ٢٢٠٠٠ شركة مساهمة وتوصية الأسهم، وبلغ عدد شركات المساهمة ذات المسؤولية المحدودة نحو ٢٨٠ شركة. وكان مقيدا في الجدول الرسمي ١ عدد ٢٤٦ شركة، وفي الجدول الرسمي ٢ عدد ٢٩ شركة، وفي الجدول غير الرسمي ١ عدد ٢٧ شركة، وفي الجدول غير الرسمي ٢٤٦ شركة. كما وجبت ٧١٦ لها وضع قانوني مؤقت حتى يتم فحص طلبات قيدها.<sup>١</sup>

يجرى التنسيق بين الهيئة العامة لسوق المال وإدارة بورصتي القاهرة والإسكندرية لاعداد مشروع لتطوير قواعد وإجراءات قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية ببورصتي القاهرة

<sup>١</sup> انظر في ذلك:

والإسكندرية بحيث تكون القواعد التنفيذية للحوكمة جزءاً لا يتجزأ من قواعد القيد. <sup>١</sup> ومن أهم للمقترحات المتعلقة بحوكمة الشركات مايلي:

( ١ ) النص علي ضرورة توقيع عقد اتفاق بين البورصة وبين الشركات للراغبة في القيد بجدولها كشرط ضروري للقيد حيث يسهل هذا الامر من تعامل البورصة من عملائها من الشركات المقيدة بمرجعية اصلها الاتفاق التعاقدى ومايتضمنه من ضرورة الالتزام بقواعد القيد بالبورصة جنباً الي جنب مع نصوص القانون.

( ٢ ) اضافة مفهوم الاسواق في التعامل مع الشركات و تصنيفها وفقاً لمعايير منها النشاط عوضاً عن التصنيف التقليدي للشركات بتقسيمها علي الجداول الرسمية و غير الرسمية وذلك مع عدم الاخلال بالقانون. و التصنيف الجديد للاسواق يفصل بين الجداول التي تقيد بها للشركات والاسواق التي تتداول بها للشركات. و يسمح هذا للتصنيف الجديد للشركات باستخدام معيار الاسواق الاساسية و غير الاساسية بفرض للترامات للحوكمة والافصاح اكثر احكاماً علي الشركات المؤثرة في حركة التداول في السوق بما يوفر حماية اكبر للمستثمرين.

( ٣ ) وضع حدود دنيا لراس المال المدفوع بالنسبة للجداول الرسمية و غير الرسمية تعكس تطور الاحوال في الاسواق علي النحو التالي :

- الجدول الرسمي ١ : حد دنى ٥٠ مليون جنيه.
- الجدول غير الرسمي ١ : حد دنى ١٠ مليون جنيه.
- الاخرى : اقل من ١٠ مليون جنيه باستثناء للشركات الحكومية التي تخضع فقط لشروط القيد القانونية.

( ٤ ) مزيد من قواعد الحوكمة تم تضمينها ضمن قواعد الافصاح علي سبيل الالتزام خاصة للسوق الاساسي واخرى علي سبيل الاسترشاد في ملحق مستقل. واهم ما تناولته القواعد من مبادي للحوكمة ما يتعامل مع تشكيل مجلس الإدارة، ولتمييز بين العضو المستقل و غير التنفيذي في مجلس الإدارة، وتنظيم عمل وتقارير لجان المراجعة، وأخيراً دورية تقارير الافصاح.

<sup>١</sup> أنظر في ذلك: بورصتي القاهرة والإسكندرية: مذكرة لجنة تطوير قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية، يناير ٢٠٠٧م.

### ثالثاً: كفاءة بورصة الأوراق المالية المصرية:

حتى تقوم بورصة الأوراق المالية بتوجيه المنخرات لأفضل الإستثمارات لابد أن تتميز بالكفاءة، وهناك معيارين لكفاءة سوق الأوراق المالية هما معيار الكفاءة التشغيلية ومعيار الكفاءة التسعيرية.<sup>١</sup> ونشرح ذلك فيما يلي:

#### أ- معيار الكفاءة التشغيلية:

الكفاءة التشغيلية هي قدرة سوق الأوراق المالية على أداء وظائفها للتشغيلية بأقل تكلفة معاملات ممكنة، بحيث يكون السوق مفتوح أمام جميع الممستثمرين، ويكون هناك حرية الدخول والخروج من وإلى السوق. وفي مصر نجد أن سوق الأوراق المالية غير كفاء من الناحية التشغيلية حيث توجد تكلفة معاملات كبيرة تشمل مصاريف الإصدار، وعمولة شركات الوساطة وتكلفة الحفظ المركزي وغيرها. وكلها يتحملها الممستثمر، ولذا فإن صغار الممستثمرين ربما تحول وتكلفة للمعاملات بينهم وبين التعامل في البورصة.

#### ب- معيار الكفاءة التسعيرية:

ويقصد بذلك أن أسعار الأوراق المالية تعكس جميع المعلومات ذات العلاقة بتلك الأوراق المالية، بحيث تعبر عن قيمتها الحقيقية، أو بمعنى آخر يكون السوق كفاء من منظور تسعيري لو أن جميع المعلومات أصبحت متاحة لجميع الممستثمرين في وقت واحد، بحيث لا يمكن لأي منهم أن يستأثر بمعلومات معينة يحقق من ورائها أرباح غير عادية، وهنا يلاحظ أن الكفاءة للتسعيرية

١. لنظر: محمد عبده محمد مصطفى، تقييم للشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة، مكتبة كليبوترا للطباعة، للقاهرة، سنة ١٩٩٩. ص ٣٤ وما بعدها. وتوجد دراسات تطبيقية لقياس كفاءة أداء البورصة المصرية، لنكر على سبيل المثال دراسة صندوق النقد الدولي التالية:

Mauro Mecagni and Maged Shawky Sourial: The Egyptian Stock Market: Efficiency Tests and Volatility Effects, IMF Working Paper 1999.

و كذلك تقرير مشروع أجراه بسام عزب في جامعة بيرملجهم:

Azab, Bassam: The Performance of the Egyptian Stock Market. The University of Birmingham, 2002.

تستلزم أن يكون هناك كفاءة تشغيلية إبتداءً، كما أن هناك ثلاث مستويات للكفاءة التسعيرية على الوجه التالي:

- المستوى الضعيف للكفاءة: إذا لم يستطع أى مستثمر المتاجرة بالمعلومات التاريخية مثل أسعار الأوراق المالية للسنوات السابقة.
- المستوى نصف القوي للكفاءة: إذا لم يستطع أى مستثمر المتاجرة بالمعلومات الحالية المتاحة للنشر مثل القوائم المالية للشركة.
- المستوى القوي للكفاءة: إذا لم يستطع أى مستثمر المتاجرة بالمعلومات الخاصة غير المتاحة للنشر مثل خطة الشركة للإئتماج.

وفى مصر لم يصل حجم التعامل فى سوق الأوراق المالية إلى الدرجة التي تسمح بقياس كفاءته، ورغم القفزات الكبيرة فى نشاط البورصة المصرية خلال الفترة الماضية فإن حجم للمعاملات اليومية وعدد الأسهم النشطة مازال بسيطاً، وذلك بالقياس لى بعض الأسواق الصاعدة مثل هونج كونج التي يصل حجم التعامل لليومى فيها لى نحو ٣٠ مليار دولار. والأمل أن يزيد حجم التعامل والنشاط لأكبر عدد من الأسهم، وأن تطبق قواعد حوكمة الشركات بدقة بحيث تصبح مكوناً رئيسياً لتقافة الشركة، مما ينتج عنه أن تزيد كفاءة السوق ويحقق وظيفته الإقتصادية.

**خاتمة:**

تناولنا في هذه الدراسة عرض وتحليل دور مبادئ حوكمة الشركات في رفع كفاءة البورصة المصرية، فقمنا بعرض أهمية القواعد الدولية لحوكمة الشركات في رفع كفاءة أداء البورصة، ثم أجرينا تقييما وصفيا لما وصل اليه تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصر، وهي تشمل ست مجموعات من قواعد حوكمة الشركات، ثم تناولنا تحليل أثر تطبيق حوكمة الشركات في تطور أداء البورصة المصرية.

الا أن نجاح مبادئ الحوكمة في تحقيق أهدافها لا يقف فقط عند إصدارها، وإنما يعتمد على جدية التطبيق وفعاليتها ونزاهة آثارها وتبني ثقافة الحوكمة، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه ما لم يؤمن القائمون على إدارة الشركات والمؤسسات المالية والجمعيات المهنية ومراقبو الحسابات والمساهمين بجدوى هذه القواعد وآثارها الإيجابية على أنشطة الشركات وسوق المال ككل وكذلك مصالحهم المشروعة.

لاينكر أى باحث أن هناك تقنما ملحوظا في تطبيق قواعد مبادئ الشركات في مصر، الا أن هناك بعض المبادئ تحتاج إلى مزيد من الرعاية في تطبيقها ومبادئ أخرى تحتاج الى المزيد من الرقابة على تنفيذها. وسوف نطرح بعض المقترحات التي قد يكون لها وجاهتها لتأخذ طريقها الى التطبيق. ونوف نسردها تبعا لمجموعات للمبادئ الست للحوكمة.

**أولا: مقترحات بشأن الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات:**

١. ضرورة استكمال الإطار القانوني ورفع كفاءة الهيئات الرقابية، ورفع كفاءة الأجهزة الإشرافية والرقابية والقضائية، وإنشاء دوائر خاصة لمحاكم تختص بقضايا سوق المال.
٢. الإسراع بإنشاء وبدء نشاط مركز فض المنازعات والتحكيم، والعمل على إنشاء دوائر متخصصة في القضايا المرتبطة بسوق المال.
٣. وضع وتحديد الأدوار التي تقوم بها المؤسسات ذاتية التنظيم مثل بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية، والجمعية المصرية للأوراق المالية.
٤. وضع برامج تدريبية للعاملين في المؤسسات المشرفة على تطبيق حوكمة الشركات وبصفة خاصة الهيئة العامة لسوق المال ومصحة الشركات والبورصة المصرية.
٥. يجب العمل على تطبيق معايير المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOSCO .

ثانياً: مقترحات بشأن حقوق المساهمين:

١. حماية حقوق الأقلية من المساهمين خاصة في الشركات التي تتركز فيها ملكية العائلات.
٢. وجوب توعية المساهمين للمشاركة بفاعلية والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وإعلامهم بالقواعد، بما في ذلك إجراءات التصويت، التي تحكم اجتماعات الجمعية.

ثالثاً: مقترحات بشأن المعاملة العادلة للمساهمين:

١. حماية صغار المستثمرين والسماح لمالكي الأسهم لحاملها بالتصويت.
٢. توفير حقوق التصويت المتساوية لحملة الأسهم لدخل كل فئة.

رابعاً: مقترحات بشأن الأطراف ذات المصلحة:

١. ضرورة إعداد كتيب مبسط وسهل القراءة حول القيد في البورصة، وأن يتضمن هذا الكتيب أهمية القيد، والفوائد التي تعود من القيد على مختلف الأطراف مثل للشركات المقيدة، ومالكي الأسهم، والمديرين. . إلخ.

٢. ضرورة الالتزام بالإفصاح للمستثمرين عن كل الملكيات التي تتجاوز ٥% من أسهم كل شركات المقيدة.

خامساً: مقترحات بشأن الإفصاح والشفافية:

متطلبات الإفصاح عن الملكية التي يفرضها القانون ليست كافية لتسمح للمساهمين الحصول على معلومات تفصيلية عن الملاك النهائيين، والمعروف عنها أنها تتركز بين عدد صغير من العائلات. ويلزم ضمان شمولية ودقة الإفصاح عن المعلومات المادية وغير المادية، ونشر نظام الإفصاح الإلكتروني. ونقترح مايلي:

١. تدعيم دور وفعالية اجتماعات الجمعية العامة، والإفصاح عن المكافآت المبيعة لأعضاء مجلس الإدارة والتشجيع على استخدام المديرين المستقلين.

٢. إصدار بورصتا القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية شهادة تقييد الالتزام أو عدم الالتزام بقواعد إدارة للشركات لكل الشركات المقيدة عند صدورها تلك لتشجيع الشركات المقيدة على الالتزام بقواعد وممارسات إدارة الشركة.

٣. يجب على بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية أن تنشر في نهاية كل شهر في مطبوعاتها سواء كانت ورقية أم إلكترونية أسماء الشركات المقيدة التي تتمسك بممارسات وقواعد إدارة الشركات، وتلك الشركات التي لم تلتزم بها، وهذا على النحو المعمول به في بورصات عديدة مثل البورصة الألمانية، وبورصة كوالالمبور للأوراق المالية.

### ساسا: مقترحات بشأن مسئوليات مجلس الإدارة:

١. إلزام الشركات بتعيين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين أو المستقلين، وتفعيل دور لجان للمراجعة، وتعيين مراقب حسابات مستقل.
٢. إنشاء معهد لتدريب المديرين وتعريف أعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركات للمساهمة بولجياتهم في حوكمة الشركات.
٣. تدعيم ممارسات المراقبة التي يقوم بها مراقبي الحسابات، وذلك بتوفير برامج للتدريب عن طريق الجمعية المصرية للمحاسبين والمراجعين.

أولاً: مراجع باللغة العربية:

١. البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، العدد الأول المجلد ٨٥، للقاهرة ٢٠٠٥.
٢. بورصتى القاهرة والاسكندرية: منكرة لجنة تطوير قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الشركات المقيدة ببورصتى القاهرة والاسكندرية، يناير ٢٠٠٧م.
٣. سميحة فوزي: تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٨٢، إبريل ٢٠٠٣.
٤. صلاح زين الدين: سوق الأوراق المالية المصرية ودورها التنموي المنشود، دراسة لبعض مشكلات عرض الأوراق المالية والطلب عليها. بحث منشور فى المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية فى ظل لتتصايات السوق، للجمعية المصرية للاقتصاد السيامى والاحصاء والتشريع، للقاهرة، ٧-٩ أبريل ١٩٩٤.
٥. محمد عبده محمد مصطفى، تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل فى البورصة، مكتبة كليوبترا للطباعة، للقاهرة، سنة ١٩٩٩.
٦. مركز المديرين: دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، القاهرة يوليو ٢٠٠٦.
٧. مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE): جدول للخطوات المتوالية لحوكمة الشركات الخاص بالشركات المقيدة فى البورصة. القاهرة، بدون تاريخ.
٨. مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE): تأسيس حوكمة الشركات فى الأسواق الصاعدة (الترجمة العربية)، القاهرة، بدون تاريخ.
٩. مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE): دليل قواعد ومعايير حوكمة للشركات بجمهورية مصر العربية، للقاهرة، أكتوبر ٢٠٠٥.
١٠. مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE): مبادئ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشأن حوكمة الشركات، للقاهرة ٢٠٠٤.
١١. لهيئة العامة لسوق المال: مشروع للقواعد المقترحة لحوكمة للشركات المعتمدة ببورصتى القاهرة والاسكندرية، للقاهرة نوفمبر ٢٠٠٦.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Azab, Bassam: The Performance of the Egyptian Stock Market. The University of Birmingham, 2002.
2. International Finance Corporation (IFC): Central Capital Markets Department: Quarterly Review of Emerging Stock Markets, 2. Quarter 1993.
3. Ministry of Foreign Trade: Report on the Opserveance Country Assesment, Egypt. Cairo 2004.
4. OECD: OECD Principles of Corporate Governance, Paris 2004
5. OECD: REPORT ON THE OBSERVANCE OF STANDARDS AND CODES (ROSC): Corporate Governance Country Assessment, EGYPT , March 2004

6. OECD: Working Group on Privatization and Corporate Governance of "State-Owned Assets"
  7. Shahira Abdel Shahid: Corporate Governance is becoming a global pursuit: what could be done in Egypt? Cairo & Alexandria Stock Exchanges, Working Paper Series, September 2001
  8. Mauro Mecagni and Maged Shawky Sourial: The Egyptian Stock Market: Efficiency Tests and Volatility Effects, IMF Working Paper 1999.
  9. Stijn Claessens, Daniela Klingebiel, Sergio L. Schmukler: The Future of Stock Exchanges in Emerging Economies: Evolution and Prospects Financial Institutions.
-

## مؤلفات الدكتور صلاح زين الدين

١. تكنولوجيا المعلومات والتنمية، الطريق الى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة - كوالامبور - جاكرتا - لوس انجلوس، ٢٠٠٢م. (الطبعة الثانية، مشروع مكتبة الأسرة ٢٠٠٨، الطبعة الثالثة، مشروع مكتبة الأسرة ٢٠١٠).
٢. نظرية العلاقات الميادية الدولية، مطبعة جامعة طنطا ٢٠٠٩.
٣. نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبعة جامعة طنطا ٢٠٠٩.
٤. مقامة في دراسات الجدوى، مطبعة جامعة طنطا ٢٠١٠.
٥. مقامة في الاقتصاد الكلي، مطبعة جامعة طنطا ٢٠١٠.
٦. التنظيمات الاقتصادية الدولية، مطبعة جامعة طنطا ٢٠١٠.
٧. الإصلاح الضريبي، (تعبئة الفائض الاقتصادي، تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وخصخصة بعض وظائف الادارة الضريبية). دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٠. (الطبعة الثانية ٢٠٠٩) (الطبعة الثالثة ٢٠٠٩)
٨. اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٠. (الطبعة الثانية ٢٠٠٦)
٩. أفكار لبيير الية عربية، دراسات ولصوص مختارة، (محرر ومؤلف): مؤسسة فريدرش ناومان الألمانية، القاهرة ٢٠٠٥.
١٠. اقتصاديات النفود والبنوك، طنطا ٢٠٠٠.
١١. دراسات الجدوى وتقويم المشروعات الصناعية: مجموعة محاضرات ٢٠٠١/٢٠٠٠.
١٢. مقامة في علم الاقتصاد، دار الشعب، طنطا ٢٠٠١.
١٣. اقتصاديات المالية العامة، دار الشعب، طنطا ٢٠٠١، للطبعة التاسعة ٢٠٠٩.
١٤. العلاقات الاقتصادية الدولية، من المزايا النسبية الى التكامل الاقتصادي. القاهرة ٢٠٠٢م.
١٥. دراسة حول الاستثمارات الأجنبية في مصر، وبصفة خاصة الاستثمارات الألمانية الغربية مع تحليل آثارها على الاقتصاد المصري. بحث محكم ومنشور في المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا 'روح القوانين'، العدد الأول ١٩٨٩.
١٦. أثر الاستثمارات الألمانية في التنمية التكنولوجية لمصر، بحث محكم ومنشور الى أعمال مؤتمر الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية: للتنمية التكنولوجية في القطار العام، القاهرة ١٦-١٧ ديسمبر ١٩٩٠.
١٧. نحو استراتيجية جديدة لمواجهة أزمة الدين الأفريقي، بحث محكم ومنشور في المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا 'روح القوانين'، العدد الثالث ١٩٩٠.
١٨. المناطق الحرة وشروط نجاحها في الدول النامية، بحث محكم ومنشور في المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا 'روح القوانين'، العدد الخامس، فبراير ١٩٩١.
١٩. تطور التشريعات والسياسة البيئية في ألمانيا الاتحادية، والدروس المستفادة منها للتجربة المصرية، بحث محكم ومنشور في أعمال المؤتمر الأول للقانونيين المصريين: الحماية التشريعية للبيئة في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتشريع، القاهرة ٢٧-٢٨ فبراير ١٩٩١.
٢٠. مشروع أوربا الموحدة عام ١٩٩٢، دراسة تحليلية لتطوره وأهدافه وآثاره المحتملة على الاقتصاد المصري، بحث محكم ومنشور في المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا 'روح القوانين'، العدد الرابع، مارس ١٩٩١.
٢١. تنمية الموارد البشرية ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول اتحاد المغرب العربي، بحث محكم ومنشور في مجلة الدراسات القانونية، بكلية الحقوق جامعة أسبوط، مارس ١٩٩١.
٢٢. السوق الاسلامية المشتركة، الملهم والمشكلات والاستراتيجية، بحث محكم ومنشور الى الندوة الدولية: نحو لقامة سوق اسلامية مشتركة، بمركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي بجامعة الأزهر، القاهرة ٤-٦ مايو ١٩٩١.
٢٣. دراسة حول تطوير سوق الأوراق المالية في مصر، بحث محكم ومنشور في المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا 'روح القوانين'، العدد السادس، ديسمبر ١٩٩١.
٢٤. تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط في مصر - نحو نموذج مصري لاقتصاد السوق الاجتماعي، بحث محكم ومنشور في أعمال المؤتمر السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين: تحرير الاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتشريع، القاهرة ١٢-١٤ ديسمبر ١٩٩١.
٢٥. مستقبل اقتصاديات التطعيم في مصر. بحث محكم ومنشور في أعمال مؤتمر الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية: تطوير التعليم من أجل التنمية التكنولوجية والاقتصادية، للقاهرة ١٢-١٤ فبراير ١٩٩٢.
٢٦. إمكانيات تطوير أسواق رأس المال العربية، مع دراسة خاصة بورصة الأوراق المالية في مصر، بحث محكم ومنشور في أعمال مؤتمر البنك الأهلي المصري لاتحاد المصارف العربية: آفاق الاستثمار في الوطن العربي، للقاهرة مارس ١٩٩٢.
٢٧. سوق الأوراق المالية المصرية ودورها التنموي المنشود، دراسة لبعض مشكلات عرض الأوراق المالية والطلب عليها. بحث محكم ومنشور في المؤتمر العلمي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتشريع، القاهرة، ٧-٩ أبريل ١٩٩٤.
٢٨. أثر حماية البيئة على مستويات التشغيل والنمو والأعمار، دراسة لمتغيرات المربع السحري في السلسلة الاقتصادية، بحث محكم ومنشور في: المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر لكلية التجارة، جامعة المنصورة: اقتصاديات البيئة، القاهرة ١٧-١٩ أبريل ١٩٩٥.
٢٩. رؤية استراتيجية لتشجيع الصادرات المصرية والخروج من مأزق المرض الهولندي، بحث محكم ومنشور في: مجلة

٣٠. الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، يناير ١٩٩٧.
٣١. رؤية استراتيجية لدور الصناعات الصغيرة في تشجيع الصادرات للمصرية. بحث محكم ومنشور في أعمال الندوة الدولية الأولى حول تنمية المشروعات الصغيرة وتوسيع قاعدة رجال الأعمال في مصر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٦ - ١٧ سبتمبر ١٩٩٧.
٣٢. أثر المشروعات العربية المشتركة في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي. بحث محكم ومنشور في أعمال المؤتمر العلمي السنوي للشرحين للاقتصاديين المصريين: صور التعاون الاقتصادي المطروحة على الدول العربية (المضمون والآثار)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٠ - ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧.
٣٣. دور المناطق الحرة في التنمية، دراسة نظرية وتطبيقية، بحث محكم ومنشور في مجلة للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلة العلمية لكلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، يوليو ١٩٩٨.
٣٤. دور الدولة في تشجيع التطوع الخاص الصناعي وتحديات صياغة جديدة لطبقة المنظمين، بحث محكم ومنشور في: المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر لكلية التجارة، جامعة المنصورة "استراتيجيات الصناعة المصرية بين الواقع والطموح"، ٢٨ - ٣٠ أبريل ١٩٩٨.
٣٥. الأثر التشريعي للتنمية في مصر، دراسة لأثر الإعفاءات الضريبية في بناء المناخ الاستثماري، بحث محكم ومنشور في مؤتمر التنمية والاستثمار" تنظمه محافظة الغربية وكلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٨-٢٩ أكتوبر ١٩٩٨.
٣٦. مواجهة أزمات البيئة في قطاع الصناعة. دراسة تطبيقية بمصنع السجاد بطحطا، بحث محكم ومنشور في المؤتمر السنوي الثالث لبحوث الأزمات، مركز إدارة الأزمات بكلية التجارة، جامعة عين شمس، ٣-٤ أكتوبر ١٩٩٨.
٣٧. حماية نهر النيل من التلوث، وجهة نظر بيئية وقانونية، بحث محكم ومنشور في مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، المؤتمر السنوي الثالث عن المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، ٢٤ - ٢٦ نوفمبر ١٩٩٨.
٣٨. ملاحظات حول اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوربي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تجارب التكامل الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية والتعاون الإيطالي، الاسكندرية ٢٢-٢٣ فبراير ١٩٩٩.
٣٩. دور نقل التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية، مع التطبيق على مصر، بحث محكم ومنشور في المؤتمر القومي الأول: مصر وتحديات القرن القادم، جامعة حلوان: مركز بحوث ودراسات للتنمية التكنولوجية، القاهرة، ١٠-١٢ مايو ١٩٩٩.
٤٠. تحليل اقتصادي وتاريخي لدور الدولة في تطور طبقة المنظمين الصناعيين في مصر، بحث محكم ومنشور في أعمال مؤتمر التنمية والعلوم السنوي الواحد والعشرين للاقتصاديين المصريين: دور الدولة في مصر في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتشريع، القاهرة، ٢١-٢٣ أكتوبر ١٩٩٩.
٤١. موقف الصناعات الصغيرة في مصر تجاه التكنولوجيا المتقدمة ماذا تأخذ وماذا تطفي؟ بحث محكم ومنشور في المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر لكلية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة أبريل ٢٠٠٠.
٤٢. لتنمية المعلومات وشروط إقامة مجتمع المعرفة. بحث محكم ومنشور في أعمال الندوة الدولية عن العولمة والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بجامعة العلوم والتقنيات والطب بنونس، ٢٠-٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠.
٤٣. التنمية التكنولوجية في مصر، دراسة لبعض الجوانب التشريعية والاقتصادية، بحث محكم ومنشور في مؤتمر كلية الحقوق جامعة أسيوط بمناسبة الوبيل الفضى لانشائها: "القانون والتكنولوجيا" ١٠-١١ أبريل ٢٠٠١.
٤٤. تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والقانونية. بحث محكم ومنشور في: المؤتمر السنوي السادس عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة "التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربي، القاهرة ٢٦ - ٢٧ مارس ٢٠٠٢.
٤٥. التنمية البشرية وتكنولوجيا المعلومات، دراسة العلاقة للتفاعلية من منظور اقتصادي واجتماعي، بحث محكم ومنشور بمجلة النهضة، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عدد أبريل ٢٠٠٢.
٤٦. دور تكنولوجيا المعلومات والإدارة العامة الجديدة في تطوير الحكومة الإلكترونية. بحث منشور في "روح للقوانين"، المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا، عدد أبريل ٢٠٠٢.
٤٧. دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والثقافية للعولمة، بحث محكم ومنشور في: المؤتمر الدولي الأول للحضارات المعاصرة: العولمة وجوار الحضارات - صياغة عالم جديد، مركز دراسات الحضارات المعاصرة، جامعة عين شمس، القاهرة ١٣ - ١٦ أبريل ٢٠٠٢.
٤٨. دور المناطق الحرة في التنمية وتطوير مناخ الاستثمار، بحث محكم ومنشور في: المؤتمر العلمي الثامن عشر لكلية التجارة، جامعة المنصورة تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة ١٦ - ١٨ أبريل ٢٠٠٢.
٤٩. دراسة اقتصادية ومشكلات سوق الأوراق المالية في مصر: بحث محكم ومنشور في أعمال المؤتمر العلمي الثالث لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية "السوق المالية والبورصات العربية"، بيروت، ٢٨ - ٣٠ أبريل ٢٠٠٢.
٥٠. نحو استراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات العولمة، بحث محكم ومنشور في: المؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب "الأمن الاقتصادي العربي والتطورات الاقتصادية المعاصرة"، دمشق ٢٢ - ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢.
٥١. الاقتصاد الفلسطيني بين استراتيجيات البقاء والتنمية وتطوير مناخ الاستثمار، بحث منشور في أعمال المؤتمر السنوي السابع، كلية الحقوق جامعة المنصورة: "القانون الدولي الإنساني وتطبيقاته على الأراضي المحتلة"، ٥ - ٦ أبريل ٢٠٠٣.
٥٢. تكنولوجيا المعلومات وحماية البيئة. بحث منشور في أعمال المؤتمر الدولي الأول لحماية البيئة بجامعة المنصورة، المنصورة ٨ - ١٠ أبريل ٢٠٠٣.
٥٣. مياصة نقل التكنولوجيا ودورها في التغلب على عوفاة تحديث الصناعة المصرية. بحث محكم ومنشور في: المؤتمر العلمي التاسع عشر لكلية التجارة، جامعة المنصورة تحديث الصناعة العربية، القاهرة ٢٢ - ٢٤ أبريل ٢٠٠٣.
٥٤. دراسة اقتصادية لبعض مهندات استراتيجيات تشجيع الصادرات المصرية. بحث منشور في أعمال المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة، جامعة بنها: تنمية الصادرات المصرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ٢٣ - ٢٤ أبريل ٢٠٠٣.
٥٥. دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الإلكترونية، بحث منشور في أعمال مؤتمر كلية الشريعة والقانون - جامعة

- الإمارات العربية المتحدة \* الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي ١٠ - ١٢ مايو ٢٠٠٣.
٥٥. تأثير النقود الإلكترونية على إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية، في: المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية الحقوق - جامعة حلوان: التطورات المصرفية والاقتصادية المعاصرة في مصر والعالم العربي، القاهرة ١٢ - ١٣ مايو ٢٠٠٤.
٥٦. استثمار الامكانات الاقتصادية الكامنة في قطاعات النقل والاتصالات والسياحة بدولة الكويت، في: مؤتمر الكويت الدولي الأول: لمكانات اقتصادية وفرص استثمارية، الكويت ٢٢ - ٢٣ مايو ٢٠٠٤.
٥٧. العلاقة التبادلية بين الاعلام وترويج الاستثمارات، دراسة للواقع والطموحات في دولة الكويت، في: مؤتمر الكويت الدولي الأول: امكانات اقتصادية وفرص استثمارية، الكويت ٢٢ - ٢٣ مايو ٢٠٠٤.
٥٨. دراسة اقتصادية لصراع لبقاء بين النقود الإلكترونية والبنك المركزي، بحث مقدم في المؤتمر العلمي لكلية القانون - جامعة اليرموك، الأردن، مؤتمر القانون والحاسوب، ١٢ - ١٤ تموز (يوليو) ٢٠٠٤م.
٥٩. ادارة المخاطر القانونية ومخاطر السمعة المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية طبقاً لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحث محكم ومنشور في المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"، مارس ٢٠٠٥.
٦٠. حول العولمة الاقتصادية والبيئية الجديدة، واستلزام فكر طلعت حرب، في: صلاح زين الدين (مؤلف ومحضر): أفكار لبيروتية عربية، دراسات وصوص مختارة، مؤسسة فريدرش ناومان الألمانية، القاهرة ٢٠٠٥.
٦١. رؤية بعض الأكاديميين الأمان لواقع ومستقبل المؤسسات المالية الإسلامية، بحث منشور في أعمال مؤتمر كلية الشريعة والقانون - جامعة الامارات العربية المتحدة \* المؤسسات المالية الإسلامية - معالم الواقع وآفاق المستقبل، دبي ١٥ - ١٧ مايو ٢٠٠٥.
٦٢. نحو استراتيجية قومية للتنمية التكنولوجية تدعم التنمية الاقتصادية في مصر: بحث محكم ومنشور في أعمال مؤتمر كلية الحقوق، جامعة حلوان، القاهرة ١٠ - ١٢ نوفمبر ٢٠٠٥.
٦٣. دور التخطيط الاقتصادي في حماية البيئة، بحث منشور في أعمال ندوة "حق الانسان في بيئة نظيفة خالية من التلوث"، كلية الحقوق - جامعة طنطا، ١٤ نوفمبر ٢٠٠٥.
٦٤. دور للصناعات الصغيرة في علاج مشكلة البطالة بين الشباب، بحث منشور في أعمال ندوة "الاتكاملات الأمنية لقضايا الشباب"، بالمركز الديموجرافي بالقاهرة، القاهرة ٢٠ - ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٥م.
٦٥. دور الصيرفة الإلكترونية والتقاوية بازل في تحسين الموقف التنافسي للاقتصاديات العربية. بحث محكم ومنشور في المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا "روح القوانين"، يناير ٢٠٠٦.
٦٦. حماية البيئة بين الاقتصاد والتشريع، بحث محكم ومنشور في أعمال المؤتمر الدولي الثالث للتنمية والبيئة في الوطن العربي لمركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسيوط، أسيوط، ٢١ - ٢٣ مارس ٢٠٠٦.
٦٧. السياسة البيئية وأثرها على النمو الاقتصادي: الندوة الدولية لحماية البيئة، جامعة طنطا، ١ - ٣ أبريل ٢٠٠٦م.
٦٨. آثار العولمة على حماية البيئة والتنمية المستدامة: بحث محكم ومنشور في أعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية الحقوق، جامعة أسيوط "العولمة والقانون". أسيوط. ١١ - ١٢ أبريل ٢٠٠٦.
٦٩. وظائف سوق الأوراق المالية ودورها في الأسواق المالية للصاعدة، دراسة حالة البورصة المصرية، بحث محكم ومنشور في أعمال المؤتمر العلمي للخامس عشر لكلية الشريعة والقانون - جامعة الامارات العربية المتحدة "سوق الأوراق المالية والبورصات: آفاق وتحديات"، دبي ٦ - ٨ مارس ٢٠٠٧م.
٧٠. دور التكامل الأقليمي بين الدول الأفريقية في تحقيق التنمية والسلام - أفريقيا تعيد اكتشاف قوتها، بحث محكم ومنشور في أعمال المؤتمر السنوي السادس لمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط: "العرب وأفريقيا: قضاة استراتيجي مشترك"، أسيوط ١٠ - ١٢ أبريل ٢٠٠٧م.
٧١. دور مبادئ حوكمة الشركات في رفع كفاءة البورصة المصرية. بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الأول بكلية الاقتصاد - جامعة دمشق: حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، ١٥ - ١٦ أكتوبر ٢٠٠٨م.
٧٢. أهمية الاتفاق العام على الصحة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، بحث في أعمال مؤتمر ومندى البيئي الدولي الثاني - جامعة طنطا: آفاق بيئية جديدة للتنمية المستدامة، ٢٧ - ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٨.
٧٣. حماية نهر النيل من التلوث. دراسة اقتصادية وقانونية: بحث في المؤتمر القومي الأول - كلية العلوم بأسوان، جامعة جنوب الوادي: نهر النيل وحمايته من التلوث ٢ - ٤ ديسمبر ٢٠٠٨.
٧٤. فعالية الإطار القانوني والاقتصادي لتطبيقات الحكومة الإلكترونية، دراسة مقارنة بين مصر والامارات، بحث مقدم الى مؤتمر كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة: المعاملات الإلكترونية: للتجارة الإلكترونية - للحكومة الإلكترونية، في الفترة من ١٩ الى ٢٠ مايو ٢٠٠٩.
٧٥. موقف الدول المتقدمة والنول النامية تجاه الأزمة المالية العالمية، دراسة مقارنة بين ألمانيا ومصر. بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة المنصورة حول الأزمة المالية العالمية، ١ - ٢ أبريل ٢٠٠٩.
٧٦. العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية ٢٠١٠.
٧٧. نظرية العلاقات الدولية، الإسكندرية ٢٠١١.
٧٨. التنظيمات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية ٢٠١١.
٧٩. دراسات في العلاقات الدولية، النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٢.
٨٠. دراسات في تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٢.

ثانيا: قائمة لبعض الكتب والبحوث المنشورة باللغتين الإنجليزية والألمانية:

1. Economic and Commercial Studies. Tanta University Press, 2010.
2. Readings in Customs and Tax Systems. Tanta University Press, 2010.
3. Economic Studies, Tanta University Press, 2010.
4. Egypt's Foreign Trade Policy. Tanta University Press, 2010.
5. Die Sued-Sued-Kooperation als Entwicklungsstrategie. Beispiel der aegyptisch-sudanesischen Integrationsbestrebungen 1974-1984. West Berlin 1986.
6. Exportstrategien fuer Aegypten. Kanzeption fuer ein erfolgreiches Marketing Aegyptens gegeneuber der EG und der Bundesrepublik Deutschland, Bochum 1983.
7. With Cornelia Loeffler-Lohmar and Dieter Weiss: Export-oriented Economic Policies of the Arab Republic of Egypt with regard to European Market, FU Berlin 1983.
8. Introduction in Economics and Law, Cairo 1992.
9. Economic Liberalization and Privatization in Egypt. Paper presented in the International Symposium: The Liberalization of Economic Structure in the Arab Region. SAP Policies in Maghreb and Mashrek Countries. Konrad Adinauer Foundation for Egypt and International Senghor University in Alexandria, October 16-19, 1992.
10. With James Kennworthy and others: Export Promotion in Egypt, A Study prepared by DEBRA Project, USAID Funded Project, Cairo, December 1996.
11. With James L. Walker and others: Financial Reform for Small Business Development in Egypt, A Study conducted by DEBRA Project, USAID Funded Project, Cairo, December 1997.
12. Problems and Prospects of Economic Liberalization in Egypt, in: Steffen Wippel & Cornelissen (Hrsg. ): Entwicklungspolitische Perspektiven im Kotext wachsender Komplexitaet. (Festschrift fuer Professor Dr. Dieter Weiss). Forschungsberichte des Bundesministeriums fuer wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung, Band 128. Weltforum Verlag, Bonn 2001. (P. 199 - 234)

الصفحة	المحتويات
٥	مقدمة
	الفصل الأول
٧	مفهوم العلم والبحث العلمي
	المبحث الأول: مفهوم العلم
	المبحث الثاني: أصول البحث العلمي
	الفصل الثاني
٥٦	مناهج البحث العلمي
	المبحث الأول: مفهوم علم المناهج
	المبحث الثاني: المناهج العلمية الأساسية والفرعية
	الفصل الثالث
١٠٤	كتابة البحوث والرسائل العلمية
	المبحث الأول: مهارات البحث العلمي
	المبحث الثاني: خطوات إعداد البحث العلمي
	المبحث الثالث: كتابة الشكل النهائي للبحث
١٥٣	ملاحق الكتاب
٢٧٦	المراجع



